شبكة الألوكة

مكتبة الملك فهد الوطنية

مخطوطة

شرح كافية ابن الحاجب

المؤلف

ركن الدين الحسن بن رضي الدين محمد بن شرفشاه الحسيني الإستراباذي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لان التكثير و التقيد من

و احد فان كانت في حرف الاسم

الذي يراد تصغيره و هو ثانية لا

اصل لها او اي يبدل الواو عن

هو ضوب في ضارب و ضويرب

في ضراب و ان كان الاسم المتمكن و سا

نحط في سلكه نو من على عربي وقد

من به سمي به عذوفة في التص

على مثال فعول يقول

شرح الكافية لرضي الدين

للإمام الفاضل ابن إبراهيم ابن جعفر

المستر زيادة رحمة الله عليه

بالكتب الخاص

الوكيل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمفرد وكذا لفظ ان
اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وبعبارة اخرى هو الذي لا يتركب والمركب
والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ
المركب ولا ينبغي ان يخفى عليك ان المراد بالمفرد الفاظ الوجيز استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان المراد
المركب لا ينبغي ان يخفى عليك ان المراد بالمفرد الفاظ الوجيز استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان المراد
للمثبين وليس له ان يقول اني اركب بالمعنى المفرد المعنى المذكور التركيب فيه لانه جميع الافعال اذا خرج
عن دلالة الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد مكتفى بسلامة من الناد وليرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات
ليست مقصورة على يحيى واخواتها بقوله لفظ عن كل لفظ والعقد والنصيحة والاشارة فانها بحاولت
بالوضع على معنى مفرد وليت بكلمة ويجوز ان اخراج بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل يخرج
وبوابه بانا كذلك لان المقصود للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واخرجه بقوله لوضع عن لفظ دال
على معنى مفرد بالطبع لان الوضع كالدال على السعال ويخرج كل وضع المخترع وغيره المهمل وغير المقصود
لانه ان يقصد به معنى يكون المتكلم به
كلهم ويجوز ان الناد في قيد الكلام على ما اخترناه وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب
عبد الله وضربت زيدا غير علما فان قيل ان الناد في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلمتان وغير
والدال فيه للجنس فيتناقضان لان الجنس على الكثرة المنافية للوحدة فالجواب ان الدال ومدلوله
ليس الجنس والمعرف بحيث في باب المفرد ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على غير ما الذي بحاله
استغراقي الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل
انسان والا لزم الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما قبله لو جيء في قوله تحت المستثنى منه
وبهذا الاستغراق يتحد لكثرة فينافي الوحدة والثاني ما يدل الجنس من غير دلالة لفظ عليه

على الثلاثة ولا الكثرة بل ذاك امر خارج عن مدلول كلمة فقوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن بيننا ذئب
معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا وكذا دخول السوق واشتراء اللحم وكل الجنة فهذا النوع من
الجنس لا ينافي فرض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني واما الجنس
من حيث هي اي لان المحلى انما ذكر ليبان ما يدل الشيء لا ليبان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة
ليوافق الجنس المعتبر في الثاني فليكن جوابه انما يجب توافقهما فيما اذا كان الجنس صفة لمفرد غير مبينة
نحو الله حسنة او هكما كالمنسوب اما الجامد فيجوز نحو بنا الله مكانه طيب وزيد شحمة مجيبة
وقوله لفظ هنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل
في مثله نحو امرأة صوم ورجال حكوم ورجال صدوم قد يقال ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان
يقول لفظة يخرج عنه الكلمان اذ بهما لفظتان وكذا الكلمان قلت لا يخرج مثل ذلك بناء الوحدة
لان مثل قوله قال ان العاكان على ثلاثة احرف لفظ واحد وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مجموعا من كل واحد
من
لم يجب المفرد اما المركبات فرأي الى المستعمل بعد وضع المفرد ان الى الواضع فليكن جوابه انا لا نم ان
المركبات ليست موضوعة وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة لمعانيه وذلك اي التي يحتاج اليه معرفتها
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به حال الفاظ فرعية كثيرة وذلك القانون اما ان يعرف في المفرد
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به حال الفاظ فرعية كثيرة وذلك القانون اما ان يعرف في المفرد
القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل
وكذا كل اسم المفعول والامر والنهي والمصدر والجمع ويحتاج ذلك ويحتاج معرفتها الى علم
التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه و
الفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيبها فان الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالنسبة

والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غير ذلك من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان و
ومسلمون وبصري ويجمع الافعال المضارعة ثم لفظ كل واحد منها يدل على امرين معناه اذا افرد وتدل
على الجمعية والالف على التثنية والباء على النسبة وحرف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال
الفاعل ايضا وكذا الياء الثانية في قائمة والتنوين ولام التعريف والفا الثانية فيجب ان يكون لفظ
كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمات صدقا من
الامة اتفاق كلمة واحدة فانه لم يدل الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلام المذكور
وكذلك الحركات الاعرابية ولما عاملها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اخر الفعل في المضارع
وغير اسم المنسوب اليه نحو مرزي وعلوي وكرسوي ونحو ذلك فتغير بالحرفين ينبئ المنسوب اليه والمضاف
بتنبيه الكلمة والسكون لام الكلمة بكونه الثاني نحو ضربت فالجوهر تغير البنية اذ لا يغير حركة
اللام وسكونها في البنية كما يكون اول التعريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب فغير نظرا لانه
كلمة بلا خلاف معان الحركات حدوث حصول والى اخرها عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي
مدلول وزنة المضارع على حروفه والوزن يجزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع تجويز الحركات
والسكنات المخصوصة وضعا معينا والحركات ما يتلفظ به فواو اكلمة مركبة من جزئين بل كل منهما على
جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر نحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ونضرب
لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالف المتوسطة المذكورة الحركات الاعرابية
مع الحرف الزائد وما يصحبان بدونهما ان الوزن الطارئ كلمة صدقا بالتركيب نحو كلمة كما ذكرنا
في الكلمة المتقدمة وكما يصحبان بدون الحركات الاعرابية قال اعتراض على هذا الكلام اعتراض واحد الا
ان تقيد تغير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزء لفظه على جزء معناه واحد الجزئين متغير للاخر في

لفظ دال على معنى بقرد وكل لفظ بهذه كلم لانه يصح الاخبار عنه واو بانه دال على معنى مفرد كقولك
ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فتفيد بذلك ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو
ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم انه الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه المقصود وقولك
كلمة ضرب يزيد وكل لفظ بهذه اسم اذا اريد بجرد اللفظ كلمة فقولك ضرب فعل ماض وبهذا لا يتبين ان
الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط قال فان قيل فاذا كان نحو من وضربه فقولك من حرف وضرب
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بانه اسم للافراد والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان
في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعملت في المعنى الذي وضع له اولا تبين بها ان الكلمة
حرف وكذا ضرب فعل ماض وبهذا اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك لما اخبرت عن
قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان بلفظ الفعل لا يخبر عنه و
قولك مدلول الفعل ليس زيدا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب وقصدت
معناه المقصود بقولك وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يتعدى الى المفعول الذي لم يسم فاعله اصلا لان الحكم
عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه اذ هو ما لا تعرفه فعني جميع ذلك ميتدأ ان احدهما محكوم
عليه شيء وهو المذكور في لفظه والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المدلول بلفظه عنه قلا يلزم
التناقض لان التناقض انما يكون اذا اتحد المحل والمعنى هنا قال لانا اما ان ندل على معنى في نفسها او لا
الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك
كل واحد منها اقول اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف واقامة الاسم او مثله مقامه اي ان
حالها اما ان لا تدل الا على نفسها او لا تدل الا وهي مقترنة باحد الازمنة الثلثة وقوله
قولك زيد اما ان يبتدأ به ويتم والا تمة قوله لانه متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف الخ

المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام ويستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني
الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا
في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني
الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة
على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه اقسام ثلثة بينها التباين والانفصال فيكون حاصرة
اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فقيل بدليل الحصر حد كل واحد ترك الاقسام لانه ذكر فيه جنس
كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
الذاتي اسميتين او فعلية واسمية اقول انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم
النحو معرفة الاعراب الحاصلة الكلام بسبب النحو والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة فتقدم
على جزئه وبعني بتضمن الكلمتين تركبهما وكونهما جزئيه وذكر من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه
دلالة تضمن وبين الكلام بكونه [illegible] قائم وقام زيد وتضربين زيدا تضرب فيه قال
ازيد قائم او قام زيد او احدهما مفيد دون الآخر وهو اما الفعل كقام زيد فقام زيد فعل والفاعل كلمة زيد
قام او المبتدأ والخبر كلمة قوله تعالى قصير جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او المآل الاصل بكلمة او
اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم مما يخبر عنه بذكر الجزء واختص به فقولنا ان يخبر احترز عن التركيب
الاضافي وعن التوابع ونعت وعطف بيان وقولنا في الحال كقولك قائم زيد وزيد قائم وقولنا او المآل
الاصل ليشمل الاسناد الذي الكلام الانشائي نحو يعت وانصر وقم الطلبي نحو هل انت قائم وليتك
او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب
فيما على سائر الجمل الطلبية فحذفت كثرة الاستعمال وحذف حرف المضارعة كثير في الاستعمال بدلالة

قوله فيما لم يسم فاعله لنقصه وقوله الغائب ليخرج نحو المتكلم لا تضرب وقوله المتكلم لا تضرب ولنضرب لا تقل لنضرب ما وقولنا
بكلمة كزيد قائم وقولنا اوكثرة ليعم نحو زيد قائم وزيد قام ابوه قائم وقام ابو فكان على المصراعين يقول
كلمتين او اكثر وليس لما ذكر يقول الصلة للتمييز الافراد لانها دليل عليه ويجيء فيه قريبا ان شاء الله
وقولنا على ان يكون المخبر عنه اذا اخبرت كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات
في نحو ضرب زيدا ما اكل يوم الجمعة ضربة وضرب زيد اما كل يوم الجمعة ضربة فان المرفوع في الموضعين
انما ضرب الفعل وانما ذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المصراعين يقول بالاسناد الاصلي
الخبر بالفعل وانما لم يقل بالاسناد الاصلي لان الاسناد للمصدر والاسناد الاصلي للفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف
المخصوص ما تركيبه لانه يخرج بالاصلي الاسناد الذي في خبر المبتدا وفي الحال وفي الصفة المشبهة والظرف
فانها مع كونها تركيبا ليست بكلام وانما تحوي قائم الزيدان فكل تركيب يتضمن الفعل ومعناه كما في الامثال
ويخرج بقوله المقصود ما تركيبه لانه الاسناد الذي في خبر المبتدا وفي الحال وفي الاصلي وفي الصفة المشبهة
والمضاف اليها اذا كانت كلا بها والاسناد الذي في الجملة القسمية لانها للتوكيد
لجواب القسم والذي في الجملة الشرطية لانها في جواب الشرط وجواب القسم كلما ان يخالف
الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي وان
كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر بعدها فيخرج المصدر كالعالم
والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسند اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان
مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل
النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض اجزاء
ما تركيبه اسنادي كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضرب بكر
وعن مجموع الاقوال الاربعة الاخيرة التركيب الاسنادي المحكوم بين الكلم الثلث والاسم مع حرف

حرف وفعل او حرف فعل وحرف فحرف وذكر لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي
هو رابطة وليدل من طرفي مسند ومسند اليه والاسم يجيء لا يصلح لان يكون مسندا ومسندا
اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لهما اصلا او التركيب المعنوي الثنائي بين الشيئين
اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام اسم واسم كما مر في الفعل او الحرف والفعل مع
الفعل او الحرف والحرف مع الحرفين كلما ما يكونان كلاما كون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم
مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا
فلا يكون مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه قلا مسند واما نحو بان يد فلست بانا مسند الى الاسم
والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا ذكر في ما ولا مسند
اليه فظهر بهذا المعنى قوله لا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد الذي هو اسم واسم او فعل واسم والباقية قوله بالاسناد
الخ استعانة اي تركيبا كائنا بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قال الحاكم عادل على معنى
في نفسه غير معنى في احد الازمنة الثلثة قوله لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم ذلك
حد الكلمة والصنعة بالذات ان يصح حكم كل واحد من القسمين او الصنعة والذي تقدم لم يكن حدا
مصرحا به والمقصود مستلزم به كان المراد منه الدليل على الحصر فقوله عادل اي كلمة دلت والا
ورد عليه الخط والعقد والاشارة والنصبة وانما اورد لفظة ما مع انها للكلمة وغيرها اعتمادا
على ما ذكره قبيل ما تكون الاسم اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة
كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه احتراز عما يجيء بعد هذا في نحو ضرب فعل صيغة لغوية معنى والضمير البارز في
نفسه ما الذي اراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله فيما على معنى في نفسه للكلمة وقال المصراح الضمير
في قولهم عادل على معنى في نفسه وفي قولهم غير مرتبط على معنى وان معنى عادل على معنى في نفسه اي لا

باعتبار تغيرها كقولهم الدار فيها كذا في نفسها اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها واسطة
البلد او غيره ذكر وقيد لان قولهم في الحرف انه دال على معنى في غيره يقتضي قيامه على معنى في نفسه فلا يقال
في مقابلته قولك فيها الدار في نفسها كذا بل يقال الدار في نفسها ومعنى الكلام على ما
افهمه اعني جعله في نفسه صفة لمعنى والضمير الذي هو اسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفسه لكن الكلمة والحرف
كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مقترنا
باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون [redacted] جملة كقولك بل زيد قائم لان الاستفهام
معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه
في لفظ غيره اما مقترنا عليه كقولك في بصري او مقترنا عنه كقولك في الدار والا كان يكون معنى الحرف مضمونا
ذلك اللفظ فيكون متضمنا المعنى الذي كذلك فيه الحرف يعد دالا اثر على معناه الاصلي الا ان هذا
تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجلوس دالا عليه بل الدال
على المضمون فيما نحن فيه لفظ اثر مقترن بالمتضمن [redacted] كل الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي
كان فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في بل ضرب زيد متضمن لمعنى مستفهم لان ضرب زيد
مستفهم عنه والاداة المستفهم عندها معنى الاستفهام وموجده فيه بل وقد يكون معنى الحرف
دالا عليه غير مطابقة وذلك اذا كان ذلك المعنى لازما لاضمار كدال همزة اضرب وتون نضرب على
معنى التصدير اللازم اضمارها وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما كلمة كحرف المضارعة
الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والتاء معنى الحرف ان يكون معنى الحماد الدالة على
المعاني دون الاعيان وقد يكون دالا على المعنى ايضا كالهمزة في اضرب وتون نضرب وكالضرب
في فتح الذكر فانها تفيد معنى الفاعلين بعد الافعال ثم نقول له معنى من الابتداء فمعنى من

من ومعنى لفظ الابتداء سيواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس دالا على مضمون لفظ اثر
بل مدلوله معناه الذي هو نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اثر بمقتضاه ذكر المضمون الى
معنى ذكر اللفظ الاصلي فلهذا جاز ان يقال عن لفظ الابتداء نحو الابتداء غير من الانتهاء ولم يجز
الاخبار عن من بانه هو الابتداء الذي هو مدلول لها في لفظ اثر فكيف يخبر عن لفظ ليس بمعناه فيقال
في لفظ اثر غير وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي هو نفسه مطابقة فالحرف ودال لا معنى له
اصلا اذ هو كالعلم المنصوب يجب الشيء ليدل على اثبته ذكر الشيء فائدة ما فاذا اخبر عن ذكر الشيء
بغير ما دل على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الاول اي كالاسم والفعل في نفسها والحرف في غيره
والاصح ان الغير اضر على الحرف بالصفة وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل موجد
لمعناه اي الطول متضمنا موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل ذات وطول وهو دال
على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذي الطول وهو معناه الطول وصاحبه الذي هو الطول
الذي في رجل واما ذكر الموصوف فبدليل [redacted] الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول
لانه يلزم من الطول اما فوله النعت دال على معنى في متبوعه فكون المتبوع معينا الذي قام به
المعنى وتخصصه وكونه اياه بلى المكملة فوق كونه ضربا زيد مفيد لمعنى في لفظ غير اعني ضارب بخلاف
كذلك في

قوله غير مقترن بزمان قوله لفظ احد الاقسام الثلثة وهو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذكر الزمان المعين ايضا مدلول اول اللفظ الدال على ذلك المعنى بالوضع له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل اذ يجب وقوعه احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لان ذكر المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والسرى لان اللفظ دال على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا لا يخرج نحو قولك النهار والليل فيما ذكرنا من تقييد الازمنة بالثلثة المشهورة في المعنى المقصود بيانه ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الكلم بقولنا في نفسه فليكن ان الضمير المذكر والاسماء الموصولة واخواتها داخلة في لفظ احد لكن لا يفيد معناها الذي هو الشيء المبهم وبحد ثانية ذكر اللفظ فان لفظة الذي مثلا يفيد معناه الذي هو الشيء المبهم نقول انها في نفسها لا تفيد شيئا وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ومرجعه فلذا لا يثبت ذكر الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب وغيره [illegible] شرط فيها من حيث الوضع انه لا بد لها من معين مخصص فلذا عد من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناه المثل يخالف الحرفية فان معناه التشبيه الحاصل في لفظ انت ولذا معنى كم كثيرا الكثرة التي هي معنى فيها بعد ما يخالف ربّ عند من قال يجر فيها فان معناه القلة التي هي جر وسرها واقا وجب الذول بذلك في رب وكم والكاف في الاسمية والحرفية صوتا الحرى الكلم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم جاريا فيما تحكم لكن لما ثبتت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت ذلك في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحد وكلمة الشرط وكل واحد منها يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو متى تقم اقم ومتى ما تقم اقم ومهما تقم اقم وايهم تضرب اضرب

ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولكلام المذكور هو الذي يتركب على احد الازمنة الثلثة كالغبوق مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دل اللفظ على احد الازمنة الثلثة بالحروف لا بالوزن ومتى تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر وغبر والخفاية بمعنى المضي والبقاء في المكان كان او في الزمان فالغابر كالماضي في عدم العلم بغير قولنا احد الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والخفاء مثل هذا لا يحتاج الى الحد وكذا لفظ الاوزان وما على غير ظاهر فيما ذكرنا من تقييد ولا يرد عليه الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بيانه

فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضمون الخاطب مستفاد منه ومعنى الشرط وجود
في الشرط والجزاء وايجاد المتكلم دال على ذلك ايضا وليست معنى فيما بعده فاسم هذا اسم ويكون بمعنى
عنده على ما سيجيء ان شاء الله تعالى والشرط اعني المرء وان هذا وجد يافيل مثل هذا الاسم لكثرة استعمال
فكان الاصل ايهم ضربت وايا ايهم تضرب تم تضمنا اي معنى الاستفهام والشرط فللعينيان عارضان وقوعا
وان كانا لازمين وكذا سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو متى تضرب اي اوقات تضرب متى بمعنى اوقات الاستفهام
وكذا ما تضرب اضرب اي حين تضرب اضرب اي اوقات تضرب بمعنى الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية
هذا ولا فرق الفرق بالاسم على معنى غير لهم ولا عليسا لا عراض عنها وبالكاف وبكم قال ومن
في احدى لام التعريف والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة اقول الفرق بين الحد والخاصة ان الحد
مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الحد فيصح مبتدأ
ويجعل المحدود خبرا كقولنا كل انسان حيوان ناطق غير مغترن كل حاد على معنى في نفسه غير
مغترن في مسلم والمراد بالانعكاس ان يجعل كل حاد على معنى في نفسه غير
مغترن في مسلم وكذا تقول في الخاصة كل حاد دال
نقيضه ما تقول كل ما ليس دال على معنى في نفسه غير مغترن فليس بكاسم ولا يصح ان تقول
في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء
النفي والايجاب بحالهما حتى يحتاج المنطقيون فيطرد نقيض الحد والمحدود كليهما مع جعل المحدود وحده شيئا
نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مغترن وينعكس كليهما نحو كل دال على معنى في نفسه غير مغترن اسم
ونقيضه الى كل ما تنعكس كليهما ولا تطرد كذلك نحو كل ما دخله لام التعريف اسم ولا يقال كل اسم يدخله لام التعريف
لدخول لام التعريف على الفعل في نحو الضرب والمضروب في نحو الضياب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل
في صورة الاسم كما يجيء في المحذوف ويخالف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغيرذلك والخاصة

وانما اختصت لام التعريف باسم لكونها مختصة عند التعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس
الدال والفعل لا يدل على ذلك الا ضمنا والحرف لا يدل لا في نفسه واما قول الشاعر يهدد الخنا
وابغض بالجهل ناطقا الى بربنا صوتي الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل لكل اسم مقصود ذكره على صحيح
الفعل لمشابهته الاسم المذكور له وهو معه كما شاذ فيجعل لا يجري الا في ضرورة الشعر وانما اختصت الجر
باسم لانهم قصدوا ان يفرقوا بين الاسم لاصالته الذي يجر كما بالثلث وبين المضاف الذي
هو فرع فيه وآحادها فتخصوها بما يكون معمول الفعل وهو الجر واختطوه ما يكون معمولا وهو الرفع
والنصب واما التنوين فاختصوه بما لحقه اقرانه بالاسم بالبس للترخم فرق اذ قد ان يعد اقسام احدهما
للنكرة يختص به وهو جر وتنوين فيلزم ان يختص بالصرف وبالاسم الفعل واما التنوين في نحو احمد وابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم متصرف وانما ان يكون تنوين واحد للتمكن وللتنكير معا فرب
حرف تعدد فائدتين كالواو والفاء في الحال ومشروط فتفقد التنوين في رجل تعدد التنكير ايضا فاذا

التنوين الذي للواحدة المعنى الجامع للاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس
في النون شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين الذي هو جمع لهذين السالم علامة لتمام
الاسم فقط وليس فيها يفتش من تلك المعاني كلها ثم قطعوا عن النون ليسقطها مع اللام وفي الوقت
الاسم فقط وليس فيها يفتش من تلك المعاني كلها ثم قطعوا عن النون ليسقطها مع اللام وفي الوقت
دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب تمكنها وقال الربعي وغيره ان التنوين في نحو مسلمات
للصرف فالجمع السالم بفقط في نحو لان التانيث فيها ضعيف لان التاء كانت لمحض التانيث
مفطت والباقية علامة لمجموع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات وان قلنا انها علامة تانيث لا محض
للتانيث ولا مشتركة لانها لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز
مباركة فيها الضمير يعود على الظرف الذي هو بمعنى المكان فانثها لما يعتبر عرفات بمعنى المكان
بتاويل البقعة والمكان وقد عدى الى بقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه كوقف
ليشعر الكسر السقط ويتبع النصب وهو خلاف قياسها عليه لجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع
لا تابع فروعي فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة ثم قال وانما تبع هذا جمعا لجر المد والزجاج هنا
مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر وهو رديء لان الغرض بتنوين الجمع انما هو الدلالة على العلمية
ادنى دلالة نظرا الى كسر التاء دلالة التانيث وبعضهم يعتبر لتاء مثله مع حذف التنوين وهو رديء
من اوجه كسائر ما لا ينصرف وعلى اثبات الوجهين التنوين للصرف بالاتفاق والاشهر ثبات التنوين
في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين قد عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في
المتمكنة لترك الترنم لانه انما يؤتى به لمشاكلة ما يترنم عليه نحو قفي بنا على ربع مطلع وذكر ان
الالف والياء والواو في القوافي تصلح للترنم بما قبلها ما لم المد قبيل لحقها التنوين لمشاكلتها اياها
اذا فصلت بساكن ويترك الترنم لحاق التنوين في المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف بأل

شبكة الألوكة www.alukah.net

اللفظ في صورة المثنى وليس به واقتضى الاضافة اعني كون الشيء مضافا اليه لان المضاف اما
مخصص كغلام زيد واما متعرف كغلام هند والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر
في لام التعريف واما الاضافة في نحو غلام زيد وحسن الوجه وثوب الخياط وان لم تخصص المضاف
ولم تعرفه فهي تفيد الاضافة الخاصة فلا يكون المضاف يضاف في مثلها الا اسما ولم يذكر المصنف خواص
الاسم كونه مضافا اليه لذلك ولم يعده مثل قوله تعالى يا يجمع الله الرسل من اضافة الظرف الى الواقع
وعد بعضهم من خواص الاسم واعتذر عنه بان المراد المذكور بيان المضاف اليه الحقيقة المصدر
المدلول عليه بالفعل اي يوم يجمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف مع خلو
الفعل عن التعريف نحو اعجبني ضرب الغلام واليوم واما اذا قدرنا اضافة صحة هذا المثال ويجيء
مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظة نحو قدم زيد الحادث الفعل وحدوثه كان
اسما حين في فوكل ذلك من الجاج اعني المضاف اليه واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
الزمان في الجملتين قال وهو معرب ومبني المعرب المركب غير مشبه بمبني الاصل نحو هذا ضرب
اسما مطلقا لمعرب لانه صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم
المركب وكذا يجيء المحدود الذي نذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على ما حدث فيما
والحاصل ان النظر الجلي الظاهر والباطن الكامن كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب من ضرب
وضرب الى زيد وعامر مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب وزيد وهذا كما
نقول مثلا الاصطحبة مركبة من زوج الاثنين وقد يقال لها معان زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس
بمرضي لان المركبة اصطلاحا هي التي سبق شهرتها في كل واحد من اجزائه فيوهم ان المعرب من
الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحو وهذا كما المصروف في حدود الاسم

فيه مناقشة تظهر من الطلبة العرف بينهم ان يقال ... وانظر على الاصل وبهذا اصله البناء اذ المشاهد من الاول ان المثال المسمى بالبناء وقد يكون
الاصالة وهو العرف بين هو البناء وبين الشيخ ان يعني اصله انه بنى سواء بنى على اصله او عرض له الاعراب وحينئذ يندفع ما ترده وحينئذ فالمثال الاصل
في الاول الملتبسة فيما ذكرت بنى ...

هذه المقدمة الفاظ غير مشتركة للمعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود
والرسوم الفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة وكيف يستعمل اللفظ الا في غير
المقصود اظهر عم وان تزل قدم هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر واحد الجزئين او الاخير فكل اسم
مركب الخ غير مفيد بل ينبغي ان الاصل يعرب بل كل اسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه
ولا يستغني بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول
والحرف المقدر على الاخر يجيء ويكنا التابع مع متبوعه لا يستحق اعرابا هذا التركيب اعرابا هنا ولكل اسما
الحروف المعدودة في اوائل السور نحو الم ويس وبنى الاصل هذا ايضا من ذكر ان اصطلاحي جعل منه مرادنا به
الحرف والفعل الماضي والامر على ما قرر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى اللغوي
دخل فيه مطلقا فعال وان كانت مضارعة اذ اصل يجيء الافعال البناء على ما ذهب اليه البصريون فيرد عليه اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ان اخذنا بما ذهب اليه الكوفيون في كون المضارع اصلا في
الاعراب كالاسم لتعارضهما عليه كما يجيء ... ذكرنا وليرد على تقسيم المبني الاصل بالحرف والماضي
والامر المصطلح نحو يجيء زيد عمرا امس وذكر بان يقال المصطلح هنا يشبه الماضي لتعذيبه معه ان
اي ان ضرب والامر بعده فوضع اليه للماضي معه نعرب لان مشابهة المصطلح لمطلق الفعل سبب عدم بنائه
للماضي بدليل انه يعرب اذا كان بمعنى الحال والاستقبال واما ذكره في حد المعرب التركيب وكونه غير شابه مبني
الاصل اضطر اليه عن فهم المبني فكذلك ان الاسم اما ان يبنى لعدم وجود سبب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم
الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة نحو واحد اثنان
ثلثة وكاسماء حروف التهجي نحو الفبا تا وثوبي بمعنى بكر والاصوات كخ وهيهات والمعاني الموجبة للاعراب
اعني تكرر شيئة الاسم عند تركيبه مع العامل مع العامل والتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب

شبكة الألوكة www.alukah.net

كرجل وامرأة الضرب وقد يختلف حروف الاعراب صامت كاحد حروف تلك الكلمة كالف المثنى والجمع على السلم والنون والتاء والمعرف بحرف سلمان ومسلمون ومسلمات ويزيد ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في مذكوره والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لاجل الكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير كالفعل الماضي فيما تركب من غير زيادة فالحاجة الى العلامة لانها تطلب المناسب فقط وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فالداعي الحكمة ان يطلبه اتفق علامة تمكن لازمة ولا يقتصر للتنبيه على الكلمة الاخرى التي يطرأ ذلك المعنى كما اقتضى في المضاف والمجرور فان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاضاطر الى هذا النوع من الاحتياط حتى ان ما طرأ بسبب المعنى كان يتناك علامة لازمة للكلمة الدالة على معناه الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة بعارض حرف الفعل الذي هو اضعف الحركات وجعلت في بعض الاسماء حرف الفعل وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها كل واحد منها ولم يجتلب حرف هذا جنسه لما قصدنا لكن بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع على حرف التثنية والجمع علامتين كل واحد منهما للتخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلة سواء اقتضاه نفس الكلام بلا واسطة كغير المفعول من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاه بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلزم الاضافة اعني اذ وقبل وانما جعل للفضلة النصب الذي هو اضعف الحركات وانقصها لكون الفضلة اضعف من العمدة وكان من تمام ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى اخر مضمنا الى المعنية

شبكة الألوكة www.alukah.net

الثالث تلاقي بشرتي ذكر وانثى بالغين حد الشهوة عرفا ولا حرمة بينهما فوقه
فينتقض باخت الزوجة وزوجة الاخ شرح المفروض ص ٣٢
فلو لمس لحم الاسنان او الاذن او العانة او المرتد او المجبوب
او الوتينة انتقض آداب ص ٣٠
الا محرما فلا ينقض لشهوة مغلب
ولو كان بشهوة تعمدا فجر ب
بشعب اور ضاع او عصاره ابن جر ب
وضح بالمحرم المحرمة عليه بفتح الراء المشددة وذلك كالمجبوب
فانه ينتقض الوضوء بلمسها لان شعرها لعارض يزول
الحواشي المدنية ص
وشمل اطلاقه المس وغيره انتقض
بلمس المجبوبة والوتينة والمرتدة وبه صرح في الانوار الخ رملي ص
وربما تلاقي بشرتي ذكر وانثى فوق سن شهوة بكبر او محرمية بينهما
بشعب اور ضاع او عصاره لانتفاء فطنة الشهوة فتح المعين ص
قوله مع محرمية بينهما بشعب الخ خرج بذلك المحرمة الحاصلة بلعان
او وطء شبهة كلام المؤلف بشبهة وبشرتها او اختلافا دين
كمجوسية فان الوضوء ينتقض مع وجودها وقوله او عصاره

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اى تقبيل الشعر على الثانى بيد كلام الزوجة بخلاف ما اذا كانت
تقبيل الشعر لا على الثانى بيد كأختان وجبة فان الوضوء
ينتقض بكل منهما اتقانى ص ٧٢

والاولى الرجل بشهوة المرأة الاجنبية اى بشهوة من غير حائل
بقبلة او لامستهم الثانى اى لمس شعر او ظفر فانه ذلك بين ان يكون
بشهوة او اكراه او نسيان او يكون الرجل ممسوحا او خصيا او عنينا
او المرأة عجوزا شوهاء او كافرة بشعر بنت او غيره او حرة او رقيقة
او احدهما ميتا لكن لا ينتقض وضوء الميت فى اتقانى ص ٧٢

واضعه على الغضون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المعنيين المذكورين على ما مشى الجرجاني سقط الحق ظهر الاعتراض المحاكمة بان الفضلة نحو الله لافعاله واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر اظهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يجعل على المحل كما في قوله ﷺ فامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان مجرد هذه المعاني في الكلم هو المتكلم وكذا مجرد تعلقها بالكلمة نسب كذلك هذه العلاقات الى اللفظ الذي يحكيه فاما هذه المعاني بالاسم فهي عامل لكونه كالسبب للعلامة منه كما انه كالسبب للمعنى المعلم فعامل الفعل هو الفعل لانه به صار هذا هذا في الكلام وكذا في كل واحد من المبتدا والخبر هو الابتداء على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاسناد اليه واما المفعول فقد قال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ بالاسناد اليه الى الآخر صار فضلة وبما يكتسب كونه فضلة فيكون ايضا سببا لعلامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه يجعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما مقصودا غير محتاج الى شيء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلة وقول الكوفيين احسن بناء على الاصل المعهود المذكور وبجعل الجزء الحاصل لا يدري في الكلام الى الفضلة عاملا الجزء ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العلامة ثم قد يجر في محل الجزء لزوما مع الفعل الذي هو اصل الجزء الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيقول النصب المحلي هو الجر لفظا لكونه الناصب اي الفعل مع الفاعل مجموعا منسوبا مع حرف الجر الدال عليه وكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا اضيف الى زيد قام اسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا وان لم يفصل بينهما كما لم يفصل بينهما الحرف وجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال العمل الجر على ذلك الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجيء فاصل الجزاء يكون علم الفضلة الذي يكون بواسطة

واما مضافة عامل الفضلة

شبكة الألوكة www.alukah.net

ثم يخرج في وجه تسمية كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احترازا عما اضيف اليه
غيره والثاني في الجزء والمسند اليه نحو مررت بزيد وان قدرها ايضا ذكرا بينا وكان قياس المستثنى غير
المفرغ بالا والمقصود بعد ليس ايضا اذ بها فضلتان ولكن لما كان الواو في الاصل للعطف
وغير مختص بالمفعول كان الاولى ان يقال المستثنى المغرغ لم يرد اعمال ما فيبقى ما بعدها
منصوبا بالفظ بل واما الحق وفي فلا يطرأ على معانيها كشيء معانيها طارئ على معاني الفاظ الحكم
في هذين القسمين واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بلى في يطرأ عليها في بعض المواضع اذا
معنيين مثلين كما في قوله تعالى بلى ان يأته حائضة فيظهر مما يحتاج في قسم الافعال فاعتبر ذلك كله وفي
وقالوا اعرب المضارع اصلي لانه يتأتى الاعراب فلذا قالوا للبصريين على ما يحتاج في بابه فظهر بهذا التقرير
ان الاصل في الكلمة الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل
كيف حكمتم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير متحققة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعدودة
قلت انما حكمنا بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة كما سنبينها فمفردة مخالف
لنظر الواضع فبناء المفرد اذن كان اصولا للمركبات عارض لها لكونها استعملها مفردة فعارضها
غير مضعف وقد ترجح ما قدمنا من قولهم اصل الاسماء الاعراب ضعيفان احدهما ما الاصلي كما مر وفيه
وجه لان الواضع لم يضع الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلاما كما يجيء في بابها والثاني
اسماء الحروف التهجي لانها كالحكايات للحروف التهجي التي ليست بكلم ومنهم كانت اوائلها كلها للحروف الحكية
الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المحركة كما توصلوا الى النطق
بلام التعريف الساكنة بالالف المحركة اعني الهمزة واما الف قولهم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان
تقول لا لان وزوال لام الف واعلم ان قوله يكونان في الطرفين لام الف مضمومة الدال والهمزة لا صورة

لا صورة لان ولو نظر الواضع في الصنعة الى وقوعها مركبة لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يضع ما
على اقل من ثلثة احرف لانه لم يجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه كبد ودم وقد صاغ
كثير منهما على ثلثة احرف كيخ وفيه وبانا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان يعرب انه لو كان في التركيب شيء منها
للحرف كما في واو الضمير وكافه فعلم انه بني ليبنى عليه فجيء بناء على اقل من ثلثة ثم تقول لا يلزم
على الكسائي والفراء ما الزمتم البصريين انه يجب تقديم كل واحد من المبتدأ والخبر على
الآخر فيلزم تقدم البنى على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما
يلزمهما ذلك لان العامل اللفظي عندهما في الحقيقة هو المبتدأ حتى يلزم تقدمه على نفسه بل هو عندهما كما مر وهو
او حينا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر فلذا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من
وجه مثلا نحو منطلق زيد اذا قدرت المبتدأ قدرت الخبر متقدما لان حق المسند ان يكون
تابعا للمسند اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك اذا
ابتدأت باسم لغرض ما فيبادر عند السامع الغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد
وهو العلة الغائية وهو الذي يقال اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه
فترافع المبتدأ والخبر اذا كمل كلمة الشرط والشرط كل منهما الا ترى نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
الشرط متقدم على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه مثلا ترى عند تلك الغضة من الحمرة للمبتدأ
والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليس لمحمود ولية في الرفع عليه وهو مذهب
الاخفش وابن السراج ودليل على ما يذهب الى الخليل من كون ما فيه من على الفاعل ولا على ما يروى
الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعلة في الرفع وعلى التقدير المذكور الضمير والحال والمستثنى فضلة
اصلي في النصب كالمفعول وليس بمحمول عليه كما هو مذهب الجماعة والمكان مشتركا في ظاهر الامر

الألوكة
www.alukah.net

على حركات الاعراب ايضا كقولك المصر بالضم رفعا والكسر والياء نصبا وجرا فالواو والالف اغير مبنيا
مطلقا قوله وانواعه ثلثة رفع ونصب وجر الرفع والنصب اللذين عند المصنف حركات كما ذكرنا والجر وقوعه على ما بعد
قال الاعراب الاختلاف بقال الرفع انتقال اللام له علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة و
والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر ان اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاثر كان البناء في
ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما يجعل الاعراب في اثر الكلمة لانه دال
على تحقق المعنى اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف يعد الموصوف قال العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى
اقول اي بين العامل لا احتياج قوله قيل وبخلافه ذهب الاختلاف العوامل الى بيانه وبعني بالتقوم تحقق ما
فيه الغرض بالذهن فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة
والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل في الوجود الذهني او المتكلم والدال العامل والحاكم المتكلم
وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن الكفاية بجعل الدال كافيا هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها
كما تقدم فلذلك صح ان كل عامل قال لبداية قوله يبتدئ بها لمتعلقة نظرا لان المعنى عامل في الحقيقة الذي
والمقوم هو المتكلم وليس الباء كذلك فوذكر قام هذا العرض بهذا المحل والمشار اليه بقوله لفظ المصر بما مالان
الظاهر هي قام به وتفهم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بتوسطه ذكر
الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
واعلم انهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ام المضاف فمن قال المقدرة
نظر الى ان معناه في الاصل هو الموجد للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام لزيد
فصل لزيد معنى الاضافة قام بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر هنا عمل الحرف بعد حذفه وان ضعف
مثله في خير في قوله رويد وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او شبهه بما

كما ان نصب المفعول في نحو اضرب اليوم ضعيف فاذا وقع بعده ما قام السببية او ابطل كما يجيء في باب
تواصيل المضارع جاز نصبها مطرد او كذلك الجر بربّ المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال
ان عامل الجر المضاف هو الواو الحاكية عن الجار يعني مسؤولة والمضاف مقيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام
زيد بمنزلة كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل به بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال يعقوب
العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي و
العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون
العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل والمبتدا
هو الفعل قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا هي المؤنث السالم
بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وبنوك وفوك وذو ومال مضافة الى غير
ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر وانثنا ان بالالف والياء جمع المذكر السالم
والوعشرون واخواتها بالواو والياء اقول هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة
وذلك لانها ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب
وان كل واحد منها في اي معرب يكون فيذكر معربات اعرابها بالحركات لانها الاصلية الاعراب لحقها و
قسمها ثلثة اقسام احدها ما يستوفي الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني الضمة حالة الرفع و
والفتحة النصب الكسرة الجر وبرهان احدها المفرد الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا
او لا المنصرف احتراز عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة
ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احتراز عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو اخرز عنه لوجب
ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع للثلثة فيرد الجمعية احترز عن المثنى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والمثنى عن جمع المذكر السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف
والمؤنث غير مستوف للحركات والالف اختص عن غير المنصرف نحو مساجد وابنية، وانما اعرب الجمع المكسر
المفرد الذي يجمع لحركات لمشابهته المفرد بكونه صيغة مستانفة معتبرة عن وضع مفرده، ويكون بعضه
مخالفا لبعض في الصيغة كالمفرد ان المخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخر حرف منها صلح لان يجعل
اعرابا كما في الجمع بالواو والنون فوله بالضمة رفعا بالجار والمجرور خبر المبتدا، وقوله رفعا مصدر بمعنى
المفعول كقولهم الفاعل فجراي مرفوعي وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور
وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسا بالضمة
ومعنى الكلام هما مع بدل الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله
والفتحة نصبا وامثاله وبدل بالباء العطف على عاملين مختلفين الجر عند المصنف كما في قولك في الدار
زيدا والجر عمرا على ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شيء
واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء
والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما
نقص هذا الجمع الفتح وانبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث
ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ما يضاهي واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو
مساجد ومساجد وانما نقص الكسر وانبع الفتح لما يجيء في بابه ثم المعرب اعرابا بالحروف وقسمها ايضا
ثلثة اقسام احدها ما يستوفي الحروف كلها في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة
واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعربا اعراب سالم الاسماء المثناة والمجموعة وكذا
اذا صغرت لان المصغر منها يحرك عينه ولامه ويدو بالتمام وترد في فعيل وهو في العلة الجمع السالم لا يجب سكون

يشابه

قيل لا حاجة ايضا الى قيد مضافة الى غير ياء المتكلم لانها اذا وردت مضافة الى غيره وجب ياء ضمير صيغة المضاف اليه المذكور غيبة او خطابا او تكلما فتخرج عن صيغة الستة وفيه ان اضافة الاب الى غير ياء المتكلم قد يخرج بها عن صيغة الستة فتخرج عن الاعراب بالحروف كما سيجيء

يشابه الحركة واما الشرط اضافتها الى غير ياء المتكلم كما سيجيء ان المقطوع عنها الاضافة تحرك
بالحركات المستندكرة والمضاف الى ياء المتكلم لا يشبهه اعرابه عما سيجيء وتصريحه بهذا الشرط يغني
عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها واما عن الستة الاسماء فقال الفاضل عندي ان اللام
في ان يعد منها وبي ابوك واخوك وهموك وهنوك اعلام للمعاني المتشابهة كالحركات وكذا العين في الباقية
منها على ما ذكرك وذو مال فروع في حال الرفع لام الكلمة وعينها او عكس العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة
والمضاف اليه معين بدليل ان لام الكلمة وعينها وستشبه بهذا الوجه يعد ذكرا او وجه المغايرة فيها
فعن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بالحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور
لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها في اخرى واتبعوا حذف الضمة
للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت
الواو والمعنى هذا الغالب كما ان الفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني
الحموذة اللام اخواتها مع اتحاد وجه اعرابها وانه يشكل الغرض من ذكرها اذا لم يكن للاعلال
الاعتلال بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاخر حركة الاخر اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف
ما يستفاد من الحركات في الظاهر فجعلها مثلها لا وجه له اعلا ما على المعاني وقال المصنف ظاهر قول سيبويه
ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال الواو في علامة الرفع
وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش انها معربة للاعلال
كالحركات وتبعه ما قاله فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذكر مالا نظير له وقال
البعض انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والقالا تفاحه كلمة باجماع وهو ضعيف لان تعلم حركة الاعراب الى ما قبل حرف لم يثبت الا وقفا بشرط سكون ما قبل المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف كالمثنى منها بالاتباع كافة قوله اذ وقاتطور وقوله ينباع ذقرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر يستهان به ذا قلل الالف الوتد وايضا يبقى قولك ذو ومال على حرف وقال الجرمي انها اسماء الاعراب وانما بنيا فعالا ما وضعا فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب قبل دخول الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اختر ناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان صح كونها كالحركات الاعرابية قوله وما حمل المصر كلام سيبويه عليه وقد قال المصران الواو والياء بدلان من لام الكلمة اربعة ومن عينها في البدل فيها لان دليل الاعراب لا يكون في مسمى الكلمة فهي بدل يفيد مع لحيفة المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفو فانا على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه كما مر وقال علي اي مفروض بلزم من جعل الاعراب في مسمى الكلمة لاجل التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من مسمياتها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من مسمياتها اعني على ما في الشفة والجمع اذ هو مسمى المثنى والمجموع ثم نقول انما يجعل اعرابا بالحروف المذكورة دون الحركة على ما اخترناه توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يجعلون الحروف اعرابا بالاتباع المفرد للحركات والحروف ان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لشغلها وفقد الحركات ما حيث دلالتها منها على ما يفيد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها بحركة او اكثر فكون هذا ان يفيد المثنى والمجموع حكمها فرعا عن المفرد بالاعراب الاقوى فاقاموا ما هو علامة المفرد ان يدل الاسماء واعربوها بهذا الاقوى لشبهة المفرد الا

الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اوفى منها مع كونها فروعا لها وفضلة على المثنى والمجموع يستفادها الحروف الثلثة كلها في موضع وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولما كان كل حرف فيها في موضعه وانما افتقار الاسماء بخلاف نحو غلامك شاركتها المثنى باستلزام واحدها ما قالا اقرى كالراء للباء والباء للدال وقصور ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوى للشابهة وقصور الاسماء من بين الاسماء المغرة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وهي الاقرى علة بصلح ان يقوم مقام الحركات فاستحداثها كلفة اجتنبت حروف اجنبية معها ان اللام واربعة حتما كانا مجلوبة للاعراب فقط لكونها مكررة قبل نسبا فهي اذا كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو هن فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فزيد الوصل فيه بدليل معاقبتها ايا في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من بين الاسماء واو فاختاروها لتكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب ثم لم يجعلوها بغير ودم اذ لامه يا دم نقول جعلوا الواو والياء في الجر والنصب لتكون الالف اعرابا مثل الفتحة والياء مثل الكسرة لتقارب ما قبلها والكسرة وجعلت ساكنة للتخفيف فالمعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولذلك سلم الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد اللينة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتشبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان في الاعراب واما اليا فبقي فطرح الكتاب ومعنى هذرك ابوه وبك اوثق اوابنه وبالجملة فالم نسبه فرج المراة فانها الشيء المكسر الذي يستحيا ذكر من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثنا في هما التثنية الاقسام التي اعربت بالحروف وما لحق فعالف ونصبه وجر ياء وما المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى

كل اسم كان له مفرد ثم الحق به الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى
فلم يكن كلما على هذا اذا لم يثبت كونه للمفرد واما قولنا في كلتا رجليها اسلع فانما لم يجز ذلك
للضرورة كما يجيء وكذا الثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنى لكن كلا ليس بمثنى ولا وضع لوضع المثنى لان الف
كلا عصا بخلاف الثنان فانه ليس بمثنى ولا وضع لوضع المثنى لان الف كلا عصا بخلاف الثنان فانه
ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضع لوضع المثنى اذ هو كذلك يجوز في اللغة ان يقال في تثنية الثنى
وكان عليه ان يذكر ايضا ان اذا لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثنايان في التقدير اذ كانه
كان مفرده ثنى لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وكان عليه ان يذكر وذكر ان معنى ثناى استعمل طرفا في الجبل
وليس في الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد الثنان انى اذ ليس في المفرد معنى الثنى فالثنايا
طرفا الجبل المثنى فالثنى مجموع الجبل لانه في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا بدل
واللذان ونحوهما ان ظاهره يدل على ما ذكره شرح المفصل انما صيغ وضع عند المثنى غير مبنية على
الواو قال ولا يدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحن ذان و
اللذان عندنا المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلما صيغ وضع عند وانه يشبه في الظاهر
ما يوهم انه مفرده واما اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالواو فان الحركات مستثقلة فيها الا هاء مع
انها اخرها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد وهاتم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات
وانما اعربا بهذا اللفظ المعين لان الالف كان يجلب قبل اللام في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو
في الجمع علامة للجمع لمكابدة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وبهذا حكم
مطرد في جميع المثنى والمجموع تخويرا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم اردوا اعرابهما
فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما ففيهما ما صلح لان يكون اعرابا وكيف الاعراب

الرفع

بضمة فيهما ما يتبع

فاعل ٤ التصاحب التثنية والجمع من صاحبته وكل واحد منهما مثنى وفعولة لواقع تقول عطفت البعير بثنايها اذا عطفت يديه بجميعا يحبل
او يطرق حبل واحد ثم ارسلته ٤ ٤ ٤

فان قيل كيف يكون معربا بالحروف قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا تدل من
الحروف فاما اذا اعرب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الشيخ والمازني
والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان اردوا
انها ليست من اول الامر للاعراب فغير صحيح اذ ينبغي ان يصاغ للمثنى والمجموع ولم يعربا وان اردوا انهم
يصطلحوا على ان تكون للمثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اقوله وقال المرادي هي حروف الاعراب والفتحة
علامة الاعراب تقلبت عنها بحكم ان في الرفع والجر بحركة مقدرة اذا لو لفظ بهما لم يحصل بعد كما ذكرنا
على مذهب اكثر العلماء السنة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في المثنى والمجموع حصل لها
دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في اكثر العلماء السنة والكلام عليه معروف هناك فان قيل
علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اقررتم في اكثر العلماء السنة وفي المثنى والمجموع حصولها
قبل تمام حروفها فالجواب ان هذه علامة الكلمة ان يكون بعد تمامها وحصولها بالكمال حروفها وفي اخره
لما تقدم من ان الاعراب دال على صفة الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات قلنا يدل ان يكون
على حرف الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة وهذا كما ترى
الذي يريد مستخرج الكلمة فلا يدل ان يكون الحرف الذي حروفها ويكون الاعراب ايضا بعد ثبوت جميع حروف
الكلمة لانها انما يحصل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي
انه كالتنوين في الواحد في كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين
معناه فاد وهذا المعنى لكون على هذه اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من ذلك المعنى شيء
وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لتنكيره اجتماعهما في حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع
علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا

يا زيد ولان رجل يخالف نحو يا زيدان ويا زيدون ولا صلحيا ولا نها ليست للتنكير
كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها بحركة وكان
المتحرك يبقى في الوقف وانما سقط الحرف الاخير من كنا فيما ذكر بعد حركة الاعراب
وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقبل الفاء بعد الفتح لانها حرف
معرض للحذف بعد لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف تحقق بعد الفتح بقلبها الفا تحقيقا الالف وحذف بعد الضم والكسر
لثقل الواو والياء وخلوها عن علة لما يجيء في التصريف من الاسباب بينهما وانما
لم يسقط الالف حرفا اصليا من جوهر الكلمة فانما حرفا معربا نحو لن يغزو ومن
لم يغز بجالها وكذا انما تثقل الفتحة نحو الفتى وحبلى وخشي وانما تثقل
واو او ياء نحو الغاضي ويرمي وتبقى عوضا عن الاولى الاسكان وجاز الحذف كما جاز
في باب الوقف وقال سيبويه التنوين في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه
معلا ان حروف المد عنده حروف اعراب اشتقت من الحركة فجيء بالتنوين بعدها
عوضا من الحركة والتنوين اللذين للمفرد يشتقهما ثم والحركة وانما كانت
مقدرة على الحروف عند بعضهم اصلا به كما مر يظهر كما نبينا بعد هذا ثم انه حين
جاز الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كانت عوضا منها فثبت
معها ثبات الحركة وجاز التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهو
نحو جاءني رجلا يا فتى عوض منها وهذا الاصل وفي الرجلان عوضا من الحركة
فقط وفي رجلان زيد من التنوين فقط وفي رجلان وفتى ليس عوضا منهما ولا من

من احدهما وتخويل الالف والنون عليهما عوض من حركة البناء فقط وقيما قال بعد ان لزوم
العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة معنيته من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه
تثنية لكن للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اختاره ابن الدهان الا ان الالف والنون كما تثنية ومعنى كونه علامة
التمام لانه المعاني الخمسة وقيل لتوبيل من الحركة وحدها وليس كما فعل لزومها في الاضافة وقال
الفراء هو المعرب بها المقر المنصوب الموزون عليه بالالف والمثنى المرفوع وبنونه مع اللام
يضعفه وكذا مع الياء والواو والجمع وقيل لتوبيل من تنوين في المثنى وهو كثرة الجمع بناء على ان
المثنى كان في الاصل مفردا كرر اكثر منها ودون تصحيح ذكر شرط الفتاد ومع تسليم يقول
انها مصوغان صيغة لهم مفرد كلا ورجالة عشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه
انما كرر ذكر التكرير اللفظ واما كلا فالمعنى اعرب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكونه اثنين الفا
ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد من التنوين ومعنى كونه مثنى المعنى وقصد ذكر مجال
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر
فالالف علامة جارية على المثنى تاكيدا لنحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتني كلتا هما وجئتني كلاكما
فان قيل ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا
جئنا واذا كان في الالف جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كم واصل المثنى ان يكون معربا
قال وكي جعله موافقا للمبني في الالف ثم اطرد ذكرهما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتني كلا
وجئتني كلاكما وجاءني كلاهما وكلا اهما جاءني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكذا نحو يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعرب المثنى
وذكر بعض المحققين ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كلها في المضاف

الى المظهر وانما اذكر كلتا هند والفعل ابدلت الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في الفعل
وبنت ولم يبدل التاء من الياء التي في اثنتين وقال السيرافي بدلت الياء لسكونها على ما قبلها فيه وانما كلتا
فلانث عند المصرفة امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى
والالف للتانيث جعل اعرابها كالملحق بها كلا والفها في التانيث بعد التاء ولم يكن بمنعها علامتي
التانيث لان التاء لم تخلص للتانيث فانها جاءت لمعنى بل فيها بقية منه لكونها بدلا من اللام
في الموئث كاخت وبنت وثنتان ولما لم يخلص جاءت بالف ولم يقلب تاء بنت واخت الوقف عليها
ولو كانت تخلص للتانيث لم يكن لهذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير لانها عن اصل كالفها
ليست للتانيث في الجمع بينهما وعند الجرمي وغيره فعلى ولم يثبت مثله في كلام وعند الكوفيين
الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلها كل المفيد للا
تخفف بحذف احد اللامين وزيدا لف التثنية حتى يعرف ان المحذوف الاحاطة المثنى في الجمع قالوا
ولم يستعمل واحد منهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للمفرد علمهم
الواحد فان كلتا رجليه سلمى اردت كلتا هما فعربته بواحدة وقال كلتا كفيه نوالا اذا ما تجيبوني
عفاة ونعم وبجيء انهما كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال سهاما
افانة وقال كلتا هما كلتا الجفنين انث ويجب قلب الفهما ياء نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر
كاثنين واما اليمان فالالف خلف فيهما لكثرة بدليل فتح النون ولو كانت معربة لوجب
كسر النون وقد كلت وكمة في قولهم كلتا وكان معنى المعرفة مخالفا لمعنى المثنى اعلم ان كلا وكلتا
لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد الا المعرفة لان التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء
في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى ما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا والجمع

حاشية

تعريف المثنى الالف الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من ايجازه
نحو كلتا المرتين ويكون الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى كما قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها
وفي ناصلا بهما نائب عن الضمير الثنائي فيه الواو والياء قال المصرح وانما اقرت الالف وعدتها
بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة مع الخلو عن تاء التانيث دالة على ما فوق الاثنين
وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع لجمع جمع السلامة وليس اذا لم يأت اولو المفرد
وكذا عشرون واخواتها ليس عشرة ثلث وبضع عشر احاد العشرين وثلثون واربعون وانا اوبهم ذكر
اذ لو كان كذلك لقيل ثلث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرة لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون
للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها واما عليون وقولهم وبنى بها فانما جمع عليه وقلة وبنى بها واله كانت
على خلاف القياس لكنها في له ولنا ان كلا المثنى بالسلم دال على تعدد ين في اخر لفظ وتولة مزيد ثانيا
فيدخل فيه اثنتان وثنايا وبنتان وبنات وكلا فلا يحتاج الى قولنا بدلة المثنيات
بالذكر وكذا جمع المذكر السالم بالسلم دال على كذا من اثنين في اخر واو وياء ونون مزيد ثانيا
فيدخل فيه اولو وعشرون واخواتها واما ذو وذوو فهو داخل في هذا الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحد
ذوو الذي هو بمعنى صاحب الذي هو اسم جنس فيما نقدر كعصا وغلام ويستغل ما قبل رفعا وجرا ونحو
مسلمي رفعا والنصب فيهما عام قول يتبين ان الاعراب المذكور في اي السلم المعربة يكون مقدرا
وفي اياكيون ظاهرا ضمير المقدر الاعراب لان كان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب
قوله فيما نقدر اي في معرب نقدر اعرابه بحرف والمضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير
مقامه فصار مرفوعا بثبوته الفعل اعني تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تقدير النطق به
كما في الدار وامانقدر كما مشتغلا به فالمعرب بالياء يستغل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا

ونصبا وجرا الاول بالياء بعصا يعني كل معرب مقصور فانه يقدر الاعراب على الحركة الاصلية
الثلث لان الالف لو حركها لتحرك عن ما قبله وخرج عن بنية الحرف فالمراد بالحركة هنا الالف
مع بقائه الفا والثاني بالياء غلامي يعني كل مفرد اضيف الى ياء نحو غلامي وعلى بعضا الى الياء المتكلم فانه
يقدر الاعراب اللفظ فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف ناشئ عن اضافته وذكر ان الاسم
انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر فتى تركبا غلام من يده شلا لم يستحق المضاف
الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع السماء وكونه مسندا اليه
مسبوقا بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المحكي في مثالنا ليس مطلقا الغلام بل الغلام المضاف
بصفة الاضافة الى الياء فالاعراب مسبوقا بالاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة
ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم للزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة
لئلا تقلب الياء الفا فلما الزموا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف
لحركتين متخالفتين كائنا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المشتغل بحركة اعرابية فيتأتى ان يشتغل في احدهما
رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المتقدم اي الذي هو فاعل بياء قبلها كسرة فيشتغل الضم
والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محتمل لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة
ثقيلة فالكسر ما قبلها وما قبل الواو لم يشتغل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو كرسي ومغزو واما
الفتحة فلخفتها لا يشتغل على الياء مع كسر ما قبلها نحو رأيت القاضي ويسمى بذلك النوع منقوصا
لانه نقص حركتين وسمي نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق
الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة والاعراب
ايضا بذلك مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان كون غلامي مبنيا على ما يجيء والمقصور

شبكة الألوكة www.alukah.net

من الفاء المعرب والثاني كجمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان فيه وجها مقدرا فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء سبق احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يفعل لو كانت الثانية واوا نحو سيد ويد وان كان القياس ادغام المتقاربين فقلب الاول الى الثاني كما يجوز في التصريف وادغم بعد القلب في الياء الاخرى وكسر ما قبل الياء لتتم كسرة ما قبلها فتحقيقا وكون الضمة قبل الياء من الطرف والطرف محل التغيير فتم لم يكسر الضم نحو مسلمو فعل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتم به ولم يكن الضم قبل ياء من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة فيها ساكنة الياء الساكنة غير المدغمة فانه ذكر لا يجوز فيها والقابل في بعض نسخ بعض شروح في فتوى من الطيب طوبى وما المدغمة فيها متحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحرك حرفا واحدا فتحتى سبل كهيام وان كان الاصل الذي قلبوا واوه ياء للادغام في الياء على ما تقدم الا ونحن اي ذلك نبيك ساكن الاوسط حذفوه ايضا يعاد الضم على حاله فقالوا في جمع الدوري قفسك ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدرة في جاءني مسلمي وعلامة حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعلها تعلم بقدر نحو جاءني صالحا القوم ومررت بصالحي القوم ورأيت صالحي القوم من المقدر في الظهور شروح الخبيصي لان الكلمة مستقلة بنفسها نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا يجر المضاف واما لقطة في الواو فلان الثلث فقد ذهلت به يا غلامي فالمتكلم تفرد بالذكر وكان عليها ان يعاد ضم المنقدر هذا هو مطلقا الحكمي نحو مررت بزيد ومن زيد وان يزيد لكونه معربا مقدرا الاعراب وهذا بالنظر الى علة بحركة الحكاية واعلم ان هذه الحركة اي التي قبل ياء المتكلم في غلامي ونحوه اي مما اضيف الى المبني كغلامك وغلامه وغلامها ومن ان لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء على ما سيأتي وكل ما يجيء في الظرف والمبنية فاذا عرفت المعرب الذي هو اعرابه مقدرا اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعرب اعرابه ظاهر وهو قوله والملفظ فيما عدا

قال غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة وجمع وتركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا العدل تقديري مثل لمم وحطة وزينب وسجد ومعدي كرب وعمران واحمد وهكذا ان لم تكن ولا تنون

اقول قوله ما فيه علتان اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء يبنى على ما يحكم ذلك الحاكم لاجله وذلك الحاكم والحاكم في الاصطلاح الاصولي ما هو جعله العلة واياه على الحصى يقعقع وحكمه ان لا يكسر ولا ينون لان مقصود الكسر والتنوين غير المنصرف مقتضى العلتان او ما يقوم مقامهما ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف شبها وعلة يجانس الاصل واحد منهما جزء العلة لا علة تامة اذ يجتمع في غير المنصرف شبها بالاصل هي العلة التامة اذ هو مجموع علتين او واحدة منهما تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منهما وسيجيء الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المعنى لغير المنصرف ما هو محل الكسر والتنوين للفروع او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كسلمان وسلمى وان لم يجز منهما والتنوين للتبعية العلمية في جميع ذلك فيما قدم يعد ويجوز صرفه للفروع او التناسب نظرا لان الفرع على قدر عليه تقوى الاسم عن التنوين المعنوي وعن السببية القائم مقامها وهو في فعال الفروع وقصد التناسب غير موجود عندها فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للفروع او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم حتى يخلو عن العلة

شبكة الألوكة www.alukah.net

بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاثر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يختلف بعلة
الاعراب وعلى هذا فقد اندفع ما قيل ان الفرق غير مطرد في قولهم هو مالا يدخله الكسر والتنوين للتمييز يجوز ان يقال
يجوز ضمه للندبة ومنونا على ما هو المصروف ما دخله اللام والاضافة مما فقد علتان من التسع غير
منصرف وعند غيره هو منصرف وسواء قلنا ان الكسر سقط بتبعية التنوين او قلنا ان الكسر والتنوين سقطا
معا وذكر ابن هشام ان علامة اسم الفعل دون غيره اجراء ما بعده مجرى ما بعد اسم الفعل الذي هو علامة
اخر به لان اصل اسم الفعل ان يكون فعلا واصل الفعل البناء وجعلوا تركه الصرف مجازا عن حذف التنوين وقالوا
ثم بنيت الكسر بعد صيرورته اسم فعل غير منصرف وفيه ان ايراد الفعل بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنون
شيء فمنع الصرف لم سقط الكسر فقط وان سقط بتبعية التنوين لا بالاصالة وفيه على قولهم الاول ان
وانكم منصرف لان التنوين لم يدخل فيه حذف كما في اخرين واجمعون وقال بعضهم انه يجتمع به العلمية وحذف الكسر
والتنوين معا فمنع الصرف وفي اللام وانكم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع
اللام والاضافة لمنع الصرف وانت خبير بان الاول اعني ان الكسر سقط بتبعة التنوين وذكر انه يعود في حالة النصرة
مع ان سقوط تابع لا يوجب عوده الى عادة الكسر اذ لا يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف
ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة العود مع الصرف لانه كالمحال وانما تبعه الكسر في الحذف
لان التنوين يكون في المنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء قاربا والتنوين اول الامر على انه
لم يسقط الا تبعا لسقوط الفعل لا للاضافة واللام والبناء ولا لشيء اخر فيجوز ان يعود الكسر الذي هو اخر الفعل وانما
يعود في بعض المواضع كحضرني وبصرني وانما لم يظهر اثر منع الصرفة للتثنية والجمع لما ذكر ان السالم مع ياء تشابه بحق
الحمراء وسلمى عليه للمؤنث لان التنوين فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا ان النصب
فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب حتى ان من يسوي بينهما واخرا اعني المفرد اي يجعل التنوين معتقب الاعراب ويمنع

منع صرف العلمين لان فيهما اذا تذكرت التمكن ولا يتبع نصبه الجر مع ان الفعل الاعم كما ذكرنا لم يذكر
يتقف شابهه للفعل وبنى على الفتح احد هذا وبرا وفوبها ان يصير معنى اسم الفعل سوا كان
الافعال فبنى اسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وقد انبا وبرا وصها ان يراد فقد من حيث
تركيب الخ وقال اصليته وبنيا بنية وشبيها من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى
عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على اسم
في الاعراب فلا يبنى منه الا فوى المشابهة للافعال الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وفعالها وهو
اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كان الافعال
فرع المصدر اذ قد يستغنى عنها اما الافادة فلاصطلاح الفعل في كونه كذا اي اسم وستغناء اسم فيه عنه واما
الاستغناء فيحتمل في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى عمل الفعل
لان ذكر يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل يترتب بهذه المشابهة علامة الاعراب
فيكون اسم معربا بهذه العلامة اعني بها بتبعية الكسر على قول وبتبع على التنوين والكسر معا كما تقدم وانما اصبح في
هذا الحكم الى كونه اسم فرعا لم يبن ولم يقتض بكونه فرعا ما بنية واحدة لان المشابهة بالفرعية شابهة
غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما
مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسم بسبب هذه العلة غير ظاهر كما يجيء فلم تكف واحدة منهما الا اذا قامت
مقام اثنين فاه قيل اذا اشار اسم غير المتصرف الفعل فقد شارك الفعل ايضا فلم كان اعطاء اسم حكم
الفعل اولى من العكس قلت لان اسم تطفل على الفعل في ابوابه خاصة الفعل وليس كذلك المطلق المناسبة
بينهما وذكر كما يصير اسم الفعل معنى اسم وهو معنى الفعل في اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر بتضمن اسم معنى الفعل وتطفل اسم على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وذكر بين مسلم الفعل وعمله معا وعمل البدا في خبره هنا مطردة في كل ما يعطى حكما اصليا به لنوع او فرعا
اذا التقت شابهه الحرف للمعنى يتضمن معناه كان واضعها واولا اهمل عمل الفعل واذا التقت شابهه مسلم
الحرف جانبه الى غير كالمركب والمضمن والتابع او يتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام وخو ذكر
كما يجيء في باب المبني مسلم للطبقة على الحرف فيما يخصها وهنا يكفي اذ في شابهه لما جاز بنا مسلم مجملا وشابهه
للافعال وذكر لتمكن الحرف وهو كثرة البناء دون الفعل واي شابهه الفعل الحرف يلزم منه معنى الانشاء الذي
هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابهه مسلم كالمضارع على عن كما يجيء
في بابه فظهر ان مسلم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه مسلم والحرف واما الحرف فشابهه الفعل فقط
قوله والتوكيد الخ التصبيه لذلك على انها علامة التوكيد والعامل معنى الكلام قال في معنى قوله وهو عمل او كيف
اي يكون على منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون الخ وقد لحقها بالسبب المذكور شابهه الفعل التانيث
المقصورة وهو كل الفه التانيث في اخر مسلم الكلمة سواء كانت للالحاق كارطى وذفرى وضبطى او لا يعتبرى
لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واذا عدم الالف والنون كبيا المشابهه الف التانيث بالامتناع من التاء
فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى بشابهتها لها لفظا وامتناعها من التاء واما الف الالحاق الممدودة
فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدود على الاطلاق
مشابهة الشبه ما ضعف ما يشبه به لف الالحاق الممدودة اي الغير في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف مذكرى
لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك انزلا الالف والنون
في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة شئ في اصلي والف الالحاق المقصورة
وان كانت في مقابلة شئ في اصلي لكنها شابهت علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المتغلبة عن علامة
التانيث اي الف التانيث الممدودة واما قوله وذلك العلل فان العدل فرع على بقاء مسلم على حاله والكيف فرع

قال بعضهم التصغير والنسبة يدلان على ان الفعل الذي المصغر والمنسوب مرصوف ان معنى فلذلك لم يعتبر بخلاف الجمعية والتانيث
فانهما لا يدلان فيما نحن بصدده كان الموصوف مذكرا او مؤنثا حسن

فرع على الحرف والتانيث فرع على التذكير والتعريف فرع على التنكير اذ كل ما تفرعه كان مجهولا في الاصل
عندنا والجمعية في كلام العرب فرع في العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان الفرقة فتكون العربية اذا
في كلام الجمع فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع على الافراد والالف والنون فرع على التانيث كما يجيء
بعدا وفرع ما زيد عليه وزن الفعل فرع وزن الفعل اذا كان خاصا بالفعل اولا ولزيادة كزيادة الفعل
لان اصل كل وزن ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غير وهنا فروع تم لم يعتبروه لكذا مسلم مصغر
ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما يحصى وذلك اقتضاء نفسه بما جاء مختصة قوله وكملت لاكسر مما يقال ان
لا يدل انه يدخله الجر وراء وعندهم معرب والجر انواع ويدخله الفتح فالفتح التذكير وما يعد عندهم مما لا يدخله
وهو يعمل للمحالة وقال الافشى والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لحقه وذلك لان
مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة فيزيد في علامات التانيث مطلقا اي التنوين وبتاء حالة الوقف فقط و
اقتضى البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابهة المعرب من الجر قال ويجوز صرفه للضرورة والتناسب
مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا اقول قال الافشى ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في النثر وفي غير
الشعر وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لقاعدة تنوين الصرف ما لا ينصرف فغلبوا على ذلك لتشهم فصار الامر
الى ان صرفوه على الاطلاق ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف
ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم لا افعل ذلك ولكن غيري اذا ليس بمنزلة من الدنيا الى القضاء يكون جاني الهاء
وايرهيم ويجوز ذكره ما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه قال ابن مالك في الالف المقصورة لعدم
الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل في الضرورة لانه مع مجرورة كالمضاف اليه قال ابن مالك وما رواه الكسائي
والاصل ملغى لان الكلام في الضرورة وفرق بعضهم المضاف وما هو كالمضاف فجوز الكوفيون وبعض
البصريين للضرورة ما ذكر في المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من اسبابها لقوتها كما بينه

الوصف وان لم يشبع المصري وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظة اثنين
وثلث معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة على معنى اثنين فقيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان
فيه عدلا اكثر من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة مع غير لفظ اثنين الى مثنى
وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في ثمانية لانه بمنزلة اللام واذا جرى على النكرة
نحو لكل اثنين درهم دل على ما قالوا ولو كان معرفة وجب ان فيه معنى الوصف لجري على المعارف وكيف يكون
معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى وثلاث اما اخر فانه يجمع اخر كالنبي يؤنث اخرى وهو افعل التفضيل
بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واما اخرى فانها اخرى واخرى مثل الافضل افضلان
الافضلون والافاضل والفضلى والفضليات والفضل فمعنى اخر في الاصل استئناف
في الاصل معنى جاءني رجل اخر غير زيد ورجال اخرون غير زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير
فمعنى جاءني اخر غير زيد ولا يستعمل الا فيما يعرف من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمارا اخر
ولا امرأة اخرى ويستعمل اخر في المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو شهادتها نحو
جاءني فلان في اخر يثبت الكسائي في الجمع المتأخر وكذا الاول فلما خرج آخر وحاد بصاريفه عن
معنى التفضيل استعملوه مجردا ولم يلزموا افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبى بالمجرد
عن اللام والاضافة ما هو لكن رجلان آخران ورجال اخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة
اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان بمعنى المغايرة كما قاله الله كبير للزم ان يقال ينسوة اخر على ان افعل
لا افعل التفضيل ما دام من ظاهر او مقدر لئلا يخرج عن قانونه ولم يجيء قراءة ولا يجوز
ان يكون بمنزلة الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كقوله الغايات او مع حذاء
المضاف اليه وهو التنوين كقوله وكلا اتينا او مع دلالة ما اضيف اليه ثابتا نحو كل المضاف عليه نحو

معنى آخر في الاصل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نحو قوله الا علا لك او بداهة سابح اخذا من استغرا كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما ان
يمنع الحصر فيما ذكرنا من الوجهين بما ذهب اليه الخليل في الجمع والاولى منه ان يكون اصله معرفا باللام
من نكل الوجهين قال او لحن يعارله امتناع كونه اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام لسد الا بانه لو كان كذلك لوجب
كونه معرفة كما مر وبحسب المعدول عنه عاد ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرة كما في قولك مررت بامام اخر
واجيب بانه معدول عن اخر ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير وانما ان له لانه لا يجوز تخالف
المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عنه ذي اللام لوجب ان يكون بمنزلة
كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريفه سحري ليس كون معدولا عن اخر ذي اللام بل كونه علما وذهب جماعة
جتى الى ان التعريف في اخر لم يجئ من اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويقع لفظة في جميع المواضع التي
في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واولى اخر واخرى والاولى
معدولا لانا ان اضاف لفظ اخر الى ان اخرى واخر غيرها ان عنى بالمعدول بالغا الثلاثة والجمعية والتي
والجمع بالواو والنون لا يتبين فيها حكم منعها لصرفها في جمع نحو اخران واخرون واما اخريات و
يستعمل لها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا بين فيه انه منع لصرفه لكونه كعمران
بهذا قوة اذ عادة كون ظهور الحاء والمثنية والجمع على معدولا عن لفظ الواحد المذكر بعد قالوا ولي
ان لا لذي كون اخر وبصاريفه معدولا عن الا لزم افعل التفضيل على التعيين بل نقول اي معدولا
عما كان منعها ولو لزم ذلك في الاصل لعنى الا لتأنيث مطلقا وانما عدل عنه لتضمنه معنى افعل
التفضيل الذي هو المستلزم لامر هكذا يجيء باب افعل التفضيل وذكر انه صار معنى غيرها ذكرنا
فعلى هذا لا نعدل العدل لما فيه من المصير عن وجه صيغة الاصلية بل نقول العدل اخراج

معنى قوله صار معنى غيرها ذكرنا ان الفرق كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات هكذا

او بهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل على اوكل مسمى به مكرر بضم الشين فلما لم يلزم لم يغير
في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس وانه الزم جواز صرفه وتركه صرفه كما في بنات
اهر العدل ظاهر وليس كما يجيء في نوح ولوط هنى بقولنا انه لا يوزن في الثلاثي الساكن الوسط واما هوذة فان
الصيغة لم تتغير والعدل لم يوجد في الصيغة الاصلية فوزنه فعلة وهو جمع فاعلة نحو قولهم قطام تميم
اي لقتهم اما لغة اهل الحجاز فيها ايضا عدل لكنه مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامنا في المعرب
غير المنصرفة وبعضي بناء قطام ما هو على وزن فعال من علم للسباع المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة
اقسام كما يجيء منهم فعل كنزال بناء ظاهر وعلم للمصادر على رأي النحاة كفجار للفجور وفعلة للمؤنث كفساق
بمعنى فاسقة وهي ايضا جنبان بالفاق قالوا للمثاربة يا نزال اعدلا ووزنا ولم يكتفوا في المثاربة بالوزن
للمذكر دون المؤنث وبهم وكلام فانا معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل فكذلك فساق وفجار في التقدير
معدولان عن فاسقة وفجرة والقسم الرابع علم للسباع المؤنثة فلقطام الخاص بنا في كلمة لنا يشد
ايضا نزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم اكثروا وفرقوا بين اكثرهم على ان ذات الم من هذا القسم مبنية على
الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدرنا العدل فيها تحصيلا للكل الملازم بسبب البناء اذ كسر
الراء صحيح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الم كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية
ولم يجعلوا في تركه الصرف هنا الى تقدير العدل كما اشتهر اليه بعض النحاة بعلة وهنة فيه مما غير
ضرورة لانه مبني كحضار الذي يجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه
ايضا لزوال الكيد واقدروا على ان يجمع هذا القسم غير منصرف من ذوات الم كان او لم يجيء الكلام
على تقديرها لعدل ثلثة لجمعها الا فعال قال الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا يضر الغلبة
فلنكرة صرف بنسوة ابيع واشتكاود وارائم للعهد وادابم للقيد وضعف منع في العهد واعلم ان

للصفة وقيل لطائر أقول تقدير الكلام انه شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف بنسوة ابيع
فلا تضر الغلبة فلذلك امتنع سعود وارائم وانما الى الان لم يغلب فيه دليل قاطع على ان الوصف العارض
غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة ابيع مصروف فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن
الفعل على ما ذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لان العدد شرط الوصف وليس قولهم
ان الثلاثي اربعة ليست بطائية على اربعة الحان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث وللذكر الرتبة قيل
المؤنث بخلاف بعمل وبعملة فان بعملة للمؤنث فالتاء طارئة بشيء وان وقفوا فيه للنظر لانه اذا
جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي بعمل لكونه فرعا عرض له بعد ما بنت الاعتياد به والتاء في
المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في ابيع مع كونه قيل على انه خرج بها عن شرط الاعتبار بالوزن
وهي اتصاله بالاسم فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيها والخروج عن اعتباره في الحال الذي فسواء
كانت تلك الحال قبل وبعد بل الاولى ان ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يكون في ابيع
للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني بعملا وزن الفعل اصل لكلمة غير لازم لانه يقال
للمؤنث بعملة فالوزن ثنتان وبان في عدم اللزوم وابيع يزيد ضعفا بعروض الوزن على بعمل قوله
فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما ثم يصير بكثرة الاستعمال
في افراد الشهرة بحيث لا يحتاج لذكر الشيء الى قرينة بخلاف سائر مكان وافعاله كابن عباس
فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار شهرة في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف
سائر اخوته وكذلك النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذلك سعود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله
في الخيل السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الصهوة او غيرها تمييزا له عن ذكور النوق مثلا بخلاف
سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدت من قرينة اما الموصوف كقولهم سعود او غيره نحو عندي سعود

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من الرجال في هذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عما معنى الوصفية وليس
اذا لم تنصرف لما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر لما يجيء وكيف يخرج ذلك الوصف ومعنى الغلبة
تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا لكونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا
يقال قيدا درهم لكن المقصود في باب الممنوع من الصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبهذا ضعف
قول المصنف شرح قوله بعد وخالف سيبويه الا خفش وهو قوله وهذا يبين سيبويه اولى حاشية مقدما من
اعتبار الوصفية الاصلية وان زال بتخفيفها معنى بل المستدل لا يدعي باب اجمال اكمر بعد العلمية بل وجود
الغالب ان معنى الوصف في اجمال اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يبعد بعد التنكير ان معنى اجمال اب حسني
يا مرء كان فيه لغة اولا فهي يجوز في السوداء ان المسمى كل واحد منهم باجمال اجمل لغلبته فاذا لم يعد تحقيقا
لم يعتبر منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء في ان يعتبر بعده فليس اعتبار
الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا
ويقصد بقاء معنى الوصفية مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر ابرق والابطح وان استعملا
استعمال الاسماء وكثر كثيرة لم يخلع عنهما معنى الوصف بدليل انهم لم يصرفوهما ولا يجيء هذا في النكرة
فعلمت ان معنى الوصف قد يفرض فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما بهذا اللفظ ونحو
نعلم ان معنى سود الغالبية سوداء ومعنى رقم هذه فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة
اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد يسود فلم يثبت بهذا سوداء ان الوصفية الاصلية تغيرت بعد
زوالها فلا يجدي اذا السيبويه في فتح صرف اجمال المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بما يجاب ان الوصفية
العارضة لا تغير وقال بعضهم بل يعلم تغير الصفة الغالبة نحو ابطح فيصرف وذلك لنقصانها عن
سائر الصفات لظاهر عدم جريانها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها فهي كالوصف

ظاهر كلام المص يقتضي ان سود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاول بمعنى اسود فقط والثاني بمعنى الفيد مطلقا وصح ان يكون
ان الكل الوصفية الاصلية الذاكل بالكلية مطلقا وليس كذلك فان الصرف في منع الصرف ظاهر في بقاء الوصفية على جهة مخصوصة
المتكلم اجدل وارقم افضل في معنى الوصفية سببا لمنع صرفه بطلان منع صرفه كما ذكر ذلك الشارح والا يكون لاحد ان يعترض بانتفاء الوصفية
الاصلية فيها بل التقدير كل حكم بعدم تحقق الوصفية فيها او بضعف منع صرفها نعرض عليه اورده الشارح سابقا من ان بنت اسماء
لم تخرج عما الوصفية بالكلية هـ

منع اقعى معطوف على قوله صرفا اي وكلوا الوصف الاصلي معتبرا اصنعا منع
اقعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا بثبت ادعاء الاستعمال نحو
انهم اقعى بل نعلم انهما موضوعة للوصفية لما رأوا انها لهيئة الخبيثة الشديدة
ما قولهم قعوة الرجل اي كزدة وكذا قولهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر ذو جدال وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدل لذلك فكانها مؤنثا الاجدل
وكذا قولهم في اجيل ان معناه الاصلي طائر ذو حبالا ولم يثبت فانوا نحو تخفيفا
ولنا ان نقول عرفا هذه الكلمات ونحوها لا تقصد معانيها الوصفية
مطلقا لا عارضا ولا اصليا فاقعى وان كان تنزع نقعها هيئة وايجل طائر اذا هو
واجيل طائرا ذا حبالا الا كذا قالت مثلا لقيت اجدل فمعناه هذا الجنس من الطير مثلا غير
ان تقصد معنى الغلبة كما تقول رايت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى
من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تخفيفا كما اشار اليه المص فاما منع صرف مثله
فغلط ووهم قال الثانية بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم ثانية زيادة على الثلثة
او تحرك الاوسط والعجمة فهذا يجتمع صرفه وتعريفه بسقر وماه ويلمع ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه
الزيادة فقدم منصرف وتعريف بممتنع اقول اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء
فالاول بالف محتم التانيث بشرط للزوم الالف وضعا على ما مر وللتانيث مقام سببين ويريد بتاء
التانيث تاء التانيث في آخر الاسم معنوي ما قبلها بانقلاب الوقف ها وفتحت في بنت لبطل موتنا بالتاء
بل التاء بدل من اللام لكنه اقتضى هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمكانة التاء للتانيث فعلى
هذا لو سميت بنت بنت والف وابنت مذكرا صرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيه ظاهر الشرط العلمية سواء كان مذكرا صحيحا كعمر او لا ام لا وذاك كعقرب فلا يؤثر دون العلمية
بدليل نحو امرأة قائمة وقائمة الوقف الاصلي والتاء بدل من الياء فلا خلل لم يجئ الامر الثالث لان شرط الوقف
وهو كونه وقفيا على ما ذكر لم يحصل اصلا وذكر الخليل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وتدوم البيان
نقول قائمة قام فلم يعتد بالعارض واما قلنا في الاصل لان اصل وضعه للمذكر بدون المؤنث ولا يجئ
لهذا المعنى في الصفات والعلماء الا نادرا نحو لاحقة للكمية كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وثمان
وامثاله في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة كما في حيزة وغرفة كما يجئ في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت
في الكلمة من الكلمات لعربية صرفها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كراء جعفر
حتى لا يحذف في النداء الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذكرنا ان التسمية باللفظ وضع لان كل
حرف وقعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فوقوع عائشة في الجنس ليس بوضع مع التاء فاذا سميت به
فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة بهذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم
العربية فيرتفع الغرض فيها بالنقص وتغيير حركته وقلب الحرف الذي هو مشغولة كما في جبرئيل وميكائيل
وميكائل وسرطان فالعاجبرا وجبرئ وميكا وسرطو وسرطان وكذلك
لو رقية بها على غير لغة من كلامهم الخفيفة وتركيب حروفها المنكرة مع عدم مبالاتهم بما يسمونها وكما اعجم
والذكر فالواو العجمي والعبية مكسورة واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان لحرف الزيادة لا يفيد معنى كالف
التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والغالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون
الا حال الوضع وكذا ما فيه زيادة على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذلك الحكم ان لم يفد الزيادة
معنى اصلا اما اذا افاد العلم كتاء الوصف ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افاد الزيادة معنى اخر
فان لم يقع لفظ العلم بتذكر المعنى على ما وضع له اولا لم يجز زوال الوضع العلمي فلا تزيد عليه الفا ولا لفظة

الكلمة علمية لا ينفك عن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا يصح الوجه الاول على كون التانيث المعنوي يشاطئ طا بالعلمية بالفرق بخلاف امراة فتصح لان المراد بالمؤنث المعنوي
ما كان التانيث فيه مقدرا كما مر لا المؤنث اللفظي فيقال في نحو حائض لان التانيث فيه مقدر لانه لو كان تاء لكان
في تصغيره تصغير الترخيم فيقال حويض وليس كذلك لانه يقال فيه حيض والمراد بالمذكر المذكر المعنوي وليس كذلك ولكنه يقول
هذه النسخة اوضح والله اعلم

لمعنى التانيث ان يقع لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له بحيث مطلقا ان لم يخرج العلم
بهاتين التعيين كياء النسب وياء التصغير ونون التمكن نحو يمني وطليحة وان خرج بهاتين التعيين
جاز الامران التعيين بعلامة كالف الزيدان والزيدون على ما يجئ في باب الاعلام فان قيل اذا اضفت
التاء بالعلمية لزما فما قولك في نحو حمزة اذا قام معكم بين كلا لغة فيكون العلمية شرطا فيه معكم بين ولا
يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف
التي وضعها على اللزوم وثالثها ان يكون التاء مقدرة وهو الذي سماه المصريون بالمعنوي سواء كان صحيحا كعقد
وزينب او غير صحيح كحلبة ومصر فالالف لغة لازم كالتاء اذا الالف للزوم بالحذف حتى تقدر ولا تؤثر التاء
مقدرة ايضا لما مع العلمية الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التانيث والوصف وشذ مع العلمية ايضا منصرفا
كما يجئ وانما اشترط في العلمية بصالان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمي والغيبة
بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة مقحمة التاء حتى مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الوسط
كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيفة فان كانت مقدرة في اللفظ صرفا اثر ويؤيد
والا فقيل الخلاف كما يجئ وما يدل مدلل الحرف الاخير في الزائد على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق
الثلثة والمزيد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فهو في وقف اللام ودليل صدق التاء تصغيرهم عقيرا على عقيرة
من دون التاء بخلاف قدم فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة ضعيفا كان اولا اذا الزائد على الثلثة
وسميت به لم تصرف سواء سميت به مذكرا ضعيفا او مؤنثا ضعيفا اولا هذا اولا ذكر وذلك لان قيد تاء مقدرة
وصرفا اذا صدرة فهو بعد تسميته وان كان مذكرا لانه فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا
ضعيفا كقدم وسميت امراة او غير ضعيف كسقر فهم فجميع الحروبين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام متحرك
الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام متحرك الوسط مقام الحرف الرابع كما تقول في صلبي صلبا

في حماري كما تقول

عادته وبقي السلم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ
يزيل حكم المطروء عليه فتقبل الاخر الواو والنون وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض
حروفه وقلب بعضها نحو عرجان واذريعات في كركان وادريا بكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع العجمي كله
الا اول مع العلمية قبل اللام والاضافة اذا ما نع قبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر النكرات كابريم
والغرند والبرق والبرد ج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية
علما فينظر الى ما كان فيه مع العلمية سببا غير العجمة منع الصرف كزينب ويقم فيقدر الوزن وكذا ان خفف
وان لم يكن صرف كلام العجم علما فمتى العجمة على ما قال المصرف مجموع الشرطين واجب العلمية بالعجمة مع احد الشرطين
الباقيين وهما الزيادة او تحرك الاوسط وكثرة التحاء تحرك الاوسط انما تؤثر في العجمة فنحو
كمل عند هم منصرف مع انهما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الباقي على ثلاثة او استعمال العرب
له بالزيادة على الثلثة وهو اولى وذكر انه تحرك الاوسط انما اثر لقيامه مقام الثاني مد
علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد شيء مسدها بل الاعجمي يجوز كونه ثلاثيا ساكن الوسط
والحق انه بشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول والبراعة
الا ترى ان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزنجشري بخلاف عماد اب البد المصريان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا
ساكن الوسط حالة الصرف وتركه صرفه مع ترجيح الصرف فقد ظهر تاثير العجمة مع كون الوسط ساكنا فكيف
لا يؤثر مع تحركه وليس ذلك لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف وشيء من الكلام والفعل المذكور ايضا يمنعه
والذي يختم نحو هاء وهود ولوط العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وتركه صرفه وقد علم ان ثالث
الشيء على ضربين اما ان يكون بنفسه شرطا كالزيادة على الثلثة في الثلاثي المعنوي واما ان يكون سببا كالعدل في ثلاثي
والعجمة في نحو لوط من الغير الاول اذ لو كان سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في

في كلام فصيح او غير فصيح وبين مما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند بعد ان
كل واحد منهما ثالثي ساكن الاوسط وذكر ان خفة الاول لخفته بالعربي وايضا فالثالث ليعني
ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة فظهر في التصرف وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها
ثبوتي بل بمعناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوزان العرب وله علامة انها مقدرة فالثالث في
منها قوله وعشر وهو حصن بالشام ان ويجوز ان يقال ان اشتقاقه من الصرف لا جانا وبله بالبقعة او القلعة
الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع الى الاضمير المذكر لكن ذكر عالم يثبت فالمثال الصحيح
لمذ لانه كما ابو نوح عليه السلام قال الجوهري شرط صيغة منتهى الجموع بغير ها كساجد ومصابيح و
اما فاطمة فمنصرف وحضاجر على اللغة الصحيح غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو
الاكثر فقد قيل العجمي محمل على موازنه وقيل عربي بجمع والده تقديرا واذا صرف فللانكار وكيف ما رفعا
وجر الفاضل قوله لصيغة منتهى الجموع اي وزن غاية الجموع على التكسير لانه يجمع السلم جمع التكسير جمعا بعد جمع
فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه بجمع التكسير جمع كلب على اكلب وجمع كلب على كالب وجمع نعم على انعام و
جمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جمود على التكسير لانه يمتنع جمعه بجمع السلامة وان لم يكن قيدا
مطردا على ما يجيء في التصريف وباب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم اكلن صواحبات يوسف وقوله جذب
القرار يقايا الكثر وقوله واذا الرجال راوا يزيد اقشعرت جلودهم وقلوب الرجال تواكلي لا يتضحا
ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثانيها الفا هذه الصيغة
لم تؤثر الجمعية لها في عمرو وان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والوضعية وانما تشترط
في هذه الصيغة ان يكون بغيرها احتراز اعما نحو ملك لان التاء تغرب اللفظ من وزن المفرد
نحو كراهية وطواغية وعلانية فتلك رمانوة جمعية فلا تفعام قعام سبيبا ولا يرتقي الى مذهب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكان المعنى الاصلى المناسب لحافقيا ويؤماء اليه اعنى مختلفا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف
الاصلى لكونه كالمنسوخ معنى وكذا تقول الجمعة فى نحو حمد علما انها لم تعتبر وان لم تنافها العلمية
وكما تقول فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضعها العلم غير معنى الجمعة فاذا ثبت ان معنى الوصف
والجمعة لا يعتبران فى الموضع الذى يصح فيه فكيف بالاعتداد فى نحو حمد اسم رجل الذى لم يلحق
فيه معنى الجمع وهو ظاهر اذا لم يلحق معنى الوصف قال ولى اذا فى منع صرف حمد علما على ما قال ابو على وابو
ان فيه العلمية وشبه الجمع حيث كان له الاكاد نظير كاة الاعجمى ليس بشبه العربى فيجوز عندهما فى ابراهيم
شبه الجمع وعند الجرمى فيه سببان تامان غير مبنى الا ان يعنى كما قال ابو على ان فيه شبه الجمع
وذكر ان الجرمى بعد عدم النظير فى الآحاد سببان احدهما العلمية والوصف فيه وغيرهما ولم يعتد
شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الافغانى يصرف نحو حمد علما لزوال السبب فى رأيه الجمع وهو خلاف
المنعم عندهم قوله سراويل الكثرون على انه غير منصرف فنى فارسى فى سراويل اخر واختلف
فى تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو على انه اسم اعجمى تعرف به كاعرب الآخر كذا سألته من كلامهم ما لا ينصرف
قطعا نحو قنا بل الحمل على ما يكسبه فمنع الصرف ولم يمنع الآخر لخفة ان الجمع ما وان لم يس منوعا من الصرف
الا ترى الى نحو اكالب واجر فعلى قوله ليس فيه من السببين شئ لان الجمع شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوى
وشرطه ايضا العلمية ولما الصيغة فليست سببا بل لكى شرط ليس الجمعة الا عند الجرمى فسيبويه يمنعه
الصرف لان السبب عنده تانيث غير منصرف وقال الجرمى فيه عدم النظير والجمع الجمعة وعدم النظير عنده
سبب كما مر لكن الكلمة الجمعة الجنسية ويجوز له ان يعتبر فى هذا الوزن خاصة لاعتبار الاطراد منع صرف
جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربى جمع سراوله والسراله قطعة خرقة قال عليه من اللوم
سراله فليس فى الكلمة ما يمنع الصرف لان الاعلال لبنيه قوى وهو المشعل الظاهر المحسوسة الكلمة وانما منع

فلا يقال لرجل هذا بلخ جاء ذكره فى الاعلام كما ذكر فى مدينة معينة ويجوز ان الجمع فيه مقدر
لا محقق كعدل عمر وذكر ان لنا قاعدة مهمة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعة ولم يعتقد فيه
كونه لا له مفردة فقد ناقض للنا يحتم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جاز ان يطلق
اسم الكل الاقطاع على الجميع منها كما مر اعتبار وليس للخصم ان يقول ان هذا مختص بوزن افعال لانه
قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصى اخلاق شراذم يجوز منه النواق وشراذم لفظ جمع بلا خلاف
والنواق اينه وقد نسب الى سيبويه ان اقصاله مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل
كونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بالصرف ايضا نظرا الى قوله كاعرب الآخر وشرط
لان شبه سيبويه له بالآخر لاجل التعريف فقط لا لكونه منصرفا هذا لا ترى الى قوله بعد الا انه شبه
من كلامهم ما لا ينصرف فهم واذا صرف فقد اشكل لان السبب عنى الجمعة غير حاصل فلا يفيد الشرط
وهذا هذا ويمكن تعقل الجمع فى سراويل مطلقا صرفا اولم يصرف وذكر لما اختص هذا الوزن بالجمع فمن
لم يصرفه نظر الى ذلك المعنى ومن صرفه فلزوال ما يوقوفه على الواحد وكذا يجوز فى نحو هما مر ان يقدر
الجمع وذكر بعضهم فيه الصرف وتركه نحو بشاهما الحزابى وحزابيا فتقول هو جمع ثم زيادة الالف
الغليظة والجمع الخ اى كالصحارى بالتخفيف قوله وكونه جوار اى المتوقف من هذا الجمع على ان الكثير
على انه جوار فى اللفظ كغاض رفعا وجرا وفيها لغة بعض العرب فى الجر يجوارى قال الفرزدق فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الضرير انما الله فوق سبع سمائنا واوى قليله
واختار الكسائى والمبرد وثعلب ثم والاخفش فى النصب انجوار وانه غير منصرف ثم اختلفوا
فى كون جوار رفعا وجرا منصرفا وغير منصرف فعلى الزجاج ان تنوينه للصرف وذكر ان الاعلال
مقدم على منع الصرف لان الاعلال لبنيه قوى وهو المشعل الظاهر المحسوسة الكلمة وانما منع

كما ذكرنا وبعضهم يقول أصلها صنعاوى كما سبق في نصيبين وبهراوى كما يجيء في البصرة ويكون في الصرف وتركه كما علم على الطريقين المذكورين قال التركيب شرط العلمية وانه لا يكون بإضافة ومزجا فلا يعطى أقول أما كون شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدلان في وضع العلم فيؤتى بحذف احديهما اذا العلمية كما قلنا تؤدى بالتضمن ولولا ذلك لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وانه لا يكون بإضافة ومزجا لانه لو كان بإحداهما وجب بقاء الخبر على ما كان عليه قبل العلمية لما يجيء في باب المبتدأ وكان عليه ان يقول ولا معربا خبرا الا فيما قبل العلمية ليخرج نحو خمسة عشر زيدا عالما وكذلك نحو مازيد وبعمرو لا يكون الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو خمسة عشر على قول من أعاد البناء الاول على ما يجيء في باب المبتدأ قال وأما في الف التأنيث فلان كان فيه تمام شرط العلمية كعمراء اسم قبيلة فانتفاء فعلانة وفيعل ووجود فعلى وبهما اختلف في نحو حمدوسكران وندمان أقول اعلم ان الحكم في النون انما هو لكونها لمشابهتها الف التأنيث لما وجد من بينهما اشتراك في حروف الثاني عليهما معا وبقولنا بهذه الجهة يسقط الالف والنون عن التأنيث ومن شبههما ايضا بوجوه اخر لا يضر قولنا بخلافها كالقصر وغيره فانه كما يجوز في سكران يجوز في حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكارى بصيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكور في نحو حمراء كذلك وبهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وبشبههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الاشتراك في الثاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة الذي هما معا وكون الزائد الاول في الموضعين الغاء فانه اجتمع فيهما في نعمان وعمران معنى ظرفيتهما فالاصل على هذا وجوب الامتناع من زائد الثاني وقال المبرد بهذه الشبهات النون كانت في الاصل حرفا بدليل قلبها الفا صنعانى في بهرانى في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ المشابهة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واقاص

واما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو واذا ذكر المشابهة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وبقرأتهم على هذا ابدال الواو من الالف الخالصة والزيادة لحيانى فقد بقى زيادة النون غير ابدال شيء حرف قبل زيادتها معكونها بدلا من حرف يكابرها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان ثاني الالف والنون لا يجوز ثباتهما في الثاني اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لمنتهى المشبهة وذكر الاخفش ان العلمية كعمراء واما الصفة كسكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عندهم في نحو عمران ليست بسبب بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع من زيادة التاء والوصف عندهم في سكران سبب وشرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام سببين قوله لان كان كلها اى غير صفة وانما شرط قيد العلمية لئلا يدخل الثاني كما ذكرنا في الثاني بالتاء في قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء فعلانة على ان لان التقدير وان كان صفة فشرط انتفاء فعلانة وليس هذا مما هو من المصنف له كما يجيء في باب العطف وقوله وفيعل ووجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل للمطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة فعلانة اعم من الاعتبار بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذا فعلان فعلى وبذا ظهر قوى على ان المعتبر في ثاني الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل بهذا المقصود في نحو الباب بواسطة وجود هي بل الاهم فقصدوا بهذه اللفظة بالباب كما لم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لما مر لفظ بالتاء ولما غير لفظا عن فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لان وجود فعلى مطلوب لينصرف به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجوده مشابهة بين الالف والنون وبين الف التأنيث

شبكة الألوكة www.alukah.net

يكون فوقه هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت انما الوجه وان كان يحصل به بيانها
مشابهة الالف بسبب ما بينهما من قرب المخرج بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما
ذكر لزالة التانيث لانتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بحيث انتفاء التاء من دون وجود فعلى
ثم تقول منع ظرفهن اولى لان المنوع من الصرف مما على هذا الوزن وضعا كلام العرب اكثر من المصروف
فثبت بهذا ان شرط انتفاء التاء اولى من شرط وجود فعلى والمخصم ان يقول بل الصرف فيما ثبت
فيه هو صرف العرب اولا اولى لانه الاصل والمكنا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه
فعلانة اولا وبدل وجداله فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف
لان الغالب في فعلان وفيجا غير مان في صرفه الشعر محمول على الصرف منهم من يقيد بان يكون نكرة قالوا هم دون بشة
من حزن وما علم كانه لما منع غيرها مصروفا وردبان الغالب يحمل نونها الاصالة فلكون مصروفة
اذ كتبت بها ويحتمل الزيادة فلا تصرف نحو هما وفيان فيما اعلم الحسن والغين فينصرفان واعلم
الحسن والغيب فلا ينصرفان وكذا نحو شيطان ومرجان قال الا تقف اذا كتبت بالصلا لضعف الصرف
لان اللام بدل من النون كما لا يصرف اذا كتبت بها اذ لا بد من الرجوع قوله وما علم اقتضى ان
يعني وجه اصل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه فوكداسه لحصول الشرط
الشرط اذ لم يجيء هاته ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجيء هو فلم يختلف في منع صرفه لحصول الشرط
على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرطين على المذهبين قال وزن الفعل شرطان يختص بالفعل
كشم وضرب او يكون اولى بزيادة كزيادة غير قابل للتاء ومنهم امتنع اجم وانصرف بعمل اقول فعل مختص
بالفعل ليس في الاسماء الا ابجد هوز وحطي كلمن ليث المقدس وكلمات في كلام العرب او صفة لا يغلب الفعل
نحو شمر نمر وبدر لماء وعنز لموضع وهضم لرجل فاصل الذكلما افعال فعلى هذا نحو ذبيان وشكر وزن

وسمر يس فواضح لعدم هذه الاقتران في اجناس الاسماء العربية فيه ويكثر الاسماء منقولات
ونرجس نغم ونحو تنصب ترجم واعصر واصبح وشمر واعلم زيادة الغالبة في الفعل واما فعل نحو الوحى
اذ لم يات فعل في الاسماء الاجناس الادل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الاسماء الاجناس وان كانت
قليلا كقولهم صلى الله عليه وسلم ان الله سماكم عن قبيل وقال وقولهم لطائر يشبه ولا ضرر نبوط للتوبيطه
عشية فيجوز ان معنى وبينه ان يكون منقولا من فعل لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اي كمر عز والدال ان
مشبه بربع واما دئل علما فيجوز ان يكون ان ذكر ويجوز ان يكون منقولا من دال والتعبير دالة النقل
الى العلم كما قيل تخيرن ما لكن فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية والاصح ما نقل ان الوعل لغة في
الوعل والدئم بمعنى الملسة فيكون ذا ان فوله او يكون اوله زيادة كزيادة اي او لوزن الفعل الذي في الاسم
من زيادة كزيادة الفعل من حروف انيت وغيرها فاولغا المشتغوثه مالوف اذ اسمي به انصرف لان الهمزة اصلية
وكذا اتفق على كونه ملحقا بجعفر مدة فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب
واما اليد علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع يد والفعل شاذ ولم يات في الكلام فعل حتى يكون
ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والتاء قالوا في موضع قول المصراو يكون اوله زيادة
كزيادة او غلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل
يضعف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او ساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي
حمل المصنف على هذا التقسيم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلبية وكبث بحاتم لانصرف التفاتا فلو كان
الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي
منه فاعل وفاعل في الاسمي افل قليل كخاتم وعالم وسابع والثاني اي رايه في احمد وانهما لا ينصرفان وعند ان هذا
الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ذلك في بشر الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل

الشبكة الألوكة www.alukah.net

ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما سماعي واما افعل الفعلى فلم يجئ منه
الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاعرج واذيب لما من كلام فلم يسمع نحو افضل وانصر
ولذا رد على الاخفش قوله في احب واخال واظن واوجد وانعم على اعلم وارى قال ويجوز افعل ماضيا
للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاسلم وسلم واثر وبقلة الاسماء من غير الفعل الثلاثي
ايضا للثلاثة نحو ايدع وافكل وارنب ولقلل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجئ من جميع الافعال
الثلاثية بل جاء على ما اشرت اليه مذهب سيبويه من ان افعل الى التعجب فعل من كل ما يجئ منه افعل
التفضيل سماعي افعل التعجب الفعلي والذي جاء منه فعل يفعل مفتوح العين وفعل يفعل بكسر العين في
الماضي وفتحه في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذيبه احمد يزيد على افعل فعلاء اذا
يجئ من غير فعل يفعل الا قليلا كما سنبينه على ما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة
في افعل الفعلى ليست بظاهرة وقال الشيخ معرفة علة الوزن في احد الفعلين لا يمكن الا بعد الاحاطة
بجميع اوزان الفعلين وهو اما متعسر او متعذر وكل ما على المتعذر فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط
وزن الفعل وقيد اذ ما يمكن معرفة ذلك بجعله كون ذلك الوزن في كل واحد منهما دون الاخر كما يعرف
مثلا ان افعل في الفعل في الامر بفعل الكثير الغالبة كاذيب احمد ويشم اسلم فيكون في معنى كاصبح
وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد الفعلين وهو قائل به نحو ثمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة
بجميع اوزان الفعل الاخر وهو متعذر ومتعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة
لكون هذه الزيادة في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع
ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصان هذا الزيادة
للاطراد فيها في جميع الافعال دون الاسماء استثناء اختصاصا بالفعل فجاز الوزن وان كان مشتركا

كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال لا وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد انما تكون الا
لمعنى واما الاسماء فقد تكون لمعنى كاهم واعور وقد لا يكون كاربد وافكل وايد عن فكان لم تزد
فيها افصاحا بالفعل لشهرة وانصر لان اصل الزيادة ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا
يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عوضا له لان الوزن بهذه التاء يخرج عن اوزان الفعل
اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء وكما يخرج الزيادة المقصودة الوزن الى جانب الفعل يخرج التاء الى جانب الاسم
لاختصاصه بالاسم ويرجح التاء في الخراج الوزن الى الاسم فانصرف ان مثل وبعل مع الوصف الاصلي السليم
من العلل والوزن المشروط بانتفاء الزيادة يجوز الحاق التاء نحو ارطاة وبعلبة الحاق التاء بكسوة في الجثة
فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غير هذا اللفظة في الاسماء واما الاصل ان يقال في هذه مسودار
ابدا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل وستفعل وستفعل وسيفعل ومنها تفاعل
وتفعلل وفعوعل وفعيعل وفعلعل وافعنلل وافعلل وافعلل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغيرذلك واما اجتمت
بزيادة عين كسر النون وزينب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن
فلا تؤثر ما دون المشروط ولم يصرفها الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني زينب على وزن
ضرب وزينب على وزن بقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول
الوزن حرفا كهراق وهرقت فانه لا يضر ذلك بكون وزن الفعل وان كان الابدال اختصاصه بالفعل كالحمزة
وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لكل الكلمة المشتملة على ذلك الوزن وان كان التغيير بغير ذلك فان كان
بعد التغيير الزيادة المقصودة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لان الوزن وزن الفعل ودليل
عليه نحو يعد ويهب كذا الموزون العين كتقول وبيع وكخفت بنا فوكن لم تقل ولم يبع ولم يخف
وكذا الموزون اللام نحو يخشى ويرمي ويغزو وكذا الاخفش وارم واغز لان اثبات الواو بالفعل ايضا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اقص لانها مطرة بالفعل اذ لا فعل لها في متصرف الا وقياس امرة ان يكون بهمزة الوصل وتخو عدو
وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك المضارع ما بعد ض والمضارعة فاذا كسرت بفعل حذروا العين او الدام
لاجل الجزم او الوقف وهو ثالث لان شرط الحذف اما كان للجزم او الوقف لجاز كسره ولجزم لما يكون
في اسماء فتقول في المسمى بفعل واضرب جاءني يفعل واضرب وكذا في المسمى بفعل وبيع جاءني قول
وبيع وان لم يكن في المعتبر الزيادة المعتبرة المصدر وكان التغيير لازما كالمسمى بفعل وبيع وعد
او بفعل وبيع ولم يعتبر لوزن الغالب الاصلي تقول جاءني قبل وبيع وفعل وبيع وخف قول
وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم وهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما في رد
وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل التعلق اخل بالوزن لانه لا يجامع حالة العلمية واما ان كان
بعد التعلق والتسمية كما اذا سمي بقيم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن
فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن
العلمي الا مخففا هذا واعلم ان العلم المشترك فيه بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل
يوجب لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب
فمنع الصرف من نحو جبل وعضد وكتف وبعقر وحائل واعتبر عيسى بن عمر شرطا كونه منقولا
عن الفعل نحو كعسب وسند لقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
وللجواب اذا كان علما فجعل الفعل كما هو مع الضمير فيكون بمنزلة كبر بهذه في قوله ليست
الا ذي يجيء بها طلما علينا لمعرفة وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل
جلا امر اي انكشف او هذا الامر اي انكشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط
تذكره في باب الصفة واما بغير ذكر فقليل لا ما وربما اذ التزم فيه اضافة ثم الظرف الى الجملة قال

قال وما فيه علمية مؤنثة اذا كان صرف لما بينهما من الزيادة لا يجامع العلمية ما هي شرط فيه لان العدل
وزن الفعل وهي مناقضة ان قيل لا يكون الا مذكرا فاذا كان يغني سيبويه وتكون سببا واحدا اقول
يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذكر على ثلاثة اضرب لانها اما
ان يكون سببا غير شرط وسببا فعافا لو لم تكن فيه انتفاء احدهما ان يكون مع العدل في
لم يجتمع لا علما كعمر والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوعا من الصرف قبل العلمية كاحمر ولا
كاصبع وانمر وزيد ويكرم في موضعين على الخلاف والاول باب احمد على ما فان العلمية سببا فيه
عندي على الجرمي والسببان الثاني عندي على سيبويه العجمة وعند الجرمي عدم النظير الحاكي و
ليست سببا عند المص لاعتبار الجمع الاصلي فيكون اذا نحو عمار وسرباج علمين منصرفا عند المص غير منصرف
عند غيره وكاسر وبل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وفي بكر من التانيث اغلب
فلذلك اعتبر كامرأة التانيث بخلاف بل كعقرب اذا سمي به وعند الجرمي فيه العلمية والتانيث
والعجمة وعدم النظير لكن عادته وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عند الحصول الاكتفاء بالعجمة
الخفيفة عند وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول في عمران علمية سببان الثاني من الموضعين
كما عرفت كان قبل العلمية ممنوعا من الصرف نحو ملكي ولذان قال الاخفش وابو علي وآخرون لزوال الوصف
بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدل وذهب الجرمي وابن يعيش اذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل
الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في اسم المكرر بعد العلمية ولا تناقض بين العدل والعلمية بدليل
عمر وهو الاقوى واما اكتع وبصع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
وكذا لكتع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك افضل فانه ينصرف اذا عدل
في الاصل والا فعل والكوفيون يصرفونه افضل وبصع وكتع اعلاما اذ العلمية وضع آخر فهو سببه

ا الثانية طريقة العجمية بقال
للذي يعمل الكتابة اذا كان
سالما بعمل الكتابة

اذا ولا عدل اذ العدل انما يثبت قبل التسمية به لكون المراد به سحر يوم مثلا وكذا امس مرفوعا عند بني تميم واذا انكر نحو صاحبه بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر بالجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهر منافضه فكيف لما يعتبر بعد التنكير واما عند الجرولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظ ونسبك يوعلى الالف ثم انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين اهمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف اهمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كدار وقد يكون صفة كاحمر وقال البعدي لا فرق بينه وبين اهمر ولا ينصرف للالف فيه كما صرفه واذا انكر نحو آخر بعد التسمية فهو عند المبرد كما مر اذ هو جمع في الاصل وقياس قول سيبويه ايضا ان يصرف اذ هو انما يحمل على معادله في كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجرولي بعد فقد عدم النظير في الجمع الخشبة كما عنه قبل العلمية وبين صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في اهمر بعد التنكير فيجيء وقوله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الالف خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب تركيب خمسة عشر فالف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي كرب او مضاف اليه ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير صار جزء الكلمة فلم يجدوا في الكلمة اذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى هي يمتنعان الصرف بعد التنكير والآخر لم يصرفوها بعد التنكير نظرا الى افرادها وقول الاخفش ان يجعل على الكلمة ليس فيها الف التانيث مع جعل الجزء الاخير بمنزلة الكلمة ممنوع واما قوله مجموع على الكلمة ليس الجمع الاقصى فلم قوله مؤنثة حال او مفعول بجامع ما وبعني ما اي شرط فيه التانيث بالتاء والجمعة والتركيب الف والنون في الملحق بهما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد الا مستثنا بها اي لا بجامع بينها غير السببية التي هي شرط في العدل وكلا المستثنيين من ذكر المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا

١ لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو انضم اجتماعها لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وضع لكان منقولا عن اسم قبل العدل ووزن الفعل فالمؤثر فيه العلمية الطارئة كما في هلال وسعدى فيه ولو كانت الثلثة اسببا الثلثة ضعيفة بحيث لم يظل بعضها على بعض بان ناه يقال ان حكم منع الصرف حينئذ الى كثير منها غير معتنى فيكون للعلمية مزيد تاثير كوقوعها احد ثلثة المؤثر منها اثنان ويجوز اجتماعها ويمنع طريان العلمية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت على ما مر تح منه خط المص

اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة بجامع الاربعة السابقة وهي شرط فيها وجامع العدل فالوزن وليست شرطا فيها بل هي سبب معها فان كانت اسما مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا انكر بقي بسببين لزوال الاربعة الطيبان وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال وقد يمكن ان تكون معها تضادا بها فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا انكر كان بقي على سبب واحد قال قلت بها متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا اوجبا اجتماعهما مع العلمية المؤثرة اسما ان كان ذكر كان غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاشتراط اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معها اذ كانت العلمية اذا طرأت على ما بعد مشغلا اياها بالتاثير ويجاب عن الاعتراض منع وبتقدير طريان العلمية على العدل والوزن اذا اكد ذكرنا اصمت والاعتراض الحق ان نمنع التضاد بينهما وذكر يمنع حضور ان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا قال وخالف سيبويه الاخفش في مثل اهمر على اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه بناء حائم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد اقول قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مفعلا لاجله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه بناء حائم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه اعتبارا لصفة بعد نكرة والما وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد نكرة والله لكان حائم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي في اصل المص عن سيبويه بان هذا الزام لا يلزمه لانه حائم ما يمنع من اعتباره كذا الوصف الزائل يجاف اسم المنكر وذكر المانع اجتماعي المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية

الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني بالحكم منع الصرف لانك تحتاج
في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين
في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اسم على اسمان اصله صفة وعلم
الاسم لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر
الاسم فانه يصح اعتبار الوصف ليصح اعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى اسم
يتشخص فيه معنى الحمرة بل معنى الاسم يتشخص في هذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى
اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان ثابتا مع قطع النظر عنه كونه اصليا وزوال اضداده وبالعلمية
فصار اللفظ بحيث لو اريد منه اليوم معنى الوصف الاصلي جاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق
ان اعتبار قابل بالكلية ولم يبق منه شيء فهذا قال الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بحيث
يعود فالاولى ان يقال انه اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر مما فيه
حمزة وقصد ذكره ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا كما لم يعتبر
فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غيرها وضعه لغة ولذلك نرى في الغالب
تجرد ذلك المعنى الاصلي كيزيد وعمرو وقليلا ما يلحق ذكره ولانه كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف
الاصلي بل قطع النظر بالكلية عنه كما لو سمي باسم اسود او نحوه لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال
الاخفش في كتاب الاوسط ان فعلانة في نحو اسماء ونحوه مقتضى القياس وامتناع صرفه على منع الصرف
للعلمية والتأنيث فعلا وفعلانة في نحو افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى وامافعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته
فان كان مجردا من التفضيل بان صرف اسما ولا يعتبر فيه سببية الوصف الاصلي كاعتبار في نحو اسماء
وانه كان مع من لم يصرفه اسما بالحاقه من الاخفش كما كان في اسماء الا ان الصفة فعل التفضيل في

في معنى الوصف لذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا نكر من التي بافعل التي الذي
لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلبقاء شبهة الظاهر
قبل العلمية وشعار لفظه بالالوان والحلف الظاهر في الوصف بكونه موضوعا صفة فاذا
انضم افعل من ثم مع نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فلما وافق الاول
سببيه في منع الصرف معه كان لظهور وصفه اذ بسببية وجود علامته للوصف غنى من تحلى افعل لعربته عن
العلامة الدالة على الوصف وسميت رجلا باجمع الذي يذكر به ثم نكرته صرفته البتة اما اذا كونه
في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف بالتقدم
في جمع هذا حكم جميع ما ينصرف حال العلمية وبعد تنكيرها لان التصغير يخل من اسباب منع الصرف
بالعدل فضة الى الحاء لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذكر الوزن مراعاة للعدل اذ العدل
امر لفظي وكذا الجمع الا قصى يخل بالتصغير لوزن مفاعيل الى فواعل وبقاء ياء ومصابيح بمصيبح وسميت
رجلا بالجمع المذكر تصغيره انصرف ايضا لزوال علة منع الجمع ووزنه المغير واذا صغرته سراويل علما لم
ينصرف لان التصغير لا يذهب الا تأنيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق فاذا صغر بعد التسمية سويكل
بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كيزيد فعل كخضيضم ودجرج في خضم ودرج
واما انه كان اوله زيادة فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد وزبرج جبل وشكر وثعلب
اجيمد وزبيج وشيكر وثعيلب لانه على وزن مضارع في فعيل نحو يعطر يسطر واما ان عرض الوزن في المصغر
ولم يكن في المكبر كما تقول في تصغير علم تضريب وفي تحلي تحيلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون
يعتبرونه لان التصغير عرض مستانف قال البعض يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا
كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا كما اعتد فلا ينصرف اذا صغر اذ قد

الوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصفية التصغير قولهم غلبون ورجيلون
في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان العباس ان ينصرف العلم في نحو جعيفر تصغير جعفر لعروض الوصف
المشابه للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على فقده معنى الوصفية المصغر
عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادية والاولى
ان يقال لانتفاء بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي
صحح التعبير لما يختص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الغرض عند اتباين
في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف التصغير
كما كان فلا يخل التصغير بما نحو سكران وعثمان وان انقلب ياء كما نقول في كلطى
عثمان مطوين فانه يخل بها ومعرفة ما يقلب الفه مما لا يقلب يتبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا
التصغير يخل بالوزن العدل تقديرا وبالجمع مطلقا وبالالف والنون زائدتين وبه دون وبه ولا يخل
بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب البتة قال وجميع الباب باللام والاضافة يجر بالكسر اقول
اي كان بدلها يجر بالكسر بالفتح فصار يشبهها يجر بالكسر اعلم ان ما ذهب منع غير المنصرف الكسر لجانبه
للاصل بتبعية التنوين للجر وفي منع الصرف قال لم يجز في الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يجز في التنوين
معهما منع الصرف حتى يتبعها الكسر بل ضعف لانها لا يجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته يشعر
بعدم تمامه فتنافيا واما تنافي اللام والتنوين فقد مر في بيان نوعي المثنى والجموع ويجوز ان يقال لما فات
اللام والاضافة التنوين صارا كالعوض منه فكانا ثابتين فلم يجز في الكسر ما لم يثبتا تبعية الكسر للتنوين
قال لم يجز في مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فتنزل منزلة ما جاءت الاسمية فضعف شبه الفعل
فكانت طبيعة الاسم وقد ذكرنا ما يدل على كون الاسم بها منصرفا او بانيا على عدم الانصراف في آو

في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه يخرجه ظاهرا وتقدير
من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر الى الاول اولى قال المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اقول قدم
المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل
فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب
المحل كما تقدم تحقيقه قوله ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى الموصول اي المرفوع نظرا الى خبر الضمير
اعني ما لان المبتدا هو الخبر في المعنى مطابقة المبتدا له كمطابقة العمدة للعمدة اليه ومثله قولهم ما كانت امك
وبغي بما اشتمل على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه وبغي بعلم الفاعلية
الضم والالف والواو اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو آخر عمدة الكلام فكل ما فيه احد
هذه الثلثة امر مرفوع والا فلا وانما قلنا ما اخترناه قبل ان يقال المرفوع ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع
في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمجعول على رفع الفاعل كما يشابل به اصالة في جميع العمد على ما تقرر قبل
قال فمنه الفاعل وهو المسند اليه الفعل وقدم عليه على ما مر فيما مر به مثل قام زيد وزيد قائم ابو اقول
قوله فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد وضع المبتدا والخبر هما على معنى انما قدم الفاعل
على سائر المرفوعات بناء منه على ان اصل المرفوعات وكلها تستحق الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه
قوله المسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يعلم الاخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل
الناقص نحو يعتا وزيد ضرب يزيد قوله او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر كاسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بما الضمير نحو
زيد قائم عنده او في الدار او الظاهر نحو زيد قائم غلامه لكون الرافع في الحقيقة عند الفعل واسم
الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيه للمفعول او كتثنيه وفي عليه لما واهتز يقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان تحو زيد في قولك
زيد قام مستدا اليه قام لانه خبر عنه والمستدا اليه هو المحبر عنه في الحال او الاصل كما مر
في هذا الكلام فكل خبر يرفع ضميرا لمبتدأ يجوز ان يقال هو مستدا الى المبتدأ او انه يقال هو مستد
الى ذلك الضمير والجوع الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مستدا للمبتدأ
وكل خبر فهو رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مستدا الى المبتدأ نحو انشا زيد ان قيل فالمبتدأ في قولك
قائم زيد يدل في هذا الفاعل لان المستدا قدم قلت لا بل مؤخر تقديرا وتقديمه كما تقديم في قولك
قياما قام الفعل وكتثنيه والضمير في بهما اي على طريقة قيامه وكتثنيه سواء كان قائما او لا بشاهد
تعلق هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طريقه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق
بالمستدا او صفة لمصدره اي المستدا على طريقة استناد القيام وبعني بتلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل
الى فعل وتفعل واشباههما وذلك ان طريقة استناد الفعل القائم مصدره بالفاعل هيئة نحو طرق
زيد عدم التغير لكل ما استند الفعل اليه على هذا التمط من الاستناد فاعل عندا لنحاة وان لم يكن الفعل
قائما به على الحقيقة كالامور السببية نحو قربه وبعده زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان
القرب سببي بين القارب والمضروب لا تقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه
على الاخر ويقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وانما عند عبد القاهر والزمخشري فاعل
اصطلاحا فلا يكون عنده لبعد خل في الحد وعندهم حدية لحد ليشمل فاعل وقلما قيم لفظ راجع
الى ما لا يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا وبمثله يزيد قائم ابوه لرفع به
الفعل للفاعل ليس بقيا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل
في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في هذا الاعراب عملا ووجوب تقدم الفعل على الفاعل

قال

الفعل

قال والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيدا واستنع ضرب غلامه زيدا قول يلي الفعل
اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليه اليتي اي قربه. ذكر قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة
معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذكر ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيدا بمعنى ما يرجع الضمير
اليه من رتبته لان زيدا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير وكذلك عدم جواز ضرب غلامه
زيدا معلل بما ذكر وذكر ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل
فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعد الف ضمير
لغرض تفخيم الشان بذكره اولا بما هو مفسر اليكون اوقع في النفس لما يجيء وليس هذا الغرض معتبرا
فيما نحن فيه اذ في الضمير الذي يجيء بعده مفسر فيما بعد منصوبا على التمييز لان ذكر المنصوب لا يجاب به
الغرض رفعا لابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مثلنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه
للتمييز فقط واذا اذا جئت بعد الابهام شيء الغرض من مجيئه كذلك بعد تغيير ما فقط لم يبق ابهام فاذا جئت
بعد شيء الغرض الاصلي منه غير التغيير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التغيير بل نحتاج على ما هو
المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه
الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصريين وقد جوزه الاخفش وتبعه ابن هشام نحو
ضرب غلامه زيدا اي اضمر في المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشذوذ اقتضاء الفعل للمفعول به
كاقتضائه للفاعل والمستند يقوله جرا به على عدي من قائم بمثل الكلابي العاوي وقد فعل وقوله
لما عصى اصحابه مصعبا اذى ابنه الكيل صاغا بصاغ ويجوز التاويل بالجزاء واصحاب العصا
ويقوله لا البث كثيرا الا يلبثوا الا قليلا على ما اجزم هنا كما جاء والا ولجيء ما ذهب اليه لكن
على قلة وليس للبصريين منع مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا نقول بحسب ما اعطيت دراهمه

الشان

وذكر ابن هشام في كتابه المغني ما حاصله
ان الضمير في نعم وبئس ان كان مفردا
مذكرا فهو اسم مفرد مذكر وان كان
مؤنثا فهو اسم مفرد مؤنث وان كان
مثنى فهو اسم مثنى وان كان مجموعا
فهو اسم مجموع وان كان مؤنثا
فهو اسم مجموع مؤنث وهذا
مذهب الكوفيين وذهب
البصريون الى ان الضمير
في نعم وبئس ضمير
الشان

زيدا لان مرتبته مفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجئ في مفعول
عالم بسم فاعله و بقول نحو اعطيت صاحبه الدرهم فله ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعولين يتعدى
اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر فاظهر ان نحو قلت باحبه زيدا او وقدرا نحو
اخترت فوقه زيدا اى ما في قوله فزيد ثم خص بعضهم الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قال واذا انتفى
الاتصال فيهما لفظا والغيرية اوكان مضمرا منفصلا او وقع مفعوله بعدا لا او معناه وجب تقديمه
اقول هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه فقوله لفظا
منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاتصال لا تقديره فقوله فيهما اى في الفاعل والمفعول الذي دل عليه سياق
الكلام اى اذا انتفى الاتصال اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء الغيرية الدالة على تحيز احدهما عن
الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاتصال لمانع والقرائن
اللفظية والمعنوية قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجئ فيلزم كل واحد
منهما لبقاء ما بالمكان الاصلي والغيرية اللفظية كالاتصال الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو
ضرب موسى عيسى للفريق واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى جبلي واتصال ضمير الثاني بالاول
نحو ضربني فناء موسى والمعنوية نحو اكل كمثرى يحيى واختلاف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ونحو ذلك
وكذا ان كان الفاعل ضميرا منفصلا ويجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول ايضا ظاهرا كضرب
زيدا او مضمرا منفصلا كما ضرب الا اياك او مضمرا متصلا كضربنيك ليثبت بصير المتصل منفصلا فان قيل
ففي المثال الذي اوردته اخيرا عني ضربنيك صلة الذي وهو ضمير منفصل عن عامله قلت لما كان الثاني
فاعلا وضميرا منفصلا وكلا الامرين يوجب الاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى
امكان ان لا يضربني بخلاف ضربكه ذكر انهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كا

كالكلمة الواحدة عاملوا معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة
فصار ضمير المفعول في ضربنيك كانه اتصل بالفعل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما كان الفاعل
المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء
لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة فوله او وقع مفعوله بعدا لا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيدا
الا عمرا وينبغي ان تعرف اولا الكلام اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل قبلها وهو ان
يكون ما الذكر المتقدم من الفاعل ونائبه والمفعول به والحال به او غيرذلك محصورة في المتاخر وما كان المتاخر
من ذلك المعاني فيما على الاشتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيدا الا عمرا
فضارب زيدا محصور في عمرو اى ليس ضارب بالاطلاق الا عمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاشتمال اي يجوز
ان يكون مضروبا بالغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب زيدا الا عمرا مضروبية عمرو محصورة على زيد
اى لم يضرب الا زيد وضارب زيد باقية على الاشتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا
في نحو ما جاءني زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاءني الا راكبا زيد فانه
تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في نحو ما ضرب زيدا الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاشتمال فلو
قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه على مرفوعه الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المحروبية
خاصة وضاربية باقية على الاشتمال فلا يجوز واما ان تقدمه على معمول الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند
هذا تقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا الا عمرا زيد اختل ايضا لان
مضروبية عمرو في اصل المسئلة على ما ضرب زيدا لا عمرا كانت على الاشتمال وبالتقدير المذكور الان
صارت مضروبية عمرو مختصة بزيد لان الاشتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت
مفعولا خاصا نحو ما ضرب زيدا الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما غايتين فليس فيهما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او
مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيدا الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احدا الا زيدا
المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا غايتين نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا او قدرتهما
غايتين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اى احدا الا زيد عمرا يبقى المستثنيان غير محتملين واما
كان كذا اذ ليس هناك غير ذكر المفعول للعام شيئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذكر الفاعل
العام شيئ يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الا عمر زيد
المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية
عمرو بزيد وذلك عكس المعنى المتحصل من استثنائيين بإداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا
عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها كما لا يستثنى بها على ولها
البدل والا على غير فلا تقول في البدل ما اخذ احد شيئا الا عمرو بدرهم ولا تقول الا غير البدل
ما اخذ احد شيئا الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى
منهما مذكورين والمستثنيان بدليين منهما جاز نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا وذلك لان المستثنيين
يكونان بدليين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدل منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين
فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الا وليا بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا يدل لان
والتقدير ضرب احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان
احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين
لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا او الا زيد الثوب لم يجز لان المستثنيين اذا ليسا كالواقعين
قبل الا وهي تضعف استثنائيتين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى

وما ينكر ما يتعدى الا الذي يصلح ان يذكر بعد الا فان لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما ينكر احد
الا ان اذا نادى الراكب بالراء فوقه فلغير هما ان يقدر ما يتعدى به منصوب يفعل نحو ما رأى احد
ينادي الراكب الا ان نادى الراكب بالراء فوقه والظرف بكليته ما لا يخرج عنه وان اريد خاص المعمل اشتمل
ما ضرب الا عمر زيدا ان زيد معدوم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمر فالمعنى بالعكس
ولا يلزم استثناء شيئ بإداة الا الا ان كثر الغاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان
يكون معمولا للواقع بعد المستثنى والمستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احدا وتابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا
زيد الظريف احد ومعمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما ضربت احدا الا زيدا اذا لم يبق الا المؤكد احدا وذلك لانه بعد الا
الا من حيث المعنى من جملة مستثنى غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد
وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالا ولى لا بد ان تحتوي على الخبر الا جنبي عما
عامله ما المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير المنوعة وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى
بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بما سواه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا
فليس في الخبر الجائز عامله اذ قولك اذا لم يبق الا الموت معمول لما بعد الا من قولك ما ضاحكا معمول الا من
فاذا ثبت هذا فان وقع معمول الخبر ما قبل الا بعد المستثنى غير المتمثلة المذكورة اما مرفوع او منصوب
ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يعف منى سوار ولم يقم على احد الا على لغواحج وكقوله كان المنشي بها
قوم الا كان بها الا اليعافير وكقوله عامدا اضرم والده اضرم لا ولا اى ما ذات النبح و
المستثنى بها الا ما كان والكسائي يجوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او
نصبا صحيحا كان النصب كقولك ما ضرب الا زيدا عمرا او لا كقولك ما مررت الا بزيد بي في الشعر وفي غيره بدلا تقديرا لما صح
ولا رافعا وابن الانباري يجوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فيشبه كذا على هذا ما قبل

قوله واما قلت الخ قد فصل هذا المعنى سابقا بالفاء في بعض النسخ ومع ذلك الفاء لا يحتاج الى هذا الكلام منه

الا الا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضربت زيدا
الا عمرا ضربت الا عمرا زيدا وانما قلت في اوليات المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما مثل قولك
احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبيته زيدا قيد على الاصح لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضربه زيدا كما كان
في ما ضربت زيدا الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معنى فانه يعني فانما معنى الحصر وذكر ان
المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى ما ضربت زيدا الا عمرا ما ضرب زيدا الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس
الحصر كما ذكرنا فيما ضربت زيدا الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بانه قول صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان اللام في المبتدا للتاكيد فكانه قيل الاعمال بالنيات وانما
الولاء الا بالمعتق فكقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد قال فاذا اتصل بالحصر
مفعول او وقع بعد الا او معناه او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخره اقول بيان لما يعرض
فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عما للمفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول ذلك ضمير راجع
الى مفعول وجب تاخير الفاعل عنده لان كثيرا ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدم لكان اضمارا قبل الذكر
لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الامن كخوف وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير مفعول
بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم رجلا ضربها او نحو فيل لو قيل لو كان
اكرم رجل هند ضربها بالجان لان الفصل بين الوصف والملحوظ بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الفصل والحصول
اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضربت
الا زيدا او معناه نحو انما ضربت عمرا زيدا وانما وجب تاخير الفاعل هنا لما ذكرنا بعينه ويجب تقديمه في ما ضربت
زيدا الا عمرا لان ضروبيته ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضارب به محتملة فلو قدمت الفاعل بدا الا
لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاز الطريق والمذكور قوله او اتصل فعلى هذا لو كان مفعول الفاعل ضمير م

المصنف ان توسيط من تمام جملة اسمية صدرها وفعليتها حقيقة لان الاسم انما ينقلب بالفعل اولى كذا قيل والاقتصار على ذات الفاعل
ومعنى ينقلب انقلبت اي الجملة فتكون على الثبت وعلى اصل السوال فقد بينا ان هذا المعنى في كثير مما ذكره المفتاح فارجع اليه منه

متصلا او هو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المنفصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك
الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانه اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربتك
لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قال وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيدا لمن قال من ضرب زيدا وليكرم زيدا
ضمائر تحتمل كل واحد منها وهو بليغ اذ مثل هذا احد المشتركين المتجانسين وقد يحذف وجوبا في مثل انما ضرب زيدا
قوله لقيام قرينة جوازا لا يجوز شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الجواز جائزا او واجبا قوله لمن قال
من ضرب الظاهر ان زيدا مبتدا والفاعل ان مطابقا لكي يكون للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان
ذا بمعنى الذي اشير فيه لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا للدنو فان الاولى فيه النصب لكن يحتمل
في بابه الرفع ايضا فالسؤال عن الفاعل لانه الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقدر زيد
قام بلى قوله الخطية فلا البتة برفع خطبة منا ياخذ في الفعل بلا خلاف اي ان لا يتقدم خطبة
من النساء فان لا البتة اي غير مقترنة فيما يخطب به النساء عند ارباب من الخاطبة والتصنع وروي
النصب فيهما على تقدير لا اكن خطبة فلا اكون البتة قوله وليكرم زيدا عمرا هذا ايضا من قبيل الاول
اي مما الغرينة فيه السؤال ايضا هنا مقدر مدلول بلفظ الفعل المبني للمفعول للمتعلق بنائب الفاعل
اذا على السامع فيسال عنه فكانه لما قال ليكرم زيد سال سائل من يكرمه فقيل ضارع اي يكرمه ضارع
والسؤال الاول مصرح به والبيت للحريري من رسالة قامة وقعدت مما تطيح الطوائح يقال اكرمه اي بلغ اكرامه
بجد وحظ والجد الحظ كثر استعماله وليس بقياس كما يجيء في باب المفعول وغير المتعدي قسم الافعال والضارع الذليل
من قولهم ضرع اذا خضع قوله لخصوصية متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة
الفعل اي يكرمه من يضرع ويذل لاجل الخصوصة فان يزيد يكاد ويظهر للاذلال والضعفاء وتعليقه
بيسكن المقدر ليس بقوي في المعنى والخبيط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال للقبطي فلان

شبكة الألوكة www.alukah.net

واصله من قبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا لتسقط ورقها ثم اتسع فيه حتى قيل قبطت الطريق
بمعنى طويته يقال طوى منه الطريق واطاعنه الطوى اى ذهبت يديه ورجليه ولا يقال للطريق
ان المطوى وهو اما على حذف المضاف مثل واسأل القرية وانا لصادقون او على الاسناد المجازى
اى ذو طوى فعل بمعنى طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو اوى منه فعل بفعل بكسر العين
فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمحذوف اى ابلا مما اجل اذبحك الوفا بما ملكه وما مصدرية او
بمعنى المفعول اى بشيء لاجل ابلك التى تنتابها يريد ويجوز ان يكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرام التى
طوحته الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بصورة المآل اذ كان الامر هائلا
لتصوير المخاطب نحو ولئن ارسلنا فرأته فقوله ووجوبا مثل وان احد من المشركين استجارك
انتصب جوازا ووجوبا على انه مصدر لفعل يجوز حذفه اى يحذف حذفا جائزا او وجوبا اما كان الحذف واجبا
وجوبا المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالبيان ههنا الظاهر بتفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج
الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التغيير وهو لا اظهار لا ابهام والغرض من الابهام
ثم التفسير انما يحسن فيما وقع في النفوس لذكر المبهم لان النفوس تتشوف اذا سمعت المبهم الى العلم المفسر به منه
والبصائر ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا تأكيد ليتمكن ذكره مرة واما لم يكن احد مبتدأ وقوله استجارك
خبره لعلمك بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الاختصاص جوازا ووقوع الاسمية بعده
بشرط كونه الخبر فعلا قياسا على مذهب سيبويه اذ البدل فيما نحن فيه وبطل ما ذهب اليه يونس النصب
على ان يبدل ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا يخرج الا منفسا هلكته ومع ذكرها او لو ذكرها
الا ان يضرب فعل مرفوع لمنفسا اى ان يهلك او ان يهلك منفسا وهو مع ذكر مرة ودعى يجيء الكلام على بعد
وجميع ما ذكرنا من الوفاء والخلف بطريق نحو قوله تعالى لعلمنى هو بيان بتمام اعنى كل حرف لا يليه الا

الوسن بيت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الخمر ابو عبيد يقول مشاوس من الكبار واوس الزمن اى اصغرهم ورجل معدا لادراك فرس ولا يقال مهر
وربما الفوارس حسن العقد طلاء يتخذ من الوسن وقد تمت الدال وفيها تغليظ اى طلاء به وفيها تصغير ثقة حسن

شبكة الألوكة www.alukah.net

الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان المخففة للثبوت
والتحقيق فيما اذا الدالة على ثبت وتحقق والتزموا ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحرف ليكون ان فعلا
بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضي فيكون نائبا عن الفعل الصريح المقدر وذلك بعد
لو خاصة نحو قوله تعالى قالوا ان ابنك يسرق اى لو ثبت وتحقق انك هداني فان مع ما في حيزه فاعل لذلك المقدر
قوله وقد يحذفان معا مثل نعم اى يكثر حذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي
كما يجيء في الشواذ ونعم حكم بعد نعم يجوز في الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يقيد معناه الا فراد ايضا
الا بانضمامه الى غيره كما سيجيء في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي المستفاد فلا بد من تقدير الكلام المدلول
عليه بقيد ما الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا هذا فعلية فيقدر بعد نعم مثل فعلته
واذا كان الشيء كذلك كان المقدر بعد نعم كذلك كما يقال لزيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم و
حذف المخلتين بعد حرف النصديق جائزا واجب ولذا قال وقد يحذفان قال واذا انتفى عن الفعلان
ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية على ضربين واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفي
الفاعلية والمفعولية مختلفين اول نحو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضرب واهنت واكرمت زيدا
لكان اسم كنت افتقر على الماضي العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددين وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما
انما قال ذلك لان بعض المضمر لا يصح انتفاؤه وذلك لان المضمر المتنازع فيه اما ان يكون متصلا
او منفصلا وسيجيء ان الاثنان في المضمر المتصل بالعامل الظاهر مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث
يمكن ان يعمل المتنازعان فيه ويرد على مكانيكما واحد من المتنازعين اذ لو خلا الظاهر والعامل الاول يستحيل عمله
في المضمر المتصل بالعامل الظاهر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا ينفصل بعامل آخر واما المنفصل

فانه كان مرفوعا نحو ما ضرب واكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع بهذا الموقع نحو ما قام وما قعد
الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي اشار اليه البصريون وسواء الاول
اذا اوصل الى المتنازع بالفاعلية والقصة فلا يجوز ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما يجوز ان يكون
منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمر فيه ضمير امتنع ان يكون المتنازع فانه كان يؤدي الامتناع بكذا
ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام الا هو اعني زيدا وما قعدا لا زيد فيكون الا انا مستثنى من المنعدد
المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المنعدد المقدر في ما قعدا ولا يجوز ان يكونا مستثنيين
من ما ضربت وما قام لانه لا منعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع
بعدما كانا مثبتين له وكثيرا ما يقع التنازع انه لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار
في الملغى مع الاول في ما ضربت الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل
بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون هو الباطل العمل في المتنازع وفي نائبه
اعني الضمير كضربني واكرمني زيد وكذا ضربا واكرمني هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع
اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكونه الاحق بالعمل ولا يظهر في الا انا الذي
بعد ما ضربت نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهر نيابة في الضاربا نيابة عن الزيدين في قولك الضاربا
واكرمت الزيدين فلا يظهر كونه ما ضربت ملغى وكونه ما اكرم معملا اذ لكل منهما من العامل مثل ما للآخر
على السواء وكذا لا يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعدا لا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم
بل المستعمل ما قام وما قعدا لا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام مذاهبه
الكسائي في هذه المسألة لانهم يوافقونه في انه من باب الحذف لا الاضمار حذف الفاعل مع الا لدلالة

عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجري بعينه في اعمال الاول فيه ولان كان
المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربا واكرمنا الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون فيه حذف
المفعول مع الام من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف
الفاعل وكذا المجرور المتصل بالحرف يجوز حذفه وقد ذكر فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب
والمجرور سواء اذا تقدم ذكر الضمير على العاملين نحو ما ضربا واكرمنا وبكفت وقعد فعول الصلة
ظاهرا غير مرة مرتين وكذا قوله بعد ما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلها اذا كان منصوبا
نحو ما ضربا الضاربت وقلت وايا كما ضربنا واكرمنا وبكفت وقعد فقوله فقعد يكون اعني التنازع
العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما
اما ان يتفقان في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيدا او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت
زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب زيد وأكرم بكر اخوه ولم يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمة الاولين
لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان
على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت
واكرمني زيد ففي قوله مختلفين كلا من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد
يتنازع كل فعل من الفعلين في الفاعلية والمفعولية مختلفين واضمر بقوله مختلفين من القسم الثالث اقسام
المتفقين لانهما تنازعا في ذكر الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما اضمر
عنه لان بهذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قال مختار البصريون
اعمال الثاني والكوفيون الاول اقول اما البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا
وكذا الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني واما اختيار البصريون اعمال

الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلق قال الاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول
في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله بالاجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء
وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل وقال بعض النحاة العلة في غير العطف نحو جاءني واكرم زيد
وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واجيب بما ذكر المطلق اقول ربما
يحتاج الثاني ويترك معمول الاول فيضمر ان اعمال الثاني كثير في كلامهم قوله الا ترى اي اعمال الاول قال فان
اعملت الثاني ضرب الفاعل الاول على وفعه الظاهر دون المضمر خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء
وحذفت المفعول لاستغنيت عنه والاظهر ما قلنا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو مختار البصريين
فكيف يكون حال الاول فقال الاولى اما ان يطلب المتنازع للفاعلية والمفعولية فان كان الاول
نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا لكلام المتنازع عنه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربني وكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين
ضربني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر
كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر بحاله كما قبل فكنت كالساعي
الى مثعب وهو الذي يسيل الرعد وذلك لان حذف الفاعل اسهل من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء
بعد ما يغنيه على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نعم رجلا زيد ويقول ضربني واكرمت زيدا او
الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات وتقل المصنف الغراء منع هذه المسئلة اي اعمال
الثاني اذا اطلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الغراء في
مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيدا جاز ان تعمل العاملين في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اضمر على الموجبة الثانية على اثر واحد مدلول على فساده في كل

في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرة للمغيرة قال وجاز ان يكون باقي بقاء العامل الاول ضمير بعد
المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد وهو جئت بالمتصل لتعذر المنفصل للزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا وهو يتعين عند الاباة بالقصد
بعد المتنازع كما بينا كل هذا ضرورة لما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
قوله وحذفت المفعول لاستغنيت عنه والاظهر يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعوله
فالواجب حذف المفعول وافقا البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك
ايضا كان الواجب للزوم الاضمار قبل الذكر لانا نقدر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع
مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المجوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله لاستغنيت
عنه في مثل ضربني واكرمني زيد وقال الماكي يجوز ذكره على قلة قوله والاظهر يعني لو لم يستغن عن
المفعول لاظهر وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الناصر فانه لا يجوز حذفه على ما رواه المبرد
عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما
عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما
مضمون مفعولي باب اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضمار
كونه اضمارا قبل الذكر في المفعول الذي هو الفاعل فلم يبق غير الحذف والاضمار الا الاظهار فاعترض
على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب اعطيت عند قيام القرينة لان كل
واحد منهما في الظاهر منصوب يتصيد بر بحسب ظاهر المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذكر
في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي
بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لما تحملنا على غرائكما ظاهرا فوكى وسمى الاعداء اي لما تحملنا

اذ لا حذف ثانيا ويسلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبته وحسبت زيدا قائما قوله
لكونه اضمار قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف فالمذكور هذا المفعول فاحذف واذا لم يجز فهو كالمعدوم
فليجز قبله ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز
الحذف سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق لم لا يجوز اضمار بعد الذكر كما هو مذهب الفراء
في ضربني وكرمت زيدا هو فقوله هنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي هذا و
الحق ان يقال في هذا الاخير لما لم يحصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي فيصح وحسبتهما اذا صار ذلك تقديم
سلم مفرد بسبب كونه مضمونا مفعولا صفيقا للعلت وباينه قال وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار لما ان يمنع مانع فنظر اقول هذا بيان انه اذا اعملت الاول
على ما هو اختياره الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال الخ اما ان يكون يطلبه للفاعلية والمفعولية
فتقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضربني الزيدين وضربت وضربوني الزيدون وضربت وضربني
هندا وضربت وضربتاني الهندان وضربت وضربني الهندات فتضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا
خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مفعولا على
الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمر المفعول ايضا في الثاني
كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيدا ويجوز حذفه ايضا
لكونه فضلة اما اضمار قبل الذكر فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحذف يعطى به
مع الامكان ان يشتغل بما هو مقام المضاف ويخلفه حتى يتركه لكل المطلوب للابعد الذي هو لك
لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يلتبس بسبب عدم تأثيره في معمول الغير انه ليس مطلوبا به وانه موجه
الخبر فلما اتفق البصريون والكوفيون على هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني ط

طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان على الثاني من الضمير في قوله تعالى
ءاتوني افرغ عليه قطرا ليدل للبصرة على ان المختار اعمال الثاني والا
كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله
الا ان يمنع مانع من الاضمار فنظره وذكر اذا كان ذلك المفعول هذا مفعولا بابا علمت ويلزم من
اضماره مطابقا للمعمود اليه المخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية او الجمع والتصغير
التذكير والتانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لم يجز حذف منطلقين
كونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا
وخبره الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب خالف المعمود اليه
وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه خالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف
والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز احد مفعولي حسبت وذي بعد وكان سلم
له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعمود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما فانها وان كانت
واحدة في قيلة فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد بقي على المعنى المقصود فيجوز حسبني
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعمود اليه مفردا مراعاة للمبتدا اليه وكذا تقول
حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما
اياهم هند قائمات وكل هذا القبيح حاصل بفصل الاجنبي بين الفعل والمعمول في بعضها بين المبتدا
والخبر في الاصل قال وقوله امرا لخ غير كافي ولم اطلب فعلا من المال ليس منه لغة المعنى اقول
هذا لجواب سئل له الكوفيون بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الثاني
فصيح وقد اعمل الاول بالاضمرة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني

لم يلزمه محذور اذ يكون الفاعل مضمرا كما في فاختار اعمال الاول مع انه لزم منه شيء غير مختار بالانفاق
ويرد نقل المفعول الثاني كما مر وقيد بقوله على ان اعمال الاول يختار عند الفصحاء اذ العامل لا يختار
احد الامرين مع لزوم مخالفة ومكروه لغير ذكر دون الامر الاخر الا لمزية ذكر الذي اختاره الحكم
على الاخر اجاب البصريون بان ذلك انما يصح اذا كان البيت مما يجاب التنازع فيه وليس منه
لغساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة ان لو تنتفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين
فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما كقولك لو كان ما يلحق فليح ووجود المال منتفيان وان كانا منفيين
وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات كقولك لو لم تتزوجني لم اتزوجك فالمزاوجة والاكرام مثبتان وان كان احدهما
مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنتفي وانتفاء المثبت كقولك لو لم تشتمني اكرمتك وهو شتمني لم اكرمك رجعنا
الى فساد معنى البيت لو كان باب التنازع وذلك ان قوله انما سعيي لادنى معيشة شرط لو فيكون منتفيا
فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني بمرة لو وقوله
لم اطلب قليل من المال معطوف عليه فيكون تقديره لم يجب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت
ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات الكفاية بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى
فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو
للحال فلك ان تكون اذا استشهد بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر
من واو الحال وكل ما استشهد به ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله ويحتمل غيره على
السواء فكيف اذا كان غير المقصود هو الراجح والمقصود هو المرجوح فان قلت فالام في قوله
ولم اطلب اذا لم يكن موجبا الى قليل قلنا قبل الجحد المحذوف المدلول عليه بقوله وكفاني سعي
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به مالي لكد

لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والظاهر ان مفعول لم اطلب محذوف
نسيانا في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا هنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل
من المال للمعنى ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك لوجدان بل كنت مستغنيا واظنك
وكفى سعي لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدفر للنفس ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر والله اعلم
انه قد تنازع في لفعلان المتعديان الى كلمة خلافا للكوفي نحو اعلمت واعلمني زيدا عمرا قائما على اعمال
الثاني وحذف مفعولي الاول واعلمني واعلمنيه اياه زيدا عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفعولي
الثاني والاولى ان يقال واعلمنيه ذكر قصدا للاقتصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كاذكرناه هو
مضمون المفعولين فيكون ذكر احدهما ذكرا للمفعول الاخر فيكون ذكر اثنان البدل وانما امتنع الحرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا
تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى فلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني
وحذف مفعول الاول وما احسن واكرم زيدا على اعمال الاول قال مفعول ما لم يسم فاعله كل
مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ولا يغير المفعول
الثاني من باب علمت والمثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذا واذا وجد المفعول به
تعين له نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا دار قنطرة زيد والا لم يكن فليجمع
سواد والاول من باب اعطيت او الثاني اقول قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي يفعول
الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف
الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله لان فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله
في الماضي ويكسر ما قبل آخره هي يفعل وافتعل واستفعل وفعل وتفعل وفاعل وتفاعل
ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره هي يفتعل ويستفعل ويفعلل وانفعل كما ذكرنا فقصر

شبكة الألوكة www.alukah.net

على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه
والذي زيد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا
فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكما بانت للمفعول الثاني من باب علمت الثالث فاعرف اعلمت
فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عند
او بوم منطلق او ان الله لم يقع مقام الفاعل اذ معنى الظرف لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او
الجر بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع
موقعه ايضا بل اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل
يا ارض ابلعي ماءك اي قيل بهذا القول وبهذا اللفظ وكذا قد يجيء في الجملة مقام الفاعل والمفعول ما لم يسم
فاعله وهي المخففة ما وله يا يسم الذي تضمنه كقوله تعالى او لم نعمركم اي هل عمرناكم اي يتبين لكم فعلنا
بهم واولم نعمركم ابدا كذا في الصحيح يتبين لكم كيف فعلنا وما اجاب الكسائي والفراء من قيام الجملة
التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل يكون بقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان بين
الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وعاملة في هذا الباب الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع
كونه منويا فلا ينوب على هذا فيما كان المقدر ايضا مقام الفاعل نحو كان قائم وقد اجاز الفراء دون الكسائي
والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمن ولا معنى لكون القيام
والمنطلق مفعولا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قال الرابعة مسندا مسندا الى المفعول
الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسندا اليه صار جملة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وقد مر قالوا
نظرا لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر حالة واحدة لا يتصور كما في قولنا العجمي ضرب زيد فانا

فاعجمي مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء مسندا ذكر الشيء الى ذكر اللفظ بعينه
لم يجز وبذلك لا يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام قولك فرس غلام زيد واما
المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين نكرة معرفة نحو
ظن زيد قائما لان التنكير يرشد الى انه ثاني في الاصل والذكر انه يجوز فيما نابته عن الفاعل
معرفة كان او نكرة والبصريون يمنع مع الزام كون المفعولين معرفة وذكر بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتدا فلا يجوز نحو علمت زيدا اياك مع اللبس بتقديم الثاني على الاول وبذلك فلتناقض نحو ضرب
عيسى وكذا نحو اعلمت زيدا اياك فاذا لزم كلا واحد منكرة لم يلبس اذا قام مقام الفاعل وبوزن مكانه وليس
معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول
علم زيد ابوك والمرفوع ثاني المفعولين او اعلم زيد ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ
المراتب في باب اعطيت اذا البست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لغرينة جاز العدول
كقوله تعالى افرايتم من اتخذ الهه هويه بذا الذي فلفاعل حيث الفعال والمفعول ان السماع لم يات الا بتقديم
او ما يقوم مقام علمت كونه مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار اخف بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول
مفاعيل اعلمت كقوله تبنت عمرا غير منكر يعني لانه المخففة فاعلم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا
وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل او ما يقوم مقامه حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت
اولى فتقول اعلم زيد عمرا منطلقا ولا يلبس مع لزوم كلا منكرة قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك
اعلم انه يقوم مقام الفاعل لان النائب مناب شيء ينبغي ان يكون مثله في كونه مذكورا ومرتبة الفعل من حيث المعنى
وانما جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضرورات الفعل وكذلك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو بوزنه
وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمفعول من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا

شبكة الألوكة www.alukah.net

المجرور مفعولا به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضرورة باب الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للتعلم ولا يقال ضرب للتعلم أدب فعلا بل لغرض كونه عينا قائما لم يقم المفعول له مقام الفاعل وأما لم يقم المفعول معه مقامه لأنه مصاحب ويرد فعل يفعل بلا مصاحبة إن معه الواو التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل لجزء الفعل ولو حذفها ليعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورة بابه وأجاز الكسائي نيابة التمييز كونه في الأصل فاعلا فقالوا طاب زيد نفسا طيبت نفسه وأما الحال فإنها وإن كانت من ضرورة باب الفعل لكن خلت جملتها الكلام متعينا من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه قوله وإذا وجد المفعول به تعين له أي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل لأنه من لوازم المنصوبات بإذن هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا إلى أن قيام المفعول به مقام الفاعل أولى لأنه وإن لم يسند إليه بالقرينة الدالة لا تزال على القرائن بالنصب ويقول الشاعر

ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

وأمثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف إلى الجار كالمختار والجمهور إلحاقا بالمفعول به الصريح والأضعف جواز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظا به وقد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعرف بأل بمنتظم القعود قد قعدا والخروج قد خرج بناء على قرينة الوقوع أي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ الفعل إذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فكأنك قلت أي قمت قيامي ويشترط في المفعول المطلق أيضا أن لا يكون لمجرد التأكيد إذ الثابت للفاعل يجب أن يكون مفيدا فائدة ما زيد الفعل حتى يتبين انتهاج الفعل

الفعل إليه ليصير معه كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لأن ضرب يستفاد بدلالة على ضرب من قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة أو الضرب الفلاني ولذلك قال المصرح بزيد وكذا يشترط الفائدة المجوزة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شتم ولا جلس مكان أو زمان أو موضع لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة في ذكره ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرفا ملفوظا به وقد أجاز بعضهم غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بجيد وأجاز بعضهم غير الملفوظ به مع القرينة نحو النية دار بزيد أي ضرب فيها وقوله تعالى لقد تقطع بينكم فسوى الله تعالى مرفوع المحل بمثوى المقدر لمفعول مثوى الظاهر كما في قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك لكن ليس مثوى المقدر ضمير كاف استجارك المقدر وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه فلا يجوز خلو منه بخلاف مسمى الفاعل والمفعول والأكثرون على أنه إذا اتفق المفعول به نائب البواقي في النيابة ولم يتفضل بعضها على بعض ويرجح بعضهم الجار والمجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف ويرجح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر والأولى أن يقال كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة وذلك إلى اختيار قوله والأول من ثلاثة أعطيت أي عاملة مفعولان أولها ليس عندك والثاني أولى لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي أعطيت زيدا درهما زيد عاط أي آخذ والدرهم معطوف وفي كتوشح إجابة ثم ومكسر ولجبة مكساة وكذلك غيره قال فصل المبتدأ والخبر المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان وقائم الزيدان فإن طابقت فمفرد إجماعا للمرادي والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله أعلاه الاسم المبتدأ الاسم مشترك بينهما وبينك

شبكة الألوكة www.alukah.net

فلا يمكن جعلهما في حد لان الحد يبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلفت الشيآن في الماهية لم يجتمعا
في حد فافترق المصر لكل واحد منهما وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصر العوامل
اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي كان واخواتها وما ولا والا وكان تطلق
ولا تختص عند النحاة بل تجيء صوتا للحد عن اللفظ بالحمل ويجيء حرفا نحو قم بحسب زيد وهاء الدار احد
بزيادة الباء دون فكانما معدود وحان وشك قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو الا تراهم معطوف على
محل اسم ان لكونه مرفوعا على المحل بالابتداء بحكى سيبويه فيرتفع الاول وذكر ابن الحاجب ان لعدم تغيير
معنى الجملة بحذف كل واحد من الزيدين الثانية فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف
في الدار حملا للرفع بهذا الصفة على محل اسم الذي هو المبتدا ان افترقا مذهب الاخفش
والمبرد وهو ان لا بد من عامله وخبره مرفوع بها كما هو منصوب. الموضح ووجه الاشكال هو ان
لا لبس لانه ولا جاز بالجر كما في الزيد كما اذا البس يجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدا والعالم يجز
الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان افترقا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع
لكونه خبر المبتدا. قال في الحمل الصفة المرفوعة على اسم لا وحده بل على محل المركب الذي
هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فيكون حد المبتدا الذي هو اسم مجرد عن العوامل
هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو صرف مجموع الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد
لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة لا النبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام
رجل ظريف فيها لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وجعله كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد
عليه نحو تسمع بالمعيدي خير لان ترى وقولهم سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم فانه قال الا نذرتهم مبتدا
لتاويلها بالاسم اي كعلمك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه وقولهم المبتدا الاسم المسند اليه لم

وعن سيبويه جواز الابتداء بهما من غير صفة ام ونعم مع فيح والاخفش بهما مع حسن وعليه قول الشاعر فيح يحيى
عند الناس منكم يحي احب اذا يدعى على المنبر قال يا اي يا قوم لا تقوموا والنوبجة اذا ان يجيء الرجل بذاك الصائن يحمر من الهوم
مبتدا حذف الخبر

لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب
مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا الثاني وبقوله مسند اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة
الواقعة الى اخره هذا هو المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدا الاول
فقالوا ان خبر عمرو وليس قائم عامل في الخبر وليس شيئ بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من غير حتى
يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير ضمير لم يبال اذ هو المعنى كالفعل والفعل لا يقدر له
ضمير ثم يعامل كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولا ابدا ايضا لا يصغر
ولا يوكد ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة قوله واقعة لظاهر احترز عن نحو قائمان الزيدان وقائمون الزيدون
فانه خبر مبتدا بالظاهر وكان بارز غير مستتر سواء كان مرفوعا ظاهرا نحو قائم الزيدان او مضمرا
كقولك بعد ذكر الزيدين انا قائم وانا قائمان قولك وانا فاعل معمول لمحذوف تقديره بعد حرف النفي والف الاستفهام
كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدان وهل من الزيدون
والاخفش والكوفيون يجوز ارتفاع الصفة للظاهر على انه فاعل لها مع غير اعتماد على الاستفهام او
النفي نحو قائم الزيدان كما يجوز ذلك في نحو الدار زيد ان يجعل الظرف فيها اعتماد واجيب بمنع غير قائم الزيدان
بجواز ما قائم لكونه بمعناه قال الشيخ عبد القاهر على الزمخشري ينقضي بالم والخزي ومثل ذلك اقائم رجل يقول
ذلك الازيد عندي على كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول
ذلك ويخطئ يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فقولك كل مبتدآت لا اخبارها ما فيها من معنى الفعل
ولا يدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم العدول عن عمرو مبتدا لما اخبر له
كما فر جل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش

www.alukah.net

والفراء ان قام الزيدان وسوغ على لكونه فيه ومذهب سيبويه ان ما استعمل في خطر ايضا نحو خلت ايضا نحو قام الزيدان وكلاهما بعيد من القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها بمنزلة الفعل الا مع دخول معنى يكسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول لا لابتداء غير فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وجدت فليسا من ذينك بشيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تغيرهما فعلا معهما واما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد المسند عن العوامل اللفظية المسند ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد المسند عن العوامل اللفظية المسند الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العامل في كلام العرب علامات للحفظ المؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته فالعامل على هذا تجريد المسند للمسند اليه في المبتدأ الاول وتجريد المسند للمسند اليه شيء آخر في المبتدأ الثاني وفسر الجرجاني الابتداء في حد الكلام تحقيقا او تقديرا كالمسند الى المسند حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري والمرزوقي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لها على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى ذلك عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا ذلك في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع بالضمير المستكن الخبر اليه كما قال ذلك في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه والمشار اليه بالضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فتكون الصفة الواقعة بعد ما ولا النافيتين ولهما النفي اما ان يكون مفردا او لا فان كانت فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفرد المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفرد هو الذي

الذي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لما خبرها بعدها فاعلها والذي ليس بمفرد هو ما بعدها فلا بد من مطابقة ما بعدها لما نحو ما قام الزيدان وما قاموا الزيدون والا كثر اما خبر مقدم وما بعدها مبتدأ ويجعل ان يكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والفصل في المبتدأ الثاني يجوز ان يكون عن العوامل اللفظية المسند الى شيء اخر وعلى ما اخترناه في حد العامل يتم فيجوز ان يكون مبتدأ الاول وخبرا لان كون كل واحد منهما عاملا تقدم بالاخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو الجزء الذي فضلة فيهما المبتدأ الاول والثاني وليسا المعهودة قوله المسند اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعهودة قوله المغايرة للصفة المذكورة اخرج المبتدأ الثاني قال واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز ان زيد وان منطلق ما جبناني الله اقول انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه لكونه محكوما عليه لا بد من وجوده قبل الحكم فقصدوا اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم به في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول واما عبر بهذا الامر المقتطع عن العمل والغير الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو ما قائم الزيدان معين كون واحد عاملا في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى المسند والمسند اليه عند قائلوا في الجملة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا ان الاصل في الاخبار ان اول الامر فيها فعلية ولو بدئ بالمسند اليه لاحتمل ان يخبر عنه كما يسلم وبالفعل فلم يتعين للفعلية من اول الامر فقوله ومن ثم اي ومن اجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز ان زيد قائم وقيل لم يجز ذلك وقيل انما امتنع قبل الذكر قلنا بل انما امتنع لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد قائم فالعائد اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وانما امتنع ما جبناني الله اي امتناع ذلك ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير عائدا

شبكة الألوكة www.alukah.net

راجعا الى الدار المؤخر عن حكم اصلها لفظا واصلا فيكون اضمارا قبل الذكر وهو لا يجوز ومما يؤيد ما ذهبنا اليه ان زيدا ينبغي ان يجوز رفعه بذلك لان طلب المبتدا لخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا. قال وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل رجل من بني تميم عندي وابن لرجل في الدار امرأة وما احد خير منك وشر منه اتاك وفي الدار رجل وسلام عليكم اقول اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وبهذا العلة تمسك في الفعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف لا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فغير لازم اذ اصل التخصيص بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص فكيف فيكون في الحكم على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن النكرة شئت او ذكر لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء اختص المحكوم عليه بشيء او لا فقضية كلامه ان الخبر انما يجب عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشيء ولا شك ان هذا عند عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم له اما مع علمه بحصوله فلا يجب ذكره اصلا وقوله تعالى ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ وقوله ﴿ولامة مؤمنة خير من مشركة﴾ وقوله ﴿ولدار الآخرة خير للذين يتقون﴾ وقوله ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ وقوله ﴿ولباس التقوى هو خير﴾ وقوله ﴿ولباس التقوى خير﴾ وقوله ﴿ولباس التقوى ذلك من آيات الله﴾ وقوله ﴿ولباس التقوى هو من آيات الله﴾ وقوله ﴿ولباس التقوى خير من آيات الله﴾ وقوله ﴿ولباس التقوى ذلك خير من آيات الله﴾ وقوله ﴿ولباس التقوى هو خير من آيات الله﴾ وقوله ﴿ولباس التقوى خير من آيات الله

لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر مما يختص به المبتدأ فوله
ع ما احد خير منك ان وبل التخصيص فيدان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك احد عم جنس كلام
بحيث لا يشذ عنهم احد فيه نظر وذلك ان التخصيص حاصل بجعل بعض الجملة شيأ دون الباقي اذا قلت
اذا قلت ما احد خير منك فالمقصود ان الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يختص به بعض
الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والمقصود ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لان المحكوم
المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو تكلمنا لخبر انه على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين
المحكوم عليه اما اذا ثبت ان حكمنا لو احد حكمنا على كل فرد فرد فتعين المحكوم عليه وهو كل فرد وكذلك
كلمات الشرط نحو من ضمت بخاتحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل ان العموم لا بسبب تخصصها
بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الماتن تبعا لابن الخباز وابن الشرط دون الجزاء خلافا لمن ضمير
كلمة الشرط اذا ان تقدمت بالابتداء دون الشرط فانه اذا ان تقع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد
للشرط من ضمير يعود من قام فمن في الدعاء من كان الكلام تقديره ومرجاده فانك تقول ومن رضي وقيل
الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا
خبر له وهذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط على الاثبات والاستفهام
كانت مع كل من الشرط والاستفهام فيرتفقا لكن الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط
اما فاعلة للفعل المقدر ومفعولة له او للظاهر فمن كمن قام قمت اي ان من قام قمت اي ان
انسان قام كفى شيء ان امره يملك وقولك من تضرب يضربه اي ان من تضربه تضربه فهو مفعول
للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما تكن فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله لان
كلمات الاستفهام وقوله السلام عليك لانه مختص بنسبته الى المعلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المد

المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه حال النصب غير مطروح في جميع
الدعاء اذ ليس معنى ويل كم وويلي كم لان معنى ويل له هلاك ولو قدرته ايضا ويلك كم لكان خلفا من القول
بل المراد مطلق الهلاك قال ولي ان يقال لكن لما كان اصله حين كان مصدرا منصوبا ولما
تخصص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما يكون بذكر الفعل الناصب والمسند اليه
وانما اخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتشويق الى المراد اذ لو قدم
الخبر وقلت عليك فعليك ان تقول سلام بما يذهب اليه وهم الى الدعاء فيظن ان المراد عليك اللعنة
وانما نزل ابو تمام وتركه لما تشاءم على ما يحكى لما انشد القصيدة وقال في مثل هذا تمام وتشيب
فعارضه شخص كان خصما فقال لعنك الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المقطع عن ذلك منصوبا
الدموع السواكب هذا معنى سلام عليك لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت استعمل سلام
عليك كما بينا من بيتك وسبحانك سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان بيت وسبحت
بمعنى قلت بيتك وسبحانك فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما قصر المص
ينبغي ان يكون بمعنى سلام عليك فولي اللفظ سلام عليك عليك ليس كذلك بل سلام ثم ذكر سلام عليك
بمعنى مصدر سلمت الله اي بعدت سلاما قال اصل سلام سلاما ثم حذف لفعل لكثرة استعمال الفعل في المصدر
منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على المصدر فلما قصد ارادة استمرار السلام عليه وحذف
ان لان النصب دال على المصدرية فرفعوه وكذا اصل ويلك هلكت ويلا اي ولك الكافر فرفعوه بعد حذف
الفعل تفضلا لتغاير معنى الدوام معنى الحدوث قال والظاهر فيه ان يكون من جملة نحو زيد ابو قائم وزيد قام ابوه وقال ابن مالك
وقد يجوز اقول اعلم ان في المنادى قد يكون من جملة نحو يا عبد الله وفعلية كما مثل به المصنف واما ان يكون
جملة لتضمنها الحكم المطلوب به الخبر كتضمن المخبر له وقال ابن الباذش وبعض الكوفيين

www.alukah.net

لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما الواجب قبل ايهام لفظ خبر
المبتداء وليس المراد بخبر المبتداء عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس فقط ما قام
الزيد عندكم يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر للحكم وهو الجزء المسند للمبتدا
للصفة المذكورة وبهذا يجوز الرفع نحو قولهم ما زيد قائما بل قاعدا لجواز ان يكون قاعدا حينئذ
لا قبله والا والجواز اذا لا منع قوله فلا بد من عائد لانه يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان يكون اي المبتدا معنى
اولا فان كانت لم يحتج الى الضمير كالمشتق نحو هو يريد قائم وكلمة فوك مقدرة بل هو منطلق لانها
بدا الضمير لانها هو وان لم يكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت
الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد ربطها بجزء الكلام فلا بد من ربطها بالجزء
الاخر وذكر الرابطة اي الضمير اذ هو المقصود بهذا الغرض ثم قيل في بعض الاحيان كما يجيء الظاهر
قائم مقام الضمير والا فالضمير الرابطة يجوز حذفه فيكون احسانا فالاحسان موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا
بحرف والجملة الخبرية ابتدائية والمفيد فيها يحتمل من المبتدا الاول نحو البر الكر بسيتين اي الكر منه لان بعض
شعير الضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة لمحذوف ثم ذلك
يدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كالبر الكر بسيتين لان التعريف غير مقصود فصار نكرة ولقد
امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي تحمله الخبر والناصب فيها الخبر كما انها بسببه كانت
منه قال الفراء ويجوز في بضاعتكما اذا كان الضمير منصوبا بابرد والمبتدا اكرام قال فلا تصح ان الخبار
تدني على ذا بناكله لم اصنع وقال لك كلما مررت فلانا فمرر به بعد نحو قال لان كلامك خبر بمعنى
الجحد اي ما ينبغي لهم احد الا ذليلا ويجوز وقال ابو اسحاق في ليس زيد بمكي بها طالبا فمن قال ان الذين امنوا وعملوا الصالحات الا ان لا تضيع اجر من احسن عملا
اي لا تضيع اجرهم ومنع بعضهم من غير النفي مطلقا والواو بعده مع ومروده قال وما وقع ظرفا
قال الكوفيون انه مفعول به لانه اقول اي اتكلم ظرفا او جارا ومجرورا والمراد بالكلام ما يجري مجراه فيشمل الكلام الذي يسمى
بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف غير المبتدا عند الكوفيين على الخلاف بعين الخبر بما ذا

اذا كان المبتدا نكرة فالجار والمجرور صفة له

اي تابع كان ذكر باعتبار طول الكلام تغليبا

فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذكر منه واما في المنصوب فيشترط كونه نسبيا
بفعل لفظا فالفوقاني نحو زيد ليست ولا ابرح او بصفة محلا نحو زيد انا ضاحك ولا يختص مع كونه بها بالشعر
خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة ولا يكثر في الصلة في بعض الاحوال لكونها مشتقة
انيابا طابا الموصول عن المبتدا كما يجيء في باب الموصول وفي نحو ضربي زيد قائما الصلة احسن منها في الصفة
لكون الصلة اياها بالموصول اذ لا غنى للموصول عنها وبها بتقدير مغزى نحو قوله تعالى انما الذي يبعث الموتى يسمعون
ثم الخبر في بعض الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو مررت برجل ضربي زيدا لانها مع الموصوف في جزء الجملة بخلاف الخبر
فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيها هو مع غير ذلك واحد اولى واما كان الخبر في الصفة اقبح
هنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته
فالخبر في الجملة اذا كان خبر المبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما
وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز فيكما كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي هي وان لم يكن
فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول نحو لعمري ما معن بنال بغيته ولا مسئ معن فلا
مبشر يجر بشيء واذا تعدد فهو حينئذ مقدم على المبتدا وقال الاخفش يجوز مطلقا وان لم يكن
بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول الشعر كان او غيره قال اذا المرء
لم يغش الكريهة اي سكت عجال الجبان تقطعا وبين ذلك في خبر المبتدا قال فيجوز زيد قام ابو
طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال الله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
اي لا نضيع اجرهم ومنع بعضهم في غير النفي مطلقا والواو بعده مع ومروده قال وما وقع ظرفا
قال الكوفيون انه مفعول به لانه اقول اي اتكلم ظرفا او جارا ومجرورا والمراد بالكلام ما يجري مجراه فيشمل الكلام الذي يسمى
بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف غير المبتدا عند الكوفيين على الخلاف بعين الخبر بما ذا

مفرد او جملة فيوجبون ان تقاعن زيد في نحو الدار زيد قائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير
على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كقوله ضربني غلامه زيد واما الافضل
فليكن وجب ذكره بل يجوز لم تقاعنه بالمبتدأ ايضا اذ لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل
الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد قائما ايضا وليس في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف
اضعف من الفعل فعمل الفعل من الصفة وبقول الاخفش على جواز نحو في الدار زيد يصح تقديم الخبر ومنع
كون زيد فاعلا والزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدأ
والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو ان قيام زيد في داره قيامه عندي وذلك لان المبتدأ حقه
التقديم فجاز عود الضمير الى المتأخر نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الا صلي
والا وفي جواز ذكر كان بعد اذا خلاف وذلك لان عرض المضاف اليه بسبب الترتيب الاصلي بينه
وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد
وقع في كلام بعضهم الكناية ريح الميتة اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه
ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وفنائها وقتا دون وقت
نحو الليلة الهلال لثبات الهلال يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قولهم امس الكبش اليوم كمر وعند امرئ
مسيس ذكره قولنا كل عام تمر نحوه اي في مواليه ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم الجمعة لم يجز لانه
لا فائدة لتخصيص حصول شيء لزمان لا وقوع فيه حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى
بشرط هدوئه بالنظر الى المستقر في ذكر المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو
الصوم يوم والسرور اذا كان السرور اكثر الزمان باسمه او كانه هو ايضا مع التنكير للكثير
للكثرة ويجوز نصب اسم الزمان المنكر وقيل يقع نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك

وذلك لانه في عندهم يوجب التبعيض فلا يجوز نحو صمت في يوم الجمعة بل يوجب النصب والاولى
جوازه كما ذهب اليه البصريون ولانه افادة في التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة
لم يكن الرفع غالبا كالاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب او جواز المنكر لعلة المذكورة
فان وقع الفعل لائق الزمان سواء كان الزمان منكرا او معرفا فالاغلب نصبه او جره بفي نحو سافرنا
من الغريين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة ورب ما رفع واما قوله تعالى
الحج اشهر معلومات قلنا كي لا يرد الحج ودعاء الكمال الى المتعدد لان شيئا كان افعال الحج مستغرقة لجميع
اشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف
نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع اجود نحو انت مني مكان
وذا ان مني يمين وشمال وريوباق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اي مكان المبتدأ اي مكانك
مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عندا لكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه
وليس بظرف كما يجيء قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارك ما مكة فذكر
لان اصل الخبر التنكير ومع ذكر فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الا ابيرا امامنا ظلما في
البحر والكوفيين وان لم يتصرف كالثغور والجهات لزم نصبه ايجابا وان كان خبرا عن المكان نحو دارك
خلفك ومنزلي ما مكة يجوز رفعه في السعة واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد نفيها
المنزلة مثلا قيل او بعد قال سيبويه لا يستعمل مثال ما استعملته العرب فلا تقول ما عندي مجلس ومنك مجلس
وذكر ان المكان يستعمل فيما لا يراد تعيين القرب والبعد وهو مستعمل العرب قولهم ما هو مني جهد الكلب
اي مهانا ومقعد الغابة اي قريب وكذا معقد الازار ومعقد الخائن وهو مني مناط الثريا اي بعيد
قال ابو ذؤيب فورد وعيون ومعقد رابئ الضراء فوق النجم لا يتكلح اي عال مشرف كالامين على

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لبكسرين فانه مفعل اعلى مذهبهم ليشترى عليهم كما يجوز اقال بعضهم ما كان من ابنية الظرف بمعنى البعد
نحو مغدلا لان الرجل جعله ظرفا او لما من رفعه وما كان منها لمعنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان
الظرف حاو للظروف فيغربه من المظروف بجعله الاحتواء وبعد عنه ببعده عن الاحتواء وفيه وذكر
لان الظرف نحو فوق كما انت من مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم
ويجب رفع كل واحد من ظرفى الزمان والمكان اذا كان منصرفا وموقتا مرادا او اخبر به عن اسم عين لارادة
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى بريد وعندك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ
على حذف مضاف وكذا ومسافة سيرى ليلة ومنى متعلق بعد لو لك الخبر اى بعيد منى ابتداء الغيبة وكذا
قولهم اوقوفت اليداى اذا امتد البعد بينكم الله وبين دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل ببلغة صيحته
والتقدير ومكان قوت اليد وذ ومكان بينكم دعوة الرجل واما انتصاب نحو داري خلف دارك فرسخين
وميلا وبريدا ويوما وليلة فلمابة للخبر او خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر
اى ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجرمى وارتفاعه عن النسبة اى بينا عند فرسخين فالفرسخان
مبعدان لها كما ان المادة امتداد الانا ما لمى ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت امتلاء
اى دنوا مثل امتلاء اى دنوا ما كالمتلاء فى الاستقرار ورفعها بعضهم فوق بعض ديرا ويجوز رفعهما وخلف ظرف
للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او بمعنى قبل وكذا قولهم داري من خلفك دارك فرسخين
او فرسخان لان دخول من مثله وعرضها على السواء كقولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو
اذا دخلت من وجب الرفع على الخبر فى الظروف التى بعد الجر وسر لان التمييز فضلة وبدخول من خرج
الكلام عن التمام وليس شئ اذ يقال داري من خلف دارك وينسكت عليه ويجوز ان تنصب فرسخين بالنصب
ايضا على ان منى خبر المبتدا اى من الشباني وفرسخين حال اى ذوى سير فرسخين او منصوب على

على الظرفية اى فى فرسخين اى ائنتين من الشباني كما ترى فرسخين كقوله عليه الصلاة والسلام بيننا
واعلم انك تجد خلف وقدام من الظروف فوق عند البصريين اضيفت او لم تضف وتركب الاضافة قليل
وبنى عند كوفيد لا يكون ظرفا الا مع الاضافة اما عند الاخفش فهى بمعنى لدى العامل فمعنى جلست
خلفا عندهم اى متاخرا نصب على الحال وقام مكان خطيبا اى مغبطا فاذا وقعت ضربت المبتدا ويجب
عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متاخر ومتقدم والبصريون يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا
واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وبنى بانيه على الظرفية وهو الاولى اذ خروج من بعضه
خلاف الاصل فلا يرتكب الا ان تعذر على عدم ظرفيته عندنا قوله فاغنى عن الشراب وكنا قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات اى قبل ذلك يقوى مذهب البصريين واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن الظرف
للجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونه فى الاصل مصدرا بمعنى اليوم الجمعة والسبت اى
الاجتماع والسكون والا وفى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومية ولا يجوز نصب اليوم
خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليومين واجاز الفراء والشام وذلك
لتاويلهما اليوم بالان كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الان فمعنى اليوم الاحد الان الاحد والآن
اسم من الابد فيصحان يكون ظرفه ابدا ولتذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اعلم اذا كان مفردا
فنعوت اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا اولا والاول اما ان يتجدد به معنى
نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا وللمغاير يقع خبرا عنه اما لمشابهة او معنى كقولك زيد
واجد صاحبك او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري مكة فرسخان اى بعد داري من مكة فرسخان
او داري مكة ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا والخبر معنى والاخر هيا او لزوم ذلك
المعنى لذلك العين حتى صار كانه هى كقولك الحسناء تيزع ما تغنت حتى اذا اذكرت فانما هى اقبال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وادبار وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ نحو لكن ذا البر من آمن وحالها اقبالا وفي الخبر نحو البر من آمن وذا اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مبالغة جاز لكنه يخرج عنه معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدأ لفظا بذكر الدلالة وعدم التغير كقولك انا ابو اليقظان وشعر شعري اي هو المشهور المعروف بنعت لطيف بشعر كما تقول مثلا شعري جليل وتقول انا انا اي ما تغيرت كما كنت قال الشريف في وقالوا يا خويلد لا نراك فعلمت وانكرت الوجوه هم اما الجامد فان كان موولا بالمشتق تحمل الضمير نحو فهو هذا الفاتح يبرح اي كالغالط وكلاهما تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ موخرا عن الخبر وان لم يكن موولا به لم يجعل ضدا فالكتابي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد بياض اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدر امر المنطلق بين المبتدأ والخبر فالحد كله على هذا تحمل الضمير عند الكسائي لكنه لما لم يثبت به الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يخرج على ذلك الضمير تابع لغفائه واما المشتق فهو يتحمل الضمير لتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبر كان او نعتا او حالا فسكتن فيدل ان يجري على من هو له نحو زيد قائم وان يجري على غير من هو له كالمسكن بمنفصل فيدل كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو ليفكن زيد مكرما انت او كلمة نحو الضارب انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في الكل الضمير عند الكوفيين واما البصريون فاوجبوا ذكره نحو هند زيد ضاربته اي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قال واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك وكانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك فضل بني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وقد

وحد تقدم ما قول قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفتين تكن مضمنة الشعر ما او نكرة اي افعل تفضيل مقدم على غيره وفي الحالة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغيره سيبويه على ان مثل هذين غير ان مقتضاهما والمثال المتفق عليه في هذا المقام من قام وزيد جاءني ابو من قام منك وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام من رتبة التصدر لان التابع يتبع الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلم يجز ان يجيء بعد ما يغيره لم يجز ان يتبع اسم ذلك المغير او راجع الى ما قبله بالتغيير او راجع الى ما قبله بالتغيير ومغير ما يجيء بعد من الكلام فيتوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من تضم افهم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز ان تكون المبتدأ اخص من الخبر معرفة او نكرة او مساويا له مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كقولك قولي ثوبا بثوبا ثنا وبنانا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لان تعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التنبيه الذي يذكر للجاهل لا جاهله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو ارد تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لقد الناعي الى الغالدات لغاية وامر كالجنى نشأ له ايد على اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولغاية مثل لقد الناعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم شبهه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة بلعنا قبلون قبلكم ملكة او نقول يمنع ذكر هما على المغزى معا انه قيل في قوله تعالى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ثم نحو اوصوا كبشر مذنم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرة والذين مبتدآن مقدما الخبرين
ويجب ايضا نصب الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب
وايضا لكونها في الجزاء وهو تعقيب الشرط الذي لاصدر الكلام له تحقيقا اذ انه صدر الكلام ويجب
ايضا نصب الخبر اذا جاء بعد الا لفظا ومعنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانكان قرينة من تغير
الا العمل لمعنى كما ذكرناه في تقديم العامل وتأخيره ولا يجوز التقديم معها لما يجيء في باب الاستثناء
ويجب ايضا نصب الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان نصب الشأن للزوم
صدر الكلام اما قال واذا تضمن الخبر المقرون بالا صدر الكلام مثل ابن زيد او كان مضافا الى الصدر
نحو رجل والمتعلق به ضمير المبتدأ مثل على التمر منا لزيد او مثل عندي درهم آخر وجب تقديمه
اقول لهذا ثلاثة اسباب موجبة لتقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي
صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذا الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان
يقع صدر الجملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة واما صدر من تمام تلك الكلام
المفردة لمعناه كان واقعا في اثناء سائر ما يليه من معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من
يأتني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس الدار المعلوم
بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز تعليقه على الكلم المصدرة
باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تأثير فيه معنى معين تقديمه كما تقدم اذ معنى ظننت
زيدا فاما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا واما للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي
ما يضرب والذي انت نضربه يزيد فان الموصول مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لما لم تكن صلته
معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو دان من هو اولى بالجواب لان المبتدأ وكما الذي لم تكن معنى من المعاني

في الخبر ليس هو معها بل كما المفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله هنا
ان مفرد وقوله قبيل او ما وقع ظرفا فالكل انه مفرد بجملة قلت سيأتي ان لفظ ان لهم مفرد في
الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فان في ان زيدا مقرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح
ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على
المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام اكثير لك او بدونه نحو غلام زيد لك قوله واذا تضمن الخبر المفرد
اعلم انه لا يخرج من جملة مقتضيات الصدر خبر مفرد الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها
نحو غلام من زيد قوله او كان مضافا اي كان الخبر اي تقديمه مضافا الى المبتدأ نكرة على ما ذكر
قبيل في جواز تنكير المبتدأ ان يتقدم حكم النكرة عليها فتصدرها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا
عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ النكرة الناقص عاملا
يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه ليس الخبر بالصفة مع كثرة ما تعمل الظرف خبرا قول قوله وقوع
الظرف خبرا عن النكرة نقرة كالليس الغليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة ووجوه يومئذ باسرة
وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قام رجل
احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه
لفظا او محلا بهذا كله على هذه السبيوية واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف على الاصل
الذي بعد فليس اذا من هذا الباب وقولنا في الاغلب احترازا عن نحو قولهم امت في بجر لا فتكه وقولنا
مما لا يتضمن معنى الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر المذكور
قبل قوله او المتعلق به ضمير المبتدأ اي المتعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق بفتح الخبر قولك على
التمر خير الجر ورطل منه بدرهم ويجوز ان يريد بالخبر ذكر المقدر لان الجار والمجرور متعلق والمجرور

شبكة الألوكة www.alukah.net

وهذا متعلق بمحذوف لان الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالفعل العصيري اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى خبر الخبر وجب تقديم حتى لا يلزم اضمار قبل الذكر فلو قلت منهان زيد على كان مثل صاحبة الدار وقد تقدم اشتقاقه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة مثلها زيد جاز تأخير الخبر عن المبتدا بان يتوسطه ويبين الصفة نحو على التمرة مثلها زيد اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتأخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للفراء وكان المانع نظرا ان المفسر شبيه التأخير لتعلقه بالخبر وليس كذلك لان التقدم اللفظي كافية صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه وافق الكسائي البصريين في جعل نحو زيدا غلامه ضربت لان تقدير ضربت غلام زيد وكانه نظر لكثرة طلب الفعل المفعول فكان مفعوله متأخرا بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمباشرة والاول بالمجاورة الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله وهو ان يتعين ان معنى الكلام ما وضع له بل اذا كان ان يحتملها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان ما يحتملها فاعل عند بلى اذا كان المخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندك او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حصل فيه شبهة المفتوحة بالمكسورة ولم يرتفع الفتحة لكسر لكون الموضع موضع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل والا يرتفع نحو خبر المبتدا بعد خبر ان لئلا يلتبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرفانه خبر المبتدا وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا تتقدم على الموصول ولا في خبر خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المتقدم خبر والمكسورة كما مر

وخبره لا يصح ان يكون مبتدا لانها جامدة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر لان المفرد لا يغير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما الكذاب فقد اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما ذكر قوله والشرط ان الجملة التامة لان بسطا بين اما وفاء الفاء لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا ان خبر المبتدا الذي بعد الا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدرته مبتدا والا انقلب الحصر وان قدرته معه الم يجز لتقدم ما اذا الا على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذكر كما يجيء في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يقوم منه معنى لما يقوم من غيره وجب لتقديم نحو قولك ما انا قلت الا خيرا ان اذا كان المراد النفاء عنهم او غيرك كما يتقدم الخبر قال وقد يتعدد الخبر بلا تعدد مثل زيد عالم عاقل قول المصنف ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره قال والاخير بدون عالم عاقل وليس فوقك رجل عالم وجاهل بين هذا الفيل لان كلا منهما فيه تعدد فيلحق الخبر عن شيء واحد وهو هنا الخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاجنبي المتعدد اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا ومعنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائم اذ لا معنى واحد فالثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله وهو الغفور لودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهو كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا والا فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين وذلك لانا ما ان ينصف خبر المبتدا ببعض ذلك الاجنبي والخبر الآخر بالخبر الآخر او ينصف بالجميع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك هذا ابيض اسود وليس هذا في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك زيد عالم وجاهل الا ان الغرض بهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى المحمول على المبتدا بل المعنى بعالم رجل عالم وبجاهل رجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى المحمول على المبتدا بدليل مطابقته له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هذا ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما

شبكة الألوكة www.alukah.net

عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الأول فان كلا واحد منهما مفترق عن الآخر واذا جاز
اسناد الشيء الى الشيء مع المسند اليه الحقيقة متعلقه لم يحتج منه مع فهم الغرض نحو ناصر زيد
بنصب الغلام وجره قالان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مجازا مع المسند اليه الحقيقة جزء المسند اليه الظاهر
اولى بذلك كقولك الناصح زيدا ظاهر فشرط ومنه قولهم نهر عيسى لونه وحسن وجهه فصاعدا وجرا
واما الثاني اعني ما انصف فيه الجمع لكل واحد منهما نحو بنو هاشم تطوفون وفيهم كالمالكي فيه لان الضمير في كل
واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى في جميع افراده صالحون وفيهم كالمالكي لانه انتزع الطعن
في جميع افراده وانكسر احدهما بالآخر وفصل بالانكسار كيفية متوسطة واعلم انه يجوز ان يعطف
الخبر الثاني على الاول بالواو ويجعل نصف مجموع على المبتدأ بكل واحد من الخبرين نحو زيد كريم شجاع وزيد كريم
وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة المزدحم
وكذا ما يجري مجراه نحو زيد على الضعف مما كان واحد من الخبرين الى مجموع على المبتدأ نحو هذا ابيض وحلو وهذا هو وكاتب
واما اذا لم يرد بحكم كل واحد الى مجموع على المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ متروك
تقديره اي احدهما عالم والآخر جاهل قال وقد يضمر المبتدأ بمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك في اسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما نحو الذي يأتيني فله درهم وكل رجل
يأتيني فله درهم وليست ولعل ما نعان يأتيان والحق بعضهم ان بها اقول اعلم ان الفاء
تدخل المبتدأ الواقع بعدها وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يكون الا كذلك وهي كقولك واما الفعال فما فعال
لدبكم اول اضمار القول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ويجيء علة الاتيان
بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ ما في معنى الشرط وتدخل على خبر مبتدأ مذكور ايضا وهو شيء أحدهما على
اسم الموصول اما بفعل او بظرف وتدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزاني والزاني فاجلدوا
وانما قلنا لا تكون الا فعلا في صحة دخول الفاء على الفاعل والمفعول لما يجيء ان الاسماء الموصولة الا غلب
الواقعة في الموصول الذي تدخل الفاء في خبره اذا كان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط
نحو من يضربني اضربه وقد يكون خاصا وصلته ماضية نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات لان الآية
مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاضرار وكذا في قوله تعالى وما افاء الله على رسوله
منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم اذ لا يريد بكل موت يتقرون منه بعينه اكم اذ ربما فرت نفس الشخص فمات فاداه ذكر النوع
كما يقال فيكم اذا لم يرد بكل موت يتقرون منه بعينه اكم اذ ربما فرت نفس الشخص فمات فاداه ذكر النوع
كما يقال فيكم بالفعل بالسيف مثلا ولا اداه نوع من ضربه فالمعنى بذلك الماهية التي تفرون منها فكذا فيكم وجاز
دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول
المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي
في الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون
الموصول والموصوف كلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة تكونان كالشرط
فكان هف الموصول على ذلك ان لا يكون الا بهما كما سمي أشراطا نحو منا وما الشرطيتين وانما جاز
ان لا يكون بهما كقوله تعالى ان الذين فتنوا لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان هف الصلة ان لا تكون
الا فعلا مستقبل المعنى كشرط ما والا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون تصريحا بالفعل
بل يكون ما يفيد معنى الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى وما افاء
الله على رسوله وقوله ان الذين فتنوا وكذا كان هف الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمتى ثبت الشبه
بجزاء الشرط هف بفعله جاز ان يرتفع منها مع قصد التبيين نحو الذي يأتيني فله درهم ولا يلزم مع الفاء
ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والجزاء ففي قوله قال ان الذي تقرون الاية الملاقاة لازمة للقراء وليس القراء سببا للملاقاة
وكذا قوله تعالى ما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان
الشرط سبب للجزاء ويحتمل تخفيفه حروف الشرط ان ما الله تعالى والثاني اسم الشرط الجازمة المركبة بالفعل او القران
او الجار والمجرور نحو كل رجل ان اكرمك فله درهم لما ذا فله درهم وقد يحتمل صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى
نحو كل رجل ان اكرمك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير مرفوعه
نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى معرفة يقبح الابتداء
المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعلله سيبويه لانه دخل الفاء على غير ما ذكرنا من المبتدآن والاخفش
يجوز زيادة الفاء في جميع خبر المبتدا نحو زيد فهو منطلق وانشد وقائلة هولاء فانكح فتاتهم واكرومة
الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول مثله بنحو ومن قال هولاء فانكح قوله وليث ولعل ما نعان بالتفاق
جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور الا ما نكرة وذلك لانه افاد دخله
الفاء لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط ولزومها النصدر والما نكرة لا تدخلها نواسخ المبتدا لان لكل النواسخ
نوعا معينا في الجملة وقد تقدم ان ما يؤتى به الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلام القسم الا ان ربما
المبتدا لكونه غير مستحق العرفة الشرطية جاز ان يدخله ما يؤتى به الجمل المتاخرة معنى ظاهرا وهو
قوله تعالى ان الذين قتلتم الاية والحق ما لكي بها ان المفقوصة وكن من غير سماع لكنه لما رأى
انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان كما يجوز في المجرور بالمشبهة بالفعل وكذا اجرى
بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع الثالث اجراءها
مجرى المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخل شيء منها نواسخ الابتداء
الا القرينة فيضمر بعد ذكر بعدة ضمير الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن النصدر في جملها وذلك

قال في الايضاح المفصل وربما منع سيبويه مثل هذا قول القائل في خطاب بعد ثبة النعاس والغفلة اما النعاس فقد يستشعر به سيبويه في كتابه
بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بغير علم فيه ان الموت الذي هو اما الغفلة فيبعد عنه وقوعه في مخالفته قول النحاة قال وانظاهر ان شبهة القائل
المنع ليست مبنية على نقل المختبر فقط وان ابهم الكلام في المفصل الا ان توجيهه معلوم لغيره هنا

وذلك نحو قولنا ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبآءا قوله والحق بعضهم اذا بما اي الحق
ان في المنع من دخول الفاء ليست ولعل قال المصرا بتاعا لعبد القاهر لان ذا لما الموصوفة سيبويه خلافا للاخفش
ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء معها ان سيبويه خلافا للاخفش قوله
وليث ولعل ما نعان بالتفاق قال وجه التخصيص ما قال تابع للذا بتداء لكذا سوى ما للتمني وما ذكره المص
من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء يجب ان لا يكون
الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان لذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد
فاخبره قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم قال في ويحتمل المبتدا القيام فيرتفع بالظرف كقولك المشمل الهلال والله
والخبر هو الجملة الخبرية فاذا السبع واقع وهو يوجب فيما التزم في موضعه غير مثل لولا على الملك تمر وفي
زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا قول اعلم انه قد يحذف المبتدا وهو يوجب اذا قطع
النعت بالرفع كما يجيء في باب يحول بينه وبين المجرور واما وجب شذوذه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك وهو ايضا
عند قال في نحو نعم الرجل زيد ان يقدر انه مبتدا وهو يرتفع على ما يجيء في باب قوله هو الذي وهو ايضا نصب على المصدرية
اي حقا واجبا او جائزا واذا في قولنا اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فذهب المبرد انها ظرف مكان
فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فتقول على هذا خرجت فاذا زيد قائم
فاذا عندي متعلقا بمكان وتشبيه من متعلقات الظروف الخاصة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا
الى الجملة التي بعدها وقد اجاز الاخفش مجيء الخبر اذا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية
وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالبداءة تاويل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهو ضعيف جدا اذا السبع بالباء وقال المبرد ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون اذا هنا كذلك
فاذا السبع خبر لما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى فى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان
لا يكون خبرا عن الجثة كما مر فيجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف اى فبينما انا
الوقت السبع بالباء جر ظرف بالباء الدالة فى قوله فخرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة
الاسمية وعلامة محذوف على ما قال المصراى فجاءت وقت وجود السبع بالباء الا انه اخرج لما اذا
عن الظرفية اذ هو اذا المفاجأة مفعول به لفاجأت او لحاجة الى بدئه الكلمة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح
وتقل ابن برى ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا فخبر المبتدا فى نحو فاذا السبع محذوف وجوبا لما ذكرنا ان
الداخلة على اذا المفاجأة تفتقر الى الزيادى انها بكونها شرطا مقدرا ولعل مراده انها فاقدة السببية التى المراد
منها اللزوم مابعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجأة السبع لازمة للخروج وقال المارتى اى زيادة اذ
اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان رى للعطف عليها على المعنى اى فخرجت فاذا السبع كذا رد وهو قريب قوله
الترمه فى موضعه غير فيه للخبر وجوبا فى موضع يكون فيه مع الغير قرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر
من بين سائر الاخبار لفظا كما سبق فى نحو لولا ابوبكر ورقة لاسلم عمر على ما ذكره المصراوها المبتدا الذى
بعد لولا اذا على ما ذهب اليه البصريون وقال الفراء لولا اسم الرافعة لكلام الذى بعدها لاقتضائها بالاسماء
كاقتضاء العوامل وقال الكسائى اسم بعدها مقدر كما فى قوله لولاك لكان كذا ورد وهو قريب من هذا
وذكر ان الظاهر منها انها لولا التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى كما يجىء فى حروف الشرط دخلت على
لا وكانت لازمة للفعل كون ما قرن شرط فتبقى معه دخولها على ما على ذكر لاقتضاء ومعناه معها ايضا
باق على ما كان كما يبقى مع غيرها من الحروف النافى فمعنى لولا على لاسلم عمر لولم يوجد
انتفاء الاول اى انتفاء وهو على لانتفاء لاسلم عمر وانتفاء الانتفاء يكون قد تم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى

الثانى كما قاده اليه قوله لولم تأتنى لشتمتك كما مر فى بيان قوله فلولا ان الله تعالى لا ذنى معيشة البيت لكن
منع البصريون من هذا التقدير وهو لازم على ما قالوا لولا انه لا يحذف بعضها وليست لولا الداخلة على لا الا الفعل
بعد لولا اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر فى باب الفاعل ولا يجوز لولا مضمر وايضا لفظا
لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء ويجاب القسم الامكسرة فى الغالب كما يجىء فى قسم الحروف ولا يكون بعد
لولا فعل البتة بل الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون بفعل لولا انه من كما مر فى انه يرتفع فاعل
كون بجملة خالية عن العائد الى المبتدا فى الغالب كما لولا على لهلك عمر فخبر محذوف وجوبا لحصول شرطى
وهو الحذف اذا عدا الغير فيه الدالة على الخبر المعين وهى لفظة لولا دون موضوعة للدلالة على انتفاء اللازم
فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذى بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غيرهما من انواع الخبر والتالى
لفظا السلام مسلط على الخبر ومعنى لولا ويرعاد فلت لولا يدل على الفعل قال قائلهم لما بصت
انبسها تهدا رمت ببعض الطرمسا السود لا در درك اى قدر بينهم لولا احد ولا غيرى يحمد وداى
لولا الحمد وهو الجبان وقال ابو حاكم مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل
مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجىء فى بابه نحو اخطب ما يكون الامير اى كون واكثر شربى
السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضرب زيد او الى المفعول نحو ضرب زيدا او اليهما نحو نصر زيدا
وبعمرو لكن حال منهما معلة المعنى نحو ضربى زيدا قائما ين او نصر زيد قائما عمرا او منهما احدهما نحو ضربى زيدا
قائما او قائمة ويقع بدل الحال فعلا ايضا فالفعل نحو علمى زيدا يقوم كان ذا مال ويقال يصح اذ تقدير
يقول ذا مال اى صح اذ كنت اتم به على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير
الكسائى يجب معها واو الحال نحو خرج زيد وغلامه قائم قال الصلى ويسمى اقترانا ما يكون العامل ماضيا والواو
مرجوحة اذ الحال فضلة وقعت موقع العمدة فيجىء معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وقوعه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكسائي يجوز تأخر الواو ولو قوتها موقع غير المبتدء فتقول ضرب زيدا الا قائما وعمرو كما في كلمة فو الى في
ويجوز عند الكسائي تباين المعطوف المذكور بالواو بحو ضرب زيدا كلما او ضرب زيدا الشديد قائما ومتعرية
لغلبة معنى الفعل عليه وابن درستويه وابن باباشاذ الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى القعل
اذ المعنى ما ضرب زيد الا قائما ولم يسمع الا بتباين محل المستثنى والمستثنى منه مثل هذا المبتدأ اقول الذي ذهب
ابن درستويه وابن باباشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا معنى ضرب زيد قائما ضرب زيدا قائما
وبحو ما قام الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال سد مسد معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل
فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وهو بأي ضرب زيد قائما حاصل وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال سد مسده مضاف الى صاحب الحال اي ضرب زيد ضرب زيد قائما اي
ما ضرب اياه الا ابتداء الضرب المقيد وكذا اكثر شرحي السويف ملفوظا وذهب البصريون الى انه حال سد مسد معمول
المصدر معنى لا لفظ والعامل في الحال محذوف اي ضرب زيد حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان
مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضرب زيد قائما ما ضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق
عليه لا يستقيم الا مع تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس الذي يقع
على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر
مستغرق للجنس اخذا من استغراق كلهم فمعنى التركيب اليس والما يار اي كل ما فيه ماهية الماهيتان
حالة كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر
ذلك اللفظ واذا قام قرينة للخصوص وهو المخصوص بحو عشرون الكم وعشرين المال لا يشترى بالجميع وعشرين
بالجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال يخصصه
بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون كل ضرب سئ واقع على زيد حاصل في حال القيام

القيام وبهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما ضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فقيد في الجنس
عندهم مفيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضرب زيد المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق
للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا
في وقت آخر فلا يتم تقديرهم اذ معنى الحصر المراد المتفق عليه به وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا
لانه لا حصر في ضرب زيد قائما وما بعد مذهبه الكوفيين خاصة زيادة على ما تقدم من ورود اللفظ
انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعد اللفظ واقع موقع الخبر
وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسد لفظ وكذا تقدم في قولهم اكثر شربي السويف
ملفوظا ان معناه ان شربي له ملفوظا حاصل فلم يحصل بهذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول بهذا
اللفظ اذا مر شربه ملفوظا عشرين مرة مثلا وغيره ملفوظا الف مرة بل اكثر شربي السويف ملفوظا شبع مرات
مثلا فانه اكثر شربه ملفوظا ويرد على مذهبهم ايضا لفظ حذف المصدر مع بقاء معموله وذكر عندهم
ممتنع اذ هو بتقديرهم ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة
دالة عليه فقد يجاب بانه كما قالوا في نحو ما انا كالذي هو انا اي كالذي هو انا هو بقرينة
والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الواقع خبرا عن المضروب بكونه مقيدا بالقيام
لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الدال على الحال قد حصل شرطا وكون الحذف
واصلة عندهم ضرب زيد حاصل اذا كان قائما وليس اذا كالاستقبال هو نبايل او تكلمه كما في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قولوا واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف فيها حاصل كما يحذف
منصوبه الظرف في الفصيح نحو زيد عندك والكوفية المبتدأ فيبقى اذا كان قائما في الكلام اذ فاذا مع شرط
التقدم في الحال او فيما في حكم الظرف لا في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت

شبكة الألوكة www.alukah.net

التركيب فالحال القائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال قيل لم لا يكون
كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لانه مثل هذا المنصوب اى الذى يجئ بعد المصدر المنوب عن الفعل
المذكور لا يكون الا نكرة لم يسمع معرفة الا نادرا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه وليس كذلك مع طول
التتبع ولان هذا ما قبل فيه ولم يقيد بقيد لكثرة من قدره اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومع العدم على ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذكر لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما
ظاهرا معنى الناقصة ومن قال الحال مقام الظرف ولا نظير له والذى اوقعهم في هذا واوقع غيرهم
فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال صاحبها بادلة دلتهم ولا ضرورة الجاتهم اليه والخفاء انه يجوز
اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى فنقول تقدير ضرب زيدا حاصل قائما والعامل في الحال
حاصل في صاحبها خبرها واو الباء او زيدا فنقول هذا قائما كان او حاصل في الحال لكونه عاما فاعمل الجميع
الافعال كما هذا قائم في زيد عندك الدار لما ان الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال الساده مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما
المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو افضل ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد ونعم ما ذهبوا
والاولى جوازه لانه جعلت ذكر الكون اخطب بالحال فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدرا
صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذ لا يجانسه اول الكلام وسره ان الحال يتوسل بها الى
ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون نحو افضل اكرام رجل سويف وضربى زيدا وذلك
كثير وقد يجئ المصدرية بمقام الظرف نحو قولهم ما زيد شارف فيكون التقدير اخطب ما كان ما يكون
الامير قائما اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال انت صائم وليلة قائم
ويخرج بهذا التقدير انه لا يجمع اخطب بكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما

المصدرية بمقام الظرف وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقولنا وصل الليل المطي يدأم ومنع
الميرة من نحو فوكل احسن ما يكون زيدا القيام وذكر ان احسن في الحقيقة نعت لمصدر محذوف ينصب بفعل القيام
واجاز الزجاج رفعه على انه جعلها احسن وان كان في الحقيقة لنعت مصدر وذكر ياضافته
الى ما المصدرية قوله وكل مرجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي هنا كناية عن الصنعة و
وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال اكثر فيه وضيعته ضل المبتدا
لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع
الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذا مما نحن فيه اى مما حذف فيه وقيد نظرا لان الواو وان كانت بمعنى
مع تكون في اللفظ للعطف لا في المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا قال قيل
يجوز ان يكون مرفوع ما بعد الواو مفعولا معه الواو لكونها خبر المبتدا كما يوهمه ابن مالك في نصب
المفعول معه على ما يجئ في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبر اعن المبتدا لم يستحق الرفع لفظا
حتى يشغل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لوقوعه مقام الخبر نحو زيد معك
كما تقول زيد عندك وقال ليصير ان الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايقاف مشكل
اذ لم يتقدم لهم لفظ سادا مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر معنى فحمله بعد
المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان نقول ان المعطوف سادا مسد
الخبر المحذوف بعد لم يصح الا على رأى الكوفيين في قولك ضربى زيدا قائما بضربك زيدا
قائما حاصل بانه ليس بشاك يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا ان ضربك الحال عن محله ولو تكلفنا
وقلنا التقدير كل رجل مقرونان وضيعته اى ومقرونان بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم
وعمرو ثم حذف مقرونان وابقى المعطوف معه لبقي الجزء الذي هو خبر المعطوف وجوبا مما يسد مسدا

وقوله ان يكون المفعول الذي ينظر ان تقدره بحو ضربى زيدا يوم الجمعة ضربى زيدا يوم الجمعة اذا كان من المفعول في المعنى
او يتم تقول حذف المفعول الذي هو والحال فيبقى ضربى زيدا يوم الجمعة ضربى زيدا قائما في المثال يوم الجمعة مفعول الذي ضربى زيدا اى
ضربى زيدا يوم الجمعة الذي هو ضربى زيدا يوم الجمعة ضربى زيدا قائما فيكون قائما في المثال حالا من المفعول في المعنى
وقوله الا ان يجعل بقوله لعامل الحال فيجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا قائما فيكون العامل في الحال حاصلا وذي الحال ضربى

ويجوز ان يقال عند ذكر ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره والظاهر ان
حذوف خبره مثله غالبا واجبة لان حذف البلاغة وانعم والتعليق قرينة فلا يكون اذا من هذا الباب
فلا يرد ما قال لكونه ان واو معطوف على مبتدأ وفعل لا هما واقع على الاترجان يكون ذكر
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذكر الفعل على التفاعل او لا قال او لكونه والبحر يبارهما فيبارهما فيه
عنهما كونه بمعنى يتبارزان والتقابل كزيد وعمرو يضربه وغيره يضربه وغيره قول احد المفتين قم وقعدت
كمن قدر هما وقام جاز ذكر الفعل لتضمن ذكر الخبر ضربهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل
خبرا اذ الفعل لا ذكر كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضارب بالاتفاق ويجوز وانما على ان يكون الفعل
حالا لا خبرا فزيد والبحر عندهم مثل كل رجل ضيغم عندي وبيار بها حال واعلم انه قد يغني ما ضمن
البد المبتدأ عن المعطوف فيطابقه في الخبر كما يقال تراكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد قوبان
قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كلمتي
في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين خبر المبتدأ وهو اي لعمرك ما اقسم به وجوبا القسم
مادة مستعملة للخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام المفتوح لان القسم موضع لكثرة
استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد يترك المقسم قسما آخر هايجب فيه
حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قائما والدليل على ما ذكرنا
قبل ويجوز اي بقواطهما ذكر المتعلق ليس بوجه لان الاية اعني الدلالة على تعيين الخبر والكثرة
يشتركان مسوغا حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكر كون هذا الكلام مسوغا لكون الخبر مما يعم
المحل يكون خبرا وقد مر ما تقدم مما مسوغ الخبر ثم اعلم ان الاغلب في المتعلق العام تعريف
المبتدأ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فيه الفعل وكذا

والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرناه اول الكتاب ولا يصح جزء الاسم عنهما فجوزناه
مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على اصل فكان نكرة وانما كان الاصل في المسند
الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح كونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا الا بغير
فصار الاسناد دالا على المسند اليه دون الاسم وانما قلنا ان اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون
مجهولا فليس شيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه واما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو
انتساب ذكر المسند الى المسند اليه فالمجهول عندك قولك هو اي الانتساب انما هو الخاص الذي يريد افادته
المخاطب اليه لا انه اذا قعد المبتدأ نحو زيد ابوه قائم فخالد ابنه بدنة هو جار بنه سعيد صديقه
قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فتصديقه قادم خبر عن سعيد وهكذا الى
المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جملة خبر عن الاول ويضاف كل واحد
من المبتدأ الى ضمير مناسب الى المبتدأ الاول وان لم يضف المبتدأ كل واحد منها الى ضمير ما قبله
فانك ناس بالعود بعد ضمير المبتدأ الاخير فيكون الضمير العائد الاول المبتدأ الاول وما قبل الاخر
لما بعدا والمبتدأ وهكذا على الترتيب وذلك نحو زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في دار يا من
معها وكانك قلت بكر خالد قائم عنده وعمرو بكر معه قائم ثم جعلت زيدا للحال اي بكر مع خالد
خبرا عنه ثم جعلت معها بطنه في دار فكانك قلت عمرو بكر معه خالد في دار اي عمرو دار مشتملة على بكر و
خالد ثم تجعل زيدا للحال خبرا عن زيد معها بطنه يا من فكانك قلت زيد عمرو دار مشتمل على بكر
وخالد يا من اي يا من زيد اي زيد امر ثم اجمع بكر وخالد ثم تجعل زيدا للحال خبرا عن زيد معها بطنه
معها وكانك قلت زيد امر بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كان المبتدأ اكثر
قال خبرا ثم اقول ضابطه والمسند بعد قولك زيدا في الدار وفي نحو زيد قائم وامر كاخبار المبتدأ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الا اذا تقدمه الا اذا كان ظرفا اقول اعلم انه لما كان مذهب ابن الحاجب ان الاصل في رفع الاسماء العامل
وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غير ما وقع منهما مشبها بما هو كذلك من وجه
كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه لكونه تاليا وخبرا واما ان المبتدا يشبه
الفاعل في انه اذا تاخر اتى بها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه بتنبيه بما يقع عليه العمل
على فرعيته العمل وخبر ان الشبيه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه بليس الذي
هو فاعل وقد بينا ذلك وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول
ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما قال ومن الحقان الرفع
علامة العمدة فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلة مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى ان يتسلط
المرفوع الفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهو اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها
وخبر ما الحجازية الى تنبيهها بالفضلة فيقول ان واخواتها مما يشابه الفعل المتعدي كما يجيء في بابها
عملت رفعا ونصبا مثله ولم تقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل
الذي يجعل مثله اعني ليس شيء واحد فكان لترتيب معمولها كترتيب معمول ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب
تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان قلت بعد ما جعل الفعل المتعدي على السواء بل معنا ما بتنبيه معنا من به وكذا
لفظها بلفظه والمشابهة فوقه كما يجيء في بابها فما عطيت على الفعل في حال فوقه وهي اذا تقدمت معموله بتقديم
على الرفع وعندك ان كذا وبينت ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما يقع به حيث كان
خبر المبتدا لا بالحروف لتضعفها عاملين ومنبها بالبصريين او بالحالات اقتضاها بالكوفيين على السواء فما بقي
ان نعمل فيهما وكيف مع مشابهة وقوية بالفعل المتعدي قوله بعد تحول بنا الحروف فيخرج خبر المبتدا وكل ما
كان اصلا فيكفي فيه تحول بنا الحروف غير المحدود فان نحو صنعة فولان رجلا صنعنا غلامه في الدار منذ

منذ الى غلامه بعد ذهاب ان وليس بخبر وكذا بمر على قدر خبر لا التبرئة نحو لا رجل صنعنا غلامه في الدار كذا
بمر على قدرهم ماولا المشبهتين بليس نحو ما قريب الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس بمسند
وكذا بمر على هذا خبر المبتدا بقوله الجرد المسند الى اخر صفة المبتدا في نحو قولنا تعالى وبعبد مؤمنة خير من مشركة
المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا وقال بهما المسند بعد دخول الذي كان في الاصل خبر المبتدا
في نحو ما هو والمسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا نحو من الاعراض قوله ومن هو اي حالة وشانه كما مر خبر
المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه محلا ومتعددا ومثبتا ومنفيا وغير ذلك وفي
شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يجوز الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امر كما مر خبر
المبتدا في تقديمه قوله لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا واما ذكر لان اللام في
فرعي على الفعل الخ كما يجيء في بابها فان يلزم ان يكون عاملا فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المفعول
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما مر في بحث باب الفعل عند قوله والاصل ان يلي
فعل فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها لم يتصرف في معمولها بتقديم ما يتبعها على الاول كما تصرف في معمول الفعل
لتضمنها ان في ليت الفعل وفي نحو الغضبر بها خبر المبتدا في غير ما ذكرنا ايضا وذلك ان خبر ما لا يكون مفردا
متضمنا ما هو كل الكلام كما يجيء في فصل الحروف قوله الا ان يكون ظرفا احترز به من قوله في تقديمه الذي كان منفيا
لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امر كما مر خبر المبتدا في تقديمه
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكم في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وقوله اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظرف فحالا بتوسع في غيرها لان
كل شيء من الحوادث فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار معنى كل شيء لكونه حادثا ولم يكن اجنبيا منه فدخل
حيث لا يدخل غيره كما مر يدخلون حيث لا يدخل الا جنبي واجروا الجار مع المجرور مجراه لمناسبة

الألوكة
www.alukah.net

بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل اوبمعناه كما يحتاج الظرف قال خبر للنفي الجنس
هو المسند بعده فهو اما مثل لا علم رجل ظريف فيها ويخرج كثيرا وبنوتميم لا يبنونه اقول وجه مشابهته للمضاف
مشابهته للمضاف في المضاف اليه بالمشبه ووجه مشابهته لا البتة لان ان لا للجنسية لغة في النفي كونها
لنفي الجنس كما ان لا لها لغة في الاثبات وقيل هما على حالهما عمل النقيض على النقيض وارتفاع خبرها ان يكن
سلم بانيا عند جميع النحاة وان كان كلم بانيا نحو لا رجل ظريف فالصحيح ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل
مرفوع المحل بالابتداء وذكر لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار خولها عاريا سببا بناءه
مع قربه منها استبعد ان يكون للخبر البعيد منها بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء
وهو عند غير مرفوع بلا كما كان مع كلم المنصوب بها قال المصنف ليس بمثل لان ارتفاع خبر لا بنفي الجنس
ظريف بحسن لانه في الصفة كلم لا والمثل ينبغي ان يكون ظاهرا فيما عمل له ويستغنى اذا كان في الكلام
ما مثل به اظهار غير على السواء والصحيح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثاله كذا كلما ان خبر لا يجوز فيكثر
فظريف في لا رجل ظريف ظاهر في الصفة قال في مثالنا لا يحمل ظريف الا على الخبر لان المضاف المبني بلا لا يوصف
الا بمنصوب هذا اقر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المبني بلا بالمرفوع عند بعض النحاة
وفرضه لواقعه وجعله مرفوعه هذا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في نحو ان كلم ان وان كان بعرا
الحمل على المحل فكذلك في نحو لا كلم لا معربا كان او مبنيا ولا يلزم ان يقر نحو ان بعرا في ان كلما بان لا يزال
معنى الابتداء بل معنا توكيد مضمون الجملة وكان المبتدا باق على ما هو الحق ان حمل على المحل بخلاف ما اذا كان معنى الجملة
بتغير بما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل كلامه بعده كالمبتدا به كما فعل مع ان وكان مقتضى
ذلك ان لا يجوز الحمل على محل سلم بانيا لانه اذا كان كلم بانيا لانه اذا كان معربا فالحمل على المحل
الظاهر اي النصب ولكن الرفع البعيد لذي كان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الباب مع مشابهته لان التي الآتي

الابتداء معربا كلا بانيا اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب تعلق صار بسبب البناء فبقي افتقار
نصب بعيدا على فيخ المشابه للمنصب لعدم بنائه بلا وشرط لها بنوتميم لها ما ولا لرفع تابعه حملا على رفعه لان
كان لا في الاصل لان كلا واحد منهما بعيد قوله ظرف فيها لما قائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له
ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سخيف مثاله ايضا ظاهر بسبب هذا
الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبرا ولا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قلنا مررت برجل قائم فيها
لكان اظهر من هذا المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يبنونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي
لا ادري من اين نقله ولعله وجده قال والحق ان بني تميم يجوزون ويوجبا اذا كان جوابا او وقامت قرينة غير
السؤال دالة عليه واذا لم تقم قرينة جاز حذفه ايضا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذا كان هل الجواب في ايجاب الابتداء به
فعلى هذا القول يجب بناؤه مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز
ويجب عند بني تميم قال وكلم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعده نحو ما رجل يقول ذلك الا زيد
مذكور وهو في كلامه اذا قول سلم ما وحده يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما رجل افضل
منك انت

او غيرهما مما مر وقد النفي والنهي عما يستغرق ما يصلح له ويحتمل ان يكون لغير المستغرق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب سلما او انتفح فهي نصوص في المستغرق كما ان ما جاءني من رجل ظاهر في المستغرق ويجوز العود اليه للقرينة نحو ما جاءني من رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في المستغرق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قال المنصوبات وهو ما اشتمل على علم المفعولية اقول قد تبين بما ذكرنا صدق المعرف وعلم الفضلة كما تقدم ان علة الفتح والكسر والالف والياء تجيء اثنين بدلا من تاء التأنيث وايا ك وحليا وعليا وقد تقدم الخلاف في المنصوبات فمنهم اصالة النصب بمعنى ان المفعول الخ وهو لا عليه وهو غير المفعول معه والحال والتمييز وغير ذكر والذي يجعل غير المفعول معه يمكن ان يدخل بعضها في غير المفاعيل فيعال الحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ الجملة جاءني زيد راكبا فعل مع قيد لكونه الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اقرأ جيد وكانهم ارادوا التخفيف التمييز والمفعول به قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء في جعل المفعول معه والمفعول له اصالة النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين معا وانما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظرا الى ان اصالة النصب بسبب كون الشيء مضرورة بمعنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ فعل بلا عائلة ولا مصاحب والفعل الاول واقع على الذي هو الموضع او الموقع عليه والثاني بقال النصب على الفضلة اصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واكثر المنصوبات لعمدة شبهت بالفضلة كاسم ان واسم لا البرئة وخبرها الجائزة وخبر كان واخواتها قال فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما وقعله فاعل فعل مذكور بعضا اقول قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجد فاعل الفعل المذكور وقعله ولما جاز قيام هذا المفعول به صار فاعلا لانه ضارب بشدة زيد فوكد ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربتا قدامك يوم الجمعة فليسا ما فعله الفاعل المذكور واوجده وكر

وكذا المفعول معه والمفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا تري ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طلعا ليس لاجل قيام الطلوع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اختص بالفاعل من المفعول فهو اصف بتقديم ذكره وايضا الفعل الاول مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فقد يفعل لا لعائلة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل اشد من طلبه لغيره الذي انه كما يقع على فاعله يصوغه على صوغ اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صوغ اسم مفعول منه بدا قيد اخر فقي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وقاله اكراما لكن زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وقاله مضروب له وانما مضروب له فتعليقا ذكر الفعل بالمفعول به بتصيغه بصيغة متغير فيه اخر نحو ضرب زيد واما الى ثمن فبيع وجر نحو ضربة يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فجاز قليل وكذا قولهم سير يوم مصيد فيه وهو على حذف مضاف للدلالة كما في قوله تعالى واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها قال سيبويه فقولهم جلست فوق السطح اصله جلست في فضاء فوق السطح فاتسع في الكلام واختصر فحذف الظرف وليس لاحد ان يقيس على هذا سعة الكلام بما بعد من قولهم صيد عليه يومان وليل ستون عاما وسير عليه فرسخان بمعنى انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا فجعله كالذي في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان اتضح الفعل فيه الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا عائلة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التضمين لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه ولما اذ الفعل لا يخرج من طالبه حيث المعنى وانما كني ما تحقق فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مفيدا لكونه حقيقيا بخلاف البواقي كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه قوله ليسلم ما فعله قال انما قلت هنا ليسلم

الألوكة www.alukah.net

بخلاف ضرب الرجل فانه لا يخرج نحو ضربت ضربة فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل
المذكور قلت بقوله فعله المتكلم وجد بالقول الذي قاله فالمفعول في الحقيقة هو الكلام مفعولا الا ان
الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على تلفظ القول فيقال هذا مقول وهذا مقول فلم يكن اذا داخلا في
قوله ما فعله حتى يخرج بقوله لم يفعل بل هو لم يفعل ليس مفعولا لان المراد بهذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله لم يفعل ما فعله كما يخرج بالفعل فان لفظ زيد
ويوم الجمعة واما مما لفظ اوجده الفاعل بالقول في نحو كضربت زيدا يوم الجمعة اما مكان وان اراد وهو
الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا ايضا لانه اذا فعل مضمونه ولم
يفعله هذا وبقولي لم يفعل ما فعله لم يخرج عن هذا الحد نحو ضربت ضربا ما ضربته ضربا لانه لم
يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان تقول النفي فرعي لا ثبات يخرج بحرزه والخفيه وكذا نحو
صمت يوما وفي فناء جار مجرى ما فعله لفاعل ما ضربته بقوله فاعل فعل مذكور عنه نحو اعجبني الضرب فان الضرب
فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا
احسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى لم يفعل او الى ما
قوله بمعناه احترز عن كرهت قيامي فان قيامي لم يفعل ما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس
كرهت بمعنى قيامي فيبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي وجئت مجيئي وابغضت يقضي على ان المنصوب
مفعول به ما قال في يكون للتاكيد والنوعي والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة فالاول للتاكيد والثاني ولا
يجمع بخلاف قوله اقول المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه
من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك
ضربته ضربا واحدة ضربة فلما ذكرت بعد ضربته لفظ ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر الذي

قال شيخنا قيل قوله لفظا يكون ضربا نحو ضربته ضربا واحدا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذي هو لفظ اجيب بانهم يجعلون صفات المدلولات
المتلفظ بها الالفاظ الدالة عليها وهو من صفات المدلولات التضمنية هكذا

فعل ما لم يسم فاعله ما
وانما ان يكون

المضمون وهذا للاخبار والزمان الذي يتضمنها الفعل ويعني بالنوعي المصدر الموصوف وذلك على ضربين
لانه اما ان يكون موصوفا على معنى الوصف كالقهقري والقرفصاء وكالجلسة والمشية لان الفعلة للمصدر
المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الكثرة او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وقد
يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وقد لا يذكر نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة
مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب
الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير ثم حذفت
الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة واما مع حذفهما جميعا كونه بمعنى المصدر المبهم نحو ضربته اتواعا
من الضرب واما بالاضافة وذكرا مثل ضربته اي ضرب واما مع افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد يذكر
غير مقدم لان اياما واقعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا المحذوف
موصوفا اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما مع بعض واكل نحو ضربته بعض الضرب واكل الضرب واعلم بين
في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى ومجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو
ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا ومعرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب
معهود شديد او ضعيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر
بنيت كما ذكرنا لعدد سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقري
في رجع القهقري وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل وكانه قيل
بمعنى القهقري ويعرفص القرفصاء ونحو وعدم سماعهم ووقوع هذه الاسماء موقع الشيء وعدم
سماع افعالها يضعف قولهم بين اذ هو انيابك حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات
معينا كان اولا وهو اما لمصدر موصوف له نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات او مضاف اليه ما يدل على

ضربة شديدة او ضربا كثيرا واما عند صريح بمعنى المصدر نحو ضربته تلك قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد
عن التاء نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون للجنس كقولك ضربا زيدا وضربا عمرا واما الذي وضع عند وضع المصدر
نحو ضربته سوطا وسوطين وسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد بالعدد واقيم العدد
مقامه الدال على العدد بافراده او كذا في ضربته ضربتين بسوط او ضربته بسوط وضعت الدال مقام المصدر المثنى
والمجموع منتاه ويجوز عند فعل ضربته سوطين وسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية للمصدر وجمعه لا تثنية للدال
وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين او سواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك
ثنيت الدال وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربة
سوطا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الدال مقام
المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضربا قاصدا افتراق النوعين فقولك الاول
لا ينفي ولا يجوز اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث
هي اي والقصد الى الماهية من حيث هي اي بكونه مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان
الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا فصار التخالف انما هو بمعنى النوع والعدد وذكر ان النوع قد يكون نوعين
فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قال وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اقول اي قد يكون
المصدر بغير لفظ الفعل وذكر اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يدل على الفعل الاصلي
كقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا وامثاله وامثاله وامثاله

ويلتحق حذف الفعل في بعض المواضع اما لابانة الفصل الدوام والتزوم بحذف ما هو من ضروري الحدوث
والتجدد اي الفعل كما في نحو ولكن اكثرهم يجهلون ومعاذ الله وسبحان الله واما لكثرة ما يدل
عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يتحمل الفراغ منه ما
بالسرعة نحو بيتك وسعيك ودوابك وبناك وبناك وبجاهيك فبني المصدر فيها لما يدري ما يتعلق به من
فاعل او مفعول فذكرها هو المقصود المتكلم منا احدهما بعد المصدر ليختص به فلما نبه يعد المصدر
بالاضافة او بحرف الجر فيجب اظهار الفعل ولم يجز فلا يقال كتبا كتاب الله ووعدا وعد الله واضربا ضرب
الرقاب وسبحا سبحان الله والحمد لك وغفرا لك وذلك لما ذكرناه من ان صفا الفاعل والمفعول
ان يتصلا بالفعل معلومين فلما حذف الفعل لدلالة الحال او المذكور وبقي المصدر المبهم اما بالاضافة
او بحرف الجر فلو اظهر الفعل رجع الى الفاعل او المفعول الى مكانه ومكن منصلا بالفعل ومعمولا له فيزول
فائدة نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما قوله ضربا زيدا وشتما عمرا وقتلا بكرا وقصدا وخيرا وشرا ونحو
ذلك فليس بنصب على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله
ذار لعمري اذ من هواكا والمعنى فصدك بينة التي ينبغي ان يقصد ما يطلبه ويجوز ان يكون المعنى ذار
جره الذي يليق به ويحمد عليه الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى وذكرهم
وفعلك فعلتك وقوله تعالى وسعى كل سعيها او الجار والمجرور بعد بدل المصدر في محل الرفع على انه خبر
المبتدا الواجب حذفه لبقي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل
كما كان وفي الفعل والمعنى هو كما ي بدل الدعاء لك وكذلك ما فيه من البينة المبينة للمعاني في نحو قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة في صفة لها كما لو جعلنا ما في الآية
نكرة موصوفة وقد يبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحو فالجر نحو مرحبا بك واهلا بك

بغلام اي بلغ الدعاء مختصرك بدل ان قدر مرحبا بمعنى صادفت رحبا اي سعة وصار حبا وان قدره
بالمصدر اي رحبت رحبا فهو من بدل الكل والجملة المفسرة الخبرية المبتدا لا محل لها
لانها مستانفة ثم اعلم ان بدل المصدر مع الحال المذكورة من الحذف فعلها الدال عليه
المذكور اما ان تتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى فيها تقدير بل يصير المصدر عوضا منه وقائما
مقامه كالمصدر السادة مسد الافعال كما يجيء في باب ما نحو هيهات وريد وشتان فيبنى لقيامها مقام
المبني ولا يكون لها اذا اعتبر الامر بكامله بكون للفعل الذي قامت اي تقوم به بناء على الفتح اكثر
اذا ان تزاد على حرفية لتبني بينة على الامر الذي استحضر حال المصدر به فيبنى حينئذ على
الفاعل او المفعول بعد الى الوجه الذي كان يستحق ان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل
فيقال ضربا زيد وشتما عمرو ويجوز بقاء على اصلها في المصدرية معمولين اما فعال فيستعمل الفاعل والمفعول
بعد استعمالها مع المصدر قال الله تعالى هيهات لما توعدون فزيدت بعد تنزيله منزلة لما توعدون
استعمالا واما في المعنى فيبنى على الفتح فعل والا فيبنى واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون
فعلها مقدرا قبلها لينصب كالمصدر المذكور هنا فان المصدر كان قائما مقام الفعل كالمصدر
الاول من حيث لم يستعمل قبلها كما مالت فالمذكور مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فافهم
لكن تنتصب فانتصابها بتقدير ان الفعل مقدرا قبلها وبينا الاول بتقدير قيامها مقام افعالها ويكون
في بعض المصادر ان تستعمل استعمالين اعني ان يكون مصدرا لفعل نحو ضربا زيدا وضرب زيد
زيدا وبلى زيد وبلى زيدا ويجوز ان يكون كذلك من هذا الباب فيكون كشتان زيد وعمرو مضافا كما في بيت
الفرزدق الثاني هنالك ان يستبقوا ان يكون كشتان زيد وعمرو فعل مستعمل استعمال المصدر كما ذكرنا في
لا يكن الا زيد ومن الجملة المصادر المنصوبة بالضابط المذكور مصادر لم يلفظ

افعالها اصلا نحو ذرقا له اى تنحا وبرا له اى تنصا اما برا بمعنى غلبه فله فعل مستعمل ضربا مثل
الغرفرى والغرفصاء اعنى انه يجمع ما مصدرا لفعل لها على مذهب سيبويه الا ان الغرفرى
وبرا له لم يستعمل ناصبهما وبنابجر فى بخلاف نحو الغرفصاء فانه استعمل ناصبه مرة بغير لفظه والناصب
المقدر لذرقا وبرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير اتنحت ذرقا وتعست بهرا وتنكسا وايمانا
برا له مقامه مقام المصدر نحو زيدا بكرا وبندا له اى ربيت ربيا بتربه. وعندل فى هذا مثل ضربته سوطا والفرق
بينه وبين مثل الغرفرى بين بهرا والغرفرى ومنها صفة قائمة مقام المصدر نحو ابنيا كالذى بنيته وعائذا بك
اى عياذا او بى مثل فيه قائما اى قيامه وتعال صابيا والفرق بينهما ما ذكرناه فى الضربين المذكورين وفرق فى هذا
القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما فى زيد قائم ومنها ايضا اسماء افعال نحو فاها مقام المصدر كما مثل
اى توقعا وواها كذا اى وطيا وآفة اى كره انه فيعد بجميعها افعال يعنيها ويلزم اضمار ناصبه مكان
فى الاصل صونا وانما تميزت بالحاق نحو اياها اى كفا وويها اى زيادة وذكر لان الاصوب بعد من الاتفاق
والتصرف والمصدر اصلا فى باب التصرف واستغنى فى جميع ما تقدم من افعال واسماء المتصلة بها صاحبه عند
على الصحيح من المذاهب فيما صاحبه مالا يشتق منه فاما مقام المشتق منه فقطع عنه الفعل الناصب لمفعول
المطلق لما تقدم الا غلب كونه مشتقا مقام مفعول المطلق والاصوب القائمة مقام المصدر يكون اعرابها
نصبا الا ان يكون على صرف من ثانيها ما قد يخوى لزيد وذلك نحو اياها وويها ويحق لها بقال ما على الناصب
حكى فى لكما واوه على اولى واه من ذنوبى والظاهر انه ويلك وويحك وويبك ووبيك من هذا الباب
واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ باللام الجريدة مفتوحة معها مضمر نحو ويكه ووى له ثم خلط اللام
بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلطوها اللهم بيا فى قولهم يحيى عند الكرم منكم اذا الداعى المثوب قال يا لا
فصله معربا بالمام سالتا فى ان تفعل بعدها لما امرت نحو ويلا كه لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم تقل كى

الى المبتدا فقيل ويلك كما قيل سلام عليكم فعل ويح وويب وويس كذا عمرو ويا وبندا كما قالوا
قاتل الله معنى فعله ثم استعملوه فكنوا عن به بغائله وكما لفظ ثم صار بعض الاصوب القائمة مقام
المصدر قائما مقام الفعل فصار اسما نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما ذكرته فى اسماء الافعال كما يقوم
المصدر الناصب مقام الفعل فيصير اسما فعل على ما مر قبل ويجوز فى كل صوت يبنى عن جرورة ثم فعل ان يقال
يبقائه على مصدريته وبكونه بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسما فعل فصلنا وزيد نحو ضربا
انا وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصدر اسما لافعال لكونها مبينة كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء
اسما وغير كونها اسماء افعال رجعنا النظر الى اصلها فلما صار مرة بحثنا الى كونها اسماء افعال ومن المصدر
المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح الفاء قال المبرد يكثر عن لا انه
وبما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك نحو خلافى وقعدك قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا
هل كنت جارتنا ايام ذى سلم ولا يقال قعد لك الله وكثر ما يستعملان فى قسم السؤال فيكون على بابها ما
فيها الطلب كالامر الذى قال فقعدك ان لا تسمعينى ملامة ولا تنكئى قرح العواد فيبعثا وقد يقع
وقال ابو الحسن المتكلم الذى يستعمل هذا عمرك الله كيف يلتفظ بى كما تقول اذا استفتى ايمان
وقد ذكر الجوابى استعمال قعدك وعمرك فى القسم الذى لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعدك
وقعد الله لا آتيك وقعدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش
لا يستعمل الا فى القسم قال الجوابى ومن قال قعدك الله فى غير القسم فقد جاء بمعنى عمرك الله كيف يلتفظ
وقال المعنى سالتك الله ان يبطل عمرك وليس هذا القسم وقد ذكرنا انه البين قسم السؤال والاصل
عند سيبويه عمرك الله نصب بإضمار الفعل الزائد لان المصدر واقع موقع الفعل الفعل مضافا الى المفعول به
الاول وكذا قعدك الله تقديره ومعنى عمرك اعطيتك عمرا بان سالتك الله ذلك بعمرك فلما ضمن عمرك معنى السؤال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تعدى الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا قعدك الله وان لم يستعمل اى جعلك قاعدا متمكنا بالسؤال
من الله واجاز الاخفش رفع الله فى عمرك ليكون فاعلا اى عمرك الله نعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابها
على المصدرية ويكون التقدير اسئل الله عمرك الله اى اسئل الله تعميرك واسئل الله عمرك الله قعدك اى تقعيدك
ملازمتك العالم ياصواب وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل وتمكينك على حذف الزوائد
واسئل متعد الى مفعولين او يكون المعنى سائلك بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وايديمه وتقعيدك
الله اى تنسبك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابها بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن
وبما مصدران مجردان عن الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعوله للمصدر ثم ويجوز ان يكون معنى قعدك
الله بكسر الفاء فيكون قعدك اى قعيدك اى ملازمك العالم ياصواب وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد
هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالخلف والخليف فعلى هذين
سببويه وهو ان نصبهما على المصدرية على تاويلهما بالسؤال نعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما
مع انهما لا يستعملان الا فى القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء التى اطلب بها مجرى قسم السؤال
لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للسؤال كانه قيل طول الله عمرك افعل كذا قال وفيه اشارة معاضيع منها
ما وقع بشابعد نفى او معنى نفى افعل فى اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما انت
الا سيرا البريد وانا انت سيرا وزيد سير سيرا اقول قوله وما وقع مبتدأ الى آخره هذا المصدر يجب حذف
عامله على تقديرين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا
لكونه صاحب ذكر المصدر والثانى ان يكون المصدر مكررا او بعدلا او معنا نحو ما زيد الا سيرا وانما الذكر
الا نقلبا وانما انت سيرا وزيد سير سيرا والمعنى تقريرا تقريرا وكذا ان دخل على المبتدا نحو انما زيد
ان زيدا سيرا سيرا يجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود مع

من مثل هذا الحصر او النكرة هو كف المبتدا عن حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث
والتجدد وان كان يستعمل المضارع ثم فى بعض المواضع للدوام ايضا نحو تركب تركب يؤدى الطريد ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذكرنا بعض المشابهة بينهم لعلم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما
كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل الفعل اصلا لكونه اما فعلا او هو مضارع على التجدد
او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل المشابه فصار الفعل لازم الحذف فان الزيادة والمبالغة يحصلا
المصدر بنفسه فيجوز نحو زيد سير سير وتمام الكلام فى المبتدا فى قولنا فانما هى اقبال وادبار فنقول اذا
عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى اعنى
زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدرنا ان فاعلها او مفعولها يبتدأ بالاضافة
او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما بنيابتها لمعنى الدوام قال لبيك لبيك فضيه وانا منى فيكم على تلك
القضية بخير كما يسرك بمعنا بعض من يوثق به وقد قيل لبيك اصبحت قال الحمد لله والثناء عليه
والسلام عليك وويل لك فى قولنا ويلا بعد نفى اى شر ما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد
نفى نحو زيد سير لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصد به الموصوف لحذف
الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفى وليس قول النفى على اسم المذكور شرطا وذكر لانه يجوز
كما قلنا فى نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجد ذكر السير لانه يكون انتصاب المصدر على مفعول مطلق
كما يجوز ان يكون كون زيد خبر الفعلين مجازا فالشرط اذا ما ذكرنا اعنى كونه ناصبه خبرا عن شئ لا يكون او
اى المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفى نحو ما زيد الا سيرا اعلم
ان هذا المصدر الذى بعدلا او معنا قد يكون منكرا كما ذكرنا او معرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير
البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجئ منكرا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا الحق حذف الفعل اوجب

لقيام الاول مقامه فولما او وقع مكررا فيه نحو عاقبته عاما قابلا اي مرادا او وقع مكررا بعد اسم يكون خبرا عنه
حتى لا يحتاج عليه نحو قوله تعالى اذا كنت الارض دكا دكا ولا يعطى لغرض تلك الفائدة الا يتكلف قال ومنها ما وقع
تفصيلا لما تضمن جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اقول يعني بتضمن الجملة
مصدرا مضافا الى الفاعل او المفعول فيتضمن مرة الوثاق مرة الوثاق ويعني بالمرة ذلك المتضمن فالمراد
بمقصود ما غرض المتكلم منه وحاصله انه لما كان الغرض من الشيء يحصل بعد حصوله فكل شيء كان المرة الذي
يكون بعد المرة ويعني بتفصيلا ذكر الغرض بيان انواعه المحمولة واعلم ان ضابط هذا القسم
ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا بطلب منه فوائده واغراضه فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض
بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
ذكر الاغراض يحصل منه ذكر المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة
مقامه ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك ولكثرة تلك الافعال استثقل ذكر افعالها
قبلها والتزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقامه متضمنا ايها فوجب حذفها فاذا وقع نحو قوله تعالى فشدوا
الوثاق جملة تتضمن مرة الوثاق والمعنى فاشدد مرة الوثاق اما فتلا او منا او فداء فقد فصل الله
بهذا المطلق ما يقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبرية زيد يكتب فقراءة بعد او يبعا وشراء
طعاما فاما يبعا واما اكلا وكذلك قال وشبهها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وهيئة
مثل زيد يتكلم حصل صوت كصوت حمار وصراخ صراخ الثكلى اقول يعني ان قولنا يتكلم مصدر فالمراد بالتشبيه
اذا المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو زيد يتكلم حصل صوت كصوت حمار وبهذا يحصل مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر
المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك المصدر وهو الضمير
المجرور باللام في مثلنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون بمعنى اسم المتضمن بالجملة الذكر

الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه نحو زيد يتكلم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله
هدى الصلحاء فان الثاني اذا يكون مرفوعا لانه ليس المتضمن لاسم اذا على معنى الفعل اعني على
الحدث والتجاذ على ان هذا المصدر منصوب بفعل فعلك بالجملة المتقدمة وبين المصدر الدال على الجملة
المتقدمة دلالة تامة مفقيدة عند قولهم وسقيا ورعيا فان اصل السقي صوت يصوت صوت حمار اي يصوت حمار
فاقيم المصدر كلمة اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله لانه صوت لا بفعل
مقدر قال واما النصب في نحو زيد يتكلم حصل صوت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفعل
فيها بمعنى يصوت لانها تدل على الحدث وعلى ما قام به ذلك الحدث وقد اقترن بالجملة ما دل على ان الحدث
اي الحال الماضية وهي لفظة كان في الجموع من الفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان
العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت
مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن له فعل مطلقا لما يجوز في باب المصدر حتى لو قلت عجبت من ضربك
ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب يزيد هو من ضرب عمرو ضرب يزيد وفي هذا رد
المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل اذا اصح تقديره بان وفعل منه وسيجيء لو قلت مررت فاذا الرجل
يصرخ صراخ الثكلى بمعنى لصراخ حاصل لانه معنى لان يفعل اي يصرخ وفي عمل الفعل منه ولا يمتنع وليس
قطعا بدا في عمل الفعل بخلاف لصراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من
هذا الباب لانه ليس ظاهرا ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله
تعالى صنع الله ووعد الله كتاب الله وصبغة الله لان ما قبلها مما يؤدي معنى افعالها فيفعل هذه المصادر
منصوبة بالمذكورة قبلها لفظا او معنى او مقام افعالها والجار غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب
اعني صوت حمار صراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان قال عطف البيان هو بدل الكل من الكل

كما يجيء في باب البدل وأما على الوصف وذلك على أحد وجهين قال الخليل على حذف المضاف أي مثل صوت حمار فيجيء زيد أن تعريفه مع كون الوصف غير معرفة لأن مثل لا يتعرف بالإضافة وبني عليه ليتكون مثل الفوز على الوقف مثل أغي مثل أغي يريد ومرة عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز المذاهب الطويل أي مثل الطويل وقال غيره الخليل يريد هذا ماول بالمشتق أي لصوت منكر كأنقول مر بمثل هذا أي يعوي ومثل قليل كما يجيء في باب الوصف فإذا تعرف فهو عندهم لا يدل إلا على غير وإذا انتصب المصدر أعني صوت حمار جاز أن يكون حالا على أحد التأويلين المذكورين في الوصف وذي الحال الضمير المستكن في له وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه جاز موصوفا نحو فإذا الصوت صوت حمار وفي سيبويه يجب رفعه على أحد وجهين أما على أنه بدل من الأول أو وصفه وإنما حكم فيه بالبدل لما أن التوكيد للتعظيم كما في جاءني زيد زيد لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد يفيد عالم يفد الأول ولم يكن بعد الصفة لكان تأكيدا لا غير وهنا يفيد شيئا مع أن معنى الوصف ليس فيه ليكون مع وصفه كاسم واحد لأنه لم يفد الحال الموطئة حالا لأن في وصفه معنى التأكيد كما في قوله تعالى أنا أنزلناه قرآنا عربيا وقد ذكر سيبويه نحو الماء ماء باردا فإن كررت وصفا فإن نت فيه بالخيار وإن سكت نون وإن سكت لم تنون يجعل الثاني لكونه تكريرا للأول موصوفا بشيء كالوصف للأول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف هنا يعد الظاهر لا فيه ولا مانع عندي أن يكون الثاني أعني صوت حمار توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب أيضا أما على المصدر أو على الحال وإنما اختار سيبويه الإتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الأول ومعناه فالأولى أن يجعله تابعا للأول وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون غير مكرر للمصدر فالأولى الإتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز رفعا له صوت أصلا وكذا انفصلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالأولى الإتباع لأن

المصدر وإن كان للتشبيه وقعا أو بدلا كما ذكرنا نحو مررت فإذا له صوت صوت حمار وإنما ضعف بتقديمه لأن الجملة المتقدمة ليست إذا كالفعل الخالي عن المسند إليه لحدث معنى ولا بد للفعل من مسند إليه وقد أجاز النصب فيه على المصدر أو الحال كما مر ورد في بيت زيد فيها أزهر بها قال لما أزد بلغ فصيلا معا لأنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو غاية الضعف قال وليته ألبانا غير قليل فقال وهذا وقع مضمون جملة لا تحتمل لها غيره نحو له علي ألف درهم اعترافا وبسم توكيد للنفس أقول يعني بكون المصدر مضمون الجملة لا تحتمل لكل الجملة من جميع المصادر الا ذاكل المصدر فلا تحتمل لها إذا ما المصدر الا ذاكل المصدر ولهذا قيل إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا في له علي ألف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كان المصدر مؤكد لنفسه نحو خرج يضرب بالا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد أي الفعل مرادون الفاعل لأن الفعل يدل وحده على القرب والزمان وأما في مسلمتا فالاعتراف مضمون الجملة المتقدمة بكاملها لا مضمون أحد جزئيها ومنه قولهم الله أكبر دعوة الكفار الله أكبر أول الأذان الذي هو الدعاء الحق إذ هو دعاء إلى الصلاة قد دعوة الكفر هل صدق وهل سود ومنه قوله إني لأمنحك الصدود وإنني قسما إليك مع الصدود لأميل لأن قسما بمعنى التأكيد أو الحاصل في الكلام السابق بسبيل التأكيد واللام في المصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذكر المصدر نصا ومنه تصيغنا الله وكتاب الله وعليكم لأن ما تقدم من الكلام نص على معاني تلك المصادر وهي بالمصادر مضافة إلى الفاعل لأنه حصل الكلام من أجله فعلها كما تقدم ففي مثل ومنه ضابطان لوجوب حذف أفعالها الإضافة المذكورة وكونها تأكيدا لا نفسها ولا يمتنع في كلها وتأكيد لنفسه من المصادر إلا يعقل الجملة المتقدمة عاملة فيه لتباينها عن الأفعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو له علي ألف درهم اعترافا لئلا يكون من المنصوب بالذم ضمان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قال ومنها ما وضع مضمون جملة لها محل غير نحو زيد قائم حقا وسمي توكيدا لغيره اقول اعلم
ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد هو المنطلق حقا في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان
المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان قولك
المؤكد لغيره الحقيقة مؤكد لنفسه ايضا لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان مكرر واذا
لم يكن الشيء ثابتا فكيف يتقوى واذا كان كذلك فكرره اما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه
على التفصيل ان يجيء الزيادة المؤيدة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال الشارح
يعني ان مرجع قولهم في هذا القول الى قولك كلامي هذا هو القول الحق لا القول مثل قولك
انه باطل وهذا رد على من قال ان قولك حقا مفعول به اي قولا غير قولك ومعنى الرد ان معنى قولنا ابو القاسم
اي هذا هو ذلك المشهور بالممدوح لا كما تقول في ضده من ذكر وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا
وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا لا ينعناه على كل حالة من الدهر جدا
غير قول النهار له اي قولا جدا وكذا قولك لا فعلنه اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة
واحدة والمعنى انه ليس فيه نزدد بحيث اجزم به ثم بيد ولي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت
به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة
من المادة فيها فتقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها
لفعلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لفعلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فمعنى قوله قصدي بهذا المصدر انه كانت بعد الجملة التي هي قولا صادقا
حقا مطابقا للخارج وبهذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغير ما هيئة

حيث مدلول اللفظ اذ هو عبارة عن حيث اللفظ لا بدل الا على الصدق واما الكذب فليس مدلول
اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا
ما يكون بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبته بدليل ما مر فاقطع بطلبا لفعل و
والنهي قاطع بطلبتركه واما قولهم اجتهد لا تفعل قال احدكم لا تقضيان كراكه ولا يستعمل الا في
النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله بد كما قوله لا تقضيان لكان مؤكدا
لمضمون المفرد اعني الفعل بدا فاعل فيكون من جملة مزيد الفائدة لان عدم القضاء يكون اذا هو المحتمل
للجد وغيره فيكون كما يرجع الى المحتمل للمفرد وغيره فان قلت هذا كما مضمون عدم قضاء المخاطبين
لان قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد
والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهم ويعارض يخوزيد يرجع الى المفرد فان الفائدة بهذا
المثال بيان ان مزيد الى المخاطبين او غيرهم وبعارض يخوزيد يرجع الى المفرد ومن انما جعلنا
المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونه مفعولا ولا يجوز ان يقدر ابدا كما
اقول لا تقضيان كما قدره ناظر بيت ابي طالب اقول ابتعناه على كل حالة جدا لفساد المعنى فتصير جدك
اذا بطرح الباء والمعنى ايجد منك كما قال الاصمعي وقوله قول اصغا بني انف الناقة اعطفا يا بني جندل من قولهم اصغى اناءه
وصغاه اي اماله وقوله حقا ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه على الحال كانه قيل
جد منك على الحذاء الذي يحق فيه والعامل فيه اجتهد الفعل الذي بعد اذا لم يكن مصدرا بالا ما صدر
الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير اتجد جدا ثم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذا
مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد بين لك بما قررنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها

ينبغي ان يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواء كانت المؤكد لنفسها او يقوى
ذلك انه لا يجوز كما ان تقول زيد قائم غير ضاحك او ابو عبد الله قول باطلا لان اللفظ السابق لا يدل على
فظ ان في قولك نحو من زيد قائم ظنك ان ظنك معتد مؤكد لغيره لكفاية قولك زيد قائم شيئا ليس
قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصابه ينزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر كمنه غير
مؤكد ولا يجوز اضماره ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا اثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر
مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال على نفسها لانك انما تؤكد بما يحتمل بذلك التاكيد اذ الوهم المخاطب يثبت
نقيض الجملة السابقة فتحتاج الامر وتنفيه فاذا قلت كذا يحتمل بذلك انك كاذب بالنظر فقط ومعنى لفظا
محتملا النكر المعنى والنقيضة والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل
هذا الغرض فيسمى تاكيدا لنفسه وبهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص
والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التاكيد لغيره اى التاكيد لدفع احتمال غيره ولهذا سمي
لانه مغاير التاكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا لا لنفسه وانما وجب حذف الفعل الناصب
في المؤكد لنفسه ولغيره لكونه الجملتين كالتابعتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين
مقامه عنه قيل المصدر فلا يجوز تقديم المصدر من على الجملتين لكونه كالفعل الضعيف قال الزجاج
ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اقوله وانا لا ارى بها باسا فكان كون الجملتين بانفسهما عاملتين
في المصدرين لا افادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا تمنع المصدر ان عليها ضعفا لفعل فلا يكونان
اذا من الدلالة كالبتة قال ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اقول ليس قولهم مثنى من الضوابط
التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي ارجعا
كثير مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربين اي مختلفين بل الضابط ليكون الحذف في هذا وامثاله اضر

اضافته الى الفاعل والمفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس فليلتفت
يا الما اضيف الى المضمر كالغلامي وليس بوجيه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال ع الما يا بني سوءة
فلبي فلبي يدي مستور قال ابو علي معتذرا لهونس يجوز ان يقال ايرى الشاعر الوصل يجري الوقف على القوم
ووقف عليها فقيل يا بني بالياء واصل لبيك لبب لك الباءين اي اقيم لخدمتك امتثالا لامرك ولا ابرح
عن مكاني كالمقيم وجمع والتثنية للتكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والمعنى الباءا كثيرا
مثنا ليلا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف واله ورد الى الثلاثي ثم حذف حشو الجزء المعتل
واضيف المصدر اليه كراهة ان يفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتعرض للسماع ما يوجب شيئا
يمتنع ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى لب قلما يكون لمن دوام الزوال واما قولهم ابني يلوق فهو
مشتق من لبيك كان معنى ابني قال لبيك كما ان معنى سبح وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله
وامنجيح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل كلما قالوا يشتق من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل
لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعادا بعد اسعاد الا انك تسعدني بنعت مجدد ابدا فانه ينعدي باللام و
وتوهم دوالبكاي بدا ول الداو والبدو اذا ذهبكاي سرعا قال ابن ذكاء وطعنا وقضا اي جربا
يقال فيه هذا ذيك كقوله هذا واهذرك اي هذا ذهب وذاك ذهب وبجاجيكاي كثيرا مجيبا كلها مصادر
لم يستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف هذا بكر وهذا هو ايمك وان كان ظرفا فانه يستعمل هنا
وهو قال ومنها ما انابكرهنا اذوب ام انت ملحي غارة ومعنى هنا بكاي بحسن بحسني
بعد بحرز ومن المصادر الواجب حذف فعلها فيما ايضا كل ما كان نوعا مؤكدا لعامله سواء كان اولا
نحو قوله ارضى وذوبان الحطوب تنوسني وامكرا وانشا في الحديد وقياما وعلم الله وقرفعل الكامل
وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات نائبة المصادر

في التوبيخ نحو اقاعدا ووقد قعد الناس واقائما وقد قام الله وقد قعد الناس وكذا قولهم انعما من رجل وبئسما وقيسما
اكرى وقد قيل انها افعال كايجوز بها الحال ومما يشبهان يكون قولهم اكل مصدر عطف على فعله بالواو
والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول ليجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك
انعاما اى اقر عينك وزرق الزرقا واضافة الى المفعول اونعمت عينك نعمة اى قرت وبذا مضبوط بضابط
الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذكر ولا كيدا ولا بعادا وسرى مصدر كاداى قريبا ويقال ايضا
ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الثانى لا افعلن ذلك ونحاه وبواتا ويقول اعتدبتا اعتداد الغراب
بل اسرع من ذكر واما وبيضة والفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناله عنه
ومن الغيطان نحو وينبل اليه ينبيدا عند سيبويه وهذا اخر الفيكدان وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر
وهى فاباالفيكدا وفى البداية والمغنى ذهبت ذهبا والاصل فوها الفيكدا اى الجئ فيكدا واللام بمعنى الى كما تقول
في الحال كلمته فاه الى فى اى مشافهة ويجوز ان يكون هذا ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب
حذف ناصبه كما وجب لكونه فاه الفيكدم جعلت الجملة التى هى قولها الفيكدا بمعنى المصدر اى اصابه داهية
فالمحق عنها معنى الابتداء والخبر وكذا صك معناه الحق المصدر اى شافهها أو شافهها من غير ان يفهم
من المضاف والمضاف اليه معنى من الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعربت مثل ما قيل
الا ترى وهو الجزء الاول باعرب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوه وفى فاها
فاه وترك المضاف اليه بالجار والمجرور على ما كان وقيل انتصب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فاه الداهية
الى فيكدا اى صعابا مشافهة قال المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت تمرا درهما
اقول فوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظا او تقديرا سواء وقع عليه اولا حتى يدخل فيه المنصوب
في ما ضربت زيدا واولا حتى يدخل فيه ما ضربت قولك افكانك او وقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا او

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اوقعت عليه الايجاد وفسر المصروف بما يعلق به الفعل ليشمل نحو ما لا يعقل الا به فعلى تغيره ينبغى ان يكون المجرور
في مررت بزيد وفررت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها وكذا انها يقال لها
مفعولا بها لكن بواسطة حرف جر وهو مطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذا الشيء في اصطلاحهم وكذا في
المطلق والمضاف معنى مشترك بين زيد وعمرو لا يفهم بعد سماعه اياه الى من زيدا لا شيء اخر وبين غيره
وليس بمفعول في الاصطلاح والقرينة رسم المفعول به ان يقال له ما يصح ان يعبر عنه بكلام مفعول
غير مقيد مصوغ من تعامله المثبت او المجعول مثبتا فيقولنا كلام مفعول غير مقيد مصوغ من تعامله يخرج جميع
المعمولات الا المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدا ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في
المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ولا يقال في الثانى انه محدث ولكسائر المفاعيل فيطلق
عليها اسم المفعول المصوغ من تعامله لكن مع قيد الجر فلا يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا
اكراما كان اليوم مسيرا فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعولا معه واكراما مفعولا له وكذا في قولك مررت بزيد
وقمت الى زيد مررت به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلمت زيدا
طعاما وبعت زيدا شرا واشاطا ملحقى بالمفعول به بحرف الجر لانه مقرر منه ومجر اليه وبيع
منه وكيل له ومبنى له وفولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم مررت بزيد في نحو ضربت زيدا وضاربت زيدا وافعال
القلوب في الحقيقة لا تتعلق الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا الى الاول فالمعلوم
في علمت زيدا قائما قيامه بزيد لكن يقتضى ما معا التعلق بمضمون ما معا ولذا قال حد واحد ويجوز في الامر
معى انما ذكرت الاصل مبتدا وغيرا لانك لو حذفت احدهما كنت كالحاذف في بعض الكلمة وبابه كسى واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيدا في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت
زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوعى هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اى ما خوذة

وكذا اضفرت زيدا الثوب بخفر والثوب مخفور والمعنى جعلت زيدا على ان يكسى الثوب ويعطوه ويخفر الثوب
ولم ينتصب الثاني في مثله بالمطاوعة المقدر كما قال بعضهم اى اضفرته فخفر الثوب لانك تقول اضفرته الثوب
فلم يخفر بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الجعل وذلك الفعل المطاوع اى جعلته
على ان يحمل الثوب كما مر وباب علمت زيدا فاضلا للمفعولين متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب فيما مر زيد
هو المعلوم كما قلنا وكسى واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما متضمنين للمفعول الثاني كما قلنا
ة علمت وقولهم المفعول به الضمير يعود الى الذي والالف واللام اى الذي يفعل به فعل اى يقال بالفعل ويوقع
عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه
واما صيغ المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يعوم المعنى المقتضي للرفع اى الفاعلية والمعنى
المقتضي للنصب اى المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام من نعوت الكوفيين هو الفاعل
وقد ذكر في صدر الفعل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة والعلامة للمفعولية
وقال خلف من الكوفيين انه عامله كونه مفعولا كما قال ان الفاعل انما عمله الاسناد على ما تقدم قال
وقد يتقدم على الفعل اقول ليس الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعول المطلق ايضا سواء كان المفعول معه
وذلك لما ان اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها انشاء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه
ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربنه ولعل وجه ذلك ان تقديم المنصوب
على الفعل دليل قوة ظاهر الامر على ان الفعل غير متم والام لتوهن معنى الفعل اى الحكم وتوكيد الفعل
مؤذن بكونه متما فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تاخير عند من يشترط المنصوب بغير بسبيل التقديم
كما قرر سيبويه في نحو ان زيدا ضربته لو قلت فيه زيدا ضربته لتوهم ان المتقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل الشرط نحو
ما اضربني بل انت لا يتضح معنى الكلام بدونه وكذا لو كان الفعل صلة لا يجوز نحو اعجبني ان ضربت زيدا لانه لا يقع

لا ينفصل بين الحرف والمحكوم له وكذا ما يجري مجراه في باب المفعول ويجب تقديم منصوب الفعل على ان تضمن
المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي جارية تركب اركب
وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي هي جواب اما
اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذكر في حروف الشرط من انه لا يلي منصوب
منكر الشرط الجازوم بعدا ما ولو كان له منصوب اضمر جازا ان تقدم ايا ما شئت وتخلي الا خير بعد عامله
نحو اما اليوم الجمعة فاصر بكرا وكذا ان سد مسد شرط اخر مسد شرط اما نحو ان لقيت زيدا فاضربه فانك
لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا مفرغ للتفسير من وجه اذ هما
بالنظر الى غلامه لانه متمم ضربه والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب
لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه مكانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم
ربه لان المنصوب متأخر رتبة لانه مفعوله فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متأخر رتبة للجميع
والمفعوله واجاز البصريون والاخفش كتفا بالتقدم اللفظي وكذا متعلق الكوفيون نحو غلامه اوعلم
اخيه زيدا وايّ شيء اذا اضفت زيدا على الى ضمير زيد وذكر لان المفسر هنا الصورة وهو الفاعل
ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فيبقى مفسرا ما هو
متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وبذلك خالف ضرب غلامه زيدا فان مرتبة المفسر قبل الضمير وبجوز
تقديره عليه واجاز البصريون والاخفش نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر
وهو اي الفاعل اخرا ما اتصل به ضمير المفسر فتقول ان تقديره غلامه ضرب زيدا ضرب زيد غلامه وكذا
منعوا نحو ما طعامه اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واقمت المفعول
الذي هو فضلة وذكر بان قرينة على الفعل واجاز البصريون والاولى لان المستثنى عدا الفعل

اما اذا اريد معنى ضمه فاعل الا
فهو اخر محمد مستثنا من الضمير
اليه فلا مانع حينئذ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

واعلم [illegible] انه لا يوقع فعل فاعله ضمير منفصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا
ضربه كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قال وقد يخص الفعل لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب
ووجوبا اربعة مواضع الاول ان يسبق بما يختص بالفعل نحو اما زيدا فضربت وهل زيدا رايت
الدال على تعيين المحذوف قد يكون لفظيا كما تقدم اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد يكون حاليا
كما اذا رايت شخصا هم بضرب شخص فتقول زيدا اى اضرب زيدا والواو ومعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة استعمال وامكانه كما عرفت لعدم ضرر
يعرف به ثبوت علة وكون الحذف اى كثرة الاستعمال بحسب ما قال المنادي قاله الصبان كونه منادى وقوله متعاقبا
انتم واخيرا لكم تفسير لسيبويه انتم اعلى التثليث والتوافيق لكم وقال الكسائي التقدير انتم وايكن خيرا
كم وليس بوجيه لان كان لا يقدر فيما وافقا يقال عبد الله المعقول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان على
على اضمار كان لجاز انت الساعة محسنا اى كن محسنا وبه عندي بتقدير انتم وانتم خيرا لكم وقولهم
صبحك خيرا لكم وسراكا واسعدك بتقدير صبحك وانت خيرا لك وسراك وانت مكانا اوسع لك ويقوي
مذهب سيبويه اى تقدير اثنتين الاية وكذا قولهم فواعديه سرحتي مالك او الربح بينه وبينها شهرا اى قولي
انت مكانا سهلا وكذا قولهم انشد اما قاصدا اى انشد عما هنالك وانت اما قاصدا وقرينة انشد في هذا
الموضع انك تهيئة الاولى شيء ثم جئت بعده بما لا يرى عندك بل لا وجه له الا ان يقدر له ما يناسبه فيجب ان ينتصب
بانشد او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم اما قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه و
او ما الزمخشري ذكر واورد سيبويه انتم واخيرا لكم وصبحك خيرا لكم فيهما وجيه اضمر فعله ولعله
سمع انشد وانت اما قاصدا باظهار ناصبه اما ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وفيهما لك والثالث
فالثالث متقاربة المعنى ومعنى اما قاصدا اما اقصد والقصد الامر خلاف التقصير والافراط قال

فقال كلا اطرق فصد اما تريم قوله اهلا اكانت اهلا اجابت وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك
لا وعرا وقال المبرد اى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت اهلا اى اتيت
اهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو الغيث غيثا على ما ذكرنا وسهل من قعد سهلا على
وضع سهلا موضع سهولة ومنه الواجب اضمار فعله لما عاقبا فوا عنه هذا ولا زعما انك كان لخاطب كان زعم
زعمك كاذبة فلا ظهر ما يحتاج لتقدير ما قول عليه سيجاء الصدف صادسا غير قبل له هذا ولا زعما انك اى عند
الجعفي ولا انهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير انهم زعموا هذا ولا ازعم زعما انك او انهم زعموا ذلك
ومنها قولهم من انت زيدا واصله انت رجلا من عرفت بفضيلة يسمى زيدا وكان اسم جبل مشئوم
فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا او انكر زيدا وانتصب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى ما تكون
كما قيل في كيف انت وقصعته من ثريد اى كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر ظلما بسوء اى من انت تذكر
زيدا وبرويت زيد بالرفع اى كلما مر زيد بكوكبه فو الجر والنصب اقوى واكثر ومنها قولهم عذيرك
من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالنصير والمعذر كاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز
ان يكون بمعنى العذر اما ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل
والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يجاوزها المرء يعذر عليها قال جارى لا تستنكري عذيري سيري
وشدي على البعير رحلي بقوله سيري وشدي في الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال
هذا اذا لم يعذ شخص الصنيع الى المخاطب اى احضر عاذرك وعذرك والحال التي تعذر فيها ولا تلام فيها
فعل المكروه الى ذلك الشخص اى كل العذير فيما يجاز به بصنيعه اليك ومعنى مالك اى ما اجعل
المسالة اليه وايلاته اى انذه وعذره ما فعله به مما المكروه ومنه مالته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لابي بكر اعذر في ما عائشة اى من جهة تاديبها وغيركما فانه الخير لها ولك الناس حتى يعذروا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من التعشير اى يفعلوا العشر بسبب كثرة ذنوبهم ومكسهم فمعنى من التعشير اى ما جرت التعشير ولا هلاكها ويقال من يعشر فى من قولك اى ما اجعل ابنك اياه اعشى عشر ايذانا فمن هاهنا من يعشر ومنها قولهم ما هلك الا الليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى لم يهلك الا مع الليل اى لا يبقى هلاكه الليل البتة وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب الهلاك كالحق هلاك الليل وتمامها كلها وشرا اى اعطى كلها وشرا واصله انه قال شخص بين يدى زيد وشام وشر لا اكثر اى ضم شرا الى زيد مشيرا الى زيد والسلام فقال الآخر ذلك وتمامها قولهم الكلأ على البقر اى ارسل واطلقها وسوكيله اى ليجمع شقاوسوكيله وكل كحل وشتمة حر اى اصنع كل شئ ولا تركب شتمة حر وان ثانى فاعل الليل والنهار اى فناهما الليل والنهار هلاكا بالليل والنهار وديار لابة اذكرها ووبوم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم رجل قدم من رجلا وقد يقال كلا ايما بالرفع ومرا وكل شئ وكشتمة وكشتمة حر اى كلاهما وكل شئ لم ووبب الخرقة بجميع ما ذكر واما لما كونها امثالا او كامثلة كثرة كالشعال والاشغال للتقدير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا اذا فى افعال القلوب كما يحذف فى باب ظننت وكذا المنجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما اهلكك واجدر اذا قلت فى التنجيب ما دونه المنجب منه ولا يحذف الجواب نحو ضربت زيدا فى جواب ما قال من ضرب زيدا اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مشيئا نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما مشيئة كما فى قوله تعالى لمن يشاء اى يشاؤ له او غير مشيئة وذلك اما لتضمين الفعل اللازم كقوله تعالى نجا الفوز عنا امر اى يعدل به وفوز بمعنى ان تعتذر بالمحل ما ذى ضرة الى القضيف يجرح فى عراقيبها نصلى اى يدثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قال الثانى المنادى وهو

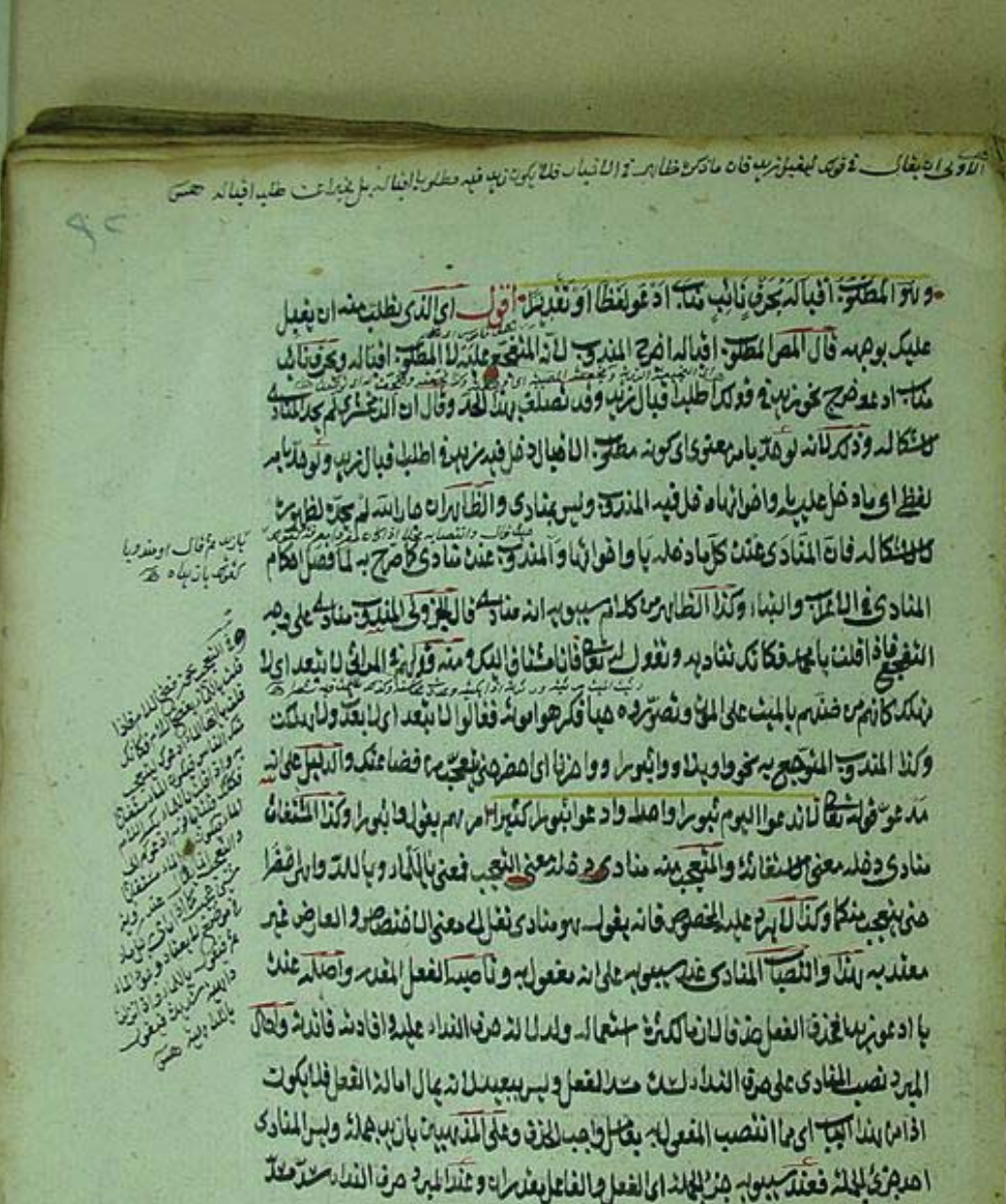

الاولى ان يقال قوله ليفعل زيد فان ما ذكره ظاهر قوله الثانى قلما يكون زيد فيه مطلوبا بل يجب ان يعتبر عليه افعاله حسن

والمطلوب اقبل له بحرف نائب منابه ادعو لفظا او تقديرا اقول اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقبل له اخرج المندوب لانه المنجى عليه لا المطلوب اقبل له وبحرف نائب منابه ادعو فخرج نحو زيدا فى قولك اطلب زيدا قبل زيد وقد تصلب بهذا القيد وقال ان الرضى لم يجد للمنادى مثالا له وذكر لانه لو قدر بادر بمعنى اى كونه مطلوب الاقبال فعل فيه زيدا اطلب قبال زيد ولو قدر بادر بلفظه او ما دخل عليه يا واضرابها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان حاله لم يجد لظاهر كلامه فان المنادى عندك كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عندك منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى فى اللام والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى فالجار فى المندوب منادى على وجه التشجيع فاذا قلت يا لهف فكانك تنادى وتقول له تعال فان لهفك لك ومنه قولهم المرائى لا تبعدا اى لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على المرائى وتصورهم حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعدا اى لا تبعد ولا تهلك وكذا المندوب المتوجع به نحو وا زيدا وواثبورا وواحزنا اى احضرنى فتعجب منى فضاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقولهم يا ثبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى استغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فعنى يا لله وبالله وبالله وبالى فقرا حتى يتعجب منكم وكذا لا برد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به لذلك والنصب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله والدلالة حرف النداء عليه واقامته فاقيمت واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسد مسد الفعل وليس ببعيد لانه يحال اما لانه الفعل فلا يكون اذا من هذا الباب اى ما انتصب المفعول به بفعل واجب الحذف وعلى المذهبين بان يدعى جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد

يا زيد ثم قال او مقدرا كقولك يا زيد يا زيد

قوله التشجيع حكى عن بعض اللغويين ان قولهم لا تبعدا ونحوه من قبيل الدعاء على المخاطب بتقدير ان يكون ذلك الشئ الذى دعى عليه بالبعد مما يتمنى ويطلب كالولد والاخ والصديق فكانه قيل لا تبعدا ان كنت ممن يتمنى بقاؤه ويطلب وجوده وقوله فكانك تنادى وتقول له تعال فان لهفك لك اى ان اللهف الذى هو الحزن والتحسر على ما فات لما كان مما يتمنى ويطلب حصوله كان المتحسر على ما فات كالمنادى المدعو الى نفسه ليقبل عليه ويحضر عنده

شبكة الألوكة www.alukah.net

احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا مانع من دعوى ستة مسدها والمفعول به ناصبا على المذهبين
وايضا لفظا او تقديرا اذ النداء بدون المنادى وما اورده ابنا المزاعا من ان الفعل لو كان مقدرا
او كان ياعوض منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء قلا ولى ان يقدر بلفظ
الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي فعال ابو حيان في
كلامه آنا واضح انها افعال وتبع بان كلامها الا فعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة من ادعو
النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوزت فيه ما لا يجوز في غيره الا ترى
الى الترخيم وتبع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائب لعدم تقدم ذكر ولا للمتكلم لان اسم
الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم فيكون اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او
مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يدرى ما اسم الفعل شيئ من الضمائر فتقول صه للمفرد المذكر
والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير فيكون
كما قال البعض في انه بمعنى انصح او نصحت وفي او انه بمعنى نوجع او نوجعت وقيل لو كان اسم فعل
لتم من دون المنادى كونه جملة وبجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية
والشرطية والنداء للدين منادى واعم من ان يكون اسما او صفة انه قد ينصب عامل المنادى للمضاف انفاقا نحو
يا زيد دعاء وجوزان يكون مثل اسقه اكبد عوى للخفاء وزيد قائم دفعا اي فنصبا بفعل مقدر كما قيل
فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا
لاقوام والظاهر ان عامل بؤس الذي هو بمعنى الذم وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديره الزموا
اللهم فوشل الطبيني نحو زيدا كبا قال وبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل
ويا زيدان ويا مسلمون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اتم من قولهم يبنى على الضم فان كون يا زيدان ويا

وبازيدون خارج منه وما يرفع به اسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد
المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني انه لا ناصب فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في
المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا يرد عليه ما ذكر ثم انا لو فسرناه لشابه
المضاف الى ياء المتكلم اذ هو ايضا الفعل الباء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولو نونا ليكون
فرقا بينه وبين ما يرفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عندهم هو الخبر قال
والما نصب المضاف لطوله ولان المنصوب في كلام العرب اكثر فهو عندهم مرفوع او منصوب
بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفي بيا ونوى الالف فنصب
كالغايب فبني على الضم وفتح المضاف لنوى ما هو في المضاف اليه موقع الذي يلي الف ركبته عندي ليست نصبا
ولا ادري ما يقول في نصب المضاف والمفرد النكرة ولم لم يجر المضاف مجراهما في كونه منصوبا
قوله معرفة اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا تريدان ويا تريدون ويعني بالمفرد
ما كان مقصودا فقط سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا
وياانت والضم مقدر في المنقوص والمفصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هؤلاء
ويا اولاء ويشكل بجعل في البادية المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعد لما المنقوص
ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يخفى نحو يا مرئ من الالتباس فهو قاض بالحاق والغاء بني
المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وبذا الكاف كالكاف ذاك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لما تقرر ان اسم لا يبنى لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف
والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبنيا المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يرفع

موقعها واذ وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال يا ايحسن الجزا يا انت الذى صلفت غاما فعفا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد فى كلام ابن الدهر يا اياك قد كفيتك فالدليل لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم افضى على القياس المحض اليه من التنوين قال السلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب مرجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرفا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركة المنادى المعين نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما علوا ذلك نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل قال ويخفض بلام الاستغاثة نحو لزيد وبفتح للحاق الفتحة ولام الاستغاثة نحو يا لزيد وينصب ما لها نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغريبين

اقول بهذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او يتعجب منه نحو يا للماء وهى لام التخصيص اذا دخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت هذه اللام للاستغاثة والتعجب لمناسبة معناها لمعناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالتخصيص لقرابة اللام معدية لادعو الفعل عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع جواز ادعو بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربت لزيدا حسن وانا ضاربه لزيد ولا يجوز ضربت زيدا لزيد وانما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلى يا ما لا يلى مستغاث له بكسر اللام والمنادى مكسور نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اى قوم والثانى وقوع المستغاث موقع المضمر الذى يفتح لام الجر معه لما يجئ فى حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قولك يا للكهول والشبان للتعجب كررت اللام المعطوفة لان الفرق بينه وبين المستغاث لازم

هاهنا اصل يعطف على المستغاث وانه عطفت مع فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطاف يا للرياح وانما كسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع المضمر نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت فى المتعجب منه لوقوعه موقع المضمر فقط ويطرد كسرها مع على انه مدخول فلا تجتمع وفى المنادى يا والهمزة وايا وهيا ووا والمدة وفى المستغاث يا والمدة وفى المتعجب منه يا

كان اومع الالف ولاما سواء كان المضاف والمضاف اليه والمفرد النكرة ويعنون بالمضاف
اسما يكون بعض ما تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا وحسنا وجهه وبا خيرا من زيد واما معطوف
عليه بحرف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه بمنزلة الشيء الواحد نحو يا واحد وثلثة وثلثة
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو نحو عشر في انه ليس مركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين ان يكون عطفا اولا فانه مضاف معنى للمضاف اليه وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول
لاثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضاف الى المضاف اذا كان عطفا والا فلا فيقال عند
سيبويه في غير العلم يا ثلثة واثنتين او واثنتين كيان زيد وعمرو معا اذا قصد جماعة معينة والا فقل يا ثلثة
وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معينين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى
كالباء بخير من زيد في الدار وما تعلق به وجملة او ظرف نحو يا طالعا جبلا لا يجعل او يا هو لا يجعل قال ابن عصفور
اليوم مسئلة غريبة ولكنها في كلبي تواضع وقال اعبد حل في شعبي غريبا الوما ابالك واغترابا وقال
اذا رجزوي محبت لمعزة فما ابتهوي بين قصر وبرقش وقال الا يا لخلة من ذات عرق عليكن ورحمة
السلامة فكل هذا مضاف معنى للمضاف سواء جعلته عطفا اولا واذا لم تجعله عطفا جاز ان تعرف يا المقصد
كالباء يا رجل وان لا تعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين
ظرفا ويا عبدا حلة شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس
في المنصوب بالحلة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا طالعا جبلا لا يجعل العقوق واذا لم يجز وفي الدار كثرة لكثرة وصف
الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير ان كان موصوفا بجمع تلك
الصفة المنكرة قبل النداء فتقول يا طالعا لا يجعل عقوقا للذنوب الا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع
المعطوف عليه كالشيء الواحد بل كل واحد منهما لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالحلة او الظرف فليس من

شيوعها مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف
ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل
دون الثاني ما هيئ المعنى بخلاف نحو يا طالعا جبلا لان الجبل والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى
انك لا تقول يا بابا الا طالعا جبلا لا يجعل ولا الا غلاما من الغلمانة الدار الا ان الجبل والظرف يصح وقوعهما
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا طالعا جبلا لا يجعل واذا لم يجز وي مضارعا للمضاف مع قصد
التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل لجعل الجبل او الظرف صفة للذي وقع صفا للنكرة قيل
يبعد الكلام اذ اجتماعهما اصلهم زيادة الموصول والنداء موضع الاقتصار الا ترى الى الترخيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يا رجلا راكبا معينا بجعله مما قبل المضاف هي
انهما اجازا يا رجلا راكبا معينا على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز يا رجلا راكبا معينا وفيه
اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد
فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شبهها بالمسمى واحد كالثلثة وثلثين
في العدد ولا يلزم من ضم شيوعها فساد كالزم في الصفة نحو يا طالعا جبلا لا يجعل قوله ويا رجلا لغير معينا
الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله بان كبا امل
ومضت فبلغن ندائي من يجزه ان لا للاقيا اغاثا عند بها اما كون لكبا وصفا للموصوف مقدرا اي يا
رجلا راكبا او لكونه معينا ولا يريان البصريون بأسا بكون المنادى كالنكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير
اذ لا مانع من ذلك واجازا نصب المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليها نحو يا لبكر لا
ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد بجر ضمها واولى ذكر المضاف لكون
جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير محضة وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا رب الحسن

شبكة الألوكة www.alukah.net

الوجه برفعه لوصفه اتفاقا ولم يجز في يازيد ذا المال الا النصب واجرى المضاف مجرى المضاف اذا صلح اللام

قال وتوابع المنادى المبني المفرد ثمانية التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف

الممنوع وتقول يا زيد يرفع هذا على لفظه وتنصب على محله نحو يازيد العاقل والقليلة المعطوف بغير الرفع وازيد

والنصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكزيد وعمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل

والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مصلتا والعلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر نحو زيد

كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي اخر من زيادة الاستغاثة فان توابعه لا

ترفع نحو يا زيد وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المبني عمرو على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام

لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعهما ونصبهما الظاهر اعني المبني عمرو واما الكوفيون

ضرب زيد وعمرو فيجعل الكلام عليه باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه

بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال ثعلب نحو الظريفة قولك يازيد الظريف على تقدير انك الظريف وانتصابه

على تقدير اعني الظريف وليس شيء اذا لا يلزم من مشابهته لكونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى

على ضربين ابدال وعطف نسق بحرف اللام او غيرها بقية التوابع الخمسة وهي النعت و

التاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي

يباشر حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وسواء كان مبنيا عليما مضموما اولا فتقول يازيد ورجلا ويا

عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو يازيد وغلام عبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا

وتقول في البدل يازيد اخانا ويا عبد الله الخ وذلك لان عطف النسق هو الذي المعنى منادى مستقل فاذا

لم يكن معنى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستقل الذي يباشر

حرف النداء بدليل ما نصر عليه سيبويه واجاز المازني يازيد وعمرا على الموضع اذ هو ما يباشره حرف النداء

* اذا اضفت المنادى المبني الى مضاف فالنعت والبدل بالرفع والنصب وكذا بالباقي والنصب اذا اضفت المنادى المفرد وكذا اذا اضفت المضاف الى مضاف وكذا اذا اضفت المضاف الى مضاف الى مضاف الى م

مضافة اولا والمضافة اما لتقطيعه كافة يشربه الحسن الوجه قال ياذا الخوفنا يغفل يخبر بحر عمى صاحب
الاخلاق وكذا للمضاف للمضاف نحو يا بؤس لا لاعدم رجلا واما معنوية نحو يا يزيد فالمنادى الاولى
حكمها حكم المفرد لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذا في حكم المضاف
والمضاف عاذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكم المضاف
ة وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد اباهم وفي عطف البيان
ويا زيدة المالية الوصف ويا تاكيد كلكم والتاكيد وجاز يا تيم كلهم نظرا الى لفظ غيم قبل النداء
لان المخاطب قد يعارض وعطف النسق والدام لا يكون مضافا اضافة حقيقة واين الاينارى
يجيز في نحو المضاف الرفع ايضا كافة المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها
تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيد وفي التاكيد يا تيم
اجمعون واجمعين وفي المعطوفة في الدام يا زيد لا عمرا ولا عمرا وفي التاكيد اللفظي فان حكمة الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو وبمعنى فكان حرف النداء يشركه الاول فيكون
اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة اذا وقيل سطرا سطرا لقائل يا نصر نصرا نصرا فجعل على يا زيد
بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا الى ان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيد الاول من غير معنى
التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثاني نحو يا زيد الطويل فالوجه الرفع والضم
الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول لموصوفي او بدل منه بما حصل لمدة الوصف كافة قوله تعالى يا ناصيه
ناصيه كاذبة كما ذكرنا في زيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز
ذلك لان العلم للوصف غلبه وحكى يونس عمن يوثق به انه كان يقول يا زيد الطويل بنصب زيد الثاني
على انه توكيد مثل يا تيم اجمعون فلما امتنع اذا رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كالوصف للاول فعلى

فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه معا لو صف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف
للاول لكا يجيء في قولهم لا ماء ماء وبارد اتم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ
ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصبة تابع للمنادى المضموم كان هو القياس لان التابع
لحقه ما لحقت تابعة للمعربة اعرابا لا المبنية ببنائه الا ترى انك لا تقول جاءني يا زيد الكريم بجر
الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كان الضم الذي هو حركة البناء تحركة للنداء
يجلب حركة النداء ونزع اليها صار كالرفع وصار حركة النداء كالعامل لها وكذلك نحو يا رجل
فان اية الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقال سيبويه استنكار
تبعية حركة الاعم لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في التابع المفرد لانه
لو كان منادى لكان حركة بنائه الرفع اى الحكم بحلاق التابع المنادى المضاف واجب النصب واما ابن
الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهته منصوبها للمرفوع وتابع المرفوع
مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم يجز بناء التوابع المفردة
وبالجملة الوصف فيها كما جاز في زيد ظريف فلت انما جاز ذلك لان المنع في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف وكان لا يمنع الوصف
وذلك لان معنى يا رجل ظريف فيها لا ظريفة في الرجال الذين هي فيها فالمنع مضمون الصفة وهي لنفي الظرف لا
لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المنوع فان الذي
على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير له بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل
ويا عالم زيد انما ينيان على الضم كافة البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فقوله والتاكيد في
المعطوف يخالف الرفع اذ المنوع ذي اللام وانما اضاف الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى فانه منادى

مستقلا معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فلا يرفع ولا ينتهي على استقلاله معنى كما في يا أيها الرجل
وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المبني فكما يبعد ان يجعل مركبا
كخمسة عشر للحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع منبوعها في الاعراب لا في
البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين احتيارا الرفع والنصب التابع للمذكور مع كونه
المنبوع غير المقصود فوله وابو عمرو العباس لانه كان كالحسن فكالخليل اي المبرد بوافق الخليل في اختيار الرفع اذا
كان ذو اللام مثل الحسن عروض اللام وجواز حذفها وكالا اذا اجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب
مع لزوم اللام كما في الصعق لانه شائع يباشر حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة
لزوم اللام في الاعلام وعدمها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر
استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك
الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة استعماله علما له ويسمى ذلك العلم الغالب
كانت اللام مقدرة لانه لم يعر عنها الا بعد اللام فصار كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في العلم
كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق وعدم الاعلام الغالبة ما يكون بالاضافة نحو ابا عباس وابا الزبير
فانه لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا عن الصفة او المصدر اولا والمنقول عن احدهما كالعباس والحسن والحسين
والفضل والعلاء والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما في كون كاحد
ابناء رجل الحاقا بل الحاقا فلذلك اللام قبل العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للصحح الوصفية
الاصلية وبعد التسمي بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذلك ان كانت متضمنة للذم كالحرث
كالشيخ والهرم كسمي بها فكذلك فرقا بينهما عند العلمية واطلقوا ما على المسميين بها او صافا وعدم قبل في المثل
اذ كميت بمانا للزمة والصفة قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالغالبة لبعض

المنقول

المنقول منه بالصرف وكذا المصدر اجريت مجرى الصفة لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم يوم وعدل
وليس بجواز دخول اللام الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول شهد
وعلى الجهد والعلى بل يجوز دخول اللام اكثرية وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول منه معنى المدح او الذم قالوا وفي جواز الحاق الاصل نحو الحسنة المسمى بها والكلبة المسمى بكلب
قالوا بعض الشيء بنو لبشيء بن بكر بن منأة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذكر لم يرد له اللام الا اذا
وقع استثناء كالا تفاقي نحو اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كانت في الاصل فعلا ايضا وليس بمطرد نحو
قال غلام زيد نابوم التفاحة كزيد بكم يا بيض ماضي الشفرتين يمانيا وقال ترانا الوليد بن اليزيد مباركا شديدا
بأعباء الخلافة كاهلة واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن
الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد الثلثاء من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه واما
حكمتا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اعلاما بمعنى الثالث والرابع والخامس
محافظة على القاعدة المهمة في كون الاعلام اللازمة لاسماء الاصل اعلاما صارت بالغلبة اعلاما
مع لام العهد فيفيد كونها اعلاما وكذا نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت القاطبة اعلاما
ولم تعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى بها والحاقها كما عرفت في الثلثاء والاربعاء وقد يكون
في هذه الاعلام ما يثبت لقطة جنسا لكن لا تعرف كيفية غلبة احاد جنسه كالمشتري والكوكب
المعين فانا لا ندري معنى الشراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحقه
بما عرف وعند المصنف التزمه اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس ثم لما ذكر المعين
وغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليس في القول بان العلم الغالب لما كان جنسا ثم صار
بالعلمية علما قال بل هي كالعلم وضعت لمسمياتها وانما ان كلب سيبويه هكذا الطريقة اجراء اللازم لام مما يجري

واهدة التقدير لما امكن وكان الاكثر ما بنيت جنسيته ثم اقتصروا من الجنس في الحق القليل بلا عم
الاغلب فالغوالب عندهم يبوبه على اربعة اقسام احدها ما بنيت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام المثل الحسي
المعين ولا فوائد كالجهم والصعق وابن عيسى وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا
كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظه كالمشترى ورابعها ما لا يعرف فيه ذكر المعنى
ولم يثبت جنسيته لفظه كالديران والعيوق لكوكبين لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا بطوله ومذاهب
المبرد ليس ما احال عليه المصنف لما يدل عليه كلامه وذكر انه قال ان كانت اللام في العلم اقترنت عند سيبويه
ان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يجيء بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد
عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اقترنت عند ابي عمرو لان اللام اذا تعذر
التعريف فليس الحسن كالجهد فعلى هذا عند سيبويه في الحسن والصعق معا اعتبار الرفع لان اللام
لا تفيد التعريف وبذلك ترى خلاف نسبة ليه المصنف قوله والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة وهي في
مقابلة قوله وتوابع المبني المفرد وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا يريد لان الدقيقة
كما ذكرنا جارية مجرى المفرد وذكره شرح المفصل في نحو يا ذا المحوفنا بمنقطع شجبة وفي نحو يا صاح
يا ذا الضامر العنس معهما انهما مضافان علتين احديهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجيء في باب
الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمحوف
اسم موصول وهو في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمر عنسه ولو كان قوله
الذي ضمر عنسه بفعل صريح لم يكن الا الرفع وكذا ما كان مثله ويزول علتا في قولك يا زيد الحسن الوجه
فان الموصول ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول فيجوز رفع
الثاني فالاولى ما فرقناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المفرد

المضاف ويجوز النصب على ما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ذي اللام قوله نطقا اي
معربا كانا اولا وكان مبنيا مضموما اولا قوله والعلم الموصوف يابن تكملة ابن فيما ذكر وابنت
فليس من علامة النداء اما في غير النداء ففي جريهما وجهان والاولى المنع لان التخفيف مع اللفظ وقفا
انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بعلم موصوف
الاول عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى منه اذ هذا مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة
وهي كون المنادى علما اضافت نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عما نحو يا زيد بن عمرو
فان اللام على ان ابن عمرو مثله وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عما نحو يا زيد
ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اغتفر فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه ولما اقتضى
فتح المنادى مع هذه الشروط كثرة وقوع المنادى جامعها واكثرة مكانية التخفيف تحققوا لفظا
بفتحة وسهل ذلك كون الفتحة هي المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وتحققوا خطا بحذف الفاصل
وابنة والكوفيون يجوزونه فتح المنادى كالمفرد المعرفة على ما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع
بين منتفي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المضاف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربعة غير
النداء يخفف بحذف تنوينه ويجوز يا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله يا ابنة
عما فيس بن ثعلبة شاذ وانه افضل اذ هو كالشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر
في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا
المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليس بعلم ايضا لا يكثر استعمالهما قال
واذا نوى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا ايها الرجل والترخيم في الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا اسفاصة اقول لو دخل

العلم الموصوف بابن مضموما
كان نحو يا زيد ذا المال
ويجوز فيه ضم الاول بجعله
المنادى بعد حذف حرف النداء

اللام المنادى فاما ان يبنى معها او يبعد لكون اللام معاقبة للتنوين وذى كالتنوين فمن ثم قل ان يسلم
معها كالحى عشر وافوانها والا فى سكران دخولها مطرح فى المنادى المبنى واما ان يعرب ويوليضا بعد
لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه بمنزلة الاقبال والتعريف وقال بعضهم
انما يجمعوا بينهما لكراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفى فيما اصلهما مما افادة
مائة الاكثر وزيادة لا ينكر كلمة لغة والا ان على يكون موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع المتغايرين
بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا اتيل الهيتع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء
باحداهما قال المبرد فى الاعلم انها تنكر مع تعرف بحرف النداء ولا نعلم ما قاله فى يا عبد الله ويا الله
وقال المازنى فى اسم الله ان يكثر بحيث بحرف النداء الغالبة من الالتباس ومن ثم لا يقال هذا افضل اى يا هذا
ولا يا الله الا ما ارتكبا اذ لا مانع من كون الشئ المعين مواجها مقصودا بالنداء واى يختص اجتماع مثل
هذه التعريفين بهذا وما قصدا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا الجمع بينهما غير دال
على ما ابينه معينة كحتما جايا لوضع الدال لذلك على ما آكد يقع النداء فى الظاهر على هذا اسم الله لكن
لشأن احتيج الى مخصص الذى هو اللام وذلك من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية
وان يكون معلوم الكنه فلا معنى لنحو يا شئ ويا موجودا الا ان يكنى بمثلها عما ان المخاطب فيه شئ ما
يكون فى الفعلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ والموجود وسبحان وكلما تناهى المعرفة فوجد واسم
المتصف بالصفة المذكورة اياما يشرط قطعه عن الاضافة اذ هى تخصصه نحو اى رجل واسم الله وان
لفظ شئ وما يعنى شئ فانما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى
واسم الله فانهما وضعا مبهمين مشروطا ان لا ابهام بشئ اما اسم الله فلان الله اسم الله الخصيصة او
بالوصف واما اى فبسم آكد بعض واما ضمير الغائب فانما وضع بهما مشروطا ان لا ابهام له لكن ما قيل لا

لا بعد وان انتفت ذلك قال الخليل لا يكون ذكر مكررا كقولك يا زيد رجلا وامل خير ابله زيدا فقليل واما
المجهولة فانه وان اتى لا بهام بعد لكنه لما ثم نعت ان ايا المقطوع عن الاضافة الموج الى
الوصف اسم الله لانه كما ذكرنا وضع بهما قال الا بهام بالم بعد يخالف اسم الله فانه قد
يزول ابهامه بالله لان الحسنة قلما تقصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم نعت يا
هذا النصب والرفع كالمبنى الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم فوقف يا هذا فقال
ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه تمييز مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب
نحو يا هذا الطويل واما المازنى والزجاج فجوز النصب والرفع ووقف اسم الله ان اى فيما على يكون بمنزلة
الظريف ولم يبين وانما قطع اى الموصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من فصلا بالابهام و
ايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو واللام الذى هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه
على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل ياء التنبيه بنصبه على كونه
مقصودا من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو اما المضاف اليه او من تنوين قام مقامه نحو يا ماء نحو
وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين تبدل مما مضاف اليه معلوم مقدر كلمة فوقفنا
بعضهم فوق بعض وكلا ابدينا والقصد هنا الابهام وهو التنبيه بضاف مكانه للنداء اذ النداء ايضا
تنبيه ثم لكون اسم الله اوضح من اى وصفه اى فى بعض المواضع نحو يا ايها فيقصر عليه والمانع اصل
باى الى نداء اسم الله لان اسم الله فى الاصل ياتى به لمخاطب شئ فوضع اصل الوضع
لغير المخاطب ولهذا توقى فيه بحرف الخطاب كما يجوز فى بابه فحتى شئ فى بعض الاماكن ما ان يدخله
حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء فيفصل بينهما باى فى بعض المواضع لشاكلة الظاهر
ثم قد يوصف بهذا الوصف اسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايها الرجل الفاضل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نداء المعرف باللام على ما اوما اليه الموصول لا جل ندا اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها الرجل من دون الوصف باسم الجنس وقال ال نفش يا ايها الرجل اى موصول وذو واللام بعد موصول غير مبتدأ ومحذوف والجملة صلة اى والذا وجب حذف هذا المبتدأ لمشابهة المنادى والمبهما اذا اريد عليه كلمتان اعنى ايها وبضم نحو يا ايها مذهبه بكثرة وفوق اى موصولة في غير هذا الموضع وتدور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصول فيقال لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها ويجاب بانها اذا اتحدت صلتها فالغالب بناؤها على الضم كما بانية الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كلمة فوقك يا ما قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف اسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك المرتبة وبواسطة الموصول وبهذا اشعر النعت كما يجيء اى دال على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق ويجاب بان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولما كان وصف اسم الاشارة الا اسم الجنس المعرف باللام كما بانية في باب النعت اسم الجنس فلانه يدل دلالة على الماهية من حيث هي والحاجة اليه تعت اسم الاشارة بيان ماهية لكن اليه فقد يرفع تعتها من الصفات المشتقة الا ما يخص بعض الماهيات نحو يا هذا العالم فتعيين هذا الفاضل واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افراده علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت معانيهما كلمتان يمتزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر سر ذا احتياج المبهم الى صفته فما بالي يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول يا هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير المنوي ولا يجوز ايضا تعريف صفاته نحو يا هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والنزوا رفع الرجل اى اسم الجنس الواقع صفة لاى وهذا وكان اكاة

وكان القياس جواز نصبه ايضا كالمضاف لان نبروا بالتزام مرفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكر في الخلاف فيجوز نصبه فيقال قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه اعني ان تابعا تابعا لمنادى عند النحاة مثل نبوته مطلقا اى ان كان تابعا لمنادى مرفوعا او منصوبا يجعل تابعا للمتبوع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما تقول يا زيد الطويل في غير يا مان يد الطويل في هذا اذا جعلته صفة للطويل او ان جعلته على زيد نصبت ومن نصبت الطويل نصبت الجميع لانه غير كان نعتا للطويل او لزيد واما اذا كان التابع الذي يجيء بعد وصف لا يكون الا تابعا للوصف اى لانه هو المنادى في الحقيقة واى وهي لندا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا قالوا يجب رفعه نحو يا ايها الرجل والمال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فرد حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز لان يكون المبدل مما يجوز كونه صفة اى اعني اسم الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد ويجوز في باب البدل ان يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح جاز ونصبه نحو يا ايها الرجل زيد بالضم وياء الرجل زيدا بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع ان التابع الذي بعد وصف اى لا يجوز اى واما اذا اجيبت بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو واللام حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذكر التابع مطلقا نصفا مجردا عن اللام لم يجز الا حملا على لفظ نحو يا هذا الرجل وذا المال لان الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي

شبكة الألوكة www.alukah.net

كما قبلها اى ولا يجوز عطف المضاف لرفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو محل المنادى المضموم نحو يا زيد
الطويل او ذو المجد اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان عطف المعطوف يجوز
فيه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو المجد برفع ذو وقال فلم يبق الا النصب عطفا على محل زيد وجاز
المراعى الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا الذى
الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث ولحق ابو حيان انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان
المانع من نحو يا الحارث ايهامه يا واللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث نحو مثل يا ايها الرجل من احتمال
ايهامه الصوت من تقدير الظاهر فى قوله لانها تابع معرب يوفى الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا محل له
محله ويرى ظاهر اعرابه وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اضافة غير محضة له محل ما الا يجوز
معه كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الغلام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى
فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر وان جاز فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضربه عاملا كقولهم فى ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب
زيد وضاربا عمرا ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه والبدا الرفع فى المعطوف كل هذا لان به مخالفة التابع الظاهر
امر المنبوع فى المحل الحقى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق
وعمرو وله ان يركب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبر المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان معموليها مع خبرها
ولا يقول ان اسم عطف على اسم وكذا تقول فى نحو قوله فان لم يجد من دون عمرة ان والدا ودن معد فلدى تلك
العمرة لينصبه ودون قوله فلستا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجبال والحديدا ولو رفع لجاز
الرفع كما انه يجوز عند سيبويه الرفع على المحل وهو اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كذلك بان يبنى الطريف
قوله وتوابعه كانه يجوب عن سؤال ورد على ما يحكى عن السؤال الاول اى اذا كان المقصود بالنداء والمقصود به

بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا
ايها الرجل كالمنادى المضموم فى انه اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى يلزمه الرفع كونه مقصودا وفى
موصوفه فاذا قيل فلم يجز ان لا يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم
بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل فى عموم قوله ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما خص
ذكر الجماعة بتبيين ان هذه اللام لزمها الكلمة فلا يقال الا نادرا فلا يسمع يا الها الكبار وكونها
بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما اذ القياس فى البدل ان يكون كالمبدل منه ولا هذه ولا هذلة ربنا
واما النجم والصعق الذى رآه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الهاء واما الكاس فان اللام فيه
عوض عن الفاء واصله اكاس ولا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاكاس الا ينبغى الا انها
ليست لازمة اذ يقال فى الصعق صاعق قالوا واصله اصلى له فعال بمعنى المفعول والا لاهة العبادة والنجم
العين اى عبد فالهة بمعنى مألوهة اى معبود فاشتق من الاصل من الاعلام الغالبة كالنجم والصعق كانه
كان علما لكل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانها تلى من يوله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة
استعمال هذه اللفظة صار كتخفيف لفظها اغلبى من تركه وهما الالف واللام كالعوض من الهمزة لفقد
اجتماعها ولا تقول اجتماعها يختص حال الضرورة كما قلنا فى الاكاس وذكر انه قد يجئ الالهة فى الصعق
اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن ابن امية عبد الالهة فلما خففت
الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها ساكنا والقياس حذفت فصار الله ثم حركوا اللام الاولى وادغموها
فى الثانية ولا يتم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى
الله فكانت اللام التى هى للتعريف فى يا الله قطع الهمزة وذلك لا يدان من اول الامر ان الالف واللام
خصا جاء كانا عوضا عن فاء الاصل وصار الكلمة هى لا يستكن اجتماعهما واللام فلو كانا باقيا على اصلهما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام للمعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وقوله سيبويه
ان يكون الله من لا يتأتى له اي يستنكر فيفارق قطع همزته واجتماع اللام وبانا ان اللفظ اختص بهذا الجزء
في هذين كاختصاص سبحانه وتعالى وقولهم ملاة اللهم وناالله وبالله وبالله ذا واالله مجرورا بحرف مقدر
في التسعة واقسم بالله يقطع همزه كما يجيء في باب القسم وقولهم من اهلك يا الني يمنعني وانت تجيد يا بالوصل شذوذا
شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيما القذا ما ان اللذان قرا اياكم ان يثقبا لي سترا تمامه
وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والجمهور على منع يا رجلا
عامة بالضم تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فحذفت همزة الهمزة ولم يرد عليه لانك تقول اللهم لا تفعل
بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة شذوذا قال في اذا اردت الله قلت اللهما وقد يزاد في اخره ميم
قال ما عليك ان تقول كلما سمعت او صليت اللهم ما امرأة عليك شيئا معلما وقال الوقوف اللهم عند سيبويه
كما لا توصف انا يعني ضمير المتكلم المختصة بالنداء تحو يا انا لا يفعل ويا انا ومالك وقل واجاز المبرد وصفه
لانه عنده لغة يا الله وقد يقال يا الله اكرم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند
سيبويه على النداء المستانف ولا ادري ما الضمائر المختصة بالنداء مانعا من الوصف بالي السماع نعني قولهم
يا الله عترته يا الله وقد يقال يا الله اكرم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند
سيبويه على النداء المستانف ولا ادري ما الضمائر المختصة بالنداء مانعا من الوصف بالي السماع نعني قولهم

قال واكثر مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب اقول يعني بمثله المنادى المفرد اذا تكرر وولي الثاني
اسم مجرور بالاضافة والثاني واجب النصب وكثرة الاول الضم والنصب قال تيم عدي لا ابا لكم لا
يلفينكم في سوءة تميم وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم الاول فواضح
لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما بالي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه
ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر تتابع المنادى المبني
ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان للاول ان

يعرب في التوبة للاضافة فكذلك الثاني معرب لانه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف
والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما بنى تاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا
يعد المضاف اليه للا يستنكر بناء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز
الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذكر بالظرف
خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
هو الاول بلفظه وحركته فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان وكسرها الا بالظرف وتقول لا رجل الا رجلان مع ان الكثرة المفصول بينهما وبين الا النكرة واجبة
الرفع بخلاف قوله تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلقى لي ولا للهابهم ابدا وقد مع ان كثرة الخبر
لا تفصل الا في الشعر وقيل ان يكون قوله وصاليات كما يثفين مرتفعا فلا يكون في البيت دليل
على ما ذكر الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم
يبدل من المضاف اليه لتنوين كما ابدل في قوله تعالى كما لدينا لان القرينة الدالة على الحذف في موجود
بعد مثل المضاف عني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف
واذا جاز حذف المضاف اليه مثل هذا مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم
نصف ودرهم فرهم وبعد نفاذها الجود لان كثرة التكرار دعت الى ذلك فحذف المضاف اليه الاول في
الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد
موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي
اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي
لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يقدر له هنا ان يقول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في يتيم يتيم عدي قالا ولي قول المبرد وقد
اجاز السيرافي وجها ثالثا نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح الميم
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وبذلك كما ذكرنا في قوله والعلم المحكوم بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى
العلم المحكوم بعنصوته اي صفة كانت لان تيم عطف بيان للاول فهو كالصفة للشيء قال والمضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا اتي ويا ابن ويا ام فتحا وكسرا
وبالهاء وبالياء ويا ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلاما وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف
في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفرد اينظر الى الكلمة حال افراده دون تركيبها فكل
كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه ويا الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن
واصل حركتها الفتح لان الواحد وسطها حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة
وقال بعضهم اصلها السكون وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال
افرادها مع وظاهر انه نظر المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاسماء
لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي يسرفيها حال التركيب
علة البناء على ذلك الحرف فان ادخل جاز وضعها على حرف او حرفين كواو وضع ياء الضمير وكافه ونحوها من
المبنيات على كل حال فعلى هذا ان سكون ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم ايقاعها ساكنة وذلك لعدم
الاحتياج اذا الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وبذلك
اعني الفتح والسكون مطرد ان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان
النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود منه فيقتصد القدر من النداء بسرعة
ينخلص الى المقصود من الكلام مخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وايقاع الكسرة ليدل عليه وقلب الياء الفا

الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وبذلك اولى لانها لا يكون في كل منادى مضافة الى ياء
المتكلم بل في الاسم الذي غلب الاضافة الى الياء واشتهر بها لدخل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف
او القلب فلا تقول يا عبدو ويا عبدا وقد جاء الاستغاثة في المفرد نحو يا غلام ويا لك بالفتح لجزاء
بالفتح من الالف اما فتح يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ نحو يا غلام لا يضاف الياء فيها
وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذكر في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد وفيه
القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في النداء المحذوف والغالب في غير النداء ذكر المحذوف في الوصل والوقف
بسر بنادر طلبا للازم وابح قوله يا لها وقفا اذا وقف على يا غلاما ما قبلها لبيان الالف كما يجيء
في باب الوقف واذا وقف على يا غلامي بسكون الياء وصلا قالوا في الوقف عليها بالسكون ايضا ويجوز حذفها
وسكون ما قبلها كما تقف على ما حذف باؤه وصلا وذكر على ذين بيتين وقف على القاضي بسكان الضاد
كما يجيء في باب الوقف واذا وقف على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز السكان للوقف وجاز الحاق الف بعد
السكت مجانبا للفتح قوله وقالوا يا ابي الخ تطرق فيها ما في سائر المنادى المضاف الى الياء وتزيد ان
عليها يجوز ابدال الياء ثانيا تاء عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم يجمعون
بينهما وانما ابدلت تاء والثانية لازمة لذلك في بعض المواضع على التفخيم كما في عدامة ونسابة والتاء
والام عوضتا التفخيم ودليل كونها للتانيث القلب هاء في الوقف بها وقال الكوفيون الهاء للمفاجأة بيت
وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابني ويا امتي ايضا ويجوز حذف الهاء للنداء
المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما مر يوضح لك يا بنت ويا ام يبنيان
والام بالتاء والفراء يقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث للخصوص انت وبنت والاولى الوقف
بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء انت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها بالتاء ومن

وقف بالهاء كتبوها بالتاء لانها تبنى للخط على الوقف وانما يفتح هذا التاء لانها بدل عن ياء وركبوها الفتح لو
حركت وقال الاندلسي اصل يا ابن ويا ابنة يا ابنا ويا ابنة فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف حقيقة لا
تستثقل فتحذف واما قولهم يا ابن ام ويا ابن عم فمحمول للنقل الى اصل بالتركيب وقيل يا ابنة ويا ابنت
ايتهما تميز في الكتابة بترك التاء مفتوحة كما يجوز قولك كليني لهم يا اميمة ناصبي وقد يقال يا ابت
ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا
ابنا ويا امنا لانه جمع بين العوض بخلاف يا ابني ويا امي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض
عنه وقوله يا ابن ام ويا ابن عم فاصله مثل يا غلامي اذا اضيف المنادى الى الياء فهو
كما اضيف اليه غير الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف
الياء فيكتبا بالحذف او القلب الفا لكثرة استعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعماله نحو يا غلام
اني فعلى هذا يجوز فيهما جاز يا ابن ام ويا ابن عم بالالف وهو الرابعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم
نحو يا ابن ام ويا ابن عم اكثر يا لفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فيبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف
يا غلامي وانما كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم اكثر من حذفها مع كسر الميم نحو يا غلامي قال و نرخيم
المنادى جائز وهو غير ضروري انما كان الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المخصوص في النداء
هو المنادى له فقصد بسرعة الغرض من النداء للاقتضاء الى المخصوص فحذف الآخر اعتباطا قال او
حذف الآخر تخفيفا اقول يعني بالحذف التخفيفي ما لم يكن له موجب كما كان في يا فاض وعصا والا
فكل حذف لا يرفع من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد
في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وبهذا الذي ذكرنا ان كان حذف الترخيم
خرج منه ترخيم غير المنادى فان ارادنا المحذوف ما لجميع فعله قلنا هو حذف الآخر الكلمة اذ

اعتباطا طاهر فخرج منه حذف التنوين والحركة وقلنا الآخر بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء
والجزء الاخير من نحو بعلبك لان الحرف وصار اخر الكلمة بدليل انه تعاقبها الاعراب عليه ويخرج منه حذف
الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف
في يا بعصا وقاض لان الحرف لعلة لا لاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب
قال وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا ايها ولا يكون اما علما لان له على ثلثة احرف واما
بناء الثاني اقول شروط ترخيم المنادى خمسة ان يتجرد من اربعة معنيه منعيه وهي انه لا يكون مضافا
ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون ندبا ولا يكون بعلة والشرط الاخير ليس في غير
منعيين بل احد الشرطين احدهما كونه علما لان له على ثلثة احرف والثاني كونه بناء ثانيا وانما
لم يذكر المصنف مضارعا المضاف لان حكم المضاف وما تمام يعمل ولا مندوبا لان المندوب عند
ابن مالك مضاف حكما نحو وا غلاماه وا غلام زيد وا غلامي وا غلام سعدي كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويحذف الجزء الاخير الثاني نحو قولهم تذوا
حنظلكم يا آل عكرمة واذكروا وانصرنا وارحمهم بالغيب بذكر وقوله اباغر لا تعدد فكل ابن ثمن مريض
داعي موته فيجيب اي آل عكرمة والباغر وهو عند البصريين ترخيم في غير المنادى كما قول ذي الرمة
ديارهية اذ هي شاغفا ولا ري مثلها يجم وللعرب وقول المتنبي لنه ما فعل الصوارم والقنا
عمر وكاس وضيه الغمام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والشر والباقي
بقي ترخيم الثلاثي المحرك الاوسط كالحرف الرابع فيجوز حذفا و
نقل ابن الحاجب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي محركا كان اوسطه او ساكنا ويجوز ترخيم غير المنادى
للضرورة وان خذا من ثانيث وعلمية على تقدير المنقول كان او على تقدير المحذوف على ما سيجيء
والمبرد يوجب تقدير المنقول وسنذكر ما يجيء بقوله الا اصغر جبا كم رمانا واصحت تلك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هذا في الأصل أولى وينبغي أن يجاء في الشعر لغير الاطلاق نحو قوله فغي قبل التعرف يا صبيلا ولا
بكر مرفوعا ذكر الوداعا ولا يلزم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا كما مر من نحو يا صاح ومع
مشاركة وقالوا في ترخيم كرسي كرسي ويستعمل منادى وليس مرخما كما ذكره ابن الا لان الكسرة ذكر الكرسي وقال
المبرد يا مرهم كرسي ولا ترد الياء قال ابن عصفور وهذا هو الصحيح ويجوز في المرخم الذي عند
الفراء وابن السراج قال ففي يا مال يا يزيد بن مخرمة وفعلت لهم اني عليه عاهدا وكانها زيادة ان
الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم هذه الكلمة بحذف شيء مما يجوز ان يزاد
عليه شيء في الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع قال فان كانت في اضن
زيادتان في حكم الواحد كاسماء ومروان او حرف صحيح ثالث وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان
موجبا حذف الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول فيسلم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو
اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحرفان في موضعين احدهما اذا كانا زيادتان في حكم
الواحد بمعنى ان هما زيدتا معا بمعنى واحد لان كل واحد من زيادتي حمدان وكذا حملوح بمعنى احرف فهما زيدتا
حذفتا معا وبانان الزيادتان سبعة اضافة زيادة التثنية نحو زيدان ويضربان علينا وزيادتا الجمع
المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علينا وزيادتا الجمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان
وزيدان وضربان وياء النسب كما في نحو كوفي وبصري ومروي وكرسي والفا التانيث كحمراء وهمزة
الالحاق مع الالف التي قبلها كلمة نحو علباء وقولنا حمدان بهذا ان يجعلنا فعلا من الحمد اي الحسن
على ما يوجد حين سيبويه لا افعالا يجعل اسما على ما يوجد حين يعين لانه اذا كان كذلك كان حمدان اسما لا زيادتا حمد
وقد يحذف النصر في نحو حمراء فيه وفي نظيرتها قوله او حرف صحيح كان عليان يقول حرف صحيح
غير تاء التانيث فيدخل فيه قولنا الذي وذلك لانه لا يحذف في نحو عفراة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة

كلمة واحدة وان كانت على حرف فالتقى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف كما في مفتاح وصحيح
وتعذر الالف فيه لجواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ويعني بالمدة الفا واوا وياء
ساكنتين ما قبلهما من الحركة من جنسها فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتان في نحو كمثرى وقنديل
لتحصنهما بالحركة وتقوي بها ولا يحذف ايضا اذا لم يكن ما قبلهما سواء كانا للالحاق نحو سوير وقنديل
ملحقين بجوهر ومل او لم يكونا كذلك وقيد بذلك لانهما اذا كانا للتانيث نحو سعلاة المدة فيهما
لان المدة الاغلب ان يكون الالف والواو والياء اللتين هي عن ما قبلهما من جنسهما واما نحو باب
وناب ومتى فمتحركة بالحركة والتحتية وقولنا التقدير به واما حذف الفرقان هنا لانه كان الاولى حذف المدة
الزائدة لكن لما لم يكن آخرا والترخيم حذف الاخير لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار منتظرا فيه
في الوقوف ولو قال بحذف حرفان فيما قبل آخر حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان
ولكنه فصل هذا التفصيل لينبه على ما يخالف عليه الحذف على صيغة كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف
انما شرط هذا للالتباس الذي يقع على حرفين والفرد يجيء حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا
يلتبس كلمة نحو عمار وسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله
مدة لانه في قوله زيادتان في حكم الواحد لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون وديكرهم يحذف فيه زيادتا لان
بقاء الكلمة على حرفين فيه يسلم اصل الترخيم بل قبله ايضا كما انك كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وقد يجيء
الجرمي على الصحيح حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاول اولى والثاني يحذف زيادتا ثبون لانهما غير
بناء الواحد فكانه ليس بجمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو
حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا ويعضهم يجوز بقاء احداهما مفتوح الهمزة فيكسا على ذي التاء في نحو
قولك لكلثوم يا ايمنة ناصبة والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا مانع كثرة وقوعه في الترخيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم وكذا الكوفيون وبعض البصريين يمنع من ترخيم
المؤنث بالتاء على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث
السالم على لغة الضم لئلا يلتبس بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا لذا لتباس بالواحد
وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو يزيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف
الى الياء وبذا كله منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان لم مذكرا فشبيه
اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذا ذكر له اذا ما لفظ فيلتبس به قال المص الظاهر
جواز الضم في نحو قائمة علما كان اولا اقول مستنده ان اللبس قيما قال سيبويه اغلبي واكثر لكونه غير علم
بخلاف ما ذكر غيره لان جمعها مشروط بالعلمية مستلزمه المستغني بعلمه مما يزيل اللبس في مخاطبة الغالب
ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم ما ذكر على نية الضم كان اولا والا فلا
والفراء يجوز الساكن ايضا في العلم الذي قبل المؤنث ساكن يجوز ان يحرك على نية الحذوفة لئلا
يتبسل الوقف بحذف نعم واجل وان كعيف لان معنى نية الحذوف ان الحذوف كالملفوظ والكوفيون يجوزون
في نحو حبلا ويزيد يا الحرف الثلثة اعني الالف معي الياء التي بينهما لزيادة الجمع والبصريون يجتزؤون
بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف قلت وان كان حركيا حذف الحرف الاخير
لما ان الحذف شيء نادر وكان موضع اتصال الكلمتين كالمنفصل والكلمتان كعظميين منفصلين عند ذي
قبل المفكك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالانفصام بسبب التركيب
العارض ضعف الحرف الاخير بكماله فاذا ثمت ثمة عشر قلت يا ثمة اقيل في الوقف تغليب ما في الاصل
ولا تخليه ثاء كالكوفي يسمية جبلا بجملتها قلت في الوقف يا جملة بالهاء لان التاء تطرقت لفظا
ولا يوقف على التاء الثانية في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتي

عشر حذفت عشر وجعل الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكاتنهم انثان
واثنين وثمانية لا يضاف اثني عشر كما يضاف ثلثة واتوانا كما يجيء في باب المركب قال المص فيه نظر لانه
ان اراد انه لا يجمع بين بدل ولا يلزم من معاقبته للتنوين حذف الالف معه قلت وان كان مخرجه كذا اي غير ما حذف
منه صرفان وبزوزة وياذين في حكم الواحدة وذو صرف صحيح غير التاء فيلزمه حذف الالف وغيرها حذف
منه كلمة وهو المركب قال وبعده حكم الثابت على الاكثر فيبقى الالف والياء ويأتي وياكرة وفي بعض النسخ
فيبقى الياء وياتي وياكرا اقول اي الحذوف في الترخيم حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد
الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما يبقى بعد الترخيم كالمبني بسببه وهو الاكثر لان المعلوم من
استقراء كلامهم ان الحذوف لعلة موجبة فكلمة كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا يبقى ما قبل المحذوفة
من الحرف على حركته وان الحذوف لا لعلة موجبة فكلمة كان لم تغن يا امرأ فلذا صار ما قبل المحذوفة
في حكم المبدوء معتقبل الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوا لعلة موجبة
كما لما كان الترخيم لعلة فكلمة مطردة فيريد ما لا يجب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن
ضي فعلوا بالمضاف الى الياء المتكلم الذي فيه اداني مقبل كونه في صورة المنقوص مالك وفي نحو يا ابن
ابن عمر ما هو المشهور من فتح الضم وذكر ما وفي بعض النسخ ان النداء ليس بمقصود بالذات بل هو للتنبيه المخاطب
ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صلة حذف الترخيم مطردا كما لو لم يرخم فيعمل المرخم الاغلب
معاملة نحو عصا وقاض في الحذف فيه مطردا وابصر موجبة بجعله كما يراه نظرا الى انه وان كان قبلها
مطرد ليس بواجب فاذا كان الحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا موضع بعضها مختلف فيه
وبعضها متفق عليه فمنها لما ان الترخيم بسبب حذف صرف ليا منة قال المحذوفة في نحو اعلى وقاض
وقاضون على هذا اللغة يا اعلى ويا قاضي بالرجوع الى الالف والياء لانه زال اللفظ الساكن الثاني

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الذي هذه فاله وقال المصريهم ما قال لوقيل يا اعل ويا قاضي في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير
كالثابت لفظا ولا فضلا وفي مرد الالف والياء في اللغة الفليلة اي لغة الضم لمرد ال الساكنين لفظا
وتقديرا وقد يا تيهم بقي بعد المحذوف منه شيء اصلي السكون كان منظاة ذكر المحذوف وقبله الفتح نحو يحار
بفتح الهمزة وكسرها والكسرة اكثر والبوبنت فيبقى به يشبع الحرف الساكن ما قبله مثل ما افعله والالف
فيقول يا يحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير لانه اخف وذي ولد لم يلد ابوان
وفيهم انظلقة في تحقيق انطلق وذكر لانه لما تفرق فيه بعد التزخيم بضم ما قبله على نية الاستقلال
ما شابه الفعل الذي هو الاصل في التصريح بالفتح لان الساكن ما قبله كالفتحة دون الكسر اتباعا لما قبله
كما اتبعوه الفعل اصالة لان الكسر اكثر نحو لم يلد وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغيره
سيبين بجزيرة نحو يحار مرفعا الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اصلا واما اذا لم يكن قبل المدغم
ساكن آخر نحو ازرّ وشذّ فيبقى الساكن على حاله على لغة اهل الكثرة كما مرّ وهو الغراء
بخلاف الواو الاولى في استحاذ مع الالف قبلها والساكن المدغم في ازرّ بناء على اصله في حرف
فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم سكونه التقاء الساكنين
في المسمّى بمحبب بالجزم وزيادة ياء في مضارعه كم يفعل ويضار ولم يلزم سكونه التقاء ساكنين
يبقى الساكن على سكونه اذ المدغم غير كالثابت والغراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كالذي
سكون الحرف الثاني في التزخيم فيقول يا محبب بكسر الراء وبا قبه يسكون الفاء وفتح العين في مفرسودا
يبقى الحرف الساكن كما هو في نحو شذّ لانه قادر على ان يسكن الا ان يجر بغير الحذف وذلك يا دوبة
الى اصله ولم يكن ذكر في نحو شذّ اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الغراء من رد المدغم
الى اصله في نحو شذّ فيقال يا شذّ بالجزم او في فوهم يا قاضي في المسمّى بقاضون واعلون الا ان القياسي فيه

فرق بينهما بان الياء في قاضي اصلية الثبوت في بعض المواضع نحو رايته قاضيا وقاضيه بخلاف
الكسرة في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع وقد لا تثبت الواو فانه يجوز عند الجزم ويجعل المحذوف منوى
الثبوت بعد حذف الدال فتقول بالثبات الواو في التقدير ليس اصل الكلمة ومنع الفراء ما ذكر
لان الظاهر اصل الكلمة وقيل ياضمة وبذلك قال لانه ترخيم يدل على بنية المحذوف والاولى ان يجري اتباعا للحرف
الساكن لانه يشبه الحرف قال فاذا فصلت بجعل محذوف في حكم الثابت حذفت الواو اتباعا على
مذهبه من نحو يا مرو وسعيد وسعاد كما مرّ واذا جعل المرخم على نية ما قبل
المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا فرج في حار ومرو وفرج وتقديرا ان
كان يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشاة في قاضية ومشاة وان كان واوا بعد ضمة كما
في سوء ونحوه ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلسي ويا نحوه في الكثير قلت يا نحو ويا قلسو
لانه لم يأت كلام العرب اسم يتمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو القفاني
والاولى المبكية التصريف في باب الاعلال والمذاري في حكم المتمكن لعرضي بنائه وان كان ما قبل
المحذوف ياء او واو بعد فتحة قلبتها الفاء ثوب غلياني ونزوان بالغلو والنزو في الكثرة يا غلي
ويا نزو لما كان اذا ثوبت المحذوف لم يوازن الفعل تقديرا حتى تقلب الفا نحو غلا وغزا اذا لم تثبت كما يجري
في التصريف ان شاء الله تعالى والمكان واوا وياء بعد الفتحة الا قليلة ابدلت همزة نحو يا شقاء ويا فتاء
شقاوة وفتاوة في الكثيرة يا شقاو ويا فتا لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة
اذا طرفتا كما يجيء التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثانيا في الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من
الاصول رددته لما كان كيسا في ترخيم شاة او فاه كما تقول في ترخيم شفة ودية يا وشي ويا وي يرد
العين الى سكونها عند الاضافة ويا وشيّ ويا وهيّ يا بعاد كما يجيء في باب النسبة ان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يقول وسيبويه يقول وشتوى وانه لم تعرف ثالث الاصول ضعف الثاني ذا اللبنا كما تقول
بالدال المسمى بالياء وان لم يكن الثاني حرف لينا لم ترد المحذوف كما تقول يا ثبة يا عدة ثبة وعدة كل
ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب كما مر والحكمة المعربة لهم ثانيه حرف لينا للا يسقط
ذكر اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وادا اردت بهذه اللغة اي الغلي ثبة قلبت
لا يكون منقلبا كما يرتهم حيلان وحيلوى فقد ذكر المبرد انها لا يجوز اذ الالف تؤدي الى كونه الفعل
منقلبا ياء او واوا ولم تعرف لا للتانيث غير منقلبة عن شئ وفي اس قول الاخفش هوزة لانه اذا
يكون لتعذيب بفتح الدال واما اليرتي فاجاز وان لم يثبت فعلى قال لان الدال شئ عرض
وليس بنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى بنية الى تغير الى قدره لا تظن انه
لا تعمل الا على نية الحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفتحها وقد تعمل وسعود وتسليح
وجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية استعمال يا مضمومة وضم يا فتح مجان مفتوح وفتح ليمان
ابنتهم فتقول يا طيلس ويا قرز ويا قدم ويا سعي ويا سلم ويا عثمي قالوا واذا تمت صحراوك
على الغلي قلبت الواو همزة فلو اردت ان تصغره اذا لبت منقلبة عن الف التانيث بل
لا منقلبة عن الواو المنقلبة عن الف التانيث فيعد التانيث فيها والا فلو ان لا
نظرت نظر الى الاصل قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المنضم عليه يا وا واختص
يا وهكذا الامر والنهي حكم المنادى وكثرة زيادة الالف اقول الا ترى ان المندوب
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا تعيد قوله المنضم عليه دخل فيه المجرور في نحو غلامي زيد فما قال
يا او وا اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا هو
النداء المشهور اعني ما ذكرناه دون اخواتها لانها انما فتصرفت وخلفت في جميع توابعه وقد اهمل المبرد

المصرح بدر فسمى المندوب وهو المنضم عليه نحو وامنا وواويلا وبابؤسا وقوله واختص بوا يعني
اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا قوله يريد مختص بالندبة ويريد مشتركين النداء والندبة
وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه الامر والبناء كحكم المنادى وزيد فاعبد الله
واطلعا عجبا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذكر
لانه منادى في الاصل لخفة معنى الندبة وقال المصرحيا على هذا يعني ان المندوب غير المنادى لانه
المندوب مخصوص بالتضمن عليه كما ان المنادى مخصوص بطلبك لاقبال او استعمل لفظ المندوب في المندوب
في معنى المخصوص وكثيرا ما يحمل العرب يا يا على يا آمر معي اضدادا وما كثر استعمالها في امر ما كغلبهم
الاختصاص اما انا فاعمل كذا يا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لما كان لمعنى الاختصاص
كما سيجيء قوله وحكمه زيادة الالف اقول اي كالحاق الالف المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان
معربا او وقال الا تلحق يا مع يا للدا يليه يا النداء المحض فاما وا فان يقال ان دلت
قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا معي يا ايضا والا وجب الحاق معها تقول يا زيدا يا على بدا الحاق
ويجوز الكون نحو المستغاث يا للعجب عن الف الندبة نحو يا زيدا ووازيدا ولم يثبت وقد يلحق
بهذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه وهو الحاقه غاية البعد
ومنه قولهم يا بنياه في المنادى غير المصرح باسمه اقول فان قلت اللبس قلت واغلا قيده واغلا مكمن
اقول اقول اقل الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولا والمعرب
بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الامر نحو واضرب الرجلاه في المستعي بضرب الرجل وكذا واضربي
الرجلاه واغلامي الرجلاه والقدر يجوز انيا على المد لحركات فيما على مدة الانكار نحو واضرب الرجل
وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لما يلزمه الندبة دون مدة الانكار لان الندبة

الألوكة
www.alukah.net

من مواضع مد الفرق اعلما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف وان الواو والياء لان المد فيهما اكثر منه في الواو والياء فلا يقبل الالف واوا والياء الا بضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطيب مدا تاما فليس اصله ان يكون بالالف بل حروف العلة قد سواء والفرق ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن بهذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وقدام وحيث اعلما شيوخنا فالياء اولى الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمصريون بعدها مدة من جنسها ولما تغير حركة الباء للزومها قالوا كسيبويه ونقول يا زيد ويا غلام يعني فاسقط منه ياء الاضافة يا زيد وغلامه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو قدرنا ههنا ايضا على المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد الفتحة في التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيداناه للا يشبه المثنى بغلامان واما التي بعد الياء فالالف لا يوافق الواو نحو واغلاميه لتثنى الشاميتياه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس لتغيرها عن جنسها اتفاقا

لذلك لا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكمو وواغلامهمو والواو والياء بعد ما للثنان هذا فتا
في الجمع كما سنقال كما يجيء في المضمر شرة نا المدا للندبة ويستغنى بما عن الف الندبة كما قلنا في غلامواه و
وغلاميه وأما الفا المدة قبلنا واو اوياء للبس وأما الساكن غير المدة الاتيا فيفتح ويلحق الفا
نحو يا ناه في المسمى منه وسيبويه يجيز نحو واقسر وناه اذا لم نمنع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر
ان اعربته بالحروف لم يجز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز نحو وازيدوناه وان اعربته
بالحركات وجعلت النون معتقبة الاعراب ولا بد اذا من ان يلزمه الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز
ندبته نحو وازيدياه واقسر ياه وكذا يلزم على مذهبهما انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات
والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس شيء اذا لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمنع
فيما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثنى عشر عندك سيبويه واثنا عشراه بالالف في الثنا لانه غير مضاف
وغير معاقب للنون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثنى عشراه بالياء يشبهانه بالمضاف
لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف وجاز ابن كيسان الوجهين قال وكل الهاء
في الوقف قول بعضهم في هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا هاء في
الوقف لا واصلة وبعضهم يوصلها مع الالف لما لم يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا
نحو يا غلاماه وينبغي ان لا يجمعه عند هذا القائل مع الالف نون لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال
بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فالبس اذا حاصل مع الهاء
ايضا والغرض انما التخفوا الهاء بيانا لحرف المد وانما الالف لتخفاها فاذا جئت
بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبينها بالحركة في غلاميه على ما يجيء في بابه من التصريف والهاء المخفاة
وصلا وهو مما تثبت فيه في الشعر ما كسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعد هما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمكان الالف قبلها واثباتها في الوصل
لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي
غيره قال ولا يندب الا المعرفة فلا يقال وارجلاه وامنتح وازيد الطويلاه خلافا ليونس اقول
لان الذي ذكره في المنتخب عليه واما المنوي عنه فانك تقول وامصيباه وليت معروفة ويعني
بالمعروف المشهور عملكان او لا فلو كان غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال وهذا
وانما ذكر التفصيل عن سيبويه في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلزم الندبة في الندبة
عليه ولو لم يكن معلما وكان المنتخب عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته نحو يا غلاماه يا زيداه
اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضرب المنتخب عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهاه في المشهور
بذلك فضابط المندوب ان يكون معروفا مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة
نحو وامن فلج يا فيراه وامن هضب يا رمز مرتاه لمشتهار الرجلين بذلك ووضع حد الندبة
آخر المضاف اليه فان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الاول
الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو لم تذكر مدار المضاف لالتبس مدار المضاف اليه فالحقتها
المضاف اليه فالمراد المضاف كما تقول حب رمانا وان لم يكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا
تقول في المضاف للمضاف واطالعا جبلاه وكذا تلحقها آخر الصفة نحو وامن هو بارز مرتاه
وكذا قال يونس والكوفيون آخر الملحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال
الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل
من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته ويونس ان يقول انه متصل بجملتها على الجملة لفظا
واتصال الصفة المعنوية من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان

شبكة الألوكة www.alukah.net

انتصر وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة
على موصولها ولكن يونس ان رجلا ضاعف له فوهان فقال وابجحي الشاتين والجمع الفتح وهي الكوفيون
وامر جلا صبحاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين
وهكي لا ندبة عن الكوفيين انهم يجيزون ندبة المعرف بأل بيا الله قال ويجوز حذف حرف
النداء مع اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب نحو يزيد اقبل ويا الله الرجل وقد اصبح ليل
وافتد مخنوف واطرق كرى اقول يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء كيا رجل او لم تعرف كيا رجلا
وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فصدق
بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا والحال لا تخرجه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك منتبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة فصدق والحال لا تخرجه
من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذا امن تعريف وحرف التعريف لا يخرج ما تعرف بها هي
لا يطلق بقاؤه على اصل النكرة الا ترى ان لام التعريف لا يخرج من المتعرف بها وحرف النداء اولى
منها بعدم الخروج اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يخرج منادى ايضا اذ هو
ايضا اسم جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
بالام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا هذا مع انهما بمعنى واحد تصدق لمذهبي الكسائي
الحذف من يا هذا فثبت ان الايمان في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو يا ايها الرجل او بوصف وصفه
نحو يا هذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا
قبل لانه عوض فيزيد الاصل لما بان اليه المخاطب وبين كونه اسم اشارة وكونه منادى اي مخاطبا
تنافر ظاهرا فلما افتقر في النداء مما ذكر الاصل وجعل مخاطبا اصبح الى عدمه ظاهرا تدل على التغيير ويجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون يجوزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة اجتزاء بالكونه معرفة
قبل النداء وتشهد بقوله تعالى انتم هؤلاء وليس في الآية دليل لان هؤلاء اصير المبتدأ كما يجوز في الخبر
فيبقى على اقتضاء المعارف التي يجوز حذف حرف النداء منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصول
اما المضمر فشذ نداؤه نحو يا انت ويا اياك نعوذ بالله والموصول مما لا ينال بحسنا احسن الى وما قال
في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا فاجرا
زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمندوب قلنا لزمانا
بحال ولا يقصد فيهما صيغة التنبيه والا قيل كراهة النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر
مع بقاء معنى النداء فيهما جاز الزيادة لفظ عام النداء تنبيها على الصيغة المنقولة بها فلهذا لم يذكر
المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وبهذا ندفع ما يقال المجيء بشيء
اخر مع اللهم وذلك لان مع حافيه اللهم ان يتوصل الى ندائه بأي وباسم الاشارة فلما حذفنا الوصلة
مع هذه اللفظة لكثرة نداء لم يجز حذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي دخل في الصباح
وصار صباحا فالدام فقد زوجه امرئ القيس بنت ربابه وكان يغيرها ويقال انه سمها عن سبب تغيرها
له فقالت انك تقبل الصلد ضعيف الجزر بطيء الافاقة فقوله اطرق كرا ترفيه يصيدون
بها الكرى يعولونه اطرق كرى اطرق كرى ان التعامة في القرى ما ان ارى سناكري فيكن ويطرد حتى يصاد
وبهذا تشهد الضبع فاري اسم فاعل والمعنى ان النعام الذي يواكبه فلك قد اصطاد وصل الى القرى
فلما تخلى ايضا وشل فلك قوله فالله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم
مستلق فحنقه وقال افتد مخنوف فقال له سليك الليل طويل وانت مجرى انت آمن من ايانا غدا لكن فيما
سب

ويجوز المنادى القيام قرينة نحو الا يا اسجدوا ١ اقول المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة
دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يجوز نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف
تنبيه وبادوف نداء اى يا قوم اسجدوا وما قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فانه ناصبة للمضارع ودغن
نونه لالتقاء لام لا ويسجدوا فعل مضارع مسقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا او لالا تدغم
نون لا في لام لا ويسجدوا فعل مضارع مسقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا او لالا تدغم
او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون
لا زائدة اى فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا ايهذا واعلم ان قد يجيء انه قد يجيء حرفا لا تستعمل في غير النداء
وهي قول قلة ويشر قليل فيهم فلان والا لم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم مما يجوز
يا نعم في يا نعماد ولو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلانة بحذف تاء فلانة ومن ذكر مكران ويا هذا
يا نوفان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا مكعان اى يا كلح وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء
والغالب فيه السب ومن الا بنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعالة في سب المؤنث
نحو خبث وكلح وخبثة ولكاعة وفعال المذكور عند سيبويه كما في بعض الحواشي من النداء وكذا فعال مذكرا
ومفعلا لا كما عني ورجا الاصطخري الشامي استعمال بعض الصحابة المذكور غير منادى كقوله في بجلة اسدا فلانا
عنا فاروفال اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيتي فعيدنة لكاع ولم يسمع شيء من الصحابة المختصة بالنداء موصوفا
وما اصله النداء باب الاختصاص وذكر بابان ثانيا بابي ويجريه مجراه في النداء من ضمه والجري بها التشبيه
في نعائه المضاف اليه وفتحها اي بدي اللام وذكر بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك فيه نحو نحن
وانا الغرض بيان اختصاص معدل ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التعاظم نحو انا
اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين
ايها الرجل اي مختصا المسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر

قوله ايها الرجل اي مقصودي والرجل كلمة في النداء لكن مجموعة في محل النصب على المفعول به على البعد البراني في حيث قال ايها
مبتدأ خبره محذوف اي اعني او ادعو بالنفس اي المراد الرجل چلبي

للتصاغر نحو انا اذهل ايها الرجل ونحن نغرا ايها القوم وكل منادى صورة النداء وليس به بل المراد بضمة
اي هو مما دل عليه ضمير المتكلم السابق الخاطب او المتكلم من باب النداء اي باب الاختصاص لكن
معنى بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار
حرف النداء معه اي لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فعبثة كما في يا زيد ولا يجاء كما بقي في المنبه والمنادى
فكن مستعملا علم النداء في الثاني مما معناه بالكلية وحافظا لبعض اجزاء معناه وهو ضم الاول ولزوم مرفوع
الثاني كما لعلمة النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع منصوب
الحال اي مختصا من بين الرجال وكذا كما قيل في نحو سواء انت ام بعمر ان انت ام بعمر وان كان في الظاهر
جملة معطوفة على جملة الا انه في تقدير عطف عليه لم اقل اي سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب ضرب
العطف وقد يقوم مقام اي المذكور سالم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام
نحو نحن العرب اقرى للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معشر الانبياء فينا بكر اي قوام
وقولهم نحن آل فلان كرماء ومهما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب
نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال انا بنى ضبة لا نفر اقول يرد ان الاربعة
المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المعرف باللام
يستعمل في باب الاختصاص كثيرا لانه لا يكون منادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عند قطعا والمضاف يحتمل
الامرين ان يكون منقولا عن المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عند قطعا والمضاف يحتمل
الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بايها المقدر كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني
او افصل او امدح قال والنقل قلق الاصل قالا ولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب لذكائه والا ولى اولى
بقاء الجمع منقولا عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى ابراد باب الاختصاص مجرى واصالتم تقول
لكلهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى صفة ولانه لا يظهر في باب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاختصاص كحرف النداء المكرر وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به المسكين او بعد الظاهر نحو اليوم يرحم الله العبد او كان المختص منكرا فليس من هذا الكتاب بل هو منصوب اما على المدح نحو اليوم يرحم الله العبد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قولك لنا يوم ولكن يوم نظن كيانا سقى ولا نظير له وقولك وياوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى بفعل لا يظهر وهو اعني وانصب الجميع على المدح واذم والترحم كما في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنعت من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فلكونه قد اجريا هذا الكتاب مجرى واحد وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قيد له نحو قولك وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبهه في القبح شيء مما قيد له كقولك اللهم صل على محمد والعبد الرحمن بن عوف ما ذر شارق وهو كل ما طلعت عليه الشمس فانه يذم وقال اقارع عوف لا احاول غيرها وعوف قد ينتمي من تحاوعم واعلم ان ليس كذلك نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لا فضلا ان تمر بهما وهو مثل قولك اصبح ليل ما شئت وانت المسافر ولو قيل على هذا ان المنصوب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم كان قولا ويصير بذلك في جميع المثل فالضمير في زيد ضربته بدل من زيد كذلك الهاء والجر ورفع زيد مررت به اذ المعنى زيد جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت عمرا اخاه بدل من زيد اعلى حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذلك في قولك مررت بزيد ضربت عمرا واخاه بتقدير ما يسر زيدا ضربت وما يسر زيدا لعبت ثم بين المذاهب يسر بكرا عمرا فان ما يسر زيدا يكون مضروبية دار زيد وبكرا عمرا واخاه فانه ما يسر زيدا يكونه ملقيا لك هو واخوه زيدا وان كانت المذاهب في الصورتين بعيدة كما يجيء ذلك بيانا ايضا واعلم ان البصريين يوجبون كون المنصوب

لان المشكل لعرض من الناصب ولم يثبت به الا عند تغلب الناصب لتغيره فاظهار الفعل يغني عن تقدير حكم الناصب انما حكم الرافع في نحو قولك قام ان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب هذا الاسم عندهما لفظ المنادى عنده اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربته عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما بغيره ان افضل احدهما بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذكر الظاهر وكذا حكم زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيد هو فعل مضمر يدل عليه مررت به لا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيد هو فعل مضمر يدل عليه لا مررت به لان كلا منهما ادعى ان يعمل العامل الطالب لمعمول واحد في ذلك المعمول وفي ضربت معاني كما ذكر لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسلطه على الظاهر المتقدم تاكيدا بما على العامل عليه وليس الضمير الموجود عندهما من احد النوابع المحضة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذلك الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيد ضربت غلامه ولو قيل على هذا ان المنصوب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

معمولا لفعل مقدر يفسره مابعد فيما على المرفوع في نحو انا امش بلك معلوم انه فوزيد يمشي فالمعنى الحال المرفوع بمثله مبتدا لانه فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولم يجز الكوفي ان يرتفع بالفعل المؤخر كما لا يجوز ان ينتصب بهذا الباب ان انتصاب اسمه بهذا المثال لان الفعل يلتقي بجميع اللغات لا يرفع ما قبله فوله كل كلام بعد فعل مضمر انه نحو زيدا ابوك ولا يدل بقوله بعد فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعد نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انا ضاربه فوله او شبهه يشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا مجوس عليه وبعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لانه لا ينصب بنفسه على ما تقدم في باب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها بشبه الفعل انما يفسر الفعل اذا لم يطلب الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مطلبا به فلا يكون المفسر الا فعلا ضمير الرفع والناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيدا انا ضاربه او بعد نحو زيدا انا مجوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا ذو الاستفهام وذو النفي نحو زيدا انا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا المتعلق لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران فوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العامل في ذلك الاسم المتقدم بالعامل في الضمير الراجع اليه اي ان العامل يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك العمل فيه وهو اضمار عن نحو زيدا ضربته فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قام ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال مشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد كما سلط عليه هو او مشابه لا ينصب غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر هذا فانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن

عن نصبه بضميره اي سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه فوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون ما وهو كثير نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ونحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف كما يوسطه العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه وما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله وكلما ان اسم الشرط يعملونه صحيحة ما يشتغل الفعل فيه بنفسه او بضميره اذا تقدير يعملونه كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المتضمن ما تضمنه المتضمن بالفتح وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط ان تنصبه لفظا او محلا او انتصب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول زيدا ضربت من ملكه او مررت بمن ملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكا او مررت بمملوكها واضفت بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله وسلط عليه هو او مشابه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واحدة النصب كان واقعا نحو زيدا ضربته ومررت بزيد ضربته واما ان المفعوله فانه وان لم يجب نصبه لكن لا يعمل ما بعده فيما قبلها لكونه ناقصا مصدرا بما ومن الواجب نصبه كم نحو زيدا كم ضربته وضربا اضربت زيدا ضربته وانتصب وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وضرب التحضيض نحو زيدا هلا ضربته اوانا اولوما اولولا وكذا التمني نحو زيدا ليت رجلا يضربه اولوما الا يزاد نحو زيدا ليت عمرا يضربه وكذا ما وان من جملة ذوق النفي نحو زيدا ما ضربته بخلاف لم ولما ولما فيجوز عمرا لم اضربه ولما اضربه ولما اضربه اذا العامل يخطاه قال قد اصبحت ام الخيار تدعي عليّ ذنبا كله لم اصنع يرفع كله

ونصبه اما لانه قبل ذكر فيها كونها تقتضيه سوى التي تخطاها العامل نحو زيدا مضروب اضربه واما لانه لم
فلا تتراجعا بالفعل بتغيير معناه الى الماضي في صاحب نحو زيد واما لانه فكرة نهاية الكلام صفة انما تقع في
الخبر ومعمول نحو كنت بالمال واربد ان لا يخرج ومع الملابسة فالرفع بالابتداء لعدم الواقع قبل
بدء الخبر في الثالثة لم يجز نظرا الى كونها للنفي الذي نفته صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام
اكثر من ان يحصى بخلاف عند بخبرة الفعل عنها نحو زيد ضربته وما الواجب نصبه في نحو ان
يضربه زيد يضربه زيد ضربته ضرب وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اذا الشرط
كما مر فلا يسلط لبصريين على ما يكون في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب اما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنعهما
الذي فيهما معنى الصدر اي الشرط اينما زيدا تضرب اضربه او ايهم يضربها واضربه ايضا عن الاسم
الذي بعده فعل التحقيق لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا ما اضربه واحسن به وكذا الفعل
المتصرف في نحو زيدا انا اكرمه عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو
زيد جاءني غلام يضربه هو وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيدا به ما شأنه وكذا الصفة
والصلة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكانتا كالجزء منهما مع تقدمها المتقدم عليهما كلاما قالوا الرفع
اذا واجب نحو ايهم اضربه مر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل يقيئه كريم وكذا لا يعمل الصلة
والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في نحو زيدا ان نضربه نضربه وزيدا رجل يضربه موقن
وانما يعملان فيما هما كالجزء منه لوقوعهما المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه
فيما قبل المضاف وكذا لم يعمل المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في زيدا والله لا اضربه لان القسم

المقسم له الصدر لما تقرر في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد لا فيما قبلها فيجب الرفع نحو ما رجل الا اخوه
كذا وذكر لما ذكرناه في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة ما قبلها لكن صير الجملة
في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك
على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وعلى هذا العمل فيما بعد جملة واحدة شيء
المفعول فلان الاصل لان الاصل في الفاعل ان يتقدم على معموله وكذا انه يرتبط بعض كلمة بعض فعل
مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ضلته منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز ان
يعلم الا المرفوع على ما ابتدأ وذكر انه سلط عليه الفعل المؤخر وذلك زيدا ظنه منطلقا لم يجز لان
المفعول المقدم على الفعل لا يفصل الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلما
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو والعالم يجوز الاوجه
اعني زيدا ضرب ولما العكس اعني كون الفاعل بعد المفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان
زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر والغالب المشهور
حتى يكون تفسير كلا ظاهرا وغير ذلك تعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلذا لم يجز
زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعول والفاعل
ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مضمون المفعول
الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو ظنه زيدا قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان
يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا فظن مسند الى ضمير زيد لكنه كثر احتياج الفاعل لزيادة الى ان
يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول ليرتبط الفاعل بل تأتي الضمير المضاف اليه ولما يذكر تقدم
قبل وما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقدم الفاعل نحو زيدا

لم يضرب الا ترى ان المفعول اياه ضرب زيد لان المتصل ما حيث انفصل وشغلا لمصدر كالعلم
الظاهر هو جائز فيه ما لا يجوز في المضمر تقول ايا كضرب زيد بجعل ضمير الفاعل والمفعول لواحد ومثله
لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصل الا في ندر وقد يكون بعضهم نحو غلام يضرب زيد على ان زيدا هو
والضمير لله اذ ليس المفعول هو المفسر وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على من هو
بالفعل العائد المفسر نحو انى ضربت زيدا ضرب اى ضرب زيد ضربه وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه
زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي ان يجوز تفسيرها اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو
غلام هند ضرب انه يجوز تفسيرها اضيف اليه المفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف
اليه يجر المضاف فيكون بمعنى نية التقديم كما كان بمعنى نية التاخير في ضرب غلامه زيد والذي
ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسرها اضيف
اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسرها اضيف اليه المفعول الفاعل
فلا يجوز غلام هند ضربها كما اختاره الفراء اذا التحاما في المسئلتين معقود والفصل ايضا بينهما
لان الفاعل لا يجوز اضماره للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
لا يجوز اضماره للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضربه زيدا سيدة وضرب زيد
سيدة فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا يختار بقوله
مشغلا عنه وبقوله مسلط عليه لنصبه عما يعدها والعطف وغاله وغيرها من حروف العطف
وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها لانها زادت على ان ما بعدها
من ذيول ما قبلها فيكون وقوع ما بعدها موقعها قبلها اذ ينعكس الامر اذا اى يكون شيء مما قبلها
من ذيول ما بعدها واما قوله رحمه الله اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبله

قبلها اى في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا هي شرطها لان الفاء
زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها للدلالة على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء
للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما قوله تعالى وثيابك فطهر والرجز فاهجر
وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وصار مجموع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء
في موقعها للغرض الذي ذكرته في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما على ان الالف واللام بمعنى الذي ونحو قوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها افادت السببية والعموم
موضعها اذ بهما دخلت على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة و
الصفة كالشرط فيما بعد الفاء لا غير كالجزاء بقي لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان
الشرط مقدر اى ان الذي اما يكن مني شر فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل بحق قوله تعالى وثيابك فطهر
واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير كان من هذا الباب كما في
قوله تعالى هذا فليذوقوه حميم على بعض القراءات ويجوز ان يكون بتقدير اذكر هذا فليذوقوه وبمعنى العامل هذا
فليذوقوه وبمعنى هذا هم فليذوقوه ويخرج ايضا الفعل المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم
عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون الاسم المتقدم من هذا الباب اذ مسلط عليه لم ينصبه لانه
لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا اضربه
اول النضر به لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم
المذكور الذي قبل ما هو مسلط عليه هو انه مسلط عليه للنصب لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلما قل
من ان يكون مستعدا للنصب ويجعل شغله العمل لو لم يشغله بناسب الاسم المنصوب المتقدم اعني

بضمير او متعلقه لنصبه قالم يصلح هو او مكمله للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا
لما ذكرته كلامهم قان قيل استثناء هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مفسرا بالظاهر ويؤدي
الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا
استغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع نحو ان امرء هلك اذا قارفه فكان
يجب ان لا يفسر المفسر المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل
في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل اضطر
الى جعله مفسرا محضا لامتناع كونه عاملا ففي نحو زيدا ضربته وزيدا ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو
كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرء هلك ونحو ان سولت لطمتني فلم يكن
للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على المسند اليه ولا يجوز فعلى ما قررنا لا يحمل
الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ان زيدا قام بل يقول زيد مبتدا لما فاعل فعل مقدر
وان كانت الهمزة بالفعل اولى لما لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذا الهمزة تدخل على المسند ايضا وهذا
مذهب سيبويه والجرمي واختاره الشلوبين في نحو ان زيدا قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا
الى ان الهمزة للاستفهام ومتى قال سيبويه في نحو انت زيدا ضربته ان ضربته زيدا اولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما
قدمنا ففي خبر المبتدا وهو زيدا ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه كما بينهما في شرح قوله عند
عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين الهمزة واسم الاستفهام واسم المبتدا ظرف فانحو اليوم زيدا ضربته
فالمختار النصب تغليبا لكون الظرف متعلقا بالفعل والاولى بالهمزة الاستفهام اذ ان تقدر داخلة على الفعل
وقال الاخفش انت زيدا ضربته ان نصبته زيدا اولى بالنظر الى الهمزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا
مفعوله اي ازيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على الفعل الذي لا

لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عند ولا يلزم الاخفش تجويز ان تقول زيدا
بالفاء عليه تحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا تفسر الرافع لما يكون الا فعلا اذا يضطر الى اضمار
الفعل الرافع لا يعد ضرورة لانهم للفعل كثير في الشرط وضرورة التخصيص واما مفسر الناصب فقد يكون شبه
فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه فيها وتكلمه لنصبه يرى اكثر النسخ
هذه اللفظة اعني وتكلمه والظاهر انه محقف ولم يكن في الاصل اذ المصلم يتعرض لهذا في الشرح والمعنى
انه لا بد منهما والارجح نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد هناك من تكلف في نصب
زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى وليس المعنى ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح
المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك الهيئة بضرب غلامه فالتكلف اذا يطلب
في الموضعين احدهما ان يكون الفعل وشبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر
نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظا
او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه
والاولى عند قصد التسليط في المتعلق فيه المغير متعلق الضمير بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل
بعينه على الاسم المجرور بعد تغيير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا
ضربت اي غلام ضربته فتقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه متعلقا عن نصب الاسم بضمير او متعلق الضمير فنحو كان قبل ذكر الاسم
اسم آخر مرفوعا ومنصوبا لفظا او محلا يمكن نصبه ذلك الفعل او شبهه او تكلمهما او مرفوعه لذكر الاسم
ايضا اولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو زيد عمرا ضربه سيبويه بنصب عمرا بفعل
المقدر بعد زيد المبتدا خبرا عنه اي زيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع عمرو بكونه فاعلا

لضرب المقدم قبل زيد و تم امفعوله اى اضرب زيدا ضربه كما تقدم مامثلين لهما واما كون زيد تم اضربه
فالفعل يختص المقدم قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم تم اضربه والمنصوب محلا
اما بالتوسط زيدا اضربه وقد تقدم انه يجوز ان يكون اضربه الاسم المحذوف والاسم المذكور بيان له والفعل اوشبهه
نحو الخوان اكل عليه وزيدا انا مجبوس وقد يكتنفه معا نحو اليوم الخوان اكل عليه وزيدا انا مجبوس
وان زيد تم اليوم ضربه وقد يتوالى ضميران منصوبان بافعل نحو زيدا اياه ضربه اى انت زيدا
ضربت اياه ضربه وان زيدا اياه غلامه ضربه اى ما بيت انا اياه ضرب غلامه ضربه فوله ينقيس
بفعل يفسره ما بعد الضمير كما ذكرنا على ضربه اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اى ضربت زيدا
ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر والفظ غير اللفظ كما في مررت به ومضروب غلامه وجب عليه
وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول
ذلك الفعل الظاهر حاضر بل معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فانه جاوز المقدر قبل
زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في زيد او في به او في بانفسك او في اى شئ كان لانه فوق معناه باعتبار
المفاعيل وان لم يكن بذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الحاضر الذي نصبه ذلك الفعل فقدر
ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان ايشت المقدر ههنا قبل زيدا ليس بمعنى ضربت
مطلقا معلى معمول كان بل هو معناه مع غلامه اواخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت
زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه ايشت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا عدوه فظهر ان ايشت المقدر
بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معموله دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت معلى معمول له كان وان
لم يكن بذا الثاني ايضا اضمرت معنى لابيت فانه يطرد في كل فعل تشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اى متعلق
كان ولذا ان نقول في تعيين العامل المقدر ما فعل كان اوناصبا اكد تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم

كتبه الفقير الى الله الغني عبد الله بن محمد بن عبد الله الشهير بالشنقيطي الجكني عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين

الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيدا قام واني زيدا ضربته وان عمرا في
الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا مررت به فكان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان
لو يبشر زيدا وان لابيت زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وانا الخوان اكلت عليه ان لو يبشر الخوان وان لابيت
واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضربه بشر يد وكان تفصل بان تقول ان كان بذاك
فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اى ان
يوجد مررت به وان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه
وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فكان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر
او بنفسه نحو ان زيدا ضربت غلامه وان زيدا مررت بغلامه اى ان لو يبشر زيدا وان لابيت زيدا وكذا
في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه وكان تفصل فتضمر العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر
بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيدا ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب
متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المضمر ومعمول
الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيدا لفي عمرو واهو وان زيدا لغيث عمرا واخاه والتفصيل
اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمار المرفوع في ان زيدا قام غلامه بل المعنى ان قام
متعلق زيد قام غلامه وتضمر العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل
اللازم ان وجد معه المضاف المذكور فتقول ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان يوجد
متعلق زيد مررت بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة
نحو ان زيدا اكل على فوله وان زيدا اكلت على فوله اى ان لو يبشر زيدا اكل على فوله وان لابيت
زيدا اكلت على فوله هذا وان جاز في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا وجاز ومجرور

شبكة الألوكة www.alukah.net

نحو اليوم زيدا ضربته وايا السوط زيدا ضربته لم يتعاقب الامر لان الفعل المفسر بعلامة ذكر الظرف
ايضا والجار ايضا واما ان يجاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما معا تعاقبا
المعنى كقولك ان زيدا ضربته اى ان ضرب زيدا ضربته فالمعنى وكذلك ان زيدا ضربته وان اضربه
وفعل المباينة كقولك ان اللحم لتخال اكل عليه اى ان لاسم اللحم لتخال قال ويختار الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كما مر غير الطلب واذا المفاجاة اقول قال الاسم المحمود
لا بعد وابعد اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر
جمهور النحاة ما يجب رفعه وانبئه ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مستغلا بالمجرور به بحذف فاعله الفاعل
بان يكون الفعل نحو السوط ضربته بزيد لانه لما حذف فاعله الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر
انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بنصبه وبهذا الذى ذكره فيما يارد والوجه
جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بنصبه محلا بما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو كما يجئ ثم اعلم ان المصنف بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم
احتياجه الى مؤثر عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فيما يقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز
رفعه هذا كلامه حتى لا يظن ان ان رفعه فعلم ان ناصبه اذا نصبه فعل قوله عند عدم قرينة خلافه
الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان لهذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء
او بنصبه فعل مضمر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بعد
ما سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والفعل الذى
يختار معها النصب التى يساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته والا يدخل
قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدمه ليس الاسم مما يختار فيه بل يريد قرائن النصب التى

التى سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذكر التعليل لاحتياج النصب
الى حذف الفعل والضمير والاصل عدمها بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط
في اللفظ هو يقال الحذف فاضمر على ما اشرنا اليه في رفع المبتدا يقول انما اختير الرفع على النصب
لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اى عند وجود قرينة للرفع هى اقوى
من قرينة النصب وقرينة الرفع التى يجامع قرينة النصب يكون اقوى منها كما سيبان فقط على ما ذكرنا
اما واذا المفاجاة اما اما فيجامع تلك قرائن للنصب اى معها هذه يا مفعولية ومعها لا تزيدها غالبية
اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخريان عطف الجملة التى بعدها على فعليته وكونها جوابا بالجملة المستقلة
فعليته واما اذا فلا يجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبية عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة
بها معطوفة على فعليته كما يجئ الا انا فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح
في مثلها بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته
ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب ايهم اكرمت فاذا اضطررت
الجملتا باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من
الحروف التى يبتدا بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر بها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها
لكون ما بعدها لقصد مكالمة مستانفة لما قبلها اعنى الاستئناف فرجحت بسببها الجملة الواقعة بعدها في الاصل
عليه وهو اختيار الرفع للمسائل من الحروف والتقديس واما ان الخفيفة ليست مقتضية للرفع لان وقوع
الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم واما السائل فلا تنهر لكن ما عللنا
الصورتين انما منعت مقتضى النصب التأثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كونه الاصل لسلامته
الكلام من الحذف والتقدير واما التى في الصحيفة كي يخفف رحله والزاد التى نعله الفاء

فى وان كانت بستانف بعدها الكلام الا انها ليست متحضة للاستئناف كما الا ترى انها لا تقع اول
الكلام كما قلم يكن الرفع بعدها اولى فى كسائر حروف العطف لظهور معناها فى ذلك الباب واما اذا كانت
امامع الطلب وهو الامر والنهى والدعاء فقط لان سائر انواعه الطلب نحو زيد ليضرب عمرا وزيد ليتك
تضربه والا تضربه يجب فيها ان تكلم معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو امان بها فاكرمه وامابكرا فلا
فلا تضربه وامامر فهما الله تعالى وانا صائمان مغلوبة لان وقوعهن بعد الطلبيات خبرا للمبتدا قليل فى الاستعمال
وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى اذ امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء ورود
الطلب للفعل كونه للاستقبال والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرتبا تكم فلم يمكن جعلها
فعلية بتغيير اعرب كما امكن ذلك فى نحو زيد اضربه وكذا فى نحو هل زيد ضارب وزيد هل تضربه وعمرا ان
تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لما قضته الخبر المذكور او المحتمل للصدق
والكذب لهذه الثلثة الطلبية التى لا يحتملها ابدا وبل بعيد مخرج للامر والنهى والدعاء عما هو فيه فما
كقولك زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر فى الجملة الاسمية تصدرها بما يخصها اعرابا كون
خبرية مع انه يسوغ التخيير فيها خبر المبتدا نحو زيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو
لا اضربه وزيد ليتك قتلته ولا يجيء خبر المبتدا احتمالا للصدق والكذب وانما هى خبر اصطلاحا
كما ان العامل من فاعلا ولم يكن الفعل متدرجا فى بعض المواضع فنقول لما كان الطلب مقترنا بالنصب
كما ذكرنا وما ليست منه قرائن الرفع كما بينا ينافى التعارض فى نحو امان بها فاضربه بها الطلب اصالة للثلثة
من الخلق والتغليب ولانه صح الطلب ولى لكثرة ووقوعه لحقها والتغليب فى كلامهم وقلة استعمال
الطلبية المحمية مع امكان جعلها فعلية بجر د تغيير اعرب واما اذا المفاجاة فهى فى ضعف الاستئناف
بعدها مثل حتى والذا لا تقع فى صدر الكلام مرادوه ان يتقدمها شئ كما تقع اما لكن التى قالوا انها اذا

اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهى عاطفة على العاطف بمعنى ان الرفع اذا اولى من
النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا يكرمه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها
للحال بعد الجملة الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فعلى هذا وبقى الرفع بعد
مع مجيئها بعد العاطف بلى يصح نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان طريقا لهم ان يقولوا خالف
اصله فى هذا الموضع الخاص مراعاة للتناسب المطلوب عندهم وفى غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها
نحو زيد فى الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل متبع بناء على انها على المذكور قال
ويجوز النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفى والاستفهام واذا الشرطية وحيث
وفى الامر والنهى وعند حرف التبس المفسرا بصفة مثل ما اكل شيئا فلقيناه بقدر اقول هذه قرائن
يختار معها النصب لاجل المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا
مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونها فعليتين وكذا نحو ما ضرب اليوم عمرا
بفعلها لعطفه على مثابه الفعل واما نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يرجح النصب لكون
فعل التعجب لجموده وتجرده عما يعنى الغروض لا فعليا بالصيغة كذا قال سيبويه والظاهر ان الذاتية
انما اضيفت لما معطوفة قوله بعد حرف النفى بلا وما وان نحو قوله فلا هيسا فخر به لكم ولا جدا
اذا ازدهم الجلاد وكذا نحو زيد اضربه وانما افتقر النصب فيها مع جواز الرفع لعدم ان النفى فى الحقيقة
لمضمون الفعل فما يلاقى لفظا او تقديرا لما ينفى بمضمونه اولى وليس لهم ولما ولن مما ذكر لان الجملة اذا بنى على
فى المضارع ولا يقدر معها لضعفها فى العمل فلا يقال لم زيدا نضربه ولما لن يكرم نقدر كما
يقال ان زيدا نضربه اوضربه لقوة ان يجزمها المتقابلين واما ليس فيما قال انه حرف فليس ايضا مما
ذكرنا لان ما بعدها واجبا لرفع يكون اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضاربه وبعض من

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قال يجوز فيها ما جوز الفراء مما عمل الفعل متعديا لا يقول لم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء ما وكل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجيء ليس زيد ضربته على الفاء ليس والهاء ان يرتفع الله من يجيء توجيه الفعل الى مرفوع واحد وخلق فيه ليس ويجوز ان يكون ضمير ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قولك ظننيه قائما لانه في الاصل ظننت ذلك قائما فعلى هذا اولويته حرف الاستفهام بالفعل كعلة اولويته حرف النفي به قال سيبويه ليس يجوز الرفع في الهمزة يجوز في نحو أزيدا ضربته وعمرا كلمته يعني الرفع الثاني احسن فليس طلبا لمكانه بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة استدعاء اقتضاء له وكذا يجعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى لان اكثر كما ذكرنا والتصدير مع حرف النفي طلبية واعم صرفيين احدهما عربي فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو أزيد ضربته وعلى الاسمية الحالية من الفعل نحو أزيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها وفعلية نحو أزيد ضربته وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد الدالة على الفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها نحو هل زيد قائم لشيء من الهمزة واما الاسمية التي خبرها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد ضربته قبح لانها اذا لم تجز فعلا نسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخل فعلا فعلا تذكرة الصحيحة القديمة فلا ترضى لابائه تعانقه فيجب تولية اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينهما وبين الفعل كلهم نحو هل زيدا ضربته وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر الفعل ظاهرا نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف بينهم سيبويه والاخفش ان الرفع اولى والنصب نحو انك زيدا ضربته والوفاق في اقتضاء النصب نحو اليوم زيدا

اقتضاء النصب اذا فصل بفرق بين

الكتيت اذا خلف الابل ناكيها فيطلق منه وبشي يحرنا بغال لكيلا يعيد فهو لكيد قال الاصمعي لا يكون الكيد الا الكيف قال الشاعر في المضمر
وهو من صفات المتطاول الهائل ج
المقفى من الجبر وهو القصير

زيدا ضربته والاسماء المضمنة كالاستفهام مثل هل تدخل على فعليته فعلها ملفوظ به ويقبح نحو هل زيدا ضربته وهل زيدا ضرب قال الرفوعة هل زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرناه بل ويحسن هل زيد خارج كذلك لان كل متطفل يكتفي بحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا والتجاءت بلا قبح نحو هل زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المضمن كالاستفهام لا يلزم الحدود فرعه او نحو ايهم ضربته كزيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقلت الكوفيون انها كاذ في وقوع الجملة بعدها الى ان الجملة الاسمية لا يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا لجارية خرجت تستحي تقل سيبويه والاخفش هو افعل منه يجوز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرته نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء وقلت المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عندنا تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت فقوله واذا الشرطية يعني على هذا يسيبويه والاخفش وانما اقتضاء بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو لما في تضمن معناه كمتى وحتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوز فيما ذكرنا وذكرناه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لانه من ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هذا زيدا انت قتلته بتقدير هذا قتل زيدا قتلته وروي الكوفيون لا يجوز ان منفعل الملكة فاذا الملكت فعقدة لك فامض على اي انك ان ملكك منفعل فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وشليك جازر على

روايته فعلن اى اذا ابلغ ابن ابى موسى بهذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن
قوله وحيث حيثة الخ على الجانة في المكان كاذا في الزمان نحو جلست حيث زيد جالس قاله ابن هشام
وكان استعمالها في المكان اقل من استعمالها اذا فانها تدخل على الجملة التي بعدها لفظا نحو اجلس حيث
اما اذا كسعد بما نحو هيهات هي وسائر الملازم للاضافة لفظا نحو اجلس حيث زيد جالس
الفعل الا عند الضرورة قال في شرح التسهيل وقد يجر بمن وبعلى وبالكاف كما جر بها اذ
ايهما الرفع عيلها تامل قلوا اضطر الشاعر الى الفصل نحو مني زيد ان يزرك فالنصب واجب لوجوب تقديم
الفعل بعد قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند هو ليس المفسر بالصفة ان اريد مثلا
ان تخبر ان كل واحد من مماليكك الثلثة بعشرة دينار وانكم تملكون هذا من الثلثة فقلت كل واحد من مماليكي
الثلثة بعشرة بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير ثلثتهم كل واحد من مماليكي بعشرة
واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون الثلثة خبرا له وقولك بعشرة متعلقا به
اي كل واحد منهم مشتر بعشرة وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون الثلثة صفة لكل واحد وقولك
بعشرة هو الخبر اي كل من الثلثة من المماليك فهو بعشرة فرفعه اذا مطرق لاحتمال الوجه
الثاني الذي هو غير مقصود ومخالفه للوجه الاول اذ ربما يكون كذلك على الوجه الثاني منهم من اشتراه
كذا بعشرة او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا كذلك منهم هبة له او بالوراثة او غير ذلك
وكل هذا خلاف المقصود فالنصب اذا اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره
والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتعاون في
المعنى كما يتعاون في مثال الكتاب اذ جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذ المتمثل وذلك لان مراده تعالى
بكل شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته سواء جعلت خلقناه صفة محل الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله

تعالى ان يفعل اذا جعل هذا صفة كان المعنى كل مخلوق مقدر بامر معلوم كائن بعد وعلى هذا يتبع نظرا الى هذا المعنى ان يجعل كل مخلوق كان مقدر
بقدر الصفة فالله درجح كثير من المحققين اعلاه الله تعالى لنظرا الى نفس المعنى المفهوم من الكلام فقد اخطئوا فيما ذهبوا اليه
تعالى انا كل مخلوق مقدر بقدر خلقناه لان الواقع انما تعلم من خارج الكلام وانما المقصود ذكر المعنى الذي لا احتمال فيه فلا يستقيم اذا وقف المتقد
تبع حسن

قوله خلقناه كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير
المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير
لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر يرفع
كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائنا بقدر والمعنى
واحد اذ لقط كل شيء في الاية مختص بالمخلوق فان هو اذا كان خلقناه صفة له اوفيه وليس معه التقدير الاول
اتم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا وبخلاف النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة
فعلية كما اذا قيل اراب احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب في المطابق
لجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب المزيدان احدا فلن زيدا يضربانه لان معناه
ايضرب المزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية وانما كان الكتاب النصب اذا كان الكلام المردود بلا هو
فاعل في المعنى نحو زيد يندر يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مضروبا فنصب يندر اولى
لانه كانه قيل يضرب زيد يندر فاقل وبسوى الامران في زيد قام وعمرو اكرمته اولى يعني بسوى الرفع والنصب
في الكلام المحدود اذا كان قبله ما طفي على جملة اسمية الخبر جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استوى لانه
يمكن ان يكون بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب بسبب المعطوف
المعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز
الرفع لتشاكلهما في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى لمشاكلته من الوجه والتغيير على ضده يكون الكلام
المعطوف اغرب الى الفعلية منه الى الاسمية وبهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال الوجه الذي يسوي والغرض
عليه بامثل ايجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيعطى حكمه ويمنع
عليه والوجه ان الجملة التي هي خبر المبتدا وهو ضميره الى المبتدا وبين عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة

الثاني وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمنا عمرا لم يجز وبعبارة
اخرى للناقص وهي انه لا يجوز عطفه جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر سيبويه باعتبار احدهما
للمبرد في وهو جواب عما جميع العمال ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تنبيه على علة السماع
العطف فعليه النحو معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال بكون زيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته
في دار اولا بالجملة او نحو ذلك ويمكن سيبويه عنا بان هذا اعتماد على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة
من ضمير فيصح المثال اذا اراد وا وقد يجاب بعضهم عنا بالوجه الاول بانه ليس بعلم ان حكم المعطوف حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم جاء زيد وعمرو وذهبا ومررت بهما ايضا كما يأتي
في باب المضمر وقد يجاب عنا بالوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز
فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب ايضا عن اعتراض الناقص بان الاعراب
لما لم يظهر في المعطوف جاز ان يعطف عليه جملة لا اسم لها وعند الاعتراض بهذا وبالاول وبكونه
ما قاله السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجاز سيبويه مستويا بجار فيه الرفع والنصب على ما يؤذن به ظاهر
كلامه ومنعه الناقص لخبر المعطوف عنه الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب
وان يرجع في الجملة المعطوفة ضمير راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا
اكرمته قولك زيد ضربت غلامه وعمرا وبكرا اكرمته مستوفيا بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به
كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل والمفعول
اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم شبههما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف للشبه بالشبه
للفعل نحو زيد مصري حاذق قال ويجيء النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا
ضربته اقول حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت كذلك في الشرط الا ان المختار بعدها الرفع

ذكر في الشرط وجميع هذه الاصول اعني البقاء على الاصل من الاختصاص وخلفه في الافعال والاشتراك بين القسمين والاختصاص
امور معنوية فتتبع التعاريف لا طريق للقياس فيها والعلة مختصة كلها وانما اختلفت هذه في باب التحضيض فيما سيجيء مشافا
قال وغيت ليلى ان رسلنا بشفاعة الى قولها لا نفس ليلى شفعتها وما هنا من الشرط فخلاف ما يوجد في كتب المصنف باب المبتدأ والخبر البصريين
على انه لا يدخل الا فعل ظاهر او محذوف وشرط ان تقع بعد ان او اخواتها بشرط كون ذلك الفعل متصرفا وان لا يكون دعاء
وقد يقع هنا فعل الا فعال الا للعرض فيجب النصب بعدها على ما يأتي الكلام عليه في باب النفي بلا الجنس

فيتقدم الرفع على ما تقدم لان النصب احد اوجهها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم
واجب الحذف كما يجيء غير شيء فلا يكون من هذا الباب وتقدم انما يكون من هذا الباب ولم يشترط من غير هذا
الشارح في الفصل الثاني الا اذا عند سيبويه ويجيء الفصل بينهما وبين الفعل بالمعمول فقد عمل ومنصوب نحو اذا زيدا قام
واذا زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند
الخليل الا التحقيقية فان تكون للتحضيض كما يجيء في قوله في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا تمدحون رجلا
اي هلا تمدحون وحرف التحضيض لا تدخل الا على الفعل بالمعنى الذي قدمناه وقد يفصل الفعل بعد
اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا
الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولوفانه يقدر الفعل بعدهما بالمفسر نحو ان سعيدا فسيفعل ونحو
اطليوا العلم ولو بالصين وعلل ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تلتف
بالفعل فكان الفعل اختصاصه كالحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها يغيث على ذكر الفعل من
الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسم كهل ولعل وبعضها استعمل في القبيلين
معا ولوتها بالافعال كلها للعرض على ما يجيء الكلام عليه في باب النفي لجنس وكذا ان الشرطية فان
المرفوع نحو ان امرؤ هلك عندنا الناقص والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب
في ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته على العرض قال وليس مثل ان زيد ذهب به فالرفع اقول او فالرفع
واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه واذا كان اسما بعد فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه اي عن
العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل في شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او بسببه
اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل اذا اشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فغير فوكما زيد ذهب
خرج زيد من الحد المذكور بقوله تشتغل عنه وبقوله بضميره اذا المعنى تشتغل عن نصبه بنصب ضميره فتفطن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله خصول الشرائط اى من جعلها كون المشتغل به منصوبا كالمشتغل عنه فاذا كان ذيد مسندا الى ضمير كان يكون الغائب والمخبر منصوب المحل فيوافق المشتغل عنه ح قوله بفعله متعلق بمدلول يعنى ان المسند اليه الفعل شرط ان يفيد فائدة خاصة لتعلق الفعل كما مر في قولنا خرج زيد وبهذا يسقط ما قيل لا يصح اسناد الفعل اليه ف

على انه يجوز ان السالح والسارق في مثل هذا الفعل المبنى للمفعول اسناده الى ضمير مقدر اى اذا ذيب الذئب به فيكون الجواب محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المضمر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق مطلقا ونسبه الى المسند اليه المذكور بل يقدره وقيل الاسم فعلا مقدرا تحوا اذا زيد شخص زيدا ذهبت فالدال مفسر المقدر كما ذكرنا قيل عما بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيدا ضربته لان الفعل الظاهر على العكس اى ان ضربت زيدا ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره ومتعلقه في الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوى ان زيدا ذيب او ذيب ذيبا او ذيب غلامه او ذيب غلاما له رافعا وتنوى ان زيدا ضربته او وقع عليه الضرب له او ضربت غلامه او وقع على غلامه الضرب له ناصبا قال ولكذا كل شئ فعلوه في الذيب اقول اى ليس ما بهذا لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وبهذا لو نصبت كل شئ بفعل لم يبق معنى الرفع اى بصير المعنى فعلوا في الذيب فاعلا اى الكشاف اذ لم توقع فيها فعلا يل الكرام الكاتبون او فعلوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نائبا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبتا في صحائف اعمالهم وبهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما ورد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر اى فعلوه مثبتة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبتة في صحائف اعمالهم جميعا لا بقاء صغيرا ولا كبيرا قال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الغائبة بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والفاء فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة بداء النظر الى ما بعد الفاء فيعمل فيما قبلها كما في نحو بزيدا مررت الا ان الضرر لما انتفى فيه على الرفع الى ما ورد في الشاذ من عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقراءة لا يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وبها يخرج به عن

ع المبرد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فتقول ما بعد الفاء بعمل فيما قبلها اذا كان ذلك كما في قوله تعالى اذا اجاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجئ في الظروف المبنية او يكون الفاء غير واقعة موقعها الغرض كما في ضربته فكيف واما اليهم فلا تقدم واما اذا لم يكن ذلك وكانت واقعة موقعها فما بعدها لا يعمل فيما تقدم وهو الاية اى كذلك لكون الالف واللام الزائية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو خبره كالشرط خبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والجرمي فاقتا واقعة موقعها فيخرج عما ورد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا هو الذى وعدوا بانه حكم الزانية فيه والفاء عندنا ايضا للسببية اى ان ثبت زناها فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدرناه قوله والفا المختار النصب اى ولولا التقدير ان المذكور للمبرد وسيبويه لكان من هذا الكتاب وكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه بهذا آخر شرح ما ذكر المصنف واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المفسر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا ابوه قام ابوه لم يقم الا ابوه في نحو ان زيدا لم تضرب الا اباه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اباه وذلك لان الاسم المذكور يرفع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وكذا زيدا الا ترى ان احدا وقع من استخبارك المقدر مقام الضمير من استخبارك المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته وقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبتا لا غير لان الاسم المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب ولهذا قيل الاسم المذكور الا الذى ينقض نفى الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفى المنقوض نقيضه بالا فقام زيد في دارنا

في المعنى لم يعم الا ابوه وكذا ضرب زيدا وقع لم يضرب الا اباه فاذا ظهر هذا قلنا قد يكون في المفسر
ضميران كالاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلقه كذلك اي مختلفان رفعا ونصبا
وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على الاول نحو ضرب لانه الضمير اما متصلان او منفصلان
او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فذلك لخفائه اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب
مثاله ان زيد لم يعطك اباه الا ابوه فان نصبت اعطاك اباه قدرت هكذا لم يعطك زيد لم يعطك اباه الا
ابوه فلو سلطت الفعل على زيد لم يعطك اباه الا ابوه وان رفعت اعطاك اباه قدرت هكذا اعطاك اباه
زيد لم يعطك اباه الا ابوه لان المشتغل به اذا بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر
ههنا على الاسم المذكور حال اذ الفعل لا يرفع فيما قبله وان كانا متصلين والاول منفصلا
فالاعتبار بالمتصل يعني اذا كانا مرفوعا اضمر الرافع وان كانا منصوبا اضمر الناصب فالاول كقولك ان
زيدا اعطاك اياه واياه يعني زيدا وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرا لشيء واحد لكونهما
منفصلا وكذا ان زيدا لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي
هو ضمير متصل وقد بينا ان امتناع ذلك مع تقدم المفعول في زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان
بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون ضرب زيد وبالتسليط زيدا لم يضرب. ولا يجوز ان والثاني اي الذي المتصل
فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا ابوه او ان لم يضرب. لم يضربه الا ابوه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير
ان ضربه زيدا والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين
ولا يدان يكون الفعل من افعال القلوب او مما للتصيير كعدم وفقد والا عاد ضمير الفاعل والمفعول
في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظرا فان كان الاسم المذكور ظاهرا او ضميرا

وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت
لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لان افعال
القلوب وان لم تمنع مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط
ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه
اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك يعجبني ان زيدا يكرمه ان اياه علمه قائما اي ان علم علمه قائما انصل
الضمير المتصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان يكون علمه قائما اي ان علم علمه قائما
باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي يعد ضمير ومتعلقه مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا
ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيدا مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير
المتصل لا بالمتعلق فيجب ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير
ان لا يضرب زيدا وضمير لا يضرب زيدا لا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل ما كون المضاف يجوز وفاعل مثله
يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل
وفي التقدير قبل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول زيدا ضرب غلام الا ضرب
فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لا يضرب وان زيدا ضرب اي متعلق زيد يضرب. ولا يجوز واما
ان كان الضمير في المثالين منفصلا جاز رفع الاسم ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب. غلامه الا اياه
وان زيدا لم يضرب. غلامه الا هو وتقدير الرفع في المثالين الا واحد ان لم يضرب. زيدا اي متعلق زيد لم يضرب
غلامه الا اياه وتقدير النصب فيهما ان ضرب. غلام زيد زيدا لم يضرب. غلامه الا اياه وبالتسليط
ان زيدا ضرب. غلامه لانكار اضافة الضمير المستثنى حذفناه اذ الاستثناء فصيرة الفعل موجبا يبقى
مع ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقديرا لرفع في الثانية ان ضرب. غلامه زيد لم يضرب.

www.alukah.net

غلامه الا لابوه وتقدير النصب فيهما ان لم يضرب زيدا ان زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه
الا لابوه وان لم يلابسه زيد ايضرب غلامه لم يضرب غلامه الا لابوه وعلى تقدير الخصم
وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا لابوه وعلى تقدير الخصم ان زيدا
لم يلابسه يضرب غلامه الا لابوه واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى الاسمين
المذكورين فمثالهما رفعا ونصبا كقولك زيد ضربه اخوه اياه فذلك فى الاسم المذكور
الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضربه اخوه اياه وتقدير
النصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى
اباى زيد ضرب اخوه وعلى تقدير الخصم ان زيدا لا يلابسه يضربه ابوه لمذا اما عرض الاعلام
لمذا الباب والله اعلم بالصواب **قوله** الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك واياك والاسد واياى وان تحذف والطريق
الطريق يسمى اللفظ المحذر به مما نحو اياك والاسد وذو الاسد الاسد تحذيرا مع انه
ليس بتحذير بل هو الذى التحذير قوله وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده وهذه
بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف
والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه
مكررا معمولا ليقدر نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده
معمولا ليقدر نحو اياك ان تضرب تحذيرا مما بعده منعول له والفعل العامل فيه المصدر
اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد الذى بعد
اياك او تقدير اتق هذا بعض الشارحين من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك

نفسه من الاسد ولا يقال اتق اياك من الاسد اى يخلصه ولو قال بتقدير بخ او بعد كان اولى قوله او ذكر
المحذر منه مكررا فيه نظر وذكر ان ذكر مصدر فهى عطفه على قوله معمول بعده فحينئذ المعنى ان يقدر
فى الاول لمضاف اى او ذكر معمول اذكر المحذر منه وفيه ايضا ان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه
فى تقسيم المنصوب الا ترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله قلما يصح الرابع ذكر منصوب
كذا وقع فى بعض النسخ واذكر بلفظ عالم بسم فاعله وليس بوجه لان او هنا منفصلة من حيث المعنى
فينبغى ان يبدل المذكور بمثل كان جاءنى زيد او عمرو بلى لو كانت متصلة جاز الخلو عنه بعدها
وما قدرناه نقول انا نعلم ثم نبدو لنا فنقول او اشى بمعنى بل انا اشى فنكوه للناظر بعد الاول
والثانى كما يجوز فى صورة العطف قال سيبويه فى قوله تعالى وانا لعلى هدى او فى ضلال مبين او
تطمع كقوله لما تغلب المعنى انا اذا اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عما توهم من طاعة الاثم فى قولنا بينهما
او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم تعلق كل واحد منهما بالنظر وضابط هذا
الباب ان تقول كل محذر معمول لمحذر او بعد او شبههما مما ذكر بعده مما هو المحذر منه اما بواو
العطف او بمن ظاهرة او مقدرة بحيث اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكررا معمول لمحذر بعد فخرج
الاول نحو اياك واسدا واياى والشر وما ذكر بعده والسيف فالمحذر اذا ظاهرا او مضمرا والظاهر لما
يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الغائب الا مخاطبا ويكون متكلما كما مر واذا كان معطوفا
على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياها
الشواب شاذ من وجهين من جهة انه وقوعه اياه محذرا وليس بمعطوف وفى جهة اضافة اياها الى المظهر
وسيبويه يقدر نحو اياى والشر بنحو اتق شرا وشر وكذا قال الخليل وبعضهم يقول له اياك فيقول اياى اذا قيل
له اياك ان يقول اتق نفسى واحفظ وغير سيبويه يقدر نحو اياى والشر هذه خطابا

كاياك اياك وقد يشبه اولى ليتحد الفاعل والمفعول ربنا واحدا كما في اياك والشر
وقول عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذلل الكلم الاسل
والرماح يحتمل امر المتكلم اي لا يبعد نفسه عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب
اي بعد وفي عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا
ومضمرا كذا الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه واياه واياي اياي
سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور
الفعل مع هذا القسم كخذ حذر الاسد الاسد واياك اياك اخذ نظرا الى ان تكرير
المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون
وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مكررا مع المحذر منه ولان القول ان كل معمول مكرر موجب
لحذف عامله وكلمته اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره ادل على
مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك
بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا
قال الخليل كان اصل اياك واسدا اتقاء انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا باياك النفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك
ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان ابهام
الضمير يزال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ولم يمكن ان يكون متصلا
لان عامله فعل كما يجيء في باب المضمرات فصار اياك وارى ان هذا الذي ذكره تطويل
مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او نح باضمار العامل بعد المفعول

المفعول واغا جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما
جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في
الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا
اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت
قلت الضمير المنفصل حكمه في كل موضع حكم الظاهر منطقا كما ذكرت في اول باب المنصوب
على شريطة التفسير كما ان مشتغلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي
ضرب وايضا الظاهر من كلامهم ان ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر
وان منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جار الله احمد معنى اياي ضربت ما ضربت
الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك واغا وجب حذف العامل في نحو اياك
واسدا لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك
اي بعد نفسك من الاسد ونحو اسدا اتقاء الكلام اخذ الاسد ومعنى واسدا اي
بعد الاسد عن نفسك ولا يضاف معنى اخذ الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان
تباعد عنه فكانك قلت اخذ الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك
محذر واسدا محذر منه وهما مختلفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة
المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهي
انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا اسدا مبعدا اذ المعنى اياك بعد
وبعد اسدا قال ولا تقول اياك من الاسد وما ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من
ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اقول اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان

قال ابو سعيد السيرافي يكون ونفسك بعد اياك الصاكين

يكون مع انا اول مع ما فالذي يغيرانه نحو انا وانت يكونوا ويجوز فيه وجهان مع الواو ومع ما وقد عرفت معنى
العطف واما مع فهو متعلق بالفعل المقدر اي يعد نفسه مع الساعد والذي مع ان يجيء فيه بهذان الوجهان
نحو انا واكل الخبز وانا واكل مع الخبز ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان اكل فعل متعد بنفسه طويلة
بصلة ان يكون مع الجملة الذي بعدها بتاويل المفرد فما صار لفظا ما يوصل بالحقيقة اسم واما جاز وان فيه التخفيف
فيما يتوقف حرف على الذي هو مع الجملة ركن واحد وكذا ان لان ما مصدرية ويعد حذف الحرف صار ان
مع صلتها في محل النصب على انه مفعول له اي لاجل قيامك وقال الخليل والكسائي اي باقية على ما كانت عليه من
اولى الضعف من فتحة الجر فتحة النصب بنزع الخافض وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا اتعين
وان كان مع غيرها وان ولم يتبين فلهذا لم يجز حذف الجار من ان واكرمك اذا لم يسبق فان قيل
فان حذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز ويجوز من حذف حرف الجر لانه ليس معه ان وان شاذا كثيرا
في غيرها واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى وان على الذين اذا اتوك لتحملهم
قلت اي وقلت واما قوله الشاعر فاذهب فما بك والايام من عجب اي الى المرء قائلا والليل جاب فاما الضرورة الشعر واما
لان اما كما يجيء بمعنى الجحد يجيء بمعنى ربما وهذا قول سيبويه وقال ان المراد
مصدر بمعنى ان تماري فحذف الجار وحذف حرف على ما يقدر به ومع ان لا يجوز قياس سائر المصادر عليه
واذا قلت اي كما تاني ولا يمتنعان بتاويل ان والاي في الحذر بمعنى مع وذكر المصريا آخر يجب اضمار
فعل بكما او بوكلا الا اول وضابط كل مغري به مكرر او معطوف عليه بالواو ومع معطوف فالمكرر
نحو قولنا اذا اذا ان ان قولك اذا عطف على ما يعامل غير مذاع والذي مع العطف نحو انا كل الخبز و
نفسا وما بعضها والعامل فيهما الزم ونحو وتلك ويجوز حذفه ما تقدم في الخبر والخلاف في ويجوز

في ويجوز حذف صفة المكرر هنا كما قبله هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم ويجوز الحذف
كما هناك لكن يجوز هنا ان يكون الواو بمعنى مع قال المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان اي
يعني بفعله فعل مذكور ناصبه الذي تضمنه الفعل المذكور الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذكر لما كان
قلت ضربت اسر فعل فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمون فعله اسر فاسم
ما فعل فيه الضرب بالضرب واليوم ظرف مذكور عرفت نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فان لا يبدان يفعل في يوم الجمعة
فعل كذا لم تذكر ذلك الفعل فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة زيد قولك ضربت في يوم
الجمعة ضربا اي ضرب الضارب وهذا قال بعد سرا وصار نصبه تقديرا يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه وما
ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديرا وما اذا اظهر قلب ظرفا بدون ما وهذا اخذ في اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فاما وكان يقول هو المقدر بغير من زمان او مكان
فعل فيه فعل مذكور قال وشرط نصبه تقديرا وضوح قرينة كما يقبل ذلك وضرف المكان ان كان مبهما
قبل واذا قدا وقسر المبهم بالمبهم الست وعشر عندي ودوني وشبههما يا يامها وفقط مكان لكثرته وما
بعده ذلك على الاصح اقول ظروف الزمان كلها اي مبهمها ومعرفها بفعل ذكر اي تقبل النصب بتقدير في
والمبهم من الزمان هو الذي لا دليل يحصر مسماه كان معرفة او نكرة كحين وزمان والمبهم والزمان والموقت
منه ما له نهاية تحصر مسماه كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان
قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلفوا في تقسيم المبهم من المكان فقيل هو المنكر وليس بشيء نحو جلست خلفك
واما كونه منصوبا بهذا على الظرفية وقيل هو غير محصور كلمة الزمان وهو الاولى فيخرج نحو المقابر
المسجد فكفر يخ وميل ولا خلاف في انتصابه على الظرفية فقال هو لا ينتصب على الظرفية نوعان
المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين واناء وحذا وكذا ولدنا وما

فيقبل المبهم من المكان ما لم يكن كذا
فيقبل ما ذكر فاذا كان كذا فلا يقبل
وقوله وفي المبهم من المكان ما لم يكن
كذا فيقبل ما ذكر فاذا كان كذا فلا يقبل
وقوله وفي المبهم من المكان ما لم يكن
كذا فيقبل ما ذكر فاذا كان كذا فلا يقبل
المبهم من المكان ما لم يكن كذا فيقبل
ما ذكر فاذا كان كذا فلا يقبل

ضبطها في قوله تعالى
بهذا الاولى وسوسه
وفي قوله تعالى
بعضهم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هو بعضها ويستثنى من المبهم جانب وامامه ونحوه ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال قربه جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال قربها خارج كما قال سيبويه بل من خارجها كما يقال داخل الدار وبعد قال سيبويه في داخلها وفوقه وتحته وكتف الحصر لا دخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ليست له صيغة بسبب مرتبة داخل سماء فالمكان المسموح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى انه بل بسبب انعكاس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقف مكان لم يسم بسبب مداخل في مسماه كاعلام المواضع فانها علام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء تلك المواضع بسبب شيء داخل فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال ويمنة ويسرة فانها اسماء تطلق على تلك الاماكن باعتبار ما يضاف اليه فعلى قوله سمي المكان المبهم بهذا لانه لا يطلق اسم عليه بحيث يحتاج الى اعتبار شيء اخر خارج عن ذات المكان فهو بهذا ذاته فتعريف المسلم بذكر الخارج فظرف المكان عندنا قسمان مبهم وموقت وعند الخوارزمي ثلثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم نقول يقتضي ما عده المصريون ان ينتصب على الظرفية وكما نحو توكر بوق الليل وخارج البيت وداخلها وان ينتصب على انه نص بكذا سيبويه وينبغي ان يستثنى من المبهم نحو قوله ايضا نحو جانب وما بعناه وكذا بوق البيت وخارج الدار وداخلها وكذا خارج اوله بعض مبهم لان له من اسم مكان لانه انما ثبت ظرفيته لكل اسم للمكان باعتبار الوقوع وكذا يستثنى خارج ث مسمى المكان معربة لانه ينتصب كما هو من هذا الخصص فلا يقال قمت ضرب زيد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وتذكر بان يقال اسم المكان اما ان يشتق منه كلمة بمعنى المستقر او الكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصبه على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمكرم والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل الذي

١ من المشتق الواقع فيه سواء تم الدال الضرب من اسم المكان جميعا لا شبه حتى يقال مكان كل شيء كلحظة المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضعه لقتل وان لا كما يقال مقام الناظر والقطع والبيع نحو المجلس والمقعد ح

نسخة الشيخ تدل على ان يقول زيد مكان الضرب وقاتل مكان القتل لدورة الشيخ الدين ح

المستثنى من المبهم نحو المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمعد والمقيل والمبيت فقولك قعد مقامه وجلست محله وبيت مأواه وسكن مسكنه وينتصب ايضا كما في معنى المستقر وان لم يشتق منه نحو جلست موضع الغلام وتحرك مكان السكون وقعد موضعه ومكان زيد وجلست منزل فلان ووقعت مركز فال الكاتب وقعد وا ام كل مرصد وكذا ما شبهه وافق مشتاه وما يرفعه معنى المستقر لا ينتصبه فلا يقال كبست المكان مكانك وربت بالسهم مقعد زيد وللشك مكان الفرانية وشمالك منزل فلان وكذا الآخرون من المتعددين المبهم من المكان هو بلغاتها الست والموقت كلواه وبذا القول هو الذي ذكره المصنف الكافية ثم قالوا اعمل عند ولدى وبين وسط الدار من الموقت على كراهة فانتصبت تشبيها بالمبهم لكونها في الابهام قال المصنف وكذا عمل لفظ مكان على كراهة لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لابهام لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف بذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كبست المصحف مكان ضرب زيد كما قدمناه وينبغي على قول سيبويه ان يحمل المعاد بين الممسوحة على كراهة الست لشبهها لها في الانتقال فان تعيين البقعة التي مسحت مثلا لا يختص وضعها وان موضع بالتحول البداوة وانتقالها كتحول الخلق فلما والجماعة كما هذا

اعلم ان انتصاب الفعل بصيغ اذ على الزمان لان في بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلوله فقط النصيغ مدلوله وهو غير وما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء من ذلك عليه عقليه لما لفظيه لان كل فعل لا بد له من مكان ما نصبها المكان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو غير المحصورة والمعدود ووجه المشابهة التغير والتدرج في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب فعد وجلست مكانه ومنه بذنه فلكونه متضمنا لمصدر معناه المستقر في ظرف متضمن مستقر كونه ظرفا لذلك بمعنى المستقر كما ان نقعد ظرف المضمون بخلاف نحو المضروب

المصرّح بأحكام الظروف فنقول ظرف الزمان على قسمين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء
كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرق الفعل الناصبه ان امكن كما اذا قيل لكم سرت فقلت شهرا
استغرق السير جميع الشهر ليلا ونهارا الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن
مستغرقا للجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في كم سرت فالاولى يعم جميع لياليه والثاني جميع
لياليه والذي يصلح جوابا لمتى او الزمان المختص معدودة اكان كالعشر الاول من رمضان اولا وكذا
كان كيوم الجمعة اولا كالزمان الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان وكل يوم من رمضان ويوما
قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاء عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان
لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض
ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم في قوله يوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان
ان لم يكن صالحا الا للتبعيض في قوله ويجوز يوم الجمعة في جواب متى نفر جند من البلد فما لا يصلح الا جوابا
متى المختص غير المعدود وكيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا كم المعدود غير المختص كثلثة ايام
وشهر وكذا وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه
الدهر والليل والنهار مفردة بالنظم لا تصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوف
عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سرت
عليه النهار وسرت عليه الليل منبها الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى
وفائدة تبديد انتهاء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر
فهي كالدهر والليل والنهار والابد تكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوه
من جملة واحدة لعلاج الايام كانك قلت سرت عليه الثلثون يوما اذا قلت

ثم والفظ مكان ليصح مطلقا بالشرط المذكور وهو ان يكون الفعل المتعدي اليه ما مستغرقا من الظرف الواقع فيه نحو قولك مكان القتال ومشتقاته ومعناه
بحق المستقر ومكانة ومثله لفظ الموضع والمقام والمذاهب والمجلس والموقف كما مر
كما أشرنا الى ذلك بقولنا السابقة على الكلية في النسخة وموقفه في نسخة

والمتقل فلا يلزم لم ينصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما في المصنف الشرح لما كان ظرف الزمان
المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فوقع مغالطة منشاؤه الاشتراك في لفظ المعين وذكر ان الفعل يدل
على مر الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله
الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلطا ومغالطة وذكر ان الفعل لا يدل على المكان المبهم
اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على
المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو بدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالمعنى الذي فسر
قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ويخرج بالشرط المذكورة الكل وهو التصريح بما فيه معنى الاستقرار
قوله وما بعده ظلت اعجبني ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه
بما كان او لما يؤخذ ظلت الدار ونزلت المكان وسكنت العرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة
فيما ذكر فجاز اعتبار معنى الاستقرار فيما لم يعلم ايضا وانتصاب ما بعده على الظرفية عند سيبويه وقال الخوفي ذلك بعد
فما بعده مفعول به لا مفعول فيه وانا صححناه لانه لم يلزم الا ترى ان غير الامكنة يعد دخلت بلا نزاع في نحو دخلت
في الامر وظلت في منزله فلان وكثيرا ما يستعمل في محل الامكنة اضاعة يعد دخلت في البلد وكذا في قوله تعالى
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في المكان وكون مصدر دخلت الدخول والمفعول له مصدر
اللازم غلبة وكونه ضد ظرف جهد ويرد لازم الفاعل بمعنى كونه لازما فيهم قال الاصح واما مأخوذ من سبب
الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وشاذ وكذا قوله ولا يغنيكم فتا وعوارضا
ولا قبل الخيل لابة ضرة اي فتاة عوارضا وبمعارضتان ومثله لدن بمعنى عند فيه كما مر
الظريف الظعن بكثرة ضدونة وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى الفرح او البعد فهي بكاء بالكفي
بالكفي مخاوي مني مزدلفة الكثيب ومناط الثريا ومقعد القابلة ومنزلة الشفاء ولا بأس ان نذكر بعض ما انهاه المكي
على الاول ولا يعرف الثاني

الشقف خلاف القليب وهو جلة دون كالجب

ثم ان الظرف كلما تضمن معنى احد حروف الاستعمال اسما بان يقع سؤالا عنه مجرورا على غير الظرفية وظرفا بان يقع منصوبا على الظرفية
بيع منصوبا وهو ما جاز ان يقع في جواب متى او متعلقا فقال اغسر وبيع غير منصرف وكلاهما احد حدي المتمكن وغير المتمكن اما منصرف او
غير منصرف فان تم اربعة والنصرف النصرف الكبير شائع لانه على الاصل ونعني بالتمام النصب بتنوين او بخمسة اذا من وهو
اضافة المبني الى الجملة نحو سوف ترى مدة صاحبته هذا الاسم عيانا

سير عليه صفر فسفرها السير ولو اضفت اليها صباح يوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا بهذا كان امكن
كان مصلتا الى الرواية عن العرب فيها ونعمت والنا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه
الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اقتضاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من رمضان
جوابا وكرنا وانما ذكرنا الظروف في المتصرف وضده في الانصراف وضده فتفعل المراد بغير المتصرف من
الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر بمتى بالى وحتى ايضا ويجر اليها بالى
ايضا مع عدم تصرفها ومن الدالة على الظروف غير المتصرفة اكثر بمعنى نحو جئت من قبلك ومن بعدك
ومن بيننا وبينكم جئت من عندك وبين لما لم يذكر فلا يتناول الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم
النصاب بمعنى او بجار بمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ما في الظروف
المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كبيعة المركبة وقد يجيء حيث واذ متصرفين نحو انه اعلم حيث يجعل رسالته
وقوله تعالى بعد اذ انت قومنا من المعربة بعدك يمنة ويمن واذا لية وذا ان غدا وذا ان العشاء وذا ان
الزمن وذات اليوم وذان صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير واو والمسموع في هذه
الاربعة الاربعاء عليها نحو ذا شهر ولا ذا كخنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وربما يقرونها
فاذا اسم تعرض على اقامة ذي صباح لا مرتا يسوء فيها ذا ليلها وذات الشمال قليلة نادا الظروف
كبيعة الظروف المبنية ومعنى الظروف في المركبة المذكورة بحيث في بيعة المركبة ومعنى ذا من واخواتها بحيث
المركبة الاضافة وقولهم لغيبة بعيدك يمنة اي قولك بعدك اذا كان الرجل معك عما ابان صاحبه مم
بانه تحيث لا عنه نحو ذلك مم بانه ومعنى التصغير تغيير زمن اللفاذا اعني بعدا لغراق وكون هذه الظروف
غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربة غير المتصرفة ما يجيء من اغدوة وبكرة وضحى وصحى وبكر
وسحر وعشية وغدة وعشية وغدة ومساء وصباح وليل وتارة واعني بالتعيين ان تريد غدوة بوبك وبكرة وضحى
السحر قبيل الصبح يقال لقيته سحرا اذا اردت سحرا بعينه لم تصرفه لانه معدول عن المعرف باللام وهو معرفة ونقول سير عليه
شهرا ثلاثة اشهر
الا بعينه صرفته وان اردت سحرا
السحر الاخير هكذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ابو الخطاب انه سمع من يوثق به انك بكرة وبوبر بالباء ان في بوبر اوغدة لكن الاغلب المشهور فيما ذكر البصريون
مع التعيين كما كانا كذلك على اليمن كما مر فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم
تصرف هذا المعينة مبني على تقدير ما مر دون العلمية والا لقيل تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا
يتعدى حكمه الى مثل هذا التعيين نحو شهر رمضان وساعة وغداة وغيرها فلا يثبت اذا عدم تصرفها فقد الظروفية
الثالثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة
واذا تصرفت وانكرت تعينها فلا يد فيها من الاضافة او اللام نحو رأيته غدا التحر الاعلى والا لقيل
على سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا واما
لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كما سامر نقول في التعيين انك كل اليوم غدوة او بكرة وفي غير
التعيين لقيته العام الاول ويوما من الايام غدوة او بكرة فتمتنع الصرفة في الحالين قرئ في غير التعيين كما
نقول لقيته سحرا وان كنت لقيته واحدا من الجنس غير معينا وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب
الاعلام وانما عليها بالقطيعة لا معنى تحتها واذا لم تقصد تعيينها جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد
صبحهم بكرة واذا قلت ذكرا غدوة وبكرة او ربما غدوة وبكرة فهما منونتان لانهما كلما ورد ما خواص
النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لما نقول له من النكرات نحو سامر وضعالة
وجعل في مرجلة اعلام الاجناس كتعاد وفي بنية اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة اي الجنس
كقولك هذه غداة باردة وبخ غداة طيبة وقد جاء غدوة جناية القراء في قراءة من قرأ بالغدو والعشي
كما سيبويه والاصل في هذين ايضا غدوة وبكرة محمولة عليهما لاشتمالهما على المعنى في البنية كما ان هذين
محمولان على يوم في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس منقولة كما مر وعلى
ابو علي عن ابي زيد لقيته قينة بعد قينة ولقيته القينة بعد القينة اي الحين بعد الحين في علم الجنس كما تقول لقيته

الصلاة الغرر وكذلك الصلاة ما اليمن قال امرؤ القيس هل عرسا وصلاية متنظل فاضلة الحنظل لانه يعلق بها اذا يبس
والعرس ثيل اصغر باليمن يختلف فيه الغمر
والغمر جمع ملة الكف
المدارس بحر سيحة شبه الطير

لقيته قدرى ولقيته قدرى اي الدرء وذكر سيبويه ان بعض العرب يدعو الى التنوين في عشية كما غدوة
بمعنى انه يجعلها ايضا علما غير مصروفة للمعرفة والعدل عن عشية منونة على كما قال السيرافي حكاية سيبويه لانه
وسحر غير منصرف لما كونه علما للجنس مثل اذا الذي يجيء يوما كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عدم التصرف
كقولك وحث وعند ولدى ومع وبين يدل اضافة وحول وحوالي وحوليه وحوالين واحوال للتكثير كما
قوله تعالى ارتبعوا لبصركم ذا وكذا بالفواصل وبدل وهكذا بتوقطا بهما وشمال كبدل اليمين وذات
اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بيد اذا لم تركب واما عند وحيث
التي هي ظروف بمعنى قدام فغير متصرف قال الفرزدق فصلاه ورس وسطها قد تفلقا وسط بتحريك
التي هي متصرف وقد يدخل من الى بعض قدام بعينها نحو اذا هي احدى المتصرفة وذكر بعضهم ان
دون زيدا اذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة دونها فيصح ان يقال الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف
فيه بهذا المعنى نحو هذا كائن دونك اي ادنى منك وبعضهم انكر هذا المعنى وذكر ان قوله تعالى
انا خذوا ما دونه الهة كان المعنى اذا وصلت الى حالة اكتفي بهم والله اعلم الذي هو نفعهم وضرهم فهم
كانهم قدامه في المكان تعالى الله عن ذلك وعما يلزمه الظرفية علم سيبويه صحة زمان افعل منه نحو قوله انا قائله
الحسنا يوم لقيتها ان كنصيبنا نعم المال افرعا اي زمانا هذا بتا وهو نعت لمقطعي مليا وفريبا خاصة التصرف
نحو قولك سير علي الفرس مليا من الدهر وقريبا وعليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اضافوا الصفات
المذكورة الظرفية والموصوفة واما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب
ولما عدم تصرفها ذكر ما ذكر من الظروف فصار ما ذكر انه يكثر جعل المصدر حيث السعة
الكلام نحو انتظرته هريرة ورير وسير عليه ليلا وحينا اي مثل زمان يزيد ورير ومثل زمان الليل وحينا
قال الله تعالى ولا يارب الخوم اي وقت اوبارها فكأنه ذكر على حذف المضاف وغلب على انه المصدر بخلاف سحر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الزمان من غير اضمار مضاف وذكر لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل والذكر بنصب الفعل بهما
وهو قولهم بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس اذ ذاك لان دخول كان المزمان ويفعل
فيام الخبر مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف مقام المضاف
الذي هو كان نحو بئس غلوة كرسم دمنة نشأته اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث أقطع الذي صلى الله عليه وسلم
زبير القصر قدر رمية وقد يقوم المضاف الذي هو اسم غير مقام مضافه الذي هو مصدر فاسم مقام مضافه الذي
هو عند نحو لا اكلمك الشهر الحمراء وذات طوق الحمامة وقوله يا كرث حاجها الدجاج اي وقت صياحها فان
يا كرث بمعنى يكرث لان الغالب بالمكروه قال النحاة فيتوسع في الظرف والمتصرف فيجعل مفعولا به فيجوز ان
يضمر وينفصل نحو في كل يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشبهة منه نحو قوله
تبل مكر الليل والنهار وقوله يهمان ليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه فيهما وغير متوسع
فيه سواء ثم منهم من اجرى هذا الاصل فقال يضمر لا بتوسعة ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة
اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثالثة محصور فلا يراد عليه ويجوز الاكرمه واما التوسع
في ظرف المتعدي الى ثالثة فلم يجز الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى اكثر
من ثالثة وبتوسعة المناقصة نحو يوم الجمعة سير فيه فاما قالوا والذي اراه ان جميع الظروف تتوسع فيها
فقولك خرجت اليوم يوم الجمعة كان في الاصل خروجك في يوم الجمعة كان معمولا به بسبب صرف الجر
ثم صار مفعولا به بغير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في المعنى
مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فما مثل ذينك في قولك سافرت
الله ذينك الا ان هذا قصر قرينة والام صارت كالباء التي كانت حذف فصار قولك فيما مضى ان وان
وليس بتلك في غير الوضع للثالثة ولا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا وانما كان ذلك

فيكما في باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما فقوله دل الزمان على الحرف من المغيرة
فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالتعيين المذكورين واما قول
المصرح يجوز في الجمعة ضمتان الضم لئلا يكون مفعولا فيه اذ لا يكون الا ظرف الزمان او المكان
فمنقوض بنحو في هذا اليوم فلفظ الله يتناظر في الفاظ الدالة صفته وقولهما ان الزمان في نحو ذكر الليل
وصمت الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا كونه الفاعل او مفعولا
قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانه الذي يجب نصبه فان المفعول به يتخير بالاضافة
نحو ضرب زيد وكذا سار في الليلة فنقول اضافة الصفة الظرف كما اضافها الى المفعول به لكون غير
محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام كما في يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر
الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام قوله الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا
بنزع الخافض كقوله يا كرث حاجها الدجاج بسحر اي حاجها في الدجاج فوة الصفة بمعنى الدال لان اللام
الداخلة على المختص والمختص الشيء يفيد بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقبيل الطف وليس بمعنى كاديب له
المصر على ما يجيء في باب الاضافة قال وينتصب بعامل مضمر يجب اضماره الخ اقول اصل هذا
ان النصب بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار وبمنتنعه كان المفعول به اذا هو او كاذكرنا
قالا اول نحو يوم الجمعة في جواب متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقوله جاء بلا فاء نحو ظاهرة كقولهم
ح الان اي كان ذلك وكالجمع الان والثاني كالمنصوب على شريطة التفسير صيانة ذكر نائب المفعول به
مقصدا عما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سير فيه وما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة سير فيه ويا يوم الجمعة
سير فيه وكسار زيد ويوم الجمعة سير فيه واذا اليوم الجمعة سير فيه ويوم الجمعة سير فيه اولى سير فيه
ومثال الباب المغير بالصفة كل يوم صمت فيه صمت القيصر وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة

اشار الشارح الى ان على
وعلى يتعلق بمعنى ولا
يتعلق بمحذوف

اي جميع الحروف المضافة
الى الظرف تجر بما يجر اللام
نحو ضرب اليوم وقوم
الليلة وخذ الان الخ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وبدا يوم الجمعة سرت فيه قال المفعول له هو
ما فعل لاجله فعرفت ذكر مثل ضربته تاديبا وقعد عمرو جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر اول
قوله فعرفت ذكر اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكر احترز به
قولك وقد ذلك ضربا لاجل التاديب بعجبني التاديب فعل له الضرب الا الكلم تذكر
الضربة قولك عاملا فيه والخفاء يخول في المفعول له اى ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه
هو ما فعل فيه مضمون عامله معناه او مكانه لئلا ينتقض الحد بنحو ضربته وقد بعجبني التاديب وسرت
ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليتبين انه قد لا يتقدم ويجوز على ما يجعل
عامله كالة ضربته تاديبا وقد يتقدم ويجوز عليه كالة وقعد جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل
سواء تقدم ويجوز على ويجوز الفعل كالة وقعد جبنا او تاخر عنه كالة جئتك اصلا حالي اكرمك وذكر
لان الغرض المقارن ويجوز ان يكون عامله غائيا حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما سيذكره
في مقامه فرى مقدما من حيث التصور وان كان متاخرا من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الفاعلة
وليس بمجعول له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولك اسرع ضربته تاديبا وانه الضرب علة للحمل
عامله التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو وقعد جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله
يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل
وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه
النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذكر لما راى ما كونه مضمون عامل المفعول له تفصيلا
وبيانا له كالة ضربته تاديبا فالتاديب يحمل والضرب يبان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا
ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربة في كونه مضمون العامل هو المعمول وذلك

المفعول له سبب عما حمل الفاعل على الفعل اعني ان الفاعل انما فعل الفعل لاجل المفعول له كما ان التاديب سبب للضرب والضرب فعل الفاعل والتاديب مفعول له وهو من الفاعل حكمي

ولا يطرد له ايضا في جميع انواع المفعول له فان الفعل لبيان النوع ولا يقال قعوده جبنا الا
مجازا وكذلك قولك جئتك اصلا حالي اكرمك بالاعطاء او النصح او نحو قولك جئتك اصلا حالي اكرمك الاصلاح
بل بيانه الاعطاء او النصح كما مر فيه ولعله يقدر فيه مثله فعود جبنا ومجيء الاصلاح على تقدير
المضاف وهو تكلف قال المصنف رح على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب انفاقا وقولك
للتاديب ليس بمفعول له مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفيه نظر وذكر ان ضرب تاديبا ايضا
يفيد معنى للتاديب بحيث ان الاول مفعول له مطلقا انفاقا دون الثاني واي مانع ان يتفق
في المعنى المقصود المختلفان في الاعتبار الاثر كان معنى جئتك اكراما جئتك وقد ذكرنا والاول
حال والثاني مفعول فيه ويجوز ان يقول انه لما سمي مفعولا له منتصب نصب المصادر
التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قولهم تفقأ عنه شحما اي تفقأ شحما لتكون الاضافة لفظية
ولا يطرد له كقولك نحو قوله ونرغل الجيوش الهوينا اي ترغيل الجيوش الا ان يجعلا مصدرين للحالين
المقدرين فيلزما اي نرغل مرغلين الجيوش ونهول الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت ذلك
وذلك على ما يجيء في باب الحال ومذهب البصريين او اكثر اليافعين المسلمة من الحذف والتقدير
اللازمين لغيره وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا للفاعل الفعل
المعلل وفاعلا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له بشرط كون الاسم مجرورا باللام
فحينئذ للاسم واكرامك الزائر في قولك جئتك للاسم واكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه كلامه
وذلك كما قالوا في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهبا اليه في الموضعين وان كان صحيحا
من حيث اللغة لان اللام فعل له لغة لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له
الا المنصوب بالجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المعلل باللام المعلل به لكونه شاركه الفاعل

شبكة الألوكة www.alukah.net

والزمان ومعنى مشاركة الفاعل ان يقوم ما يشتق واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم
ومشاركة الزمان بان يقع المشتق في بعض زمان المصدر كجلست طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان المشتق آخر زمان المصدر نحو جئتك صوم غد او بالعكس نحو جئتك اصلا صلى الله
وشرط سيبويه ايقاعه للمغايرة بين الفرعين واذا كان المعلل تغيرا وتفصيلا للمصدر المجمل كما في ضربته
تاديبا واعطيته مكافاة فليس هناك مغايرة في المتعلق حتى يشترط الزمان بل هي في المتعلق هذا
واعلم ان المعنى المؤدى به بالضرب والاعطاء هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة
هي المتعلق ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل لما تحت ضربته التاديب
لكن لو صرح بها والعلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة للفاعل في الزمان اذ ربما
لا يحصل هذا الا قريبا فكيف يشارك الضرب الزمان كما قال ابو زيد والشيخان فوقد من بعيد لم يعلم
الشفيعة ما الثرى وانما نصب هذا المصدر التضمن العلة المتعلقة ومشاركته للفاعل
والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط مشاركة الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان
الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم المشاركة قول ابي المؤمنين علي السلام في نهج البلاغة فاعطاه
الله النظرة استحقاقا للسخطة واستمهله للبلية وبخال للعدة والمستحق للسخطة ابليس
والمعطى للنظرة ابوه ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا لان المفعول لا يستحق حالا اذ لا يكون حالا اما
القال وكذا البخال للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الحجاج بركب كل عاة فارها
تحاذر من وقع المحتوم والمعول ابو اول البيت وكان الحمل بمعنى الاقرار على الفرس والثوب ليس بفرس بل
هو فرس وكذا ابو جبان ابو على عدم المغايرة في الزمان وذكر انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة بدوم
يفتح الصاد فيما قدمهم بنصب صدورهم ان معناه لصدورهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اذا

اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل
الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا شارك فاعله فاعل الفعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين
مما شرطه المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا للذهول في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط
كونه بتقدير اللام ويكون له وان يكون متاخرا لفظ الفعل لانه علم ذلك مما مر وشرط بعضهم
كونه من افعال القلوب لان العلة الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب
والقتل لا تدل على شيء ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالخوف والعلم والارادة
فانها تبقى ويكون انه ان اراد وقت تقدم الحامل وجودها فهم وان اراد وقت تقومه اما وجودا او تصورا
فسلم ولا ينفعه وينتقض ما قاله بكونه نحو جئتك اصلا صلى الله عليك وضربته تاديبا اتفاقا فانه قال لا
يتقدر حذف مضاف اي اداة اصلاح واداة تاديب قلنا يجوز ايضا جئتك اكراما لك وجئتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له لا يلزم تقدير
المضاف فنصب المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مفعوله
عامله نحو قعدت جبنا فنوعان من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على
الفعل تصورا اي يكون غرضا وله يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تاديبا
وجئته اصلاحا قال المص واغا شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران
لان علة الفعل كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة
شعورا في العليم والغرض ان يكون مما يدل على اللام المقدرة المفيد
للعلم وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير
المفعول له لم اسلم الحال والتميز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قوله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حاتم وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى فأزلهما الشيطان وقال الجرمي
اذا أجر بالدام وجيء بغيره فلا بغال جنبك كراهم كن ومنعه الاندلسي وقال الا أركمستعانا وقال
ابن جعفر انه في حال التكبير وشبهه لحال والتعجب كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر
جواز ذلك لانه ورد في قوله فبظلم من الذين هادوا وأخرينا فالباء للسببية هي شاكلة الدام قال المالكي اذا
حصل الشرط فجر المضاف بلام التعريف أكثر من نصبه والجر بها أكثر وسوى الاعلم في المضاف
وبذا قوله والا وحان بحال ذكر على السماع ولا يعلم قال المفعول معه هو المذكور بعد الواو ومصاحبة
معمول فعل لفظا او معنى أقول قوله مصاحبة معمول فعل احترز به عما نحو ضيعته في كل رجل وضيعته
فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع وبعني بالمصاحبة كونه شاركا للمتكلم في السير في وقت المحمول
في ذلك الفعل واحداث وقيد بسير هما معاونة فلو كر سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم
كون السير في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا
كما مر سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف انفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله
بنحو صيرك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك وأما نصب عمرا في المثال المذكور فلان
اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما بعد ما بعدت عن العطف الى النصب نصا على
المعنى المراد من المصاحبة لان العطف يحتمل مصاحبة زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجل لعمرو في المجيء ويحتمل مجيء احدهما
قبل الاخر والنصب يقتضي المصاحبة في قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن النصب على المصاحبة
لكون النصب في العطف هو الاصل اظهر قال فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان نحو جئت انا
وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعينا
نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وعاشاك وعمرا لان المعنى ما تصنع أقول اعلم ان

ان مذاهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع واقاموا
الواو مقام مع في بعض المواضع لكونه اقصر لفظا واصل هذه الواو واو العطف الذي قيد معنى الجمع
كما مر في بابه فكسب معنى المعية فالواو لا تتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه النفاقا فلا يقال والخشبة
استوى الماء كما تقدم سائر المفاعيل على عاملها ويجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب منها كما يقوله
بجمعه في غيبة وبعضه ثلث ضلال ليست عنها بمرعوى والاولى عاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال
الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنى كما في الظرف غير المبتدأ والاولى حالة العمل
على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت
جاء البرد والطيالسة وكذا غيره والاضمار قلاق الاصل وقال بعضهم الواو
منصوب بنفس الواو والاولى عليه اصل الواو وكونها غير عاملة ونوقض بمعنى مع مطلق النصب
في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظرف وذلك ان الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب
بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب على النصب ما بعدها عارية كما ما بعد الا اذا كانت
بمعنى غير اذ تعرب بحسبها ولو كان كما قال الجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطرد نحو كل رجل وضيعته
قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال بعد الظاهرة نحو قام زيد وعمرو انه
لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف للداعي وهو عدم لان
هذا اجماعي والنص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان
يكون العطف في جئت انا وزيد عند عدم الظاهر واجبة ذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب
للعطف وهل شرطه نصب كلام على انه مفعول معه جواز عطفه مراعيا المعنى على مصاحبه قال
الاخفش نعم فلا يجوز جاء بكر وخالد والسماء اذ لا يستند الجلوس الى السماء وذلك لا يجوز ضحك

زيد وطلوع الشمس ولما ذكر عنده من اتحاد الاصل الواقع العطف واجاز تغيير المسند لاختلافهم
فانزلت سير والنمل ولا يقال سار الماء بل جرى ولذا يقول ان ذكر السعاة السيرجري الفعل لما اوثر
بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وضلالهم بالغدو والاصال
وغير بينه في الشعاة قدمه ما يمشي على بطنه ومنه ما يمشي على رجلين او على مذ فصيرية المعطوف
كقولك علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء باردا فهل لا يجوز العطف الا سوى الماء والتبن ايضا لان
سوى هنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى انتفع كما في قوله تعالى ذوي قرنين فاسوى ولذا لا يجوز العطف في هذا
المثال ايضا بقوله استوى هنا بمعنى ساوى لا بمعنى استقام ولا بمعنى انتفع والمعنى ساوى الماء
والتبن في العلوفية اي وصل الماء الى التبن فليست المتبنة ارفع من الماء والتبن هنا مفعول به وفيه
قدر انتفاع الماء وقيد زائد ولا يجوز النصب في كل انا اعلم وعالم لانك لا تقصد قيد مصاحبة
لمخاطبة العلم للعالم والتغاير الاصلي فيهما انا اعلم بحال عالم فانا وعالم لمخففين كذا في مفعول
اعلم وهذف المبتدا المعطوف عليه عالم لقيام القرينة على كلا الجزء فيهما ويغتفر مثل هذا الحذف في
الثاني من المركبين المضاف والاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر ثلاثة عشر على ما بالي
في باب العدد وقولنا فانا وعالم مثل كل رجل ضيعته اي فانا وعالم مغتربان والمعنى انا لا ادخل
بينك وبين عالم واشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانا اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انا اعلم
وبكر وهذا يستعمل في التهديد اي انا اعلم ببكر فلعل ابتلاك عليه لما علمت من تركك مكافاته ليجري بيننا
فانا وبكر اي اتهما مغتربان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى ايضا يليق عالما بكما
في باب التهديد والتخويف وقال السيد الظاهر المعنى انا اعلم وبكر بجازيك فهو عندي على تقدير حذف
خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول السيد ان تقدير انا اعلم بما غيرك وبكر

وبكر اعلم منكما وهذا ايضا مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انا اعلم وبكر قوله وان لم يجز العطف
تعين النصب نحو جئت وزيدا بالرفع للنحاة على ان النصب مختار هنا لما واجبة وذلك مبني على ان العطف
على الضمير المرفوع المتصل لا تاكيد بالمنفصل ولا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح
لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى والفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين
لانه اما ان يكون في اللفظ مشعرة قوى او لا فالاول نحو مالك لان الجار يتعلق بالعمل لو ما فيه معناه
ومالك لان فيه معنى فعلك وصنعك وهو معنى الملك الذي فيه معنى الفعل وهذا وذاك
وكفيك لكون ذا بمعنى كفاك وتحو ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفيه المصدر معنى
الفعل وكذا قولهم رسيل والحائط واعراه ونعسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان
فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف قبيحا
نكلفا او لا فالاول نحو مالك زيدا وعمرا وشان زيدا وعمرا قال المص العطف واجب قيدا ذا هو
الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب
ضرورة وكيف لما انه ليس بضروري قلنا لم يجز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره
العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب
والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا وشانك بجعل الضمير مكان الظاهر ليجوز فاكون فيه يجوز ون
في العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة
فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف يجر معه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المص هنا انه يتعين النصب
نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الناذر يجوز العطف على ضعفه لم يقصد النص على المصاحبة
وبواو الحال ورد في القرآن كقوله تعالى فاكون له والاولى به والاراجح بالجر قراءة حمزة وفي النصب مثل هذا

شبكة الألوكة www.alukah.net

اعني ما شانك وما انك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انتصاب الفعل المدلول عليه بما شانك وما انك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية ويعتبر الجار والمجرور وقيدا معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومعانم امتنعت الاضافة فقدرتك واياك لتعوض ما الاستفهامية وقال سيبويه بتقدير ما شانك وشان ما لا يستقر زيدا وما انك وما لا يستقر عمرا وما شان زيد وما لا يستقر عمرا فهو معطوف المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عما معنى ما صنعت وما تصنع لان الذي لا يستقر ايضا يعني انه سيبويه لم يرد بتقدير ما لا يستقر ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل لا يعمل له كما موصول وصلته ولا يجوز حذف بعض صلته وابقاء البعض الا في كما يجيء في باب المصدر وانما قال سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ما انك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لما لا يستقر الخ ولذلك لا يستقيم ان الواو بمعنى مع لان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى المصاحبة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كانة ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان انك وقال السيرافي واما ترفع الاسم منوطا بما يستقر كانك قلت ما انك لا يستقر زيدا والواو دال على معنى لا يستقر وانما اركبنا هذا اعتقادا بما الزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزم على ما بينا الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجمع بين الفعل الذي اعني الذي لا يكون في لفظ ومعنى العامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وضعفه من يزيد وما ابن خالد والمتفق فهمنا العطف اولى بما لا اتفاق وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه والواو على ما اختاره عبد القاهر وكيف وذلك كثير في فصيح الكلام

في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا جاز فلانه وضعفه قدر كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك كثير وقوعها ههنا والشيء اذا كثر وقوي صح جاز فيه تخفيفا وصار كانه منطوق به وره المبرد بتقدير سيبويه وقال ما معنى تخصيصه بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيل التخصيص وانما اراد التمثيل على اوجه الممكن والتمثيل لشيء قد لا يجاوز وقول الداعي آمان قوي والجماعة كالذي منع الرصافة ان عمل معمله اي زمان كان قوي والجماعة وقول بعضهم انا واياه فلحاق واي كنت واياه في لحاق ابعد مما نحو ما انت وزيدا وكيف انت وضعفه بالنصب وذلك كثير ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوعهما بعد هما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله لحاق لما ذكرنا ان المعطوف بعد لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وزيدا فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الفراء نصبه بالخبر المقدر وانكر ابن ابي اسحاق ويجب عند من يجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون بضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فالكلام في جواز نصبه لذلك كله بناء على اصلهم وانا لا ارى متقدما تقدم المفعول معه على عامله اذا ناصره المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل اجازه نحو زيدا وعمرا العين فتقول الليل في الجماعة واياه كالذي في لحاق وانما امتنع للنصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه ما قبله او بعد عنه كما كنت وزيدا قائما وحسن وزيدا ان كيف حكم في مطابقة ما قبله فكيف لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين ومر وزيدا كيف ينظر الى المعنى والى اصل الواو اي العطف وضعف ذلك ابو اسحاق وقوة كون المفعول معه تبيانا لما قبله وابو علي الى

كونه فعليا وقال بعضهم هو معنوي لا يجامع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الواو هنا
ان ينتصب شركاءكم على انه مفعول معه وقال يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم مفعولا
اي وادعوا شركاءكم وذكر لان الايهام لا يندفع الى الناصب لان لا يقال اجمعت زيدا قال الحال ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما او هذا زيد قائما اقول قال المص
لا بد قبل قيده في نحو جاءني رجل عالم لان المراد ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك
عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة خبر المبتدأ
لا هيئة الفاعل بل انما علم كونه حالا في جاءني رجل عالم بيان لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف
الحال فان لك ان تقول جاءني زيد مسرعا وبريد زيدا مسرعا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول
حتى لو قلت برجل قائما امتنع لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود
يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حد بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فلعل في ذلك الحد تحقيق
معنى الحال وبيان ما هيته لانه يحتمل ان موضوع لبيان ما هية الفاعل او المفعول مطلقا لا في
حال يلحق فيكون غلطا ويخرج من هذا الحد الحال الدالة بلا ضمير ذي الحال نحو قولك يقول وقد
ثم الوظيف وساقها الست تركان ولا تبين عوذ وقد اغتدي والطير في وكناتها وكذا ما يجيء قيدا لاو الجملة
المبتدأ فيخرج ايضا الحال من المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله
تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان خوافيه مدبرا
قضيبا وان لم تكن تخضب قوله عوذ وبينه كما عند ولا عليهم خلق الجديد مضافا بثلاثة واما قوله
تعالى النار مثواكم اي موضع مثواكم اي مثوى اكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما او ضرب زيد يجيء
فالمنصوب فيها حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال ما يضاف اليه غير

غير العامة في الحال الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه
مقامه كما اذا قلت بل نتبع ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم فكانه حال من المفعول واذا كان
فاعلا او مفعولا ويصح حذف المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه وقوله تعالى
قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لان دابر
عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه وهو الحال عما
المضاف الذي هو صاحب المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين
وكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله تعالى خوافيه مدبرا او يشبه خوافيه مدبرا ويشبه
خوافيه مدبرا وكانه حال عن الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم خلق الجديد مضافا والاولى
ان يقول الحال على ضربين منتقلة وموكدة ولكل منهما حد لما قدمناه ما هيتهما في المنتقلة نحو كلام
يتغير بوقت حصول مضمونه تعلق الحكم الذي هو ذكر الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري
مجراهما فيقولنا في كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع كونه غلطا اذا لم يجعلها
حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصاحبة نحو يصبح الفقير لان الرجوع لا يتغير بنفسه
لا بوقت حصول مضمونه ويخرج التعلق بقولنا يتغير تعلق الحكم بالفاعل او المفعول فانه لا
يتغير بوقت حصول مضمونه ذكر التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول
المعنوي بما نحن فيه ويعلم مما ذكرنا ان قوله كانه قال جاءني رجل عالم ليس بصحيح على ما يجيء
لان الحال عن المضاف اليه الذي
لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا المضاف على حاله ويدخل في حد الحال نحو قوله تعالى وقد نرى الوظيف
وقوله وقد اغتدي والطير وكناتها وقد الموكد اسم غير مشتق يجيء لتقرير مضمون جملة كما يجيء
قولنا غير مشتق احتراز عن المنتقلة في نحو جاءني راكبا فانه يجيء لتقرير ان مجيء عن الفاعل وهذا

يكون زيد راكبا وهو المفعول وهند نحو ضرب زيدا بحرد اعرفتيا به فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان
كان بينك قرينة حالية وتعاليه بينهما صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له الفاعل او المفعول
وان لم تكن وكان الحال لاحدهما وجب تقديمه الى جنبه صاحبه لان لا لبس نحو لقيت راكبا زيدا فان
لم تقدمه وهو عن المفعول واما اذا جاء حالان من الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى
الجمع بينهما فانه افصح نحو لقيت زيدا راكبين ولا يمنع من التقديم نحو لقيت راكبا زيدا ولقيت راكبا
راكبا وان كانا مختلفين فان كان بينك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعها كيف
ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن قال اولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا
زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان قرينة المفعول اقدم منه قرينة الحال اخر الحالين
وقدم حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد
بجنب صاحبه ويجوز عطف احدهما على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا
قال ابن مالك وقد يذكر كذا المتابا مقدرة لنا ومقدرة بنا وقوله الجمهور وهو الحق اي يجوز لشيء واحد
ان يكون حالا عن شيئين مختلفين نحو جاء زيد راكبا وعمرو ماشيا او عن متضادين كقوله تعالى الخ
منها ذكورا وانثى صورة كما يجيئان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال المتضادة كانت اولا
فيكفيها على الزمان والمكان فجعل نحو هذا حالا من ضمير منها والمستكن يشمل المتضادة فتقعها
مطلقا ولا وجه للتفكيك وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست
خلفك اماك وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالة على كون الفعل
نحو جلست خلفك اماك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر و

وامامك وسط الدار وما تقيد الحال بقيدين مختلفين كما في قولك تعالى مذ وما مذهورا او بمتضادين
في محلين غير متعددين كما في استقر به ابيض اسود او متعددين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا
يكون به وز اعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما كقولك ضرب اما قائما
قاعدا واما قائما وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في كلم لا التي لنفي الجنس نحو جاءني
زيد لا راكبا ولا ماشيا وبعد بل افراد كقولك ما جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال
من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين
واما المفعول المعنوي فنحو مذ ابعلي فيجوز فيه ان يعلى فيه فاعل بفعل محذوف تقديره مذ لعلي
مذ لعلي هذا الى انبه على بعلي او اشير اليه ثبتا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله
كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوة عنده نفتاك اذ المعنى يشبه فارجا
سفود شرب ولا يفسره يا شبه فارجا لان المشابهة هي المفيدة بحال الخروج لا
الشبيه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قاعدا وفيه
نظر لان قاعدا حال من الضمير في الظرف وهو فاعل اللفظ لان الفاعل المستكن كالملفوظ به
فهو كقولك زيد ضرب راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس
بجيد ذكون الحالين في المثالين عن زيد الاعن من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها
قال وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل
وهو معنى تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى
الفعل يشترط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغه كالظرف والجار والمجرور
وفي التنبيه نحو انا زيدا قائما عند من جوز وفاء التنبيه منه دون انتم اكثارة

شبكة الألوكة www.alukah.net

كالجوّة هروق للتبيه واسم الاشارة نحو ازيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيد متعما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما الدار ولعلك حاضرا عندنا فالظرف انما لبنا بعاملين لان التمني والترجي لبسا بمقيدين بالحال بل الفعل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون مضمونه لاحق المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت زيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه مما دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمسك نحو انا فارس شيء مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو هلم واقبل فلان الثاني بمعنى المصدر كما ذكر في المفعول معه ولم يجعل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكاة وينتقض بما قاله يسلم الاشارة وحرف التشبيه فانها لا يشبهان الفعل لفظا مع عملها في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان يشبهان لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال قال ابو حيان ذكر ابن مالك استعمالهم وان لا تعلمه قال وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا ومثلها العرك ومرتبه وحده ونحو متاوما قول انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد لحك المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هنالك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها مجازا وتخصيصها ما بينا انما لم يعتنى فيها اولا بما ذكرنا بقيد لحك المنسوب اليها اعني بها انها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين لحك المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك لحك وعلى هذا اقول للمعرفة حالا لان التعريف حيث ضائع ولم يؤت النكرة ذا حال لان غالبه انه على خلاف الاولى وقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب غالبا قوله ومثلها العرك هذا مثال تعريف الحال النظم وتعرف الحال المعرفة ظاهرا اما مصدرا واما غير مصدر والمصدر اما معرف بالالف واللام نحو مثلها العرك او معرفا بالاضافة نحو افعله بجهدك وطاقتك وودك ويرجع عوده على بدله وفيها

وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الطاقة والوحد مصدر وحد يجد بفعل وجد يجد وجدا ووجدا كوعد يعد وعدا وعدة والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدله متعلق بعوده او برجع والحال موكدة والبداءة مصدر بمعنى الابتداء بجعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مقعولا مطلقا لفعل مضمر اي يرجع على بدله عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الكتاب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعول به مطابقة للحال المقدرة اي اسلمها معتركة العرك وافعله مجتهدا بجهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي اقرادك وبرجع عائد عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الحال فهي منصوبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام غير المبهم من الظروف نحو زيد قدامك ولا يصح ان ما قام مقامه وقوله وسلمها العرك تصديق للبيت وبروى فاورده العرك قال فان سلمها العرك ولم يذده لم يشفق على نفس الدخال بنصف الحاد والباء والدخالة الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بها بعيرا عطشانين ليشرب منه ما عطاه لم يكن شربا ويقال شربا دخالا وبقال نفس البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نفس الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها من الماء ولم يخف على انه لا يتم شربه بعضها للماء بالمزاحمة واما قولهم جاء قضهم بقضيضهم فالاولى ان يقول ان المصدر المقدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مقضوضهم اي كاسرهم معهم

مكسورا بلا تنوين مع لا التي لنفي الجنس ومكسورا والاصل فيه ان يكون قصدهم مبنيا او بعضهم مجرورا مثل قولهم كلمته فوا ثم الخ ثم الجلتين اعني قصدهم بعضهم وفوا الى معنى يلي الله والكلام لا يتم مفردا معنى المفرد لان معنى فوا الى مشافاها ومعنى قصدهم بعضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وكانت اما اعني ما قبل الا التي منها وهو الجزء الاول من المفرد الذي قامت مقامه كان للمبني ياب المفعول المطلق فانها الفيك سواد وكذا ينبغي ان تقول في يد بيد وبدا بدا على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعته الشاة وشاة بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم بيعا مناصاة اي كل رجل كقوله تعالى آتوا الصدقات نحلة اي كل نفس وكذا قولهم بعته الشاة وبدرهم الواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مفردا ناب اي كل شاة فنصب بهما الجزآن بقولها الا ترى ان قال الخليل يجوز الرفع في الثاني به على الاصل كقولك بعته الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم لما كان مبتدا النكرة انما سد مسد الحال وفاه الى في شاة ودرهم انه لما حذف المضاف اليه منه لتنكر لتقيامه مقام الحال التي لا يبقى المعرف على حرف واحد وقد جاء فالعم قال المبني وقد بني على فوق فالتحق المضاف اليه وابدل منه الواو وبما لا يبقى على حرف واحد وقد استثنى قد من السطراد او بعدا الى ما كنا فيه اذ كر حال قصدهم بعضهم فنقول قد يستعمل قصدهم تابعا لما قبله في الا ترى كقولهم جاء القوم قصدهم بعضهم ورايت القوم قصدهم بعضهم ومررت بالقوم قصدهم بعضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى حكمها الاول اعني جميعهم لقصدهم ايضا ما كان في الحال او على البدل اي جاء قاصدهم مع مقصوديهم وقد يبدل كوفيها ان النصب وقد على الظرفية اي الى بمعنى قرأة المعنى قصد معناه فولك جاء وا معا وكان في معا خلاف هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد لكنا اخترنا في قد في نحو جاء وا وحده اي حال اي منفردا او ظرفا اي لا يبقى غير وجاء وا لا يبقى وحده

في مقصوع عيد فريح وقد وسبح وقد اي انفرد وهو في الاصل قولك لا يبقى عن تحوله مثله كاستعمل شخص المنقطع النظير ويقال فلان بحر وقد وبحيد وقد ورجل وقد اي لا يجد برا به ويقال جاء على وقد اي انفرد وعلى بمعنى مع فوقد لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب على الحال في المواضع المذكورة والمعروف خلافها من غير المصادر اما با اللام نحو قولهم مررت بهم لجاد الغفير ولجاد من الجم وهو الكثير يقال امرأة جاد المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر يعني الغفر اي الساترين بكثرتهم وجد الماض حذف الناء همذ للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى آن رحمت الله قريب من المحسنين وهو صفة لجاد اي لجماعة الكثيرة الساترة واللام في اللحم بمعنى في لان كلا في قوله تعالى ولهم على اللام بمعنى في فضيت ثلث لا بعينين ويقال ابصارتهم بهم جاء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم يذهب الصالحون السلف الاول فالاول مبنيتين واللام لازمة لجاد الغفير وقد يجيء ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما با الاضافة نحو جاءني الرجال ثلثتهم ورابعهم وخمستهم الى العشرة لان الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند بعض النحاة على الحال لوقوعها موقع المكنى اي مجتمعين في الجيء وبعضهم يتبعه رنا ما قبلها في الا عراب على انها في بدل وربما عوملا معاملتها العدد المركب نحو جاءني الرجال الخمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاضافة كما يجيء في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو منصوب على انه جعل فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يتاتى على قولهم فاه الى في ذلا يقال كلمته يد بيد وخف خلافا لثلثهم وانا قول بعض اصحابنا ان الموضعين على السلامة في صيغة تما با كذا اسكن سد العرب وما با كذا اليوم شاذ النجف فعلى حذف المضاف اي مثل سد العرب ومثل شاذ النجف ويجوز ان يكون لا يشجعان ضعافا

النجف والنجف بالجيم بناء لا يعرف للاد مستطيل متفاد

فلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك وكخ قال فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها أقول أعلم
انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اتصف بوصف كما جاء في الحديث سابقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل
قال في درس له سابقا أو كذا تقول مر بي رجل ضاحكا فيها أو بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل ظريفة أو سبقه
نفي أو شبهه نحو ما فاز سعد في غير بلده وما جاءني رجل راكبا او ان كان للعموم وذكر لانه يصير
المنكر مع ما بعده كالشيء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدأ او كانت معرفة مشاركة للنكرة
النكرة الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبا او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه حينئذ اذا التبس الحال
بالوصف اذا الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي
الحال بالوصف نحو رأيت رجلا راكبا فصار المنع رفعا وجرا واما المشبهة باسم لتقدم الحال على صاحبها المنكر
بقوله لمية موحشا طلل قدم فلا يستقيم عندنا سر اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على تأويل الا تفضل
من يجوز ارتفاع زيد في نحو الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال
ومن يجوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها يجوز كون لمية عاملة في الحال وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتداء
فان قيل لعل حاجة ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي اذا طلل مرتفع بالابتداء بل العامل في الحال
ايضا فيجد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل بل الاسناد اليه بكونه موحشا فكيف
بجملة الحال ليس مقيدا به واعلم انه يجوز عند ذي الحال المجرور الذكر نحو بي جاء زيد
اي ضربته قال ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور على الاصح أقول قد عرفت قبيل
العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور وعلى ما قال لعل ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه
وهو الذي اختاره فسيبويه لا يجيز اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجاز الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال
نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يجعل عنده بلا اعتماد الظاهر نحو في الدار زيد

قائما تقدم في المبتدأ قائما مع ناصل المبتدأ عن الحال فانه واقع سيبويه المنع فلا يجوز
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد انتفاء وذكر لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش
ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صححنا به عند اي المبتدأ اما نحو زيد قائما في الدار فان
جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال امتنع عن صاحبه وان لم نجوز
ذكر وقلنا ان الضمير في الظرف يرجع صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال امتنع عما
صاحبها به اي زيدا ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد فجائز انتفاء ولما اذا كان الحال ايضا ظرفا او مجرورا
او مجرورا فقد صرح ابن يعيش بجواز تقديمه على عامله الذي هو ظرف او مجرور وذلك لتوسعهم في الظرف
حتى جاز ان تقع موضعا لا تقع غيره نحو انا بايام قائلون وما ذكر ابن الحاجب من تقديم الحال عليه
فمنه عامل المعنى فيه يستبين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا اضافة انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد
ضمن معنى المشتق كلين ولعل وكخ ما شاكل وصف الذات والجامد كالشان وصف التشبيه والتبيه والمشورة
وكخ مثل كرر وغيرك وكالجامد الافعال كلها وذلك لضعف شبهها بالفعل لعدم موافقتها لغة التركيب واذا ضعف
تقدم الفعل بعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فاظهر
بمثل هذا الجامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعفها شبهها بالفعل وظاهر لفظ
جار الله المفصل يوذن بجواز تقديم الحال عليها واضعفها الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل
الذي كانه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شرط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه
مرطبا وزيد قائما فيه منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا عنده قائما فسيجيء الكلام عليه مثم قريبا واجاز الزجاجي
ان تقول درهمك موزونا دراهم عبد الله لانه معناه يشابه دراهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر
او دراهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل فان قال اظهرت الكاف وقلت كدراهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا

مرد رهم عبد الله لان العامل المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير رهم والواو للمع مع
اظهار لكن ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله قولا واحدا والشرط لعدم
جواز ذلك ان لا يكون العامل مصدرا لان الاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقدير بيان الموصول
وصلة حرف المصدر وصلته لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام لحرف مصدري كما وان
لان تقدم الحال اذا على بدء الموصول لا يجوز وتقدمه على صلتها مما فاصل عن الموصول ايضا غير جائز لما يلزم
في الموصول حينئذ انفصاع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجيئا الضارب
زيدا ولا يجوز ان ضرب زيد زيدا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل الخافض
اذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تفرض عن اللام يمين نحو ان زيدا
لراكبا سائر والله لراكبا سير كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وتقديمه على اللام لا يجوز لان لها صدر
الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا اتصلت بهن الحوامل المذكورة فيجوز تقديم احوالها
عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجرورا مضروبا في قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان شبيها
للظرف من حيث المعنى لان راكبا بمعنى جالسا وقد تركب انه لا يتقدم الظرف يتقدم على عامله المعنوي
الذي هو الظرف او الجار فاصله سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم
هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش
بشرط ان لا ضمير عن المبتدا كما مر وذكر لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف
الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غير ما من التنبيه والتنبيه ونحوه ذلك اتفاقا
واعلم ان اذا اذا اتكن ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال وفي الاصل وتوسطها
ما يجوز ان تعلقه على انه خبر عن ذلك المبتدا والتضايه على الحالية كقوله تعالى فما الذين سعدوا ففي الجنة

خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فاكثر فتوى يوجب التضايه على الحال
كما في الايتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للتعليق فائدة واما عند البصريين فالحالية
راجحة على الخبرية لان الاسم اذا يكون خبرا يعتريه والظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف
الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير مفيدة في كلام واذا كان الظرف
في الظاهر غير مستقر فقد تقدم ان معنى المستقر اما يكون متعلقا بمقدر فتجريه الاسم الذي يلي المبتدا
الذي يلي ذلك الظرف والجيه عندا البصريين نحو في الدار زيد راغبا فيكون راغبا حالا والظرف متعلقا بالخبر واجاز الفراء
والكسائي نصبه في ذلك الاسم نحو في الدار زيد راغبا على تقدير في الدار زيد راغبا والحال الاول على المضاف المحذوف
اي هو يرغب فيكون خاصة في حال رغبته وشيئ اي ان رغبته شيئ فهو يرغب فيكون قوله ولا على الجمهور والاصح
الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله المعنوي وتاخره عنه وبذلك حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا من فوق كان او منصوبا او مجرورا
الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال ماضيا عن العامل فيجوز في جاء راكبا زيد ويجوز
راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت
وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز وتقديم الحال عليه من فوق كان او منصوبا او مجرورا قالوا
وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه اد ى الى اضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود الى ذي
الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضمير اك يشركان في عود هما على مفسرهما واما جواز ذلك الصورة اعني
نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والفعل والحال والى الفاعل فلا يكون ضميرا
قبل الذكر واما البصريون فاجازوا تقدم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا
لان النية في الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم الخبر على المبتدا نحو

لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار

ودار زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى وجبس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان جر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا على سرر متقابلين او غير محضة كقولك هذا ضارب زيد قائما او نحو جاءني بكر اضارب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع للحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان جر الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين يمتنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة وتقل عن ابن كيسان والي علي وابن برهان الجواز لان الباء لا يفوت معناها الالصاقة للكاف ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت بكبته يوم الخميس فكانك قلت ذهبت بكبته يوم الخميس فقال الشاعر لما كان يدة الماء حمرا ان صاديا الى حبيبا انه يجيبا فقال اضرا ذا الرأة عينه المروة تكرة فطلبها كهلا عليه يدة ويعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء اللهاء لغة وهو تعسف واما الفعل في الحال في نحو قوله ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بعضاف غير عامل في الحال كما في ضرب زيد راكبا فقد منع منه اضافة العامل الى ذي الحال وفي صاحبها الاستكمال فيه واما منعه فقال بعضهم الفعل فيه بمعنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى في نحو ابراهيم حنيفا وهي ضعيف لانا بينا في هذا الفعل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزء نحو انظر الى بعل هند وشيبا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تلة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير هو المذكور كانه المضاف وكونه حالا من المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان عاملة تقديم حال المضاف اليه على المضاف كقولك كما شاء يزيد ركبا انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجيء تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعدا لا او معنا بها نحو جاءني راكبا الا زيد وانما جاز في راكبا زيد لمثل ما سوغ باب الفاعل اعني تعيين الحصر فكانه لو اضيف عن صاحبها ويجيء ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ما هو الحال نحو لقيني شاتما زيدا هو قال وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيبا مشروطا اقول انما ذكر هذا القيد فان عمرو بن سالم شرط وا ان المشتق قابل للحال وان كان جامدا تكلفوا تأويله بالمشتق فقالوا ان المعنى صيغة وصفة مشتقة او معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا طيب مشروطا هذا تمر اطيب مشروطا اي كائنا بسرا وكائنا طيبا وهذا ناقة الله لكم اية اي دالة قال المصنف ولا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبينة للهيئة كما ذكرنا في حد الحال فكل ما قام بهذا الفائدة وفوهم فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط الاشتقاق الصفة كما مر في باب المبتدأ وهو قولهم ان الاصل في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاصول التي جاءت غير مشتقة وهي الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة اي الحال المشتقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لها وحالا في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بربريا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد الغيرة وما بالنا اليوم شاة البحث وقول المتنبي بديت قمرا ومالت هوطبان وقامت غيدهما رنت غزالا وتاوه ناوبل مثله وهما ان يقصد اضافة قبله اي مثل اسد الغيرة ومثل قمر والثاني ان تاول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت مثيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون التشبيه مشعرا بمعنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو فلم لكل فرعون موسى يصرفها اي لكل جبار فهاب ومنها الحال نحو بعث الشاة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

سنا ودرهما وضابطه ان تقصد التفصيل فتجعل لكل جزء من اجزاء مجيء فصاعدا وتقصد بذلك
التفصيل على الحال وثانيا بعد بذلك يجيء الجامع والعطف كقولنا سنا ودرهما او يجيء فيه
البدل نحو زيد درهم وانما يكون ما بعد درهما عن كل اربعين وقاس درهما في درهما اي جعله
منه ودرهما معا او بغير ذلك نحو ضعف عندكم الدينار ديناران لكل واحد وكل واحد من هذا
كان جزاء قول من يجعل الحال الا بتدائية كما مر قبل ومنها الحالية نحو بويع يا با با وجاءني
رجلا رجلا وواحدا واحدا وجاءني رجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه
ان يؤتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى ببيان التثنية يعد ذكر المجموع يجزئه معطوفا
عليه بالفاء او ثم نحو فملوه رجلا فرجلا وضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين
ومنها حال لا واصل لصاحبها نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب قزا او قز له نحو يعجبني القضة
خاتما والحديد سيفا او قد عمله نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحالية نحو هذا بسرا اطيب منه
او ما غير مرطبا وضابطه ان يفصل الشيء على نفسه وغيره يا عتبار طوريه وكذا اذا شبهت بشيء
ينفعل او يغير بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله مرطبا او هذا بسرا هذا مرطبا واختلفوا في
عامل الحال الاولى مثله فقال ابو علي وابن عامر العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل
التفضيل والذي الشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك مثل قولك زيد راجلا
اصله مشى راكبا فانه يجاء به حالا مع ان العامل معنى الفعل ومثل قولك هذا بسرا اطيب منه
رطبا والصحيح في بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذا الصحيح افعل التفضيل بالاتفاق ولا يصلح
اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك ان الحال مقيدة فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة
بالبسرية وفيه ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كان الاشارة في هذا يعني شيئا تقيدت وكم

حوا

الكلف بالتم عليه من الاول

ولم تقع الاشارة الا على شيء مخصوص والجواب قولك هذا زيدا كبا لم يكن الحال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه
يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية ويستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في
اول الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الا تركان اسم الاشارة لما تقيد بالحال
في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بل كان الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال الثاني فلا يتقيد
المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لانا نوصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد
المبتدأ والخبر معا بالحالية مثال معين امتناع تقيد احدهما بها بمجرد المثال فلعلية ذكر المثال الخاص
ما نعا من تقيد احدهما معا لمزية في غيره واما ثانيا فلان المذكور في المثال المذكور المستلزم فيه ان المبتدأ
مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يتعرض في نحو هذا زيد قائما لامتناع تقيد احدهما بحالين فيسلم ايضا
اطراد امتناع تقيد كل واحد منهما المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه امتناع تقيد كل
واحد منهما بحال اخرى والحق اذا ان يقال العامل في الحال الاولى ايضا افعل التفضيل والذي التشبيه
مع ضعفهما في العمل كما تقدم وتقدم على بيان تعليله مفصلا فنقول ما يدل على هيئتين فصاعدا
يصلح كل واحد منهما للعمل على طريق احدهما ما يدل على هيئتين يتعلق كل واحد منهما
بحدث الامر نحو تفضل زيد وتمرو وضرب زيد عمرا فان ضربا كل واحد منهما تعلق بالامر او يتعلقان
معا وتعلق كل واحد منهما بشيء واحد نحو تنازعا الحديث ومثل هذا العوامل لا يتجه منصوب احد هذين
من منصوب الامر مفعولا به وقد يتجه حالا بها نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا وظرفا بها
نحو تشاتم زيد امام وعمرو خلفه ويكون ان يكون حالا بها ولا يختلف زمانا بها لان الغرض وقوع
الحدثين معا وقد يتجه مستثنى بها ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا بيسويه واهل الكوفة الا الكسائي
وكذا ثانيهما ما يدل على هيئتين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الامر وغير ما تعلق به الامر ووقوعه

في وقت آخر ومكان آخر على حال اخرى وذكر افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو يجوز اختلاف
مضروبيهما وكونهما غيره بخلاف زيد اضرب من يكرم خالد قال تعالى لهم الكفر يومئذ اقرب منهم للايمان
ويكره اختلاف زمانيهما نحو زيد اضرب يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندك احسن
عندي وكذا الحال نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه نحو زيد كالاسد فيجوز اختلاف وزيد وعمرو
نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما كمثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه
يدل على ذاتين معينتين اعني ذات الفاعل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد
الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا تدل بصيغتها على ذاتين معينتين بل تدل
بمعناها على ذاتين مطلقتين لان معنى زيد كعمرو ان لهما حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان
واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد
في حالة وهو يوم الجمعة حالته وهو يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والمذكور
اذ يجب بها تلك الحالة لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الاول كالحال المتعلق الجار
والظرفة في نحو زيد بكر من امام الحرية قبلها بل بكر لما كان بمعنى تمنعك فكني ولم يصرح وقد يقوم
محل الة التشبيه قرينة تدل على تلك المعاني فتتعلق بها جارات كما تعلق الجار في بيت امرأ القيس
بل بكر ما كفى به عن المنع وذكر قوله صلى الله عليه وسلم انك متى يمت لا تمت وانت مني كموسى اي في قربي
قربه وقوله من موسى قال في المفتاح فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب الكريم وتقول ما هو لي مني بمنزلة الشيء
من المتناول اي بعيد مني بغاية فلا تطمع في نيله لما لم يتمثل كل واحد منهما الى الاخر بما ان له في
التفضيل والة التشبيه ويأتي فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على هذين حتى يجعل متصوف كل واحد بحيث
الزم ان يكون متصوف كل شيء يحاذيه صاحبه المصرح به فعلى يفضل زيد ركبا على عمرو راجلا وتاتم زيد

اي المقدرة الكلام من قبيل
كما ان من الاسماء ما يأتي الموصوف و
اصله ومن الاسماء ما يأتي الموصوف
والبيت الذي يليه يدل على هذا
المعنى ح تمام
وقيل قبلها أم الحويرث
حسن عجل بالفتح
سهم بالتحريك

زيد قائما وعمرو قاعدا ومرأى زيد الهلال عمرا في الصوف وكذا افعل التفضيل والة التمثيل نحو
زيد كعمرو في كرم منكرا وبكر المضيف اكرم منه لجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله
قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلقة الة المفضل والمثل بحيثيتها
ومتعلق الة المفضل عليه والمثل بهيئتهما وفعالا لتباس وحرصا على البيان فلا يغرم معمولي
بهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل في الة التشبيه فانه وان كان مفضلا ومثلا لكنه
لما لم يفارق كان كالعدم ومع هذا كله قد اري بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا
كما قال علي عليه السلام في الجمل لابن ابي طالب انت بالحري ان تكون من الطعن تبدي امة وبالكر تفرو
ضربة زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبأن يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا
حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الكتاب نحو زيد قائما وقاعدا حال من المتكلم
قال المالكي ومن الاحوال التي بعد اسم مشتق غير المشتقة المصدر الذي يعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل
علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا او كونه حال الخليل وقال الاخفش يحمى
به مصدرا اي انت العالم علما والذي دل ان المصدر في مثله غير لازم قوله فاعلم في المعنى اي انت الكامل علما
اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قلما رأيت كزهير والخليل عروضا وسيبويه
نحوا وهذا ليس بأحوال لان المصدر ثم اعلم ان كل الة لا يكون شيء من المصدر يقع حالا بل
يقتصر على ما سمع منها نحو قتله صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا
او مشيا والبرة يستعمل الكثير في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه كوانا راجلة وركبة
وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تضعيفه وانواعه فلا فلا تقول اتاني ليس بعدس فلا يغرنك هذا ضحكا
وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد زيد لما قصر والبر الى ان انتصب مثل الة المصدر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على المصدرية لما مر والعامل فيها معنى الفعل او حرف كما مر وقد يبنى على الفتح ان سلمها العرك ولو كان كما قال الجاني تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لما على حذف المضاف فمعنى شيئا مثلا وقع المصدر صفة كان التقدير وقوعا مثل قولهم قائما على ان المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنعان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى ذا كضرب الناقة لما مر فقيد كما مر خبر المبتدا ومعناه الحال فيه غير مشتق سمعا وقولهم كلمة فاه الى فى وهشام يقيس عليه كما مر وعتد يعتد بالبيد وارسلها العرك وسائرها ذكرته عند ذكر بنى الحال معرفة واما مجيئه اليرفعنها او صلتها قال ولحالها المنصوب خبر جاء لان الحال كما يجيء الافعال الناقصة قال ويكون بجملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وسلوا بهما بالواو والضمير وباحدهما ولا بد للماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اقول اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح كون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون عامله بوقت ووقوع مضمون الحال معنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجيء الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومعناه قبل ان الحال بمنزلة الظرف معنى والثانية اما طلبية او انشائية بالاستقراء ولان فى الطلبية ليست على تقييد امر بمثله فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الانشائية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت تحصل فيه مضمونها بل يقصد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعبر بالفعل لانه دال لذاته على ان وقت اللفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما يربط لتمام الجملة الحالية بالواو دون الجملة التى هى خبر المبتدا لنيابة الكتبى فيها بالضمير لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيجت الاكثر الى فضل ربط فقصد بالجملة التى اصلها الاستقلال بالمجيء الموضوع للمربوط اعنى الواو التى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تيق على استقلالها واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا يجئ بالواو لان يلتبس الخبر بتمام الكلام والصلة بتمام الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها معنى فيه كما يلتبس تمامه فاكتفى فى الثلاثة بالضمير بلى قد تتصدر الخبر بالواو اذا اتصل بها ادنى انفصال وذكر بعضهم بعدا نحو ما ضربنى الا وانت تجيل وعلى هذا فى رجل الا وهو قعيد واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذا الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو وقوله بالواو والضمير وبالضمير اجتماعا على الواو والضمير فى الاسمية وانفراد الواو منفردا بالنية الاكثر لكن ايهما اولى باصطحاب الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان لا بد فى معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد بن على سرجه وكلمه فوه الى فى او خبرا نحو قوله فرضيت منى بالذى لو كله فلا حكم بضعفه بمجرد اعرا الواو وذكر لكون الرابطة فى الجملة وان لم يكن مصدرا بل تفعل بواو ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير فى الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فليس فى ضعفه وقوله وقال الله بنا على ان انفراد الضمير فى الاسمية ضعيف مطلقا على هذا يبنى قولهم جاءنى زيد عليه جبة وشى بمعنى مستقرة عليه جبة وشى يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذكر ان الظرف اذا اعتمد على ما قبله جاز ان يرفع الظاهر كما مر فى باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون فى تقدير المفرد فقيه نظر لفعله فالحق بالنهار بان ودونه جواخره فى صرة لم تنزيل وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تفعل

www.alukah.net
شبكة الألوكة

لفيته وان عليه جبة وثمي ولم يكن جملة لم يدخل عليه ان واراد انه لا يمتنع
ان يقدر بعقد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية
في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس
بمجرد النفي على الاصح والبدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية
معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون ومكان وكخوهما وقد تخلو الاسمية
من الرابط اذا عند ظهور الملابسة كقولك خرجت فزيد على الباب وهو قليل وقوله
قال والمضارع المثبت بالضمير وحده الى قوله وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقدير معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا والاسمية هو يصلح
للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاكتفي
عن الواو وقد يسمع فيه واصله عنده وذلك اما لانها جملة وان سكنت البيت المفرد
واما لانها بتقدير وانا اصله فيكون الاسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع
حالا خلوه من حروف الاستقبال كالسين ولن وكخوهما وذلك ان الحال الذي
تخالفه بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك
مثلا اضرب زيدا غدا اضرب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخرى انه
ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا بجريده صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتنافض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن
التناقض بينهما حقيقيا ومثله التزموا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظه قد تقرب الماضي من حال التكلم

التكلم فقط وذلك لانه كان يتبع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاءني زيد العام الاول
وقد يركب فالمجيء بلفظ قد هنا لظاهر الحالية كان التجرد عن حروف الاستقبال في المضارع لذلك
قوله وساويها اي ساوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع للمنفي والماضي
المثبت والماضي المنفي يكون في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه ايضا الواو والضمير والكتفاء
باحدهما حاصل باثنى عشر قسما وهذه امثلتها جاءني زيد ومار يكب غلامه ومار يكب عمرو ما يركب غلامه
جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد يركب غلامه وقد يركب عمرو
قد يركب غلامه ومار يكب عمرو ما يركب غلامه هذا ما قاله الصبان وقال الدماميني المضارع المنفي يلزم الاتيان فيه
من الواو والضمير اولا واو لعل ذلك لان نفيه يقتضي ماضيا معنى كثيرا كالاضارع لهذا فضلته
الحال ظاهرا احتاج الى قيد المغايرة لدى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يقترن بحاجة الحال الواو والتي هي
علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم المنفي واذا انتفى المضارع بلفظ
ما لم يدخله الواو لان المضارع على المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل ظاهرا على الحال
وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع
المثبت على ما ذهب اليه الخفاجي والا غلب تجرده من الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب
اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الا غلب عما كان عليه لكنه يمتنعها
فلهذا جاز ان تقول جاءني زيد لا يركب ولا يجوز ان تقول جاءني زيد لا يركب وقد يركب وكذا تقول كنت
بالامس اكتب مصاحبة المضارع المثبت على المضارع المجرد لها اذ ليس للحال في
الحقيقة فحق الجملة الواقعة حالا ان يكون ماضيا كما ذكر قيل قوله ولا ينفي الماضي المثبت ما قد
فلا يجيء جملة واقعة حالا ولا ينفي المضارع حالا يكن ما ذكر قيل قوله ولا ينفي الماضي المثبت ما قد

شبكة الألوكة www.alukah.net

ظاهرة او مقدرة فان تقدم علم ذكر او ال اخفش والكوفيون غير الفراء لم يحتج بجواز في الماضي
المثبت ظاهرة او مقدرة لسد الا بنحو قولنكا انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم وغيرهم اوجيوه كما مضى والاول قبيح وقيل ان الماضية نحو قولهم اضربه قام او قعد
حال ويجيء منه فظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط لاحال اي ان قام او قعد كما يجيء في نحو ائتني العطا
ولو كان حالا لم يصح معه قد والواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فكتفاوت
بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما اعطيتنا الا كرهني لماه دخول الباء على المعلوم وقوله تاويل
الا كرها على تقصد فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد يخلو نحو ما اعطيته الا وقد كرهني ومع
الواو وحدها نحو ما اعطيته الا وانا كاره بني لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله
ما رجل الا وله نفس اتاه ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما اعطيته الا قد كرهني وفي غير هذا
الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قولك
او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فيجيء الواو وقد يجيء اكثر من انفراد احدهما وانفراد
قد اكثر من انفراد الواو وفي جاءوني زيد وقد ضحك ابوه اكثر ثم قد يضحك ابوه ثم وضحك ابوه وان لم يكن
معه ضمير فالواو وقد لا بد منها كقوله تعالى وقد نراك لوظيف وساقها الست نراك فلا تتعجب منه
ولا بقاء جاءني يزيد قد ضحك عمرو ولا وضحك عمرو واجاز الاخفش على ضعف دخول قد في الماضي
المنفي نحو ما قد ضربه ابوه وليس بجيد لعدم السماع والقياس ايضا لكونه قد لتحقيق وقوع الفعل
والنفي قال ويجوز حذف العامل كقولك لمن قام قائما مهديا ويجب في المؤكد نحو زيد ابوك عطوفا اي
احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا
لضابط مواضع وكلية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور

حضور معناه كقولك لمن قام قائما مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكر ما فيه معناه كقولك
قائما لمن قال كيف جئت زيدا او تجيء لمستفهم كقوله تعالى أيحب الانسان ان يترك سدى
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يكثر فيها كما على الوجه ان يتبين الحال زيدا
ثمنا او غيره وشيئا فشيئا معرفة بالفاء او عمرا نقول في الثمن بعشرين درهما فصاعدا او عشرين فما دونا اي
فذهب الثمن صاعدا او نازلا اي آخذا في الازدياد بفعال هذا في ذي ابتداء بيع يعضها بدرهم والبواقي
باكثر ونقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او عشرا فما دونا اي ذاهبا القراءة تارة
اي كان كل يوم مرة الزيادة ونقصانا وقع الحال الثاني اما من غير نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم وبها السماء
جامدة متضمنة نوبخا على ما لا ينبغي من التغليب الحال مع همزة الاستفهام ويدونها ايضا كقولهم
اغيما من وقيظا اشهرا وقوله اي التسلم اعيا بعقاء وغلظة ولكن لشباه النساء العواسر
اي انحول غيما وانتغلوب اعيا بعقاء وكذا قوله اني الوم اولا اولام اولا الوم في العبادة
اولا اذا بعلات وتقول في غير الهمزة غيما قد علم الله مني وقيظا اشهرا هذا الذي ذكرنا مذهب
السيرافي والزمخشري اعني كون الحال منصوبة على الحال وقد يرفعها سيبويه وابو الحسن ان انتصابها
على المصدرية قال المصنف انما لم اقل المراد انك تحول في حال كونك غيما وانكم تنقلون في حال كونكم اعيا
بل المعنى تحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبخا على ما لا ينبغي في الحال مع
الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما وقد علم الله وقد قعد
الناس تقديره القوم قائما فمن عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة
قائمة مقام المصدر اي انقوم قياما ويجوز رفع الاسم بعد الهمزة على انها خبر له والمبتدا محذوف
اعيمي من وقائم قد علم الله اي انت تميمي وانا قائم وقد علم الله والعائد محذوف. حذف العامل في جميع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ماذكرناه مما لو حال المؤكد منهما له ويجيء المؤكد اي يجيء صدق العامل في المؤكد بناء على مذهب من قال
ان المؤكد لا يجيء الا بعد كمل بعده والظاهر انها بحيث يعد لفعله ايضا كقوله ولا تعثوا في الارض مفسدين
وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعالوا جميعا وقم قائما قاله ابن هشام والنجم والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب
الاربعة وقالكاني نقضت عنها من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذا اكد من توافقهما
والاولى ان يركب لان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو قائما على
وذهب الزجاج الى ان المؤكد فليست بقيد بتقييد عاملها كالمتقدمة واذا جاءت بعد الجملة وجب ان يكون
جزآها معرفتين جامدتين ويجيء لما لتقرير مضمون الخبر وتاكيد واما كالدال على مضمون ومضمون
الخبر اما في نحو قوله انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل يدان ما لكناس خفاء وكقولك الحاتم
جوادا وانا لك عبدا وشجاعا اذا لا يقول فمثل الاول مشهورا بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار
حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انا الرجل
كائنا او فصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما يأكل العبد او تصغير للغير نحو انا المسكين مرحوما او
لنفسك نحو انا المجاج سفاكا الدماء او غير ذلك نحو هذا ابوك عطوفا وهذا ناقة الله لكم اية وهو زيد
معروفا وانا ابوك بينا وهو لحق مصدقا فقولك كلا ومرحوما ومصدقا كالدال على مضمون الخبر
وقوله مشهورا بها نسبي في قولك كاملا وسفاكا الدماء واية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة
وتاكيده وقولك عطوفا كليهما واما سمي الكل حالا لان المؤكد وان لم يكن العامل الاول اي الذي كالدال
على مضمون الخبر فوكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدق قال ان مضمون الحال لازم
في الاغلب لمضمون الجملة قال التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كانه هو وكذا المرجوعة لازمة
في الاغلب للسكنة واضافة العامل في المؤكد الذي بعد الجملة فعال سيبويه العامل بعد الجملة تقدير

قال الكسر رحمه الله السكاكي
في الفوائد ضمن التقدير يعني
بينا يعني سنبينا فيما بعد الاول

١٥٢

تقدير زيد ابوك احقه عطفا فيقال صفحت الامر اي تركته وعرفته اي تركته عطوفا فانه
نظرا لا معنى لقولك تعلمت الكتاب وعرفته حال كونه عطوفا وقال ابن الحاجب المعنى على عطوفا فهو مفعول
ثان لا حال وقال الزمخشري العامل هو الخبر لكونه تاويلا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن
سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد العاقل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذا
ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما لا خبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبدأ المتضمن
معنى التنبيه نحو انا ثمر وشجاعا او هو يعبد الله عمل المضمر والعامل في نحو انا زيد وزيد ابوك محامل يثبت نظيره
في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابي علي ماكرو هو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر
المؤكد لمضمونها ولغير مكانه قال ويعطف عليك ابوك وبرحيم مرحوما وصفه كمصدق وذلك لان الجملة
وان كان جزآها جامدين يشهد لمضمونها من استقراء ان يحصل من استناد احدهما الى الاخر معنى من
معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا وعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا
على احدهما لضعف عمل العامل وذلك لضعف معنى الفعل فيها بذلك ويجوز حذف العامل مع القرينة كقولك لقيته
فجوابا من قال اما لقيت زيدا كلا والله يجوز الحذف اذا نابت عنه غيرها كما في قبر زيد قائما واذا توقف المراد
على ذكرها كما تقول في الحصر لا يأتيني الا اكيا وقد يلزم بعض العمد الحالية نحو كافة وخاطبة وايضا قد
يقع كافة كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤوا فيه قال التبريزي يرفع الابهام
المستغرق نحو ذا اذكر منه او معلنا اول قال العابر يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال
والصفة وشبههما وقال عباد اخرنا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكنا لا عن ذاك قلت سلمنا
ان الحال يخرج عندك لانه يرفع الابهام عن الهيئة الذي لا عن نفسها وكذا التمييز في قولك عشرون زيدا
الغير مرفع الابهام عن هيئة الذي هي الذي يوصف لا عن نفس الذي هو لان ما به الذي هو غير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

معرفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدئ التنكير عند لكن الصفة نحو جاءني رجل طويل او ظريف بل قبله لان رجلا ذا بهمة يالوضع على الحقيقة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احدى صفاته غير عنها كما تميز بطويل عن قصير فقط وبل قبله الابهام المستفاد من التنكير على عامة المصون الذي المذكورة وكذا يدخل فيه عطفا لبيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو قام غلام قضية كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال ولا ان يعتبر بان المجرور بالعدد داخل في العدد وهو تمييز والتمييز نفسه فينبغي اذا كان بمن اخفى من نصبه كما في ينبذا اعتبر في عد المفعول عن الناصب نحو ضربت ضربا زيد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض فيه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان فولد الابهام المستفاد قال اقتصرت بالمستفاد عن الابهام في اللفظ المشترك فان صيغة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في خواص تصريفية جارية لكن الابهام ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع الواضع يكون بان وضع الواضع لفظ المعنى به صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم انتقل امام ذلك الواضع او صاحبه ان يضع ذلك اللفظ المعين آخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستفاد في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض فلذا المستفاد في اللغة هو الثابت وبه تعارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد انتفاء اصل الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد ونحوه المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام والابدال لفظ المستغرق على انه وضع كما فسره المحقق الدواني والالفاظ المجملة في المقدر يخل به قوله عما ذكر مذكورة او معينة ليشمل النوع من المقدر المعين والتمييز

عن النسبة قال فالاول عما فقد مقدارا غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في غيره نحو طاب زيد نفسا وعلى التمرة مثلها زبدا فيقدر ان كان هنا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة والا فلا وعما غير مقدار نحو قائم عددا والمخصص اكثر افول فعلة قال الاول يعني الذي رفع الابهام عما ذكر مذكورة قوله عما فقد لفظة عن في مثله تفيد ان ما بعدها مفعول لما قبلها وسببه كما يقال فعلت هذا عما امرت وهنا تفيد كما ان امرك سبب حصوله قال التمييز صادق على المقدر اي المقدر لابهامه سببه او عما نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سببه لانه نسب شيء الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في المعنى غير فذلك النسبة اذا سببت ذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان الخ ما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب تمييزا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فحيث اسندت طاب اليه سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم بانتصاب تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمام الكلام سبب لانتصاب التمييز فشبهه بالمفعول الذي يحكى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عما في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق فالاول والاولى قوله عما فقد مقدارا غالبا نقول التمييز على ضربين ما رفع الابهام عما ذكر مذكور وما فعله عما ذكر مستغرقة والاول لا يكون الا عما فقد وذلك المقدر على ضربين اما مقدار وهو الغالب والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وبيانها والمقادير اما مقايس مشروعة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والمكوك والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدانيق والحبة والرطل وغير ذلك وقياس ما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع والقدر والقصبة وقدر شبر ونحو ذلك او مقايس غير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك
انسانا وسواء رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا ويعرضه ارضا ويغلظ خشبا وتحو ذلك
من المبهمة ليس ايضا فانه المقادير اذا نسبت عنها التمييز كما في المقادير لان قولك عندي عشرون
درهما وذراع ثوبا وشبر ارضا المراد بعشرون هو المدلول عليه بمجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به
وبشبر المشبور لا ما يشبر به وكذلك غيره وغير المقدار كل فرع حصل له بالتغريع حكم خاص بمحله وصار
بحيث يصح اطلاق اسمه فذكر الاصل على الفرع نحو قائم زيد وباسكاجا وثوب هذا والمخفض في هذا الاكثر منه
في المقادير وذكر لان المقادير مبهم محتاج الى مميز وتحصيل المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف
الجزء فانه علم الاضافة فهو غير المقدار ولان ابهامه ليس كابهام المقدار معنى لخفته معنى لجريانه في اكثر الشروط
التنوين والتوغل بالاضافة وان لم يتغير تسميته البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز النصب
الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فاثبتوا الجزء في العدد من الثلثة الى العشرة في المائة و
الالف وما بينهما عند كثرة استعمال العدد فانهم الحقوه بالاضافة معنى لانه قد جاء في الشذوذ على
الاصل نحو عندي ثوبا وبابا وما اشبه ذلك فاثبتوا الجزء العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف
كاسم واحد لفظا فلما اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان
جعل الثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى وملحق ثلثة عشر في لغة المضاف اليه معنى المضاف سلمت
الاضافة وكذلك اثبتوا الجزء الدال على الجزء الذي هو نون الجمع كعشرون واخواته معنى وهو كثير الاستعمال ايضا
وذكر لان النون فيها يستعمل الجمع حقيقة كما ذكرناه عند الكناية بما يشبهه لها فلم يحذف في الاضافة حذف
نون الجمع فيما حيث بنيت معها اسما واحدا ولم تبن معها لشبهها نون الجمع فتغيرت الاضافة لتغير البناء النون معها
وهذه هي جملة عشرون درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك وقال سيبويه فذكر لان الكلام

انما اراد ان يجري الاسم مجرى الفعل في قوله واما غيرا في غير العدد وليس مراده بقوله مررت برجل غيرا ومررت بامرأة غيرا كمثل
زيد بيان انواع المفاد بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم بما بعده شيئا واما بنونه الجمع كعشرين وذكره
قبيل واما بالتنوين وهو اما علامة كاملة رطل زيتا واما مقدرة كاثنى عشر فاكم واما بنونه التثنية كاف ضوان
سمنا واما بالاضافة كاملة مثلا بابا واليهم المحتاج الى التمييز ملؤه ومثله وهو المضاف اليه لانك
لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاضاح الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء
اي قدر ما يملأ به الشيء فرجلا يفسر مثل وزيتا يفسر ملء ومعنى تمام الاسم اي يكون على حالة لا يمكن اضافته معها
والاسم يقبل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذ تمام بالفاعل وصار به كالما ناب به التمييز الذي بعد المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذكر الاسم التام قبله
لما بينه الفعل التام بفاعله وبهذه الاشياء التي تم بها الاسم فانها تتم الفاعل الذي به يتم الكلام
لكونها في اصل الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف والتكاثر يتم بها الاسم فلا يضاف
معها لا ينتصب التمييز عنه قالوا عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا شيء اكثر في الجزء
اضافته فينتصب عنه التمييز وذكر شيئا احدهما الضمير والاكثر وذكر الثاني فيما فيه معنى المبالغة
والتفخيم كواضع النجم يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا ويا للحافظة وما اصبنها مغفلة ولله
دره رجلا جادا ويحه رجلا لغيره وكذا ويله وكذا تربه رجلا وبشره رجلا وساء مثلا وبئس مثلا وبئس للذي
ذم رجلا جاد وويحه رجلا لغيره وكذا ويله وكذا تربه رجلا وبشره رجلا وساء مثلا وبئس مثلا وبئس للذي
فيه التفخيم ربه رجلا لغيره اذا وجب في التقريب المذكور فاما لغيب رجلا فكانه قيل لعجب رجلا واي رجل
عليه ولا يبعد ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما قيله اعني مثلا وما يليه الى آخره فينظر
فان كان الضمير فيما بعدها لا يعود المقصود فانه التمييز عن المفرد ايضا كقوله رضي الله عنه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يا لعمرا ما بعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقوله في الرمة ويلمها
رفوة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مغدرة وان مرد المضمر من الضمير يرجوه الى السابق معتبر
كقولك رجلان زيد فيها ليس رجلا وويله في سار ويحه رجلا وغيره ما افلله درة رجلا او بلخطاب لشخص
معين نحو قلت لزيد يا اكرم شيخ وويله درة من رجل ونحو ذلك فليس الضمير عند المغرد لانه لا ابهام اذا في الضمير
بل هو التنبيه الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر ويلمي ايام الشباب عيشة مع لكنة بعطاء الغنى المتلف الندى وويله درة انوثر كواه
من رجل ما كان اصبره بالدون والسفل وويل زيد رجلا وشله قولهم قال الله عز من قائل ولغيره زيدا
فالله الله شاعرا او من شاعر التمييز بجميع هذا ظاهر ومضمر كافة قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به
ناصرا وحسبك بزيد شجاعا امتنع ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله
در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويله الشباب عيشة اي ويلم عيشه اي ايام الشباب كما ان معنى
كفى بزيد رجلا كفى برجل هو زيد سواء قولهم طاب زيد عالما وذا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه
لان المعنى طاب علم زيد وذا من زيد وقد يجيء لهذا زيد مشترك في التمييز عن النسبة وثالث يسلم الشارح
كقولك شحما اذا اردت به زيدا شحما فيما قال انه غير لائق وكذا قولك جدا زيد رجلا والعامل في التمييز
في القسم هو الضمير لكم كان لتمامها ومشابهتها للفعل التام بفاعله فلا تظنن ان الناصب
في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وبئس رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيغفر ان كان
جنسا الذي يقصد الانواع ويجمع وغيره ليس بتفصيل حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة
اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى
كل الوجوه يجيء افراد التمييز والاول يجب كونه عن آحاد الوحدان نحو عشرون تمرا او مدا والثاني فاما ان يجب كونه مع

مع آحاد الوحدان نحو عشرون تمرا او ضربه فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد ولا
يجوز ان تقصد الا بيان اي البيانين فتقول عشرون ضربا اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا
بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد لا يثنى ميزه المنصوب والجمع كما يجيء يا بها وان كانت
عددا وليس بجنس وجيء مفردا نحو عشرون رجلا او درهما والذي هو غير العدد وان كان جنسا وتقصد
الانواع فيه ان اريد المثنى والجمع ان قصد الجمع والا فالافراد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمور
وان كان جنسا ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقه ما تقصد
مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثل رجل او رجلين او رجال وقوله وجميع غيره ليس بصحيح
ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير نحو ضرب جنس
بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة انما جاز ايثال التخفيف
وذلك نحو طل زيد ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو يجيء بها
كم المستفهم بها عن العدد الذي من احد عشر وما ضوابه لا يضاف فاعلم ان التمييز كما يجيء بها وقوله الا قليلا
وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي
مشبهة له واما في لم يحسنوه وبها حسنوه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه ثبت نسبة
وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولك مثلي مادة ومثلتان مادتان لان مادة وان كانت اكثر ما يراد بها التصدق فيه
التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امثلة
الناقص فهو اذا عن كثيه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة
مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى مسماه بلا فرق عطف وان اضيف مع حذف المضاف
اليه كان نقضا في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيئا مثل رجل

وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملؤه سمنا لان الملء الذي قدرته ما يملأ به ولا معنى لقولك قدرته بالعسل
قوله وعما عبر مقدرة فذكرنا لو كان لغير قبيل الكثرة قل والثاني عن نسبة في جملة او ماضاها نحو طاب زيد
وزيد طيبا ابوه وطاب زيد دارا وعلما او اضافة نحو يعجبني طيبا ابا او ابوه ودارا وعلما وللّه دره فارسا اقول
يعني بالثاني ما يرفع الابهام اذا قدر قبله عن نسبة في الجملة اي نسبة حاصلة في جملة اي في شبه جملة
وشبه الجملة اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد منطقي عسى والبيت مشتغل بالنا او اسم المفعول معه
نحو الارض بقوعيا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وغير منصرف او اسم الصفة المشبهة معه
نحو زيد طيبا ابا او المصدر نحو يعجبني طيبا ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلمه زيد
رجلا وبالزيد فارسا قوله او اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو يعجبني طيب نفسا
وقد ذكرنا انه دال في شبه الجملة على ما اضافها واما قوله تصدق فارسا وقد ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان التمييز معلوما او كان مضافا الى ظاهر واما ان كان مضافا الى ضمير نحو مالك فالتمييز
عن مفرد والمعنى ان التمييز في نحو لله دره فارسا وويلمه لذات الشيء معينة عن نسبة في شبه جملة ايضا
لان فيه معنى الفعل اي تعجبا من زيد فارسا وتعجبا من ذات الشيء معينة قوله ابا او ابوة ودارا وعلما
تفصيل للتمييز الكائن عن نسبة وذكر ان يقال اما ان يكون نفسا او انتصب عنه لاغير نحو كفى بزيد
رجلا وبه درّ زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير وبعني بما انتصب التمييز عنه اسم الذي اقيم مقام التمييز
حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب
نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى بزيد رجلا
كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلحان ان يكون نفسا بل يكون صفة نفس لاغير نحو طاب
زيد علما واما ان يصلحان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوه يجوز ان يكون المعنى

المعنى طاب ابوه لغيره وطاب ابوه ابيه واما ان لا يصلحان يكون نفسا ولا صفة نفسه بل يكون
متعلقا له لاغير نحو طاب زيد دارا والتقسيم الحاصر ههنا ان نقول انا ان يصلحان يكون نفس
ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلحان يكون نفسا متعلقه ايضا كطاب زيدا بابا اولا يصلح
نحو كفى بزيد رجلا والثاني اما ان يصلحان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلحان يكون
صفة متعلقه ايضا كطاب زيدا ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا
ان نصرح بالكل المقسم ههنا قلنا في كفى بزيد رجلا كفى شيء شيئا هو رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء
زيد نفسا او علما او دارا فالكل المقسم هو شيء المنوب اليه كفى وطاب فاذا الظاهر ان صار زيد في كفى
زيد رجلا بدلا لما منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا
وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه المسائل كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه
ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مرتبة الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان
التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب ابو زيد وان كان
التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفه او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب
ابو زيد ابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلقة حتى صح اضافتها
اليه قال ثم ان كان كلما يصح جعله مما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه
فيطابق فيما قصدنا ان يكون ضميرا ان يقصدا ان تواخى وان كان صفة كان لذي طبقه
واحتملت الحال اقول يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون كلما يصح ان يكون صفة والاسم اما ان
يصح جعله مما انتصب عنه اولا فان صح جعله مما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسا كابا
او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المتعلقة ايضا كما بالغة طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاءت ان يكون
ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بهما
ابوة زيد نفسه لاولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له بهذا الاطلاق فان رجلا كفى
زيد رجلا صح ان يكون لما انتصبت عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما
انتصبت عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الاقتران وقصد
المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع وقوله فيهما اي التمييز الذي جعلته لما انتصبت عنه
والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصبت
عنه طاب زيدا ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابق بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصبت
عنه اي زيد فتثنيه ان شئت زيدا وجمعته ان جمعت زيدا واذا جعلته لمتعلقه فان قصد اباه
وحده افردته ابا لان المقصود به مفرد وان قصد ابوي زيد ثنيت اباه فقلت طاب زيد ابوين لان
المقصود مثنى وان قصد اباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس
الامر نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء هل التمييز لما انتصبت عنه او
لمتعلقه فليصح الى القرائن ان كانت واما اذا اختلف التمييز وما انتصبت عنه افرادا وتثنية وجمعا
ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين اوابوه وطاب الزيدان ابا اوابواه وطاب الزيدون ابوين اوابواه
فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصبت عنه بل هو لمتعلقه والمطابقة ما انتصبت عنه واما اذا اختلفا
وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان اوالزيدون ابوين فالذي حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصبت عنه
ولمتعلقه ولم يطابقه كونه جنسا وكذا يطابقه بما يقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب
زيد دارا وقاما وقاموا وقد ذكر هذا ما قاله المصنف والذي ان تقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصبت عنه او

١٥٨

اعتبر المصنف العامل بالتمييز نفسه او المميز نفسه فكانه قال بحسب ما قاس فان جعلته لكان المعنى تحسن منه فروسية
وان جعلته للكان المعنى تحسن منه في حال فروسية فتنفعه اثناء التحسن بزمان الفروسية وليس بمقصود والشارح اذا اعتبر معنى
الحسن وجعله ملائما للتمييز قال كان فصار مآل المعنى على الوجهين واحدا فتامل

الحاصل بسبب الزيادة المعنى على الوجه الثاني
التمييز العالية وقد قال ذلك

اولمتعلقه ان لم يلبس فالاول الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وقيما وطيبون عرضا
وجودا واعراضا قال تعالى ان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا
انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لئلا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباه اوابوه و
كذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد داره او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة
والكريم اذا ما ينسبونه ابا فانما وجد ذلك فيه لانهم كانوا انبياء واحد ويجوز جمع المثنى اذا
لم يلبس نحو قد رزيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك
غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس هنا تقول
طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط وابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول
طاب الزيدان اوالزيدون ابوة وزيدا ابوة المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما معلمة على معنى
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علميا على حسب ما تقصد قال تعالى اخسرين
اعمالا قوله وان كان كمفة فيعم قوله ان كان كما يعني ان الصفة لم تخل صالحة لما انتصبت عنه و
لمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تخل الا لما انتصبت عنه فقط فيجب اذا ان تطابق اذ ليست الصفات
ما يقع على القليل والكثير بلفظه المفرد متى يكون جنسا وذكر نحو لله دره فارسا
وكفى بزيد شجاعا قوله ويضمحل الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي عالما بالحجة في حال
فروسية ورجح المصنف الاول قال لان المعنى معه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا انقض المدح
وتقيد بحال الفروسية وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عندنا ما احسن فروسية فلا تقيد
في غير حال الفروسية الا بما وبهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته فترجيحهم
بعدم التقيد كما مر في اسرد ليل على انه تمييز وكذا قولهم عشرون قائلا والتمييز عن المفرد مقدر بمن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكذا ان كان من نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل نصركم بها في نحو باكر مما ليل
وعزمن قائل وقائله امن عزم وزيد بن رجل هذا كمن رجل وجدك من رجل اي لذلك ابو وجدك
هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييزات
النسبة نحو طاب زيد ابا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالتمييز في الاصل ما يدرأ
بنزله الضر من الذبة ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه واما
نسب فعله الله تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى يتعجب من كل شيء عظيم يريده ولهذا التعجب
منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله درك ما اعجب فعله
قال ولا يتقدم التمييز والناصب له لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول اي لا يتقدم التمييز
على عامله اذا كان من تمام الكلام اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله بلزوم لا يجوز لا
كمبدأ ضرورة واما لم يتقدم لان عامله لم جامد ضعيف العمل شابه للفعل شابهة ضعيفة
كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة
وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الجامد المتصلة به نحو لله درّ زيد فارسا
وويله زيدا شجاعا وويح زيدا رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة واسم الفاعل وما فيه معنى
الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف المصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو هو
الفعل غير المتصرف به بل هو الضمير وكم الاستفهامية كما تقدم فلا يتقدم عليه انه لا يتقدم على الفعل
غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيدا ابا او اسم الفاعل او اسم
المفعول نحو زيد ابوه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل
فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي

قال وانما لم يتقدم تمييز ما انتصب عنه لانه في الاصل فاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل
فيها سبق قال الصبان ولا يتقدم على عامله المعنوي اتفاقا ولا على عامله الفعلي
النقص عليه الا بشروط ذكرها بقوله
الفعل عليه الا بشروط ذكرها بقوله
نقصه والكسائي والمبرد
المبرد تقدم المميز
عليه مطلقا وقال
يجوز تقدم المميز
وقال الفراء
العامل المتصرف
فرع ما ذكره
حكمه ان يجوز
نقصا لان الفعل
الا المازني
لضافة
كتصبب
يجوز تقدم
لان المفسر تقدم
فضل

ف فالاولى ان يعللوا بعدم جواز تقديم التمييز على عامله بانه قصد به سلوك طريق الاجمال في التفصيل وذلك انما يليق في التفضل من البهم ذكر شيء
من ذين ابهما او مفصلا فلو قدم التمييز لزم ابطال الغرض من جعله مميزا والاخلال بما هو معنى المقصود سيد كان على شرط

اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو اطلاء الانا ماء اي ملاءه
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء
عن اصله لا لمراعاة ذلك الاصل كالمفعول فانه لم يتم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على
الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا
صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفا
بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندنا طاب زيد رجلا فوزن ورجل شامة وسما منوان
وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا ان زيدا نفس طابت وانما فوغ بها لغرض الابهام او ليكون
اوقع في النفس لانه تتشوق النفس لمعرفة ما ابهم عليها وايضا اذا ذكرته بعد الابهام فقد
ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض
من جعله مميزا لم يسغ واصل التمييز التنكير لحمله على الحال وهو ان المقصود رفع الابهام
وهي يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه
نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه وألم بطنه ووقف أمن وريشه من وزيد الحسن الوجه وعند
البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه وألم بطنه بضمنا معنى شكا ووقف امن
وريشه من وبطر عيشه بمعنى امن وعيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب
الاضافة واعلم ان قولنا اي افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه
افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنتصب
سبب لما يجري عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد او العبد
وفي قولك زيد افره منك عبدا هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو شجيع

وفي بعض الشروح وفي بعضها وفي بعضها وفي بعضها

النكرة رجلا وبماهية الكلي الثابت على ما اقره سيبويه اي وشجع رجلا في الكلي وبماهيتين الكلي والمنصوب على التمييز يدري عليه فعل التفضيل بسببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع من رجل وبماهيتين الكلي من رجلين كما تقول شتان زيد ورجل ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو كقولك خير حافظ وشر حافظا فهو حافظة ابوهيرة وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جاء ابرحت اي جئت بالبرح اوصرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت كملت ربا فهو كقولك كفى بزيد رجلا اي ابرح جاء مواتنا وكذا قوله اجارنا ما انت جار لانه ما الاستفهامية تفيد التفخيم كانه قيل تعالى الغارة ما الغارة اي كملت جارتا فمعنى انت كملت والمنصوب تمييز كقولك الغارة نحو قولهم شراهرة ذا ناب ان شرا يبدا لقطا فاعل بمعنى تميز عن النسبة تقديرا اي كائنا مبتدا لقطا بمعنى كائنا لقطة مثلا وكائنا بمعناه فاعلا وقد كثر في كلامهم قال المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كلا واحد منهما بحد غير حد صاحبه من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد لان الحد يبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفتان في الماهية لا يشاركان في جميع اجزائها في يجتمعا في حد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اكثر كلامه ويقال ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لانا لم ان كون المتصل مخرجا ما متعددا من اجزاء ماهيته بل صفته المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم

ثم تفعل كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا شرط لازم تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كلا في جاءني القوم الا حمارا لمخالفته لما قبله في المفهوم الجزئي قوله متعدد اي كثرة في عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها تخرج نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني القوم كلهم زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قيل استثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا ما شيدا بالقوم الا حمارا فانه غير داخل في زيد اولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل يرد والمستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولو اخرج لما بعد الدخول فان جاز التكلم بما لم يصح في قوله على دينار الا دانقا للعلم بانه داخل تخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لما اخرج زيد منهم بعد الدخول كان معناه جاءني زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عما مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عما يقول الجاهلون علوا كبيرا قال بعضهم يجوز ان غير داخل بل القوم في قولك جاءني القوم عام مخصوص على ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم جماعة غير زيد وليس شيء لما عرفت من اللغة على ان الاستثناء مخرج ولما اخرج الاجمع الذي وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في قوله على عشرة الا واحدا لانه واحد داخل في العشرة

بقصد تمام الخروج والا لكان مريدا بالعشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والمستثنى عنه بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا معناه له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه قلت هذا ينافي قولك بالاخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة قبل الاستثناء وبعد الخروج والا لم يفد الاستثناء واحدا من الخروج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثله في قوله تعالى وسخرنا لداود الجبال يسبحن والطير وكنا فاعلين ان الطير مسخرة له سبحانه لان الكافر حتى يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال وسخرنا له على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل هو على مستطيعهم وحده وقال الفرغاني والصحيح المدفع عنه الاشكال كلها ما ذكرناها ومالزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض اقل في المبدل منه والتناقض يجيء في التناقض بجيئه في جانب العموم لا يزيد غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان الجزء منسوبا الى العموم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى العموم مع ذوقه لان زيدا كان نسبة الفعل في خرج الى غلام زيد وزيد غلاما ظريفا الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء فاعل كل واحد منهما للاخر الا ان الجزء الاول لما يستحق المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجري الا يستحق الجزء كالمضاف اليه ويتبعان استحق التبعية كالتوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى بتشبيها بالمفعول في مجيئه بعد الموقوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه قرينة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا ولولاها لما

قيل لكن يمتنع الى قيد الخروج لان المستثنى منه يجب ان يعم كل افراده فنصوب على الظرفية لا على الاستثناء وفيه بحث لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا ح

انما كان قبل استناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم الخارج منهم زيد جاءني ولا في نحو قوله له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة الخارج منها واحد هو علي وذلك لان المسند اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وهي على النية التي يدل عليها الفعل اذ المسند اليه والمسند كما يكونان على النية بينهما حاضرة فغي الاستثناء لما كان المسند اليه هو المستثنى منه معنى والمستثنى قلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النية فلا يلزم اذا حصول الذهول والاخراج قبل النية فلا تناقض قال وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او منقطعا على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وكان بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون اقول شرع في بيان احكام المستثنى فبدا بما يجب نصبه اذا وقع في باب المنصوبات وهو مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس مستثنى واما اشتراط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه واختلفوا في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء ما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها مقام المستثنى به والعامل ما به يقوم المعنى المقتضي ولكونه نائبا منه سمي مستثنى كان صرف الفعل نائب عما اتاه وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بانه مفعول به بعد الا لمجاوزة الجحد فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس شيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في النصب ان حكمهما واحد فما وجه ان يكون احدهما بتقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مفردا والموصول لا يفيد فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزونه بتقدير

* كما يجيء في علم الاصول

وأما تقدير الحرف الموصول فلسيبويه البصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل تكون الحروف التي قبلها
كالنائب عنها فالا عند تكون كالنائب عنها ان المقدرة وقال الفراء الامر كذلك من ان ولا العاطفة
حذفت النون الثانية من ان واد غمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا ينتج ما قبلها
في الاعراب قبلها العاطفة وكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلما
لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك لحكم اثباتا فهو كقولك كان زيدا لا عمرا الاصل عند بعضهم ان
زيدا كالاصل فقدموا الكاف وركبوا معها وفيما قالاه من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردناه غير عاطفة
وعلى تسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو والذي نعلم جاءني القوم
الا زيدا ولان ما قالاه يزيل الا مرة واحدة اثرى عما تقتضيه ما وذلك لانه ينصب بها مرة وينتج ما بعدها
ما قبلها اثرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قبلها ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف
عليه عند مقدر المحذوف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب بالمستثنى كما ان المنادى منصوب
بادعو والواو حرف النداء دليلا ان على الفعل المقدر فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض
عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب
وورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اما كان واحد بتقدير بعد ونحو
وورد الرفع نحو انا واحد لكنا نقدر نحو ابعد انا واحد قال المصنف في شرح المفصل
العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا
اخوك وهذا لا يرد الا على من يدعي ان البصريين وانهم ان يقولوا ان في اخوك معنى الفعل وان كان
من اخوة النسب يشبه اليكر بالاضافة وكذا في امثالهم ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم
على المقدر بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لانه

لان اصل الواو للعطف فرد في ذلك الاصل ولم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى
اذا الجملة ليست بالتخصص مشابهة للفعل التام كما مر بخلاف عدا من المقدر الذي يتم بالنون والتنوين فينصب
التمييز والحال مع تقدير ها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيما قبله
كما عمل عشرة في الدرهم هذا كلام المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب
جاريا الامر الكلام كما انتصب المتصل به وذكر قول الكتاب فجعل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل
العشرة في الدرهم وما بعد الا عند مغرغ سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها
كلكن العاطفة المفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فيخ ان الواقعة بعد نحو قولك ما زيد شيء
الا انه شيء والمتأخرون تمارا وها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب عسى الجماد ونبه
في الايضاح على محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجيء قالوا وقد يجيء خبره ظاهرا نحو قوله
تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب
المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا
واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول علي دينار لا سوى الدينار الفلاني وذلك اذا
كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها تنفي عنهم الخاطب قول ما بعدها
في حكم ما قبلها بحيث انه لم يدخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى
من الموجب لان النصب فيه واجب لا يجوز فيه كما يجيء والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك
لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى النقض بغير في الايجاب. فلم يبق الا النصب فقوله او
مقدرا على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه اذا كان في الموجب
فقد تقدم وجب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه

لانه من التوابع فلم يتغ الا النصب على الاستثناء على انه حكى يونس ان بعض العرب تقول ما لى الا ابوك
احد يجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قبل ما مر بى من احد الا زيد خير منه ويجوز لك ان
تقول ما لى الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ وصديقا حال وتقول ما لى الا ابوك صديقا
فتجعل ابوك بدلا من احد كانك قلت الى احد الا ابوك صديقا حال وتقول ما لى الا زيدا
صديقا وعمرا وبكرا وخبيثا وصديقا ابوك بدل مما كان قبل الى احد الا ابوك صديقا حال وتقول ما لى الا زيدا
صديقا وعمرا وبكرا وتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدأ وخبره محذوف والخبر اى وعمرو كذلك
واعلم ان اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه ابدا ضرب عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءنى
الا زيدا احد وان تقدم على المستثنى منه وجب ايضا نصبه ابدا ضربا ولا يجوز
الا زيد احد وان تقدم على المستثنى منه نحو القوم الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها
عند البصريين تقديره عليهما معانى الا فيها نحو فوكها الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها
طوري ولا فيها الجن بها انسي ظاهر تقديره عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي
خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مقام الله استثناء
مقام المستثنى منه ذكره في الاستثناء المفرغ لانه لزم عندهم ناذر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا
لم اضرب ونحو ما الا كبالم يأتى ويجوز الكوفيون في السعة تقديم المستثنى على المستثنى منه والحكم
معا نحو الا زيدا ضربت القوم وكذا يجوز وتقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب
والاخفش يجيز البصريون لعدم سماعه من مثل هذا وعندهم القياس ايضا وذكر ان المستثنى اخرج من
المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو الظاهر يخرج من الحكم ايضا
لان الظاهر انك اضربت زيدا من حكم الجنس في قولك جاءنى القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا
منه ومزيلا لخروج ان يكون بعد الخروج سنة وكان صفة ابدا يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا كلمة
جوز لكنه لم يستعمل تقديمه على احدهما نحو جاءنى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوك ولم

ولم يجز تقديمه عليهما معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجز تقديمه عليه واعلم
ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم
الا زيدا اتونى وبذا تعتدى جعل العامل فى المبتدأ الابتداء الا الخبر قولة او منقطعا اى منقطعا
بعدا نحو ما فى الدار احد الا الحمار لان الحمار لا يصح نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير يعود
فى الفصيح من كلام العرب وبنو تميم فسموا المنقطع فسمى احدهما ما يكون فيه المستثنى منه متعدد
او غير متعدد ويصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وما جاءنى زيد الا حمارا فيصح يجوز وت
البدل ثم ان ذكر المستثنى الذى يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا
فالاول نحو قولك ما فى الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب
فان تسئلينى كيف انت فانى صبور على ريب الزمان صليب
فان عسر فى دار يعقوب ثاويا انيسا كما كل الصدى الغوير يصيح
فى مثل هذا ويجوز اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل فى المبدل منه
والثانى ان الاصل فى نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اى ما فيها شئ الا حمار لكنه
خصص بالذكر من جملة المستثنى منه الجنوفى المتعدد وما ظن بسيعاد المخاطب شمول المتعدد
المقدر له كانك نظرت ان المخاطب يستبعد خلو من الدنى فقلت لا احد فيها الا حمار لتفى كون
الادنى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد بقيت ذكر المستثنى على ما كان عليه الاصل من الاخراج بينها
على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل المستثنى المتصل كما كان
فى الوجه الاول وذهب الحارثى الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاءونى
وبذا لا يطرد له فى جميع ما يأتى نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ما لهم ليس عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذكر والثانى الى الذى لا يدخل فيه المستثنى فى ذكر المستثنى مجازا فليس فيه الا الوجه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يها اكثر كما ذكره سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بحرف نحو خلت الدار من الناس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والمعنى جاوزها هذا التضمين يجب ان يكون ما بعده في صورة المستثنى بالا اي تمام الكلام ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما فاعل مع كونها في محل النصب على الحال وهذا اوجبوا اضمار اسم ليس ولا يكون واما عدا فمتعدية غير مستثنى ايضا كما سيأتي ليكون هذا الكلام كلفظ الا واخواتها وما بعدها بعد وفاعل خلا وعدا عند الاخفاش بعضهم وقيس لانه المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وهو عندهم ان زيدا لم يكن معهم ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم من مجاوزة الكل وخلو الكل قال الاولى ان نضمر فيها ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما خلا وذكر هنا بعد مضمرة وقال بعضهم ما موصول بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لانه ما مصدرية وهي لا تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الجمل قليلا وليس بعدة اسمية فتعين الفعلية فتعين كونها فعلين فوجب النصب المضاف محذوف اي وقت ما خلا بعضهم زيدا او وقت خلو بعضهم زيدا وذلك لان الزمان لكثرة ابهامه يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه ويكون الجر بعد ما خلا وعدا ولم يثبت على انه ما زائدة في قوله وليس ولا يكون بها ايضا في محل النصب على الحال اذ اضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون فيه ولا نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلها واجب الاضمار والضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلناه في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا انه الاضمار هنا كاف وقول النحاة انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذكر والجار الجليل الذي هو ليس

الثاني مأوى سيبويه وذكر نحو ما جاءني زيد الا عمرا وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال ولكن لا يبغي بها هنا الفضل والمراد بها النفي الصباني البحدي والقرشي الوفاحي وقال ثعلبة لا يغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من الخمسة الاوليا مالا يكون قيده اسم بصح هذه منبوغهم هنا يوافقون بلحارثي بهذا نصيه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي ما حد الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا منفصلا ومثله قولهم لا يكون ذا من فلان في شيء الا السلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي سلم عليه وترك سلامه بدل سلامه ولا تخالطه كذا هذا ومعنى قولهم ما نفع وما ذا الا ما نفع وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن برهان بمعنى الذي والخبر اي ولكن النفع امر وكذا النقصان امر وهذا سيبويه ان ما بعدها الا المنقطع مفرغ كما مر قبل وانها نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فهي كملك اخلاقه غير انه يجود فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه اول وعلى سيبويه المذكور وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي انه كامل ولا بد من العيب فغيرهم عيب واحد نحو سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده حاله الكامل المزق لماله بعد ونه مائة ظالم احمى ثالثة من النقص وانه كان في الحقيقة غاية في الكمال مراعاة العيب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عدا بعالية قوله او كان بعد خلا وعدا في الكشاف قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها

او معرفة ولا يكون منكرا

بالام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما التقى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فصلحت بها اذا ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا الا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحك مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المنقطع على انه قال الاخفش فيما تركت العرب الذي قد تركته ولا الغيط مني ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا تستعمل هذه الكلام الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقولك وكل اخ لا يسل غير اني اذا عرضت اولى الطرائد بسل قال ويجوز النصب في المختار فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما قعدوا الا قليل والا قليلا اقول اعلم ان الافصح البدل في المستثنى بشرط احدهما ان يكون بعدا لا ومتصلا وهو قراءة المستثنى منه المشتمل عليه بالاستفهام او النفي صريح او هو قول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يراعى المستثنى منه وقولنا المشتمل عليه بالاستفهام او النفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد اخواتها نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز في الابدال منها ضربته لان المعنى ما ضرب احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لعثته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد فطن الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل الكوفة في ضمير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربته احدا الا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا الا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصبه لانه ليس من نواسخ الابتداء بهذا

قوله وانا لا ارى بالسالفة غيره لك اصح الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذ كل عامل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد العبادي لبلد لا ترى بها احدا يحكي علينا الكواكبا وترى ما ترى العينا وفي جعد منا روية الغلب كانت سبيوبه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت قال الانصاف والحكاية متغايان معنى نعم لو قلت لا اوذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذلك يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه وصف معمول غير الموجب نحو ما اتاني غلام احد الا زيد وقولنا او معمول به يدخل نحو ما مر رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو وقل رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان لا بتداء لجاز الرفع كما يجوز في نواصب الفعل قال ويجوز بمعنى انك اثبت الشيء القليل كقولك قلما عرس حتى يهجع بالنصب لا غير فهذا يرجح النصب على الاول والا غلب لا والا كما اقل رجل مر قولا بالنفي لا يدخل نحو لا ابتداء كما لا تدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاظهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي وجه لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي وصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلما عطاه معنى الفعل الا تراك سيبويه اجاز هكذا بيت وعاقلة اذا سمي به كالجاهلة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا لاستغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او تقول هو مبتدا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا ضير له لان فيه معنى الفعل كانه قام الزيدان وقال بعضهم يجوز ذكره اقل رجل يقول ذاك لا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجل منا يقولان ذاك لا الزيدان واقل رجال يقولون ذاك لا الزيدون قال وامّا تثنية ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجوز بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهي مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق ما هنا من المذاهب ثاني قولي الخليل لا تكرّ تقول اقل من يقول ذاك لا زيد وقل من يقول ذاك لا زيد ومن نكرّ لا يدلها من وصف واقل رجل يقول بعكس اقل من يقول فلهذا اذا وصف للتكرّ كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه اقل رجل لان اقل اذا يكون في التقدير مضافا الى ذكر البدل الذي هو مثنى وهو لا يضاف الا الى ما يعني الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته والتقدير فيبقى يقول ذاك لا زيد ولا يصح فالمذهب بعد لانّ في مثل هذا المقام معرفة كانا او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى الماول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذاك لا زيد الا يقول ذاك لا زيد وقد يجري لفظ لا مجرى لفظ ما فتجعل منه مجرى النفي قال الشاعر

لا الفوا درهما منا بدرهمنا ... الا سيوفا لهم اعدت وادراعا

والمفرّغ لا يكون في الواجب الا نادرا فعلى هذا لا يجوز نحو يأتي القوم ان يأتوني الا زيد اذ هو يجوز المفرّغ لا يجوز الا بدل وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فسّروا منه الا قليلا أي لم يطيعوني الا قليل ولا يجوز ما في الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الا بدل والتفريغ نحو لا يقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلو لا كانت قرية آمنت فتنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التخصيص بالنفي لان معنى ما آمنت قرية اذ اللوم على ما فات دالة على انتفائه وقد رجّحه النحاة واما قوله تعالى فلو لا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون

عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لغير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء الا ترى عما نحو ما قام القوم الا زيدا اعلم قال قام القوم الا زيدا اذا النصب هنا اولى لقصد التطابق بين كلاميك وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد جئتك جالسا هنا الا زيدا فان البدل يسير ولو هنا من النصبة كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ويجيء تراخي ما بينهما لما يبين ذكره اذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الباب على بدل عند البصريين لان عبرته يجوز حذف المبتوع ويرد هنا جائزة وقال الكسائي والفراء الا في عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء فانما جعلاه معطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى ما هيئ المعنى في كلام والمستثنى منه آخر لان معنى ما قام القوم الا زيدا ما قام الا زيد ما قام القوم وقام زيد ولكوا انحاة اللفظ كلام والبدل معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض يجب الضمير وليس ما بدل الكل والاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام ولكوا انه بدل البعض ولم يجئ الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب ولكوا انه لا مانع منه مجيء الحرف المقتضي لذلك كما جاء في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم بعطف ما في النفي مع ان الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعتراض على الاسم كذلك يحتمل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولنا الا زيدا بدل والاعتراض على الاسم ولو كان معطفا لم يكن معنى الكلام مجيء القوم دون زيد لكن معناه مجيء القوم اذ ذكر من احكام البدل لما احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءوني القوم الا زيدا والا زيد ولعله قاس ذلك على الواجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه

معرفة فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس كذلك لان استماع ذلك الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر وهذا اذا علمت الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذ اصل الكلام ان لا يكلم بحيث عرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيد فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب فيما نحن عليه وهو باطل لقوله تعالى فما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للكلام فيجوز البدل والنصب واما اذا لم يصلح الفعل للكلام نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني من رجل الا عمرو فانه يتعين البدل فلا يجوز جاءني احد الا زيد على ما يقتضيه قياس غير الموجب ويكون النصب وما بعد الا للقراء والدليل الغائل قياس غير الموجب على الموجب وما ذكرناه ذكر بهذا والمعتبر ان الاتباع هو الواجب مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك جاز ان يكون قرئ الا امرأتك بالرفع بدلا من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر بأهلك بقطع من الليل الا امرأتك ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القراءتين اذ لا يجوز تناقض القرآن لانه كلام الله وانا ناقض القرآن وقال في بيان التناقض ان الاستثناء من النفي يقتضي كونه غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونه مسري بها لان النهي بعد النفي يراد فيكون مسري بها غير مسري بها وليس كذلك لان النفي مطلقا في الاثبات المعتبر عند عدم النفي اذ المراد بالمسري بها لا النفي فيه الا امرأتك فانك تسري بها مع النفي فاستثناؤه على هذا ان شئت من احد ومن لا يلتفت ولا تناقض ولذلك كانوا يقولون اشرب شيئا لا تجد فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قيل كقوله تعالى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نحو ما جاءني رجل الا عمرو غير من زيد وعند سيبويه ابتداء او على النصب لان المبدل منه وهو الموصوف منعدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتعدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال انما يكون على المستغنى عنه والغاية ووصفه بعد ذلك علامة العدد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قال ويجري على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما مر في الا زيدا الا انه يستفيد المعنى نحو ما ضربت الا اليوم كذا وانما لم يجز ان يبدل الا عما بعدها هذا الذي يسمى التحاة الاستثناء المفرغ والمفرغة لخلوه عما يطلبه الفعل قيل الا انه لم يشغل مستثنى منه فعل المستثنى واعترض عليه ان المسوغ البدل لفعل او شبهه كما ذكر وذكر هو المستثنى منه مع المستثنى وانما الحق المستثنى منه بما يقتضيه لمسوغ دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعد ذلك غير الفضلة فالحق بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى المستثنى منه في الاعراب فهو والحكاية قام القوم الا زيدا اذا كان يجوز اتباع المسوغ اليه وحيث امكن اتباعه اياه يجوز خلاف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك غير الموجب وان لم يجز حذف كاة الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل يجب نصبه لكونه في غير الفضلات كما ذكرنا واما على انتفاء حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخول المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين الا المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى جاز عندهم جاءني رجل الا زيد والاول هو الصحيح لان الاستثناء اخراج اتفاقا ولا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان الخارج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دال على الخروج منه وهو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر بعده

مع جنسه بعده وغيره وذلك المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس
غير معين لانه لا يتحقق اذا دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل
فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة الا غيد على ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس يتحقق
دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز قرينة غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان استثنا جميع افراد
الجنس انتفاء وقوع الفعل منها او عليها وهي مخالفة واحدا يا ما فة ذلك مما يمكن ويغلب اما استثنا كها وقوع
وقوع الفعل منها او عليها وهي مخالفة واحدا يا ما فة ذلك مما يفعل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل
في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الاقدم الفعل العالم او هدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيل
وقراءة الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة
في بعض المواضع على بعض معين مما يحس بعلوم دخول المستثنى فيه دليلا كما اذا قيل لك ما لبثت
صنا عليك فتقول لبثت الا قليلا لكن الغالب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب
مؤول بالمنفي كما في قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم اذا تقرر لك ما قلنا ان المستثنى منه لما حذف
لقيام القرينة والمنصوب اذا كان هو المستثنى منه محل المستثنى والذي هو المستثنى وكان المستثنى منه كما تقدم
اولا يجاب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صلة المستثنى منعينا لقبول ما اقتضاه العامل
من الامور اذ الم يبق من ايقاع المنصوب اليه الغاية للا تحمل غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وفي على الفعل منه لانه ليس تمام
المسند اليه الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن العموم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل
كل واحد من ما ضمن المسند اليه صفة واذا كان المسند اليه لفظا والمستثنى المفرغ يجوز في جميع
معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر ما الفاعل والمفعول فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد ولا يريد

مطلقا الا زيد ولا لمفاعيل ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظرة الا ظنا وما الا يفيد الا
يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لا يقال ما قام
الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا
فالا موذنة من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو التي بمعنى مع عمل الفعل مع صرفين
مؤذنة بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو
كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعد ما نحو ما ضربه احد الا وغلامه مكرم فلعدم ظهور عمل الفعل
لفظا فيما بعد الواو بل لاجل معلله ويقع بعد الا ما المنقطعة بالمفعول له الحالي نحو ما جاءني زيد الا راكبا
والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب لواو الحال
لان صاحب الحال عام وقبل الجملة صفة للنكرة وانما بالواو لحصول الفصل بها الموصوف وصفته
التي هي جملة بالا فصل للصفة انفصال من الموصوف بوجه ما بكونها جملة وبالجيء بالواو المربطة
ونحو ذلك مما هو في غير لبس وما لبس احدا الا واحد هو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك
ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل
وربما جاء الواو في خبر كان يغير الماضي على رضي الله عنه فقد كنت وما اهدد بلحوقي شيئا بالخالية
واما التفريغ في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد وما غلام رجل
الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا وزيد الا هو ان
تتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا تتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا
اخوك وابن الا زيدا اخوك لان العامل اي الحكم ايس وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما
اخوك وكذا تقول ما الا زيدا اخوك وما مستثنى منه وتقول ما مثل عندك الا زيدا احد وما عندك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الا زيدا القوم وليس ما الا زيد عندك احد ولا يجوز الا زيد عندك احد لتقدم الاستثناء
على ما هو المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الكلام كقولك ما ان نظن الا ظنا
وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد معلوم معين باعتبار المستثنى منه فيعرف ذلك الجنس
كالتقدم حتى يصح فيه المستثنى بعينه ثم يخرج بالاستثناء وليس هيهنا نظر محتمل مع الظن غير
من بينه وحاصله ان تقول انه محتمل ما هيئة توهم المخاطب ذلك نحو قولك ضربت مثلا وقد فعلت غير
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في معناه البصرية الضرب. فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك
التوهم كانك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاء راكبا مما يجري مجراه فقلت جاءني زيد
لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صح ان يستثنى منه
ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا
قال فما اغنت الشيء الا اغنت اما قال ابن يعيش ينبغي ان يكون هذا الكلام محمولا على التقديم والتاخير اي
ان نحن الا نظن ظنا وما اغنت الا الشيء اغنت اما ولو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل
نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكذا مثاله المفرغ ولا مانع من كونه كسائر انواع البدل
مفرغة نحو ما سلمت على احد الا زيد في بدل الاشتمال وما ضربت زيدا الا راسه في بدل البعض اي ما سلمت على
شيء منه الا على زيد والضربت زيدا عضوا الا راسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف
البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من متعدد لا ايضا عطف
بيان وكونه متعددا انما لم يكن لكونه عطف بيان لانه انما علم او يختص بذلك وكذا التاكيد لانه لم
يوضح الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيره حتى تعلم بها
ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لغيت احدا الا انت فيمن يقيد

وفيه في خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا لان المعنى يكون
اذا ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرفية وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني
زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب. وذلك محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرفية من
الانفصال بغيرة ولو لم تكن الا التغير ونحو وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف حدة وجزمين
احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وليس هما
انه نفي لما يمكن انتفاؤه وقال المالكية الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف
ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزم ان يجوز النصب على الاستثناء
كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والغراء يجيز النصب
على الاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى مستدلا بقول بعضهم لبني عمي ما بكم الا سيف عليكم وعلى اعدائكم
الا عما قياسا ويجوز ان يريد الا عما بنية حمال افراسهم في غير المتاعي ضرورة وما ابان مرادهم لو صح قياسا.
المستثنى مقام المفرغ في الاعراب والاستعمال فاعل اذ لا يجوز حذفه الا حيث قائم مقامه وهو
يجيء ما قام الا زيدا قولنا وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب الذي هو المستثنى والنفي
الصريح او المؤول كما ذكرنا قولنا ليفيد وتقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس
الا زيدا وهو بعيد وقولنا تخصيص جماعة من الناس مما يلزم زيدا منتفيا في الاغلب فامتنع
استثناء المفرغ في الموجب قولنا الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ
الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو ما قام الا اليوم كذا اذ لا يبعد ان يقال قام في جميع الايام الا اليوم
المعين والغالب ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قولنا وما ما اي وما
يريد ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما قام لزيد الا عالما لانه ما قال موجب اذ النفي اذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء الافعال الناقصة فيكون المعنى دائم زيد على جميع
الصفات الا على صفة العلم ومن محال ولعاقل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن
ان يكون مثله عليها مما لا ينافض ومستثنى من جملتها العلم كما قيل في مازيد الا عالما الصفات
المنفية واهمالها كذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات
الا صفة العلم كما هملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المصروجه آخر هملة فتح
نحو ما ان زيد الا عالما وذكر ان ما ان لا ايثار بخبث والا للنفي بعدة ذكرا لايثار فيكون خبث
مثنا منفيا ولعاقل ان يقول ما ان لا ايثار بخبث ان لم يعرض ما يفيده الى النفي لا مطلقا كما ان
ليس لنفي خبث الا اذا عرض ما يفضي اليه نحو ليس زيد الا فاضلا قال واذا تعذر البدل
على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وعلى الاشباع
كالشيء لا يعاد به لانك لا تراه بعد لا يكون ما ولا لا تعذر ان عاملين بعد لا ايثار لانها عملت للنفي
وقد انتقض بالاستثناء ليس زيد شيئا كما شيأ لانها عملت للتفعيل قلنا ان النقض معنى النفي بقاء الامر
العامل اي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل
اللفظة اربعة مواضع في المجرور من المستغرقة والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد نفي الموجب نحو ما زيد
اوليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا النبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا بخلاف رجل ولا غلام
رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية والمتعذر ابدال لفظ المجرور من المذكورة لانها وضعت
لنفي اصل عدم الايجاب عن الجميع فراد المجرور بالكلية بخلاف المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان
تابعا بخلاف نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا الثانية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان
عدم الايجاب كيف تشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر ابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت

وضعت لنفي اصل تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها بشرا لها نحو ما زيد بقائم
اي في ما يجب ثباته قطعا او ثابتا يمكن شرطا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الثانية بعد بطلان عدم
الايجاب ومع بطلان كيف يتبعض مؤكدا وكذا تعذر ابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل
لا في هذين انما كان لاجل بقائهما كما ذكرنا قبل والا بانتفاء النفي الذي عملت له فكيف تعمل ان مع عدم سبب
العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا ابدال من لفظ المجرور من المذكورة والا كان مذهبه بطلان
زيادة من في الموجب نحو فكان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلا منها في حيز المستغرقة ولا يمكنه
ان يرتكب جواز زيادة من في الموجب والذي يجوز زيادة من في الموجب ليست هذه وكذا ابدال المزيدة في نحو
التي بيده وكفى بالله وبجبك عن هذه التي نحن فيها اي التي لتاكيد نفي الايجاب فلا يلزم من جواز
زيادة الباء المنفي بيده اعني الموجب ادخال الباء فيما بعد الا فما زيد بشيء الا شيء وقد جاز الكوفيون
ادخال من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من
احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء صعب واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب
وان دل ايلا الا ان من المستغرقة لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة
لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر لشبههما ما ينفي ان يدخلا نه وان كان
في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين والا فالمنع فاذا لان العلة المذكورة
قبلة امتناع جريانها بعد لا تم المعرف والمنكر والمنكر وما ذكر كان يمكنا ان يقدر لو ثبت
في النفي حد المنكر بعد لا بهم وقال ابو علي اعلم ان خبر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه
في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من المستغرقة على المعرفة وعمل لا النبرئة فيها ولا يطرد
هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز هذا الاستثناء لهم ولا في نحو لا رجل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في الدار الا رجل فاصل فانه لا يجوز ابدال على اللفظ اجماعا ولنا ان تقول انما لم يجز
الابدال على لفظ اسم لا وخبرها المذكورين لانه انما لم يجز فيما بعد الا لانه يفتقر بقاء نفيها
بعدها اذ لا يعمل الا للنفي ويجيء الا يفتقر زوال نفيها بعدها فيلزم التناقض
فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لانه معنى ليس
وما سواء ايجابا عاما تم قلت كلمتا ساوى معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال
ليس فيما بعد الا لا يفتقر بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا و
وفعلها لا تزول بالا كما يزول نفيها فانه قبل قد ثبت لها معنيان احدهما يزول
بالا والا والنفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون
في ايجابها معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للكون
علامات الافعال اياها نحو ليست وليس ثم ليت الدال على الزمان الماضي فثبت فقيدة
لنفي كونه مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى نفي كونه مضمون الخبر وهو معنى
ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمغزى وان كان في نفي الكون
معنى الفعلية وليس في ايجاب معنى النفي في لفظ آخر لذا وهو معنى ما ثم قبل انهما بمعنى واحد
اذ في الحقيقة والمغزى وربما يشبهان معنا بالوضع مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت
هذا قلنا انه الآن ثبت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي
بحاله كما في مكان زيد الا منطلقا واما انه ليس ايضا بفعل ايجاب معنى نفي الكون في لفظ آخر
وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب انه دلالة فيها
عارضي وان كان اصلها ان يكون بمعنى ما يشيء وما حصل فقيد معنى في نفسها كسائر الافعال

الثامنة

الثامنة فافادتها للكون المنفي في نحو ما زيد شيئا وافادة لفظ كان لكون المثبت في نحو كان زيد شيئا
ويسمى الزمان كما سبق في اول الكتاب فانه قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو
ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فاوجب الرفع
قلت المبتدأ والخبر يتعاقبان كما في هذا الامر الا ترى انك اذا دخلت على المبتدأ والخبر
غلبتهما لكن بنيتهما على عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بلا فرق نحو ان زيدا قائم وعمرو وان تغير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا
اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف
ما للجار يشبه العمل لعدم لزومها اصل الفعل كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس
ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد هذا وجد هذا لم
يحمل على هذا الامر المحلي فلا يقال ما ان رجلا ضارب ولا ما ان رجل وامرأة بالرفع لان
الحمل على الامر المحلي القوي اذ وجد امر ظاهر مرجح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو
وهي قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا قطع الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء
او شيأ الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد كما في خبر ما فاكوا وجب الحمل عليه جاريا لداعي الضرورة
لذا وفي رفع ما بعد الا في نحو ما احد فيها الا زيد وجهان الابدل من محل ما احد والا بدل من الضمير
المستكن في فيها كما قلنا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ذكر الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء مطلقا افاد من
لكنه ههنا افاد امتناع النصب نحو ما جاءني احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا افاد من
البدل على ما تقدم وهو معنى قلته في نحو ما في رجلها الا اثر بل يتعين البدل اما لفظا لا
رجل ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني احد الا زيد لانه لا يلتبس بدل جائز وعلى هذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقال القليل وضيعا حال وجاز تنكيره في الحال لكونه عاما كما قال للعصا من مضيعا صح القلط

يكاد يحي النصب فيه خولا احدفيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مها وخرقا ما انيس بها
الا الصوائح والا صداء والبوما وقال ولا امر للعصي الا مضيعا واما قولك لا اله الا الله ولا
فتى الا علي وسيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في خولا احدفيها الا زيدا
لان الفعل فيه وهو خبر لا موجب اما قبل الاستثناء واما بعده وفي خولا احدفيها الا زيدا ظاهر وهو خبر
لا وما يغير عما مر مما يوجب الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول
ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير في تقول فتوجب وما احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل في الواجب وانما يقع بعد النفي او شبهه وانما عنفوا ذلك بضعف حملا على المعنى لان المعنى
لا يقول ذلك احد الا زيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا يقوم من رويته فعلمت لما كان المعنى علمت او مر بي
على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في غير المنفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ
احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لان اختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع
في حيز غير الموجب فلا يجوز ان تقول قبلت عبدا ما القوم فما ابتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم
وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما ابتهم القوم الا زيد ولا ياس بان نذكر
بعض ما اتممنا به الكلام في احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا
مثل ما قلناه في فاد التبيينة وواو العطف وانها في المنصوب على شريطة التفسير لا يعمل ما قبلها
فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه
لا يستثنى باداة واحدة مستثنيان بل العطف عليه فالقوم قاموا ما خرج احد الا زيدا ثم عمرا على ان
كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل بالثاني ذلك على احد الاسمين الثاني معمول لمضمر اي خرج عمرو وقد
ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين يقال له علي عشرة

عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا تسعة او ثمانية وقال الكوفيون
ولعل الما نعين في الصورتين هو ان المتكلم مجبور في ذكر المستثنى منه اذ بذكر لفظ الكل يريد به
البعض ثم يعود الى التخفيف فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمي العشرة مثلا
عشرة ثم يرجع الى التخفيف فيخرج الواحد لان له وهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا
على ما يغير من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعدان يطلق اسم الكل
على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وبهذا الذي توهمه مثل القول الاول المذكور
في تضعيف معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان ما قصر عليه لفظ الكل نحو قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه
لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافاد بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين
وكذا لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لعبده علي عشرة
فقلت له على عشرة الا درهما ان كان نصا في انه ليس عليه زائد على الثمانية ولو قلت مكانه له علي
ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كانت الاستثناء بهذا الغرض وهو منصوص في استثناء النصف والاكثر
فلا فرق فيما وتقول بيع هذا كله الا لو قلت ابتداء بدلا داعي الى تعيين العشرة له على عشرة
الا خمسة او الا ستة لم يتعين بدلا بل يبيع ما قال له عليك عشرة او حاصل هذا كلام
آخر في تخصيص العشرة لم يتعين واما بعض واحد نحو قولك له علي عشرة الا تسعة وما بعدها
انه اذا اجتمع استثناءان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لفظا فان
تغايرا وامكن استثناء كل منهما في ذلك الاستثناء بلا يعد استثناء كما فيه نحو جاءني اب وابن الا زيدا اي زيد
اب وابن فان لم يكن الاستثناء كذلك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان يعد نحو ما ضرب

احد هذا الازيدا فان الاغلب بغاية الفاعل للمفعول نظرنا فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو المستثنا منه وليه اولا نحو ما قدى وحى بنبا بنغضه الا علما عليه السلام وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو ما الخ نحو ما فضل ابن ايا الا زيدا وكذا ما فضل ايا ابن الا زيدا لان اختصاص الاول اولى لما تقدم سر وجوبه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى قال المستثنا منه لان مرتبته بعد الفعل فكان المستثنا وليه بعد وذكر نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او ما ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر المتاخر عاملا على ما تقدم في باب الفاعل وان تساويا فالمتقدم اصح به لان اصل المستثنى ان يكون من المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عاملا وان لم يتغايرا معنى شترك فيه وان اختلف العامل نحو ما قام احد وما قعد الا خالد لان فاعل قعد ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم ابدا كما يجي وفائدتها انك اذا كررت الا فانما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا يدخل حرف العطف قبل الا نحو ما جاني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا او بعضا بدل الكل نحو ما جاني الا زيدا لا اخوك اذا كان الا خ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان الا خ واما ان كررتها لغير التاكيد فاما ان تكن مستثنا كل تا مما قبلها او لا فان لم تكن فاما ان يكون في العدد او في غيره والذي في غير العدد نحو ما جاني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب في كل واحد الا النصب على الاستثنا لانه غير موجب والقياس ان يجوز في كل مستثنى الابدال والنصب على الاستثنا لانه غير موجب وكله

والمستثنى منه مذكور وتعني بالاولى الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالثاني الثاني والرابع والسادس ونحوها وكل واحد منفي خارج وكل مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب ما جاني من المكيين الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز في كل واحد النصب على الاستثنا والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثنا لانه غير موجب فكل واحد مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين جميع عقيل جميع قريش الا هاشما والذكر في العدد نحو له على عشرة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل واحد منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد فلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها اربعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صار ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صار سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صار ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاكثر في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب ما العدد له على عشرة الا التسعة الا الثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل واحد داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة نسقط منها ثمانية يبقى واحد نضم اليه سبعة نصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليهما خمسة نصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة نصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا نصير خمسة فيلزمه خمسة والاكثر في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب بذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا

قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لانه استثنى
من عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت الا تسعة
بالرفع على البدل يلزمه تسعة لان المعنى ماله على الا تسعة وفي الفرق
نظر لان ابدال الكل من الكل يقتضي صحة النصب على الاستثناء وله فرق بينهما
اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد وانه ينبغي ذكر على مذهب الخ على وجهه وهو ان
الاستثناء من النفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع
الفاتحة صلاة بخلاف ما اذا لم يستوف شرطها كان عليه لم يفد فوائد البدل والنصب على الاستثناء
اذ كلام المستثنى وعلى الجملة فلا ادري ما محل ما قالوا وانه لم يجر في المستثنى قال ابن مالك فان كان في العدد
نحو قوله على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا انه الوارد الا ثلثة منفي خارج
والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة
وفي ذكر بعد ذلك الا اربعة ادخل به الاربعة وزيد بها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان
المستثنى بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وفي ذكر الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة
فواحد من العشرة كان الثلثة منها او من السبعة الباقية بعد المستثنى الاول وكلا الامرين باطل
فيكون الاربعة على التقدير منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجه بناء وعند غيره ان المستثنى
من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه
او مساويا لبطل المستثنى قول واحد نحو له علي خمسة الا ثلثة وكذا اذا قال له علي عشرة الا خمسة
الا ثلثة فالمستثنى الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والثلثة من العشرة وعند
الفراء يلغو ويلزمه احد عشر وانه كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او اثنين او

فان كان واحدا ولم يكن المستثنى مفردا فان تقدمه المكرر من المستثنى فالجميع منصوب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا اذ لا يمكن ابدال احد من المستثنى منه
وان تأخر من المستثنى منه فاحد المستثنيات سواء كان الذي وقع المستثنى منه او غير النصب
على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مطرح لا يبدأ منه اخرى
اذا صار بالابدال عنه اولا كالساقط وشأنه ما جاءني احد الا زيدا والا عمرا الا خالدا
الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء والواحد من المتأخر
جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا
الا عمرا احدا لا بكرا ولا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها اهلكان
ونصب كلواحد على الاستثناء وهو بالاستثناء شغل الفعل باكثر من واحد واستثناء الابدال ايضا
فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وتغلب الاخف
بجواز اضمار حرف العطف على مثله فتعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالغا شيء
واعلم ان جميع ما ذكر من الاقسام من المفرغ وغيره مستثناها مخرجة من متعدد واحد
ظاهرا في غير المفرغ مقدرة في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج
من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اى ما جاءني
بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اى ما جاءني زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول
فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو الا خالد اى عمرو مستثنى من المتعدد
المقدر بعد خروج زيد وخالد المخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا
نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا وليكن التقدير والمبدل ههنا اى جاءني غير زيد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنى ههنا منفيد
وان كان المستثنى منه اثرمن واحد فانه كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فصار مستثنى من موجب والمعنى كل
احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر معه فان لم يذكر المستثنى منه المستثنى
الاول كان ذكر المستثنى العامل انه كان بد وان ذكر له جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب
لا يعرف على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين
لانه غير موجب واما ثانيهما فالنصب جائز ابدا له والنصب على الاستثناء لانه في المعنى غير موجب
بسبب نقض الاول المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيدا لا زيدا وان كان القوم في اللفظ في
حيز الايجاب بسبب سكوتهم ان الجملة المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح
للجميع كقولك قام القوم زيدا وعمرا وخالدا جلدة واما تعقيبهم كشهادة ابدا الا الذي فما يقتضيه مذهب محققي
البصرة وهو الحق ان يكون الجملة كالواحدة في المستثنى عشرة الا درهما وان العامل معنى الفعل فيها ان
الجمل الاخيرة والجار والعمل فيه ويكون من باب تنازع عاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل
جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوز وبه هلا للعوامل على
المؤثر الحقيقي واما اذا كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في القراءة بالنصب
كقول الكميت بني هم والنعاة نحو البصريون الا فلانا قال ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعدا كائنا
في الكلام اقوى فعله ومخفوض عطف على قوله ومنصوب في اول باب الاستثناء واما وجب خفضه
بعد بئس الاسماء لكونه مضافا اليه وسوى انما يعامل معاملة بحسبنا القراءة فعل السبعة معاملة وكرها جميع

معنى القصر وهو المشهور ثانيهما وكسرا واو لعمر لمد وضمه مع القصر قولان بعد هشاة الاكثر لتم سيبويه
حرفيه كما لغولهم هشاي مراد وان نوى الوقف ولو كان فعلا لم يجز ذلك والمشتق وفي معناه صلة
لما المصدرية وقطرب لحذفها وكذا يمنع تعليقه على انه روى الا فض قول الشاعر ما بالت الناس لكنا
قريش فانا نحن افضلهم فعالا وما بكى الماء من شيء في بعضهم الا هم اغدر وبن سمع كانا الشيطان
وان الاصبغ بفتح الشيطان اي بانه الغدر الشيطان زائدة عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل
لفاعل له والجر بعد بتقدير لام متعلقة بمحذوف لكثرة استعمال هو بعد لان كلا منهما يجوز
اثبات فعل بدا فاعل هو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند البصريين بكونه تاء وفعلا و
وتاء حرف جر وهاء ولينه اللام نحو كشيء لزيد بمعنى عند فعليه هذا ما قيل والاولى انه مع اللام
سلم لجيئه معها منونا كقراءة ابي السماك لله الامر فتقول انه مصدر بمعنى تبا له كما قالوا سبحان
الله وهو بمعنى كما سبحانا قال سبحانه تعالى وقيلنا سبحانا نعوذ به وقيلنا سبحانا بودي والجار يتحمل على هذا ان
ان يكون كما شاء في جميع المواضع مصدرا بمعنى تبرئة وتنزيها واما حذف النون في كما شاء فلكثرتهم
للنون فيما غلب عليه يجوز منها لاجل الاضافة وبذلك قال بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاخر
ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء
في باب سوى ويجوز ان تقول ان كما شاء الجار حرف وما في نحو كما شاء الله اسم بني لما يرد لفظا ومعنى
كما شاء الحق فيه واستدل المبرد على فعليته بتصغيره نحو كميت زيدا كما شيد قال النابغة وما اكثر
من الاقوام من احد وليس يقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ كما شاء من اسماء الاقوام ليس
اي قلت لولا ولا ليت اي قلت لا لا وسبحان اي قلت سبحان الله وليت اي قلت ليتني وبذا ابو الظاهر
اي قلت لولا ولا ليت اي قلت لا لا وسبحان اي قلت سبحان الله وليت اي قلت ليتني وبذا ابو الظاهر
لان المشتق الذي بذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي التقت منها فالشيخ في سبحان الله والتسلم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله لام عليك والبسملة بسم الله وكذا غير وسوى حاشى ليس يعدى لانه الحرف الكثير الاستعمال
فيحذف منه نحو سوا فعل وكغير حاشا فعل وفاعل حاشا لانه الحرف في الاطراف الثلاثة واذا
استعمل كاداة الاستثناء وغير فعناه تنزيه اسم الجنس الذي يعد منه سوء ذكر في غيرا وفيه فلا يستثنى به
الا في هذا المعنى وبما اراد وانزهه شخص من سوء فيقدرونه بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يريدون
من اراد وانزهه على معنى ان الله تعالى منزه عما ان يلطخه ذلك الشخص بما يصمه فيكون اكد وابلغ
قال الله تعالى ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قيل ما خلا وما عدا لا قيل غير حاشا فيكون
تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وهو الكثير دخول الا على هذا الجار قال وغير صفة جعلت على
الالف الاستثناء كما جعلت بى عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع مذكور غير محصور لتعذر الاستثناء
مثل لو كان فيها هذا الا الله لفسدتا وصفة غير اقول قوله غير مبتدأ وصفة خبره اعترض
ان اصل غير الصفة المفيدة المغايرة مجرورة لفظا او تقديرا اما بالاضافة نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة
نحو قولك ذهلت بوجه غير الوجه الذي عهدت به والاصل في الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي
تبين فيه التغير كان غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالكلية وماهية المستثنى كما ذكرنا في حد الا
هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغاير
لما قبلها حملت غير على الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء
في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعدا لا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر
مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا
ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير
اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغير والموجب وغير

والموجب وغير والمنقطع وغير موقع المستثنى منه ومعطى عليه وبالجملة في جميع محال الا
الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي نذكرها فاذا
دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا يحمل الاعراب وعلى اصلها فجعل اعرابها الذي كانت تستحقه
لولا المانع المذكور على ما بعده عارية واذا دخل غير على الا واصل غير ما يشكون له اعراب جاز حمل
الا عليه وما بعد الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا فعول بالجر لكونه مضافا اليه الا الاصل
جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي يستحقه بالجر على نفس غير عارية وعلى هذا
التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه مع دون
وسطه كلمة المستثنى بالا وروانه انما انتصب بالا وسطه حرف لما بينه الظرف المبهم بأمامه
وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان الحركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان
غير على الوسطه لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف
على محلها نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال
الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرفة او نكرة او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعني الا
ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا
خلاف في جواز بنائه على الفتح كقوله لم يمتحل الشر منها غير انه نطقت كما يجيء في باب
الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير اني قد سعيت على الرأس اذا شفى بالنوى النحاة من هذا القبيل
اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد بمثل غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها
قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال ببنائه لاضافته

الى ان وان يقال منصوب لكونه استثناء المنقطع قوله كما حملت عليه في الصفة اي حملت الا على غيره الصفة في بيتي اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او اسم قوم ورهط واغاشرط ابن الشرط ليوافق ما لها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقديم الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك لتكون الظرف كونها صفة وشرطا كونه لجمع منكر لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجل او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرفون ان فيهم زيدا فلا يتعين ايضا الاستثناء الذي هو الصارف الى السابع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فافتقر كونه منكرا غير محصور لئلا يتعقد قول الا فيه فيضطر السامع الى حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيآن اما المحصر المتعرف نحو جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب قبول ما بعد الا فيه فلا يتعين الاستثناء فلا يعد عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وبرئ اكان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم قبوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فيه الصفة لاغير وكذا غير المحصور الا من نحو ما جاءني رجل الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجل الا زيد ما جاءني اثنان من الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال الا زيد ما جاءني جماعة من الجنس وعمرو ليس منها فلا يدخل فليس في شيء من ذلك اذا الا الصفة او الاستثناء المنقطع لان كلا منهما على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما رأيت وهذا هو جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع ان الشرط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال

وقال الاندلسي والمالكي لا بد الا اذا كانت صفة ما شيوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع وشبهه مما لا يعرف بالام الجنسية قال الرضي فالفقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغالها فيكون في البيت ان يكون الا للاستثناء وما بعدها بدلا لان الاصوات لا تكون في قليل معنى النفي كما ذكرنا وذهب سيبويه يجوز وقوعها على الصفة بمعنى الاستثناء قال الرضي فوجه ما اتى احد الا زيدا ان يكون الا زيد بدلا صفة وعليه قراءة المتأخرين بعضهم بغوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيكما الا الفرقدان وقوله عليه السلام الكل كلامهما كوى الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذا هو المقتضي وكل لافادة الشمول قال وهذا الوصف ضروري للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه دون الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز بمعنى ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا فاغير الموجب الذي يجوز بعده البدل قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما وقل رجل وابي ونفرفانه كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء هنا لان الله غير واجب لدخول الآلهة المنكرة لانه غير عام ولا مخصوص ولو صح ايضا لجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفعه على البدل لانه في معنى النفي اذ هو لا متناع اكثر الامتناع

من انه لا بد الا جاءني رجال الا زيد على انه استثناء متصل هنا

غيث فكانه قيل ما فيهما الهد الا الله وبذلك اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت الاية يجري النفي فيجاز البدل في قوم يونس والا وهي متعينة لاجراء الشرط والتخصيص في جواز البدل والتفريغ معها مجرى النفي اذا لم يثبت واما عدم وجوب دخول الا في الهد فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وسوى غير ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كان في قوله تعالى وكل اخ مغارة اخو البيت ضعيف لذلك عند المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قال ولكن سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اقول انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه افاده معنى البدل يقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكان مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستوى ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وليس في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيء جاءني القوم سوى زيد عندهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين لا يلزم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والمحذوف صفة الظرف اذا حذفت وصفاتها النصب فنصبت على كونها ظرفا في الاصل وان قل الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وفي هذه الصلة بخلاف غير نحو جاءني القوم الذي سوى زيد وعندهم فيها يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا

ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يقتصروا عليه دناهم كادوا وقال تجانف عن ذي اليمامة ناقتي وما عدلت عنا اليهم السوائكا وقليل عند البصريين شاذ يأبى اللغة ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوى اذا افردوه عن الظرفية ايضا نصبوه لاستنكارهم الرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية فيقولون ما فيهما وما فيهم وما في ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لي قوته التسري ودون الباعي وما عدا زيدا ان المستثنى قد يحذف منه الا وغيرها كانتين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد الا نحو جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها للغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يحذف الظروف المبنية وغير خير ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسما وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله فالطعن مثلي فيهم وفيك وفي ضعيفة من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد المضاف اليه وقد يترك غير على ما هو عليه الا اخفش في الحالين نحو ليس غيرك وليس غير كما يقول كل وبعض عوضا من المضاف اليه وكلي الاخفش ليس غير وليس غيره وبهذا ما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف المخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على ان اسم ليس ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان ما بعد ليس يكون نحو جاءني زيد ليس غيرك وغيرك بالرفع والنصب على التغيير المذكور قال وتقول جاءني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما كلما فليس من كلمات الاستثناء بحقيقة بل المذكور بعده مبتدأ على اولويته بالحكم المتقدم وانما عدوه من كلماته لان ما بعدها مخرج مما قبله

من حيث او لوبنيه بالحكم المتقدم وان جر ما بعده فاضافة شبيهة بالمعنوية وان كان المضاف غير موصوف وان كان موصوفا بعد بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل من الجر لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب اللام بعد ليسما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس وليسما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد ليسما الا النكرة ولا وجه لنصبه للمعرفة وبهذا القول منه نوذ يجوز نصبه قياسا على انه غير لان ما بتقديره التنوين كما مر رجلا اذ لو كان باضمار فعل لسوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم ليسما ان اتيته قاعدا ما هنا زائدة عوضا من المضاف اي ولا مثل ان اتيته قاعدا واعترض بان الواو التي تدخل على ليسما في بعض المواضع كقوله وليسما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قولنا طلق وانت طالق انها اذا هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم وليسما زيد اي ولا مثل زيد من جيء بين القوم الذين جاؤا اي لو كان احضر بي وهذا هذا صاف ليلي وخبر المحذوف وتفرق في هذه اللفظة شرقان كثيرة لكثرة استعمالها فعلى سيما بحذف لا والسيما بتخفيف الياء مع وبدونها وعلى حذفها وقد يجر ما بعد كسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كامرة ياب الاختصاص من نحو انا الرجل مثلك يفعل كذا اي باب الاختصاص الجامع بينهما معنوي فصاعدا نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك سيما هنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين لم يكن مضافا الى النكرة معكوفة منصوبا على المحل على المشكل لغيابه مقام خصوصا فاذا قلت اعني زيدا وسيما عمرا او على الغرس فهو بمعنى وخصوصا عمرا وكذا في نحو اعني فرسا راكبا المفعول المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو اعني وسيما وبوسيم راكبا وكذا في نحو اعني وسيما ان يركبا اي خصوصا اياه يركب بوجوب الزيادة ولي خصوصا اي ان يركبا نصب بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون بمعنى وخصوصا ركبا اي ويختص بفضل يجتبي بركبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعني قولهم ان فلانا كريم وسيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز في الواو وقبل سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم تجنيها الا ان مجيئها اكثر وهي اذا عترضت كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى وقد يقال كسوا رعام وسيما وعترضت ان اصل الا ان تدخل على اسم وقد يليها في المفرغ فعل ضاع اما غير المبدأ كقولك ما الناس الا يعدون وما زيد الا يقوم او ضاع نحو ما جاءني زيد الا يضحك او مفعوله نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون اذا حالا لعروض ذي الحال وانما اشترط التفريغ ليكون الا ملغاة ثم العمل على قول او على التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفع ما يقتضيه من الحكم بالشذوذ بتوكلها بالمالغاد ويشترط كون الفعل مضارعا مثبتا غير منسلخ وما المانعي فيجوز ان يليها في المفرغ ما بعد فيدخل ذكر ما اقترانه بغير نحو ما الناس الا ذاهبين وذكر لتغيرها له من الحال شبه كسوا وما المتقدم ماض منفي نحو قولك ما انعم عليك لا شاكرا وما انبه الا نائما وعند صلى الله عليه وسلم ما ابيس الشيطان مايئ آدم الا نائما من قبل النساء وذكر اذا قصد لزوم نفي مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما كان ليفيدها الماضي معنى هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى النفي والجزاء الغالب نحو ان جئتني اكرمك وانما قلنا الغالب لانه قد يكون مضمون الجزاء منتفيا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا لمرة الزمان نحو ان كان بخيلا فلن

شبكة الألوكة www.alukah.net

كان اصل ان كان بناء على اصل فيه ذلك نادر او كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فالتعقيب
المذكور هو الغالب فلما كان تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا
يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول اي جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والاستثناء
ما قبل الا وما بعدها صونا لهما عن الضياع وذكر ابن هشام ان يكون زيدا ما ضيين نحو ما زيد الا اكرمك او مضارعين
نحو ما زيد الا يزورني ومثل بهذا هو الغالب الشرط والجزاء اعني كون زيدا ماضيين او مضارعين فجاز ان كون
الماضي الذي بعد الا بمنزلة المجرد اعني قد وان لم يعلم انه حال كما ذكرناه في باب الحال وذكر ابن هشام معنى الجزاء
فيكون ما بعد الا على هذا معنى ما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما لا يخفى وجاز ايضا ان ينظر الى كون
مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زيد
الا وهو يكرمني ولا يزورني الا وقد اكرمني وانما قدروا الواو ومع هذا النظر تكون هذه الحال غير مقدرة مضمونة بمضمون
عاملها كما هو الغالب في الحال نحو جاء زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن الحال بالا فجاز ان ينظر مقدرا
بربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فثم اطرد نحو ما زيد الا وهو يكرمني وقد فات واصحك
عليه كما مر في باب الحال ويجوز الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زيد الا وقد زارنا ولا يجوز الا فنصا على قد
فلا يقال ما زيد الا قد زارنا لان كان نظرا الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد
عن القد اذا كان مع قد كما يجيء بابه وان نظر الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما
قلنا ان الغالب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلافه وذلك كقولك صبح الله بني فلان
صباحا به غدا اي شارفا على الفساد وكذا معونك الخيل وقولهم ابن اللبطاء من بنو آدم من اجله غير الفساد الا عارفا
ما قبلها نحو بعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواو الحاصل وقد تدخل الواو بمعناه على الماضي اذا افقدهما
قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضي الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لطمه كاتبه في كتابه الى عمر رضي الله عنه وكتب اليه ابو موسى فوالذي نشدك الله

من قولهم نشدته كذا نشدا اي ذكرته فنشد المتعدي الى واحد مطاوعه على الاول المتعدي الى اثنين والمعنى
ذكرتك الله يا امير المؤمنين عليك وقولك بالله لتفعلن او يكون نشدتك بمعنى طلبت اي نشدتك كما في قوله تعالى
ابلغكم رسالات ربي اي يبلغكم اي طلبت اي طلبت لك الله من بين جميع ما يحسن به التكلم بالقسم بمعنى عليك وبمعنى
الا فعلت الا فعلك والا لتفعلن معنى النفي الذي دل عليه نشدتك لتضمنه القسم لانك لو حلفت غيرك بالله
فقلت لتفعلن فقد ضيعت عليه لام فعل مطلوبك وكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فتفعل بمعنى المصدر
مفعول به لما اطلبك الذي دل عليه نشدتك الله واني بعلته فعلا ماضيا لقصد ما لفظة الطلب
حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انك تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين اتقوا ربهم الى
الجنة في اخر سورة الزمر وناداى اصحاب النار اصحاب الجنة ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك وملأة الملك ويجيء الا بعد
النفي ظاهرا او مقدرا كما ذكرنا ولا يجيء الا في المعرفة نحو قوله تعالى وان كلا لما جميع قال ضبر كان وانما زيد هو
المسند بعده نحو ما كان زيد الا قائما ومن على نحو ضرب المبني وتقدم معرفة اقول لما قال هو المسند دخل فيه
خبر المبتدا وجميع ما كان هذا الاصل ذكر فعوله بعده نحو ما يجيء بها كلها وفد ذكرنا انه يدخل في ذلك نحو قائم
فوك كان زيد ابو قائم معناه ليس يخبر كان قوله وامن على نحو ضرب المبني اي فيما يجوز له من كونه معرفة نكرة
ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب منه تقديمه على ما سلم اذا كان ظرفا وما سلم لكن
نحو كان في الدار رجل وضميرا له على الضمير اذا كان جملة او شبهها او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة
في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال المقاربة
فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابو علي وتبعه ابن مالك من جواز ان يكون الماضي خبر كان قد لفظا كان
زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيتوقع المضي ويتبين لفعل ان يقال كان زيد قام او يقوم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق منها دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع
لشبهه باسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوعه اخبارا بجميع اقسامه والاولى ما تقدم
لعدم السماع فيه وتقدم معرفة بخلاف خبر المبتدا لانه يجوز تقديمه على المبتدا اذا كانا
معرفتين ولا قرينة للالباس اما هنا فلا لبس وان كانا معرفتين او مختلفين ويجوز ان تخالفا احدهما
رافع للبس ويكفي ظهور احدهما. احد اما مخبر كان زيد بذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الالتباس
فيهما والا فيجب ان لا يجوز التقديم نحو كان العتى بذا قال ويحذف عاملة مثل الناسر بجريها بانعامهم
اه خبر لمحذوف ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اضا انت منطلقا انطلاق اي ان كنت
اقول قوله عاملة اي عاملا فيه كان واضمر فيها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف هذا
الافعال الا كان واعلم ان يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا علم
سر غائبا او حاضرا نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين واوضح الشر ولو اصبعا اي
ولو كان الدفع اصبعا اي فليدفعه وقوله فذاك دكران صغا وان كذبا اعتذر عن شيء اذا فيدلا اي ان كان
صغا وتقول لا تخالف ان فارسا او راجلا اي ان كنت وتكون وكذا المحفظ نحو رجل ولو راجلا وان
راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذكاء المتوقد اعني ان يكون بعد ان اسم وصلوها الفاء
وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان فبحجر المخضب فتقول
ننظر فيه فان جاز كان بعد الفاء وقد يجوز بعد ان تقديره فيه او بعد او يحذف كما في قوله الناس مجزيون
باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان بعد الفاء عمله غير جاز قال ولا يجوز النصب لرفع الضمير بها ولكن
على ضعف معنوي اذ معنى ان كان بعد الفاء يسبق وان كان في عمله غير معنى غير مقصود
لانه مراد المتكلم ان كان نفس عمله فعمل وان كان ما قبل به سبقا لانه لا عمال وفي الكل الاعمال

نزعم العرب ان الغنم هو الذي يعقله حارق وقد بنا الى الحرم يستفتي هاتفا فاذا اوالكوخ تيه لغنا بجا بقاء سبيع بشراك سمير مرا طف عقرة ضيل
وخير لا يسريا القط وبقاء سبيعة انه لا هالك نسر خلق بعد انس فاختار النسور فكان اضد كسور يسمى بقا وهو متعرف لانه
ليس بمعدول حقق

وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم مثل لكان العتى وهو رهم على انه شيء مستحسن ولا يحكم بقطع
المنع قاولا فان وقع فلا بد فيه من قرائن ظاهرة او مقدرة لتقريب الحال الذي يستقبل من يحرد كان وكذا
البواقي فالاولى اصبح واستمر واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنع نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى
والاولى كاد ينبغي ان يمنع نحو كاد يقوم وقد يخبر بماضيها قال تعالى وما كادوا يفعلون وقوله
وان كان قصيدة تمنه قول الشاعر كاد ما صوى كتحا على مكانه فلا اعوا ايدا ولم يتقدم ولا قوله تعالى فذبحوها
خلاف واضحى ابلها اضمروا الذي اقتضى عليها الذي اقتضى على البدل اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى الماضي
ومنع ابن مالك وهو لحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكرما كان ماضيا من مال ولا مال ومراد قائلها
اما صار فلكون دلالتها بالقرينة الانتقال من الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت
غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقولك المريض كنت مريضا فصرت سليما ثم انتكست
وكذا مال لدلالتها على مضي مضمون خبرها باعتبار مضمون اخباره الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو
المعلوم بالجامد نحو زيد اسد والصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يقوم الحمد لله
وبحتمل ان يقصد ما ذكر اعتمادا على ان الاصل فيما دال على اصل ان يثبته الا انه لما ضارع باسم
الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله ولذلك اذا قلت كنت لا يدل على الاستمرار
واذا قلت كنت اكرمه فظاهر ان الاستمرار فهم من قرينة المثلثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار
ان تجعل اخبار لصار ومال ولما ذكرنا من انها لا تستعمل في الاستمرار استعمال تلك الثلثة فلم
يقع خبر لمدة الا فعال واما ما دام فلم يقع خبرا ماضيا لان ما المقيد للمدة نحو ما ذر شارق تغلب
الماضية الاغلب لمعنى الاستقبال كما يجيء في مستعمل الافعال لمدة تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد
يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى قادوا فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبادر في

خبره ولا انه زيدا اوه صحيحه وقد الفعل استغنا بهذا الذى قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث
اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى هو صورة المفعول الفضلة حذف شئ
كثير وسيما اذا كان المخبر بها ويجوز ان يخلف حذف مع اسمه الذى هو كونه وسيما اذا كان ضميرا
منفصلا فاده قلت فقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولان حذف الكثير مستلزم
للتخفيف ولكون الشئ دالة على الحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك نحو ان نصيدا والا فلا كما تقدم
ركبا فركب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فان راكب ويجوز ما بعد ان وان لا مع ما بعدها ان
صح هو ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدا ما جر بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان يسيف فسيف اى ان كان
قتله بسيف فقتل ايضا بسيف وكقولهم مرة بر جل صالح ان زيدا وان عمرا وذكر لفوة الدلالة
على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذى بعد الفاء
فرفعه في الاول رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو كثير واما نصبه بتقدير كان بعد الفاء اى
فيكون ما يقبل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيخبر خبرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد مما حذف
بالجملة وايضا حذف المبتدا اكثر مما حذف كان وغيرها ذكر مما نحو الفعل الناصب المذكور وقبل لانه يجئ
مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال انه يجئ الفاء الفعلية انما يقل اذا كان الفعل
ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا يدرى الفارئ نحو ان ضربني فزيد اضربه فاذا قيل ان نصيدا اول
ورفع الثاني اصل فعكسه افصح الوجهين لمخالفة الاصل في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة
الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اى ويجب حذف كان بعد ان معوضا عنها ما نحو قولهم ابا هريرة
اما انت ذا نفر فانت قوى لما كلامهم الفصيح اى ان كنت فحذف كان الجر جوازا على القياس المذكور والمفعول له
ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجتمع بدل العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على انه

ان ما النافية لا عوض ولا يستند ذكر ابن عصفور عن ادغم النون الساكنة في الميم وهو يا في الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اياك انت ونحوه ايضا اما ايد فاما قد وقال الكوفيون
ان المفعول به بمعنى المكسور الشرطية ويجوز ان المفعول شرطية قالوا لغرا ان في قوله تعالى ان
تفعل احد بهما اى فحذف الهمزة وكسر بمعنى واحد اى بمعنى الشرط واما عندهم ايضا فعوض من الفعل المحذوف
ولا ادرى فلم يعيد من الصواب مساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قولنا اما انت
ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلجئ الفارئ بهذا البيت في قولنا اما انت واما انت بخلا
فالله بكلا ما تاتى وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو صرف شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق بعد بالرفع والكوفيون يجوزون وابن مالك
المفعول شرطية ويجوز الرفع مع كونه بعد الشرط ميزوا ذا فذا لازما وما كان معنى الشرط
هنا ظاهرا فاما قول سيبويه دخلت ان معنى اذا فاما بمعنى اذا ما ذكر شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل عامل في الحال والجمهور اعفه اما انت ذا نفر الذى هو بمعنى ان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك
لعدم فعل عامل في الحال لان معمول الخبر لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فيجئ الكلام عليه
في باب كان ان شاء الله تعالى وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا معمول ما الشرطية اما ظاهرة كقوله
في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا معمول ما الشرطية اما ظاهرة كقوله
واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو زيدا فاضربه اى مهما يكن من شئ فاضرب زيدا فيقدر البصريون اى اما انت ذا
نفر فبكلا وتفخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله بكلا يجوز اما انت والعامل في اما انت ذا نفر
محذوف اى يكلا كما الله لاجل ايمانك وكلمة تكلف والاولى ان تقول ان الشرطية كثيرا ما تستعمل
مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان يسيفا فسيف
واه هنا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسرها نحو ان زيدا كان منطلقا وان حذف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شرطها وجوبا بلا فسحة وجب تغييرها صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على الوضع
الاصلي مع قطعها وجوبا عند عدم مقتضاها الاصلي بلا فسحة كالعوض مذكور فاذا تقرر
ذلك عاد الكلام الى شرحه على سبيل الوجيز. لانها شهدت كانا ليشتمل الظاهر حرف
الشرط والابتداء اما ما ليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذكرها ان
تحذف منها كان معها وتبقى او تحذفها وحدها فان كان الاول وجيء بها الفاء ليعود بها ان
امكن الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فجيء بها لما تقرر صورة حرف السببية اعني ان وسلط
على سبيل الوجيز. يجيء الجزاء السببا عنى كان معها وغيرها وذكر نحو اما زيد منطلق اى اما ان يكن
في الدنيا شيء فزيد منطلق اى ان يكن شيء موجود او وجد انطلاقه اى ابو منطلق للحال فلا بد
اذا ام اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني
فالفاء تغير لانه قد يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلق واما انتفاء فانه فمي
واما فتح الهمزة ان المشددة مع ما دون حذف الشرط كما انبئه الكوفيون فليس بشيء وقد يحذف كان معها
المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل معها المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعد ان المفتوحة
اللام في اكيد الفعل فمن ثم جازت اما نحافتي ومن عضة ما ينتن شكيرها النون كما جاز سمع الكلم
في نحو ليفعلن كما يجوز نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد وقد جاء كانا التي قصد
بها وقد بعد كما لدن واخواته نحو رايتك لدن انك قائما اى لدن كنت قائما قال ما لدن تقول فانيا
اى لدن كانت قولا والاتلاء ان لدا لنافذ فنصر ذات تنوين سلم ان واخواتها ما والمسند بعد
دخولها ينتقض مثل اخوته في كان زيدا قائم اخوه المنصوب بلا التي لنفي الجنس والمسند اليه
بعد دخولها يليها نكرة مضاف او شبيه به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو

فهو مبني على ما ينتصب. وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير في قضيته
ولا اباحسن لها ما قال لم يقل سلم لا التي لنفي الجنس كما قال سلم ان واخواتها لان كلا من
المنصوب في جميع ما ذكر سلم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني كخمسة عشر فما قصد الجعل المتضمن
احتاج الى التنقيد بالمذكور لان سلم لا لا يكون منصوبا الا بانضمامها وهي كذلك كونه نكرة وكونه
مضافا او شبيها به وان يليها فلو اقتصر على واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى قيد سلم ما حيث
كونه سلما لكان يكفيه ان يقول كما انه عاد له والمسند اليه بعد ذو اما قوله يليها وكونه مضافا
اصول مراد قيده والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف
وقوله لا عشرين درهما لك مضاف حر له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان
كان مفردا اى فان كان سلم لا مفردا ولم يجز كسلم لا تضربا لكن بسياق الكلام بدل عليه ولا يعود
الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب بهذا اولى كما مر
في باب المنادي من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامي ناكر ولا غلامها لك ويعني بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والمضمن في الرجل عند الزجاج والبرقي.
اعرابه خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع لا فضلا فيهم لاجمال قول سيبويه وذلك
انه قال ولا تعمل فيما بعده فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر قال والمبني قوله فتنصبه فتنصبه بغير تنوين انها
نصبته اولا كما بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف عشر للبناء الفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا تركب مع عامله لا ينفصل عنه كما قال
ابو سعيد انما كان مع عامله لافادة لا التبرية للاستغراق كما افاده من الاستغراق في هل ما

حس
العطف واحذف المضاف اى
كم رجل مثل رجل ما ليس حول الكوفة
والتكرير ما ليس حسنا
حس اصلها حلت
اوله
اذا ما ايك سلم لا تعد له
ليعود سلم الى الضمير
ايضا هنن
حس
الذي يجب
لبنائها والفتح
عليها وان عليها
ضمنا ما سيجيء
اليه الشارح
اوائل الاوائل
للوليد الطائفة التي
هنن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان ما مركب معها بطريق
يجيء بالتوليد ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه البيانية
والصحابة لان هذه التنوينة في حالة الوصل من علم المنوع لغير المضافة والبناء يوجد وايضا
التركيب من لا والمنفي ليس كذلك منه بما المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور والمركب التنوين
من الثاني في المركبين وانما حذفت التنوين من المنفي لانه لا يعمل الا في النكرة ولا و
معمولها في موضع ابتداء فلما خولفت بناء على حال اخواتها خولفت بلفظها يعني ان اقتضاءها
بالنكرة كونها مع ما بعدها بمنزلة اسم بني معها على ما قال بناءه اي سبب حذف تنوين معمولها
عندي قال بالبناء لانه يحمل على الشبه لما خالفت سائر العوامل كان واخواتها لما خولفت بمعمولها سائر
المعمولات وبهذا طريق اعني بناء المحمول وحذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول
انه بني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نصريح في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف
لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا تقابل هو
الظاهر كما انك اذا جاءني من رجل نصرح في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يحتمل ان رجلا من الدار بل
رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اريد النص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من
فبنوها واتى بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة لخفتها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف والمضارع عليه لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يخفه
في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر وبخو ومما قال المنفي بغير
حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا معها قال لم يركب المضاف والمضارع عليه لانه لما ركب اكثر من
كلمة واما لا رجل ضاربا فصيحة بكسر ولا مسلمة ولا مسلمات مبنية خلافا لليزيدي فانه قال بانه لا

لفظها كما انشد الا فتى لولم يكن غطفان لاذ ذويها ... الى لامت ذو واصبابا عمر قول الله وقد
اهبت فبنى لاسم لها فاطن يجوز البناء مع عدم زيادتها كمنذ مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا عاصم
هليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى والا كان مضافا للمضاف
فالنصب كما لو اضفناه اليه بل الظرف متعلق بمعروف وهو خبر المبتدا كما في قوله عليكم بتريب واليوم
معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان بعده
اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بمادل عليه لا عاصم اى لا يعصم
من امر الله فلا نظنن ان فعل الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان لوحظ ذكره الظاهر بل الله متعلق
بمعروف وكل مصدر ينعدى بحرف مصدر في الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عما ذكر المصدر مبتدا كان او منفيا
كما تقول الاكل عليك والبكر المصيب وبكر الخوف وبك ما استعانة وما عليك المعول وبزيد ان الباء
وعلى تتربت عليكم وذلك لان المجرد المقدر هنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا للتضمن
ضميره وليجوز فيه ذلك لم الفاعل فلا تقول بك مان على ان بك ضميرا عن مان فلذا قدر نا المعدل
لا عاصم لقولهم امر الله وتقول لا مصلين في الجامع اذا انتفت الوجود ما يوقع صلاة في
الجامع اى لبس الوجود ما يصلى في الجامع ويجوز ان يكون مستغرقا في الجامع او في عهد هذا وعلى
عدم البعد اذ بان انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله
من صلة المنفى لمبنى وفيه لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضاف
معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبينها واوجب الرابع
والكوفيون اعمال الا ان لا التبرئة انما تعمل شبيها بانما لا وهو المشابهة ان لا للمبالغة
في الابتداء اذ معناها التخفيف للخبر ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما نوعلنا في القرينة التي

اعني في النفي والاثبات بانها فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما
اصلها التي بمعنى انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فرعي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر
ان بين لا والنكرة تناقيها وتناقضا لمشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول انما تعمل في المعرفة
لان وجه المشابهة وهو كونها النفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة
لفظ جنس صح بنفي الجنس بانفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها
ولانها تدل على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤها ايضا لان الموجب
للبناء تضمن ما معنى الحرف ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليله ضعف امر التضمن
ومما قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب
بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانها انما تعدى البناء متى الى المنفى بسبب التركيب فاذا
انتفى التركيب انتفى التعدى للبناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغى مع كون
المنفى نكرة غير مفصولة ويجب الالغاء في المواضع الثلثة اى التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول
ولما عدما كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب ذلك اذا اعملت او بنيت لسلمها وذلك لان المقتضي
قيام القرينة على كونها النفي الجنس وعملها عمل ان او بناء لسلمها كافية في هذا الغرض فلا يكون الا
مع التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل نكرة مبنية على كونها النفي الجنس في النكرة لان نفي
الجنس او نكرة النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير يجب لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن
ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلثة اما مع المعرفة
فنحو لا زيد الا عمرو فلم لانك ان تعمل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها بل او لكن عنا
ولم جعت ثم اذ لنت ذكا بيها ان لا التبرئة ضعيفها واما مع المكرر المتصل فنحو لا رجل في الدار

قال وانت امرؤ ما حلفت لغيرنا حنيفا ومؤتكر فاصبح ومثله قولهم سواء وقوله فانا ابن
قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال لعيشه وحين بهن زانه النكر او كليا واجيب بان قوله ام لا تؤكد
ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي كان تفعله فمعنى الداخلة على المضارع ولكن لا يلزم تكرير والاول
مصدر بمعنى التناول او هو هنا بمعنى المفعول اي ليس منا وكل وما فوذكر هذا الفعل اي لا ينبغي ذكر
ان تاخذ وتناوله ويشذ قوله ان لا اليتامى جوعا ام ولا تنفع ولا ابراح ولا مستراح ولا مال
وقولهم سواء وقيل ان لا لا تنفع وما بعدها بمعنى ليس وقد ذكر ابن المرفوعات انه لم يثبت اعمال اعمل
عمل ليس قال الرضي هل ذكر على الضرورة والشذوذ وعلى هذا تعلق ليجيء الخامس تكرير لا المهملة
الداخلة على غير لفظ الفعل الماضي من صوره احدها ان يكون داخلة على الفعل تقديرا وتذكر اذا دخلت
على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعكم مرحبا ولا اهلا اي لا
اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا نعمة عينك نعمة وكذا لا مرة ولا كرامة
واذا دخلت على نكرة بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا يكاد يستعمل الا في الدعاء بالفعل او دلالة في
الاصل امر او نهي فكانه قيل لا تسلم سلاما كما ذكر نحاة باب المبتدا ولا اصابك لصوب واذا دخلت
على توكان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم يكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب
تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في فصل الحروف
وثانيها ان يكون لا بمعنى غير معها احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر
بالاضافة نحو هذا لا غلام شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كتبت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت
الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيء سواء او انرفع نحو انت لا شيء وثانيها
ان تجر ما بعدها بباء الجر قبلها نحو كتبت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها ما عرفة الجر وليست الجار

اتجر اذا بالاضافة وما قول جرير ما بال ذكرك بعد العلم والدة وقد عداك مشيب حين لا حينا
فالاولى ان لا الذي كما في قوله في بئرا لا هو يسري ويسعى اي على كل الشيب وقد وقد الشيب اي شيب
قبل اوانه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والوقت الاول من الثلثين الحاقي وما مثلا فاضاق
الاول الى الثاني ليشتمل عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقد لا وقد الدهر كما في الثلثين
واما قول الشاعر حنت فلو صحي حين لا حنت في الاول اضاق الجملة اي حنت لا حين حنين حاصل
وثالثها ان يعطف ما بعد الا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك
زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع وليجوز انت غير زيد ولا اخيه
قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانما يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام
فان التعريف فيه غير مقصود فصدره فوق حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قيل جعلها بمعنى غير
نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم والمعرف باللام معرف التعريف فلا بد معه من تكريرها نحو لا
المرء في الدار ولا امراة وستضعف هذا التعريف بعد ويرد لا الى معنى غير اضعف منها ايضا بان
الخروج بحجة عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمه التكرير قبل خروجها الى معنى غير
بهذا وان كان لا بمعنى غير بحرف الشرط لزم تكريرها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب
لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا كريم ولا شجاع وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول
العوام انا لا راكب والا انسان اعم من الحيوان فغير مستند الحجة وهو تركيب التكرير مع
الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط معلل بعدم لا عن اصلها اعني كونها للنفي
وذكر بعد تقدير من الاستغراقية بعد لا النكرة دخول حرف الجر على من فيقال جاءني بلا زيد
من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكون لا كالمكررة لان غير بمعناه ونعني بكونه لا بمعنى

الظرف من الوقت الثاني وهو ما يقع فيه الحادث من الزمان هكذا

بمعنى غير كقولنا لا رجل في الدار بل امرأة ولا يكون لها صدر الكلام ويكون لها النكرة اذا لم تنفي
مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم [illegible] انه قد يقال العلم المشهور بعض الخلال بتكرة فينصب
وينون نحو لام الشعر فات كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعف في الضعف او مضافا
البه نحو لا مثل زيد في بيته ولا يجوز هذا المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذا سمي وآخرهما لا يطلق
على غيره كما في بعض شروح المفصل وقال الرضي الحكم عندي في جميع الاعلام المفردة والمضافة
في البداءة والتاء به بالمنكرة وهما ان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا ينعرف بالاضافة لفوات غاية البابتمام
واما يجعل في صورة النكرة ينزع الكلام وان كان المنفي في الحقيقة بالاضافة هو المضاف المذكور الذي
لا ينعرف بالاضافة الى اي معرفة كان لزوال اللفظ واصلاله ومنهم قال الاخفش على هذا التاويل
يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما
ان يجعل العلم بالتشهات بتلك الحالة كانه سمي بجنس ذلك لافادة ذلك المعنى لا انه معرفة فضيلة ولا
اباحسن لها الا فيصل لها اذ ابو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم
اقضاكم علي فصل سيبويه رضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى
هذا يمكن وصفه بالمنكرة وبهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار فهار فيصر فرعون وموسى
لتنكيره بما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باعدا لتاويل في الضمير والاسم
الشائع ايضا نحو ربما اكرمنا اولا لدا وهو بعيد غير مسموع قال وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
عمل اولهما فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني
اقول يعني اذا كررت لا لمعاودة نفي كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المعطوف عليه اوجه الاول فتحهما
ووجه البناء جعل لا مع المنفي للتبرئة فبني كل منهما كما لو افرد كل منهما حالة صاحبه ما ويجوز على هذا سيبويه

سيبويه ان تفتح بعد ما خبر لها معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجود ان لنا لان مذهبه
ان لا المفتوح اسمها لا العمل عمل ان في الخبر فما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على محل لا وخبر
مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبرا فيكون الكلام ح جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا
عنده ان تفتح لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين
واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها
فيجوز ان تقدر لها خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين
الا انهما لما تماثلا لفظا ومعنى فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كان
شيئا واحدا واما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا فكما في ان زيدا
حصول اثر منوع بهما ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فيما اول
ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية لتاكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك
قلت لا حول ولا قوة كقوله ولا ناعب وابنا مثل مرقد وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة
تعمل ما عاملة عنده في الخبر فاما لغيره فيرفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل
منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهما واحد
ويجوز ان تقدر عندهم لكل واحد خبرا والثاني فيما اول ورفع الثاني على ان لا الثانية كما في الوجه
الثاني الا ان العطف هنا على المحل كما يجيء في باب ان فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا
واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا يقدر لكل واحد منهما خبر منفرد للزوم
اجتماع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا الثانية زائدة بل النفي ليس لكن لتاكيد معنى العمل

لما ذكرنا قيل ما يجوز الغاؤها مع كونها مكررة غير معمولة لضعف لا العمل وقد حصل هنا شرط
الالغاء كما تقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما لا تلغو ولا تؤثر
او الغيت الاولى دون الثانية كما لا تلغو ولا تؤثر على ما يجئ بعد او الغيت الثانية دون الاولى كما
مثلنا وهي لا تلغو ولا تؤثر وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا النافية لا تنفي مثله مع جعلها لا النافية سواء
ولا نقول ان لا الثانية هنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس
لم يرد الا كون اسمها بعدها مرفوعا والخبر محذوفا كما قالوا ابرح ولا مستصرخ فقالوا انها عاملة
عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع مرفوعها على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة
لضعف عملها ويلزمها التكرير كما تقدم فيكون اسمها مرفوعا بالابتداء ولا الثانية اما لا النافية
كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير نافية كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه
واحد اذ لا عمل هنا لا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر الكل واحدا منهما خبرا والكلام جملتان
او تقدرهما معا خبرا والكل جملة والخامس فعل الاول وفي الثاني على ان لا الاولى التبرئة لكنها
ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها
ان يتوافق الاسمان بعدهما في الامر اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا
فلا حاجة بنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف
هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس
بشرط ولا في الجمع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الجنسية وتقدير الخبر في هذا الوجه
كما في الوجه الثالث سواء على الذي بينا قال واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض
او التمني اقول قال الاندلسي لا امرأ احد يفعل بالحذف الا مع الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد

الاستفهام بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر
قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا التي للاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فذكر قولهم
الاطعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط الثنايا وقد الملل الا فاصر بالفتح ينصرها ذل
بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الهمزة العرض كما قبل الهمزة بل ذكر السيرافي وتبعه الجزولي والمص
ورده ذكر الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من صروف الافعال كان ولو صروف
الخصائص فيجب نصب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الطويل الا
ماتبرى الخيل الى نفرياتها فالماضي والمبرد قال حكمها حكم المجرد فيجئ عندهما العطف الوصف
على الموضع نحو الا مال كثيرا تقتنه والا ماد وتمرا تسترفده وفيجئ عندهما اما ظاهرا ومقدرا كما في المجرد
واضمار المص والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني يغيرها عن الخبر
ويصيرها بمعنى اسمها بمعنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر
فهو كقولك اللهم غلاما اي ابك غلاما واما بالجر لا اسمه فلا خلاف بينهم ان اللفظ على ما كان عليه
قبل الهمزة من النصب المضاف والمضاف اليه والبناء مع المفرد المنكر واما قوله الا ارجلا جزاه الله خيرا
يدل على خصائه بثبت والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل لا من تخصيص كهلا او
سندكر فتسلم الحروف والفعل محذوف اي بدا لانه ونعم رجلا وروى الالغاء الا اللهم نحو الا رجل جزاه
الله خيرا وروى الا رجل بالجر اي الا من رجل قال ونعت المبنى لا ولم يفرد بالبناء مبنى ومعرب رفعا ونصبا
نحو لا رجل ظريف وظريفة وظريفين والا فالامر والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا حول ولا قوة
الا بالله وانبا اقول قوله ونعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفرد بالبناء حال من الضمير في مبنى والعامل
مبنى اي مبنى النعت اذا ولي مبنى لا وكان مفردا واما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هكذا في النسخ وغير مفيد
لعله والمعنى اي مشبهة
بها في العمل وهو ظاهر
لعله بقرينة ما قبله

هكذا في النسخ
لعله الذي في غيرها
ترك الهمزة والبيت
والمعنى من البيت
الذي بعده هكذا

هكذا في النسخ
اي لفظ لا في الثالث
والرابع
والخامس هكذا

التي يجب بسببها البناء اذ بها يتم معنى الحرف المؤجب لتضمنه من لا جتماع ثلثة اشياء فيما احدها
كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني لم او لا والثاني كونه التفي في المعنى داخلا
فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكانك لا ادخلت عليه فكانك قلت لا ظريف
لم يبن صفة المنادى لانها ظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قريبا من الثاني سبب
البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو او فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعتا مبنيا بلا
لا نعتا للمعرب امتزاجا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول للثاني وما بعده فلا
يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا
غلام رجل ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما يبنى نعت
المفرد لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا ولا يعد بينها
وبين النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من
المبني بغير النعت ايضا وانما بني النعت المضاف والمقترن به لانهما بمنزلة اذا ولما
لا لحمهما لها فكيف بمنزلتهما يجريهما مجرى لحمهما ولا تعقد في هذا النعت المبني انه مركب مع لا
المنفي كخمسة عشر لانه يحتاج اذا قدر تركيبه الاعتراض الواو وفي جعل ثلث كلمات كلمة واحدة
الى تكلف شديد وقال ابن يرهان والسيرافي نقضها عن هذا بيت لا في هذا الموضع
قاصدة مركبة مع المنفي بل كررها على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها كما تعمل في خمسة
عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولا تامة وهذا على ما ذكرناه عن ارتكاب تركيب لا مع التي في هذا
الموضع وفي غيره وعن تركيب التي هنا مع نعته قولا ومعربا رفعا ونصبا سواء كانت النعت
مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير

٨ من الثلثة المذكورة وهي بنبي النعت والثاني والثالث
الاول والثالث عدم الانفصال
لانتفاء الاول باعتبار كونه في المعنى والثاني
المعنى المبني هنا

نحو

نحو لا عبيد كريم الحسب ولعله في اسمها على صفة المنادى المبني مضافة ولفارق ان يفرق بينها
وبين ما ليست المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف
الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كنت نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب
لما وقع صفة ما باشرته وايضا القسم في المنادى بناء فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب نصبه
لو وقع منادى على النصب الذي هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المبني بلا فانه القبح فيه بناء
على قول واعرابي ضعيف على قول آخر والرفع لغيرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي يمتنع رفعه
لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا او واجبا برهان ان رفع وصفه مبنيا لا
في نحو للغلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل اسمها ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر
المعد مرتفع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام كانت
كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف
اسماء تلك لانتفاء معنى الاستدراك معها كلها ولقائل ان يفرق بينها وبين
ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل ويدخولها
على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير وما دونه ايضا ان اراد المبرد فهي
عامل ضعيف يعمل بمشابهة المشبه اعني ان مشابهة ضعيفة فلا يصح
ان يكون اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا لا يكون لا غلام او غلام
غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا
او مضافا فاكان الوصف او مفردا هذا او الاعراب في النعت المذكور اكثر
من البناء واعتاجان الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان النداء مع

شبكة الألوكة www.alukah.net

تتبع منونا نهاية الاسم لانه لحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع واما جاز النصب
حملا على الحركة البنائية لشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروضها ومزوالها فكانها عارضة
لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان تقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل
عمل ان في محل اسمها المبني من رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز كما قلنا في الصفة سواء
بدا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر
توابع المنفي المبنوة من قال الرضي شاء وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف
نكرة كما يجيء في باب المعرفة وليس يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو
ما ذكرنا من ايضاعي الاول للثاني فلا يجوز لا ابا وابنا كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وقد ذكر لضعفها
عن الثاني لانها فيما يليه كالنعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف
وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني تفس لا لا البناء ان يجيز رفع المعطوف حملا على المحل
الا بعد لخبر كما ان وقال الاندلسي الذي يقوى التوابع بعد الوصف والعطف عن البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي قلة انصرافهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها معلوما لاحكمها مع المنادى
المضموم فتفي البدل يجوز البناء ان كان نكرة اكمرء نحو لا رجل صالح فيه وقال ابن مالك البدل ان كان
نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي افرد اذا لم يفصل البدل
المفرد المنكر عن المنفي المبني لا لم يقصد به النعت الذي يبنى جوازا اذا اجتمع الشرائط يرد عليه
ما مر انه هو المقصود ولعل ابن مالك قيد في بدل البدل او الوصف بان الوصف يذكر معلوم الموصوف
واما البدل فيجعل البدل منه في حكم الساقط فلا يبنى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
والمركب لا ينهاد فلذا على البناء التقديري التركيبي لفظي لا تقديري اقول ويتقدم انه لم يتم دليل على

على التركيبين لا وسطها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء وتذكر
في البدل انه يجعل اعتبار البدل ثانيا مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا النافية للجنس وباب المنادى كما تقول
لا مثلك احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو احد قال امرؤ القيس ويلمها في هواء الجو طالية ولا كهذا الذي
في الارض مطلوب وبهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف هذا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان
والوصف واذا حملت على اللفظ فلتقدا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يجعل النصب مثل هذا على
التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤ عسلا واما قوله جرير لا كاعشبة نارا وقرور قفيل
انتصاب نارا بتقدير الفعل اي لا ارى كاعشبة اليوم اي كنار عشبة نارا كما تقول ما رايت
كاليوم رجلا وذكر ان العشبة ليست بالنار حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كنار عشبة
اليوم نارا تابعا صار الناصب الاول كالة قولك كالعشبة عشبة وعشبة فيجوز ان يكون نارا تابعا
على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المكرر لا يؤكد ذكر التاكيد كما يجيء
في باب التاكيد وانه كان لغظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد بجرة عن التنوين وجاز
الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كرر بني لما بلا فصل بينها الا الخبر وذكر المكرر عن وصف الثاني نحو
لا ماء ماء بارد فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه مكررا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا
وذكر انك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف الاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا فالمكرر في المكرر الموصوف اولى بنظرك لكونه كالصفة من المكرر في المكرر غير الموصوف
واما وصف المكرر عن بارد فليس فيه الا الاشارة قال وقولنا لا اباله ولا غلام له جائز لشبهه بالمضاف
لمشاركته له في اصل معناه ومعناهم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى قلت فان لبسوه بمعنى ان
الكثير ان يقال لا اله ولا غلام له فيكون بنيتها على ما ذكرنا وجاز ايضا على قلة كما في الى

هذا الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي اب واخ وما يجاريهما في لغة شاذة اذا وليها لام الجر ان تخلفها ميم مكسورة مضاف بحذف نون المثنى والجمع وابنيت الثلاثة في اب واخ فيقال لا غلامي لكم ولا اخي لكم ولا ابالكم ولا اخالكم فيكون معربا كما ذكر وعن الخليل ان هذه الميم بدل التنوين وسيبويه يأبى ذلك ان هذا المذكور مضاف وحقيقة باعتبار المعنى فيقبل لهم الدار لا يظهر بها المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وبهذا الظاهر تأكيد لذلك المقدر كقيام الثاني في نحو زيد عدل على ما ذهب اليه قال ان تم الاول فمضاف الى مدلول الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فعلى هذا هم الذي هلهم في هذا الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمضاف اليه باللام بتأكيد دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا ما غير تكريرها تخفيفا وحذف المعارف المتغيرة بلا التي مع التكرير لا فصلوا بين المضاف لتقاضي بصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرها والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون بهذه المعاملة المنتمي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حالكذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد يأتي سماحة وهامة ومكرمة وعالما كريم لا ابا كخلة مصرح بالاضافة وبهذا لا يتعلق عليه فلا يقال لا اخا لكم ولا يديكم وفي اجاد الفصل باللام المجحفة بين المضاف لهذا الغرض في المنادى وبهذا كقوله لا بؤس للجاهل ضرارا قوام قال المصرح لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذلك لكان معرفة فوجب رفعه ونكريرها ولم يجز لم يرتفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيفما رفع ولم يكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابا لكم ولا اب لكم سواء في المعنى انفاقا ولا ايا لكم نكرة بلا خلاف فكان يلزم ان يكون لا ابا لكم

ابا

ابا لكم اذا المعرفة لا تزاحم النكرة معنى ويجاب انهم التفتوا على ان معنى الجملة انتفاء ابا لكم ولا اب لكم سواء ولم يتفطنوا ان لا ابا لكم ولا اب لكم بمعنى واحد وتركوا المقصود من الجملتين واحد صحيح ان المسند اليه احدهما معرفة في الاخرى نكرة فالمسند اي غير لا في لا ابا لكم نكرة واي لا ابا لكم معرفة ولفا في لا اب لكم فرقوا اي لا ابا لكم موجود والثاني بمعنى لا اب لكم وفحوى الجملة واحدة مع كون المسند اليه احدهما معرفة والاخرى نكرة ثم قال المصرح الوجه في هذا ان يقال ابوان لم يكن مضافا للفقد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اتباعه الالف ابا واخا وحذف النون في غلامي وصاحبي ولا يرد بهذا لان المضاف انما يضارع المضاف بالتغير الذي في المنادى اذا كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتابه ويضاف اليه اب لكم كما عند شيخي واحد من حيث المعنى وكثيرا ما خيف الالتباس بهما كما خيف بهما ولا يضاف اليه ابا لكم كما عند شيخي واحد من حيث المعنى وكثيرا ما خيف الالتباس بهما كما خيف بهما لا لا يصير الصفة ولا يا لخير مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام لك لا يصير الصفة ولا يا لخير مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجل في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لهذا كذا اي لشأن كذا نحو لا ابا لك لا ابا لك المضاف في اصل معناه اصل معنى المضاف وذكر ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله ب بمعنى التخصيص كما ان ب بالخاصيه فقط حذفت الالف واضيف صار المضاف معرفة فمعنى ابوك تخصص اصلي وتعريف ذاتي بالاضافة ب بمعنى الاضافة ب بمعنى التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من غير ان اعطاه حكم المضاف لشبهه لانه اصل بعد العلم يجز ابا فيها ولما رقبي عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا تقريره ولو كان كما ذكر المصرح جاز ايضا المنكر ابا الرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف وليختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامي ظريفا كما لم يجز النون من غلامي انفاقا واما

شبكة الألوكة www.alukah.net

على مذهب سيبويه فلا مشاحة في الاصطلاح وأما على مذهب المبرد فالفصل
بين شبه المضاف بما لا يفصل بينهما وأما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور والناقص دون التام
المستقر نحو لا يدري بها بكر ولا غلامي اليوم بكر فجائز بوش اشتبال لانه الفصل به كالفصل لكن ربما يتسع
في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا النصب الا في الضرورة الشعرية كقوله كان اصوت من
ابغا الربا بنا او اضل البعير الغاضرية يحج ويجوز في مثل لا عليك ولا بأس عليك (اي يحذف كلمة لا
في لا عليك ولا يحذف اسم الجنس مع وجود الخبر كما لا يحذف المفعول مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وفي اسم
لا عليك ولا يحذف اسم الجنس مع وجود الخبر كما لا يحذف المفعول مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وفي اسم
لا كثيرا ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا احد موجود وجاز ان يكون خبرا
اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا كان اسم محذوفا اي لا احد كزيد خيرا ولا المشبهة بليس
هو المسند بعد دخولها وهي بجانبه فاذا اتيت بما او ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل
العمل واذا عطف عليه بوجب فالرفع قوله هو المسند بعد دخولها اي دخول ما ونحوه على مسلمها ولا مسلمها
الا انهما يجتمعان معا ولا اعتراض عليه كما في خير كان قوله وهي بجانبه اي بجانب الغة وفي اعمال ما ولا
عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عما احد لا عما بجانبها ولا عما غير بهم رفعهم لا ونصب خبرها في موضع
فالغة بجانبه اذا اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشرط بخلاف غير بجانبها وبهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا
في لو اذا اتيت ان مع ما بشرط عملها عمل ليس احد بما انه لا يلزمها ان كفوه وما انطيتنا جبنا ولكن
منانا ونعله اضربنا بالسيوف قوله اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان
تختص بالفعل الذي تعمل فيه من اسم او فعل لكونه مختلفة بنون وقاية مركبها وما مشبهة بها فعمل
واما بجانبه لكونه فارعا عاملا مع عدم الاختصاص لعزة شبهها بها لليس لانه معنا بكسوة الحقيقة
كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما مطلق النفي كما يجيء في الافعال

الناقصة فلما كان فيها شبه اعمالها ضعيفا انحطت لادنى عارض فمن ذلك يجيء ان بعدها واما غير
لشبهها اياها وان كانت زائدة لكنها شابهها ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي
والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقصة لنفي في نحو ما زيد الا منطلق
ويجوز ان يقال انما انحطت للفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف وقد جاء ان بعدها
غير كافية مرفوعا وذا واو عند المبرد قبيح اشد على بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صرفا
ولكن انتم الخزف وان العازلة عند الكل فيها نافية لان الغة ولعلهم يقولون هي نافية
زيدت لتأكيد نفي ما ولا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب والمعنى في قوله وما ان
طبنا جبن ونفي ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفي نفي لتفي المعنى المفصول بينهما كما
في ان زيدا القائم واما الجمع بينا اللام وقد في نحو لقد علم الله مع ان في كليهما معنى
التحقيق وفي الا ان معنى في الاية التحقيق فلان قد يشوبها معنى ان اخر ان وهو
التقريب والتوقع فلم تكن لبحت التحقيق وكذا في الا معنى التشبيه ايضا واستشد الفراء
الا ارى ما ان لا ابينها بالجمع بينا لان احرف نافية والرواية لا ارى بالما ابينها وما
يعزل عن العمل بانتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت
ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز في الما السامع انتقاض
نفيها بالا واستند في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان الملفاق محذوف منه الا والاي دوران منجنون وكذا اعفا
الا معذبا واجيب بان الملفاق محذوف منه الا والاي دوران منجنون وكذا اعفا
مصدر كقوله تعالى وقرقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا التشبيه على ما
مضى في المفعول المطلق وما ذلك ان يتقدم نفسه الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم

زيد وعمرة الدار زيد وذكر لضعف عمل العامل اذا تصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال اي تصرف وضعف العامل لا يبطل عملها اذا كان للخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي ترتفع ان قوما يتوزون اعمالها متقدمة للخبر ظرفا كانت او غيره قال الربعي الاعمال عشرة اي العشرة لتعاد معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمة الخ فشاذ لانهم اذا لم قريش واذ ما مثلهم بشر قال سيبويه حكى لنا بعض العرب ينصبونه مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر مثلهم حال لم يتقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي اذ ما مثل لهم في مثل مكانهم منا الرفعة ويروى ما بشرا مثلهم اعتب قالوا ونحو قولهم لو انك ياخسا خلقت مرا وما بالحر انذا والا الخليفة ليل اي يجوز تقديم الخبر المنصوب اذا الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بناء او على الشذوذ كاشتراك دخولها على خبرها التميمية واجاز الاخفش وهو الوجه ان تدخل بعد ما الكوفية باتفاق نحو ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابوك لراض بواه ولا يضعف قواه وتعمل عمل ليس الاخفش دخولها على خبرها المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا مانع دخول الباء في خبر ليس غير لانتقاض النفي بالا وذكر لها تاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد تدخل ايضا الباء على فعل المبتدا بعد بل نحو بل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننت بخارج وقد تزاد في فعل النفي نحو ما ضربت بخير بعد الدار وقيل بمعنى ومن زائدة في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد راكبا وفي خبر ان الزائدة بعد ما جرا بها منفيا كقوله تعالى او لم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال الله على لسان كافر يا ليتني كنت ترابا فليت التي هي حرف بمعنى ما لا يتصرف ما ليس يتصرف على اسم المتقدم على الخبر فلا يجوز فيها ليتما زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون ان السماع بعد

بعدها مبتدا وخبر والنصب الثاني بتوهم الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء ان الشذوذ فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها كذلك محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعول لتوهم حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذكر ان الناصب ليس بتوهم الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا كونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر بهذا لمعجاز حذف الجار ونصب المفعول بعد ايضا ليس بقياس لا مع ان ولا مع ان واجاز الاخفش جرها بالعطف على اسم ان بعد استكمال خبرها نحو ما قائما الا زيد ولا قاعد ولا زيد ولا شيء مما ذكرنا ان المستثنى المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على بعد ان استكمل معموليها من الجر والنقاض النفي واحد هما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا وليجز ان يقال ما الا زيد قائما للتقدم والانتشار المفرغ ولا يجوز ايضا ان يعمل ما مع الفصل بينهما وبينها معمول لها بغير الظرف ومع انتقاض النفي فهذا واذا عطف عليه اي على خبر ليس المجرور او منصوبا بالباء الزائدة فهو بحسب ذلك اذا عطف عليه بل او لكن لانها لا تكون بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف في اسم الرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب المستثنى فلا نعيد قال ابن عبد الغافر وخبر مبتدا يجوز وفاي ما زيد بقائم لكن عمرو قاعد فعلى هذا ليس بشاذ عندي ما لحن فيه اي ما باب العطف المجرور على المجرور والمختار ان يكون منه كما يجيء في باب العطف وقال ابن عصفور وعطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما وقوعا عند ما ينقل عن العمل قوي وهو ان الاول ليس في حيز ما وهذا كون اسم الخبر في نحو قوله ما ابوك بزميل ولا اخيك بجبان مصلحا عشيرته ولا اخيل لا يبين منزلها وليس هذا ذيل الذي لان مثل ذلك ليس بمطرد لانهم لم يقولوا ما زيد قائما ولا قاعد ولانه سعد الكلام واذا عطف على خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل كما سيجيء في باب حروف العطف فلما بالجار

شبكة الألوكة www.alukah.net

ولا الملغاة ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اي لا هو قاعد
ويجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذلك
بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشائرا البيت واما في غير خبرها
نحو بحسبك زيد فاضل او ادخل بالجر تضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت
وقد يعامل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب باسم الفاعل لشبه اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم
اضافته اليه نحو زيد ضاربا عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس اوما المنصوب وجها منقياسا تقديرا بالرفع
من بحسبك نحو ما زيد قائما ولا قاعد غلامه جاز ذلك ووجه الجر وهو ان يرفعه على عطف جملة
الابتدائية منقوضة بالخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما على زيد قاعدا فيكون عطف الجملة على الجملة
ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف الجملة على فعلية ويكون منصوب
المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس شيئا على ما كان
بل هو نفي كون غلامه قاعدا فظاهره للحال واما ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعا الوصف
الذي بعد حرف العطف او نصبه لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا
ما كان زيد قائما ولا نائما وقاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت
فالقيام منتفٍ في الماضي فقط لفعوته في الحال واما ما زيد او ليس زيد قائما ولا نائما وقاعدا او قاعد فالجملتان
حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قائما في المواضع الثلثة اعني ما كان وليس وما على
عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما
وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم
والخبر لانه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا لان ذكر

ولا في ليس اذ لا يبطل عملها ما يتقدم خبرها على اسمها بل يجب ان يكون ذكر خبرها على عطف الجملة على الفعلية
ويجوز نصبه على ان ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز
بهذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز بهذا الوجه
في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف عاطفا تم توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد
على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير
جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على
تقدير جواز دخول الباء على خبرها المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة
في قائما نحو ليس زيد او ما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز ذلك في قاعد الرفع والنصب
والجر الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا
فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اوجه من النصب والجر لان الكلام مع الرفع
جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف
غير كثير نحو زيد قام زيد اعلى اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان
يكون في موضع التفخيم نحو القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان انفصلتا
كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع
السبب الله بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابوه لزيد لم يجز
لانك لم تجعله في النظم يوطيه بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضارب زيد
فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابوه
زيد ذاهبا ولا نفسه احد لم يجز نصب نفسه لخلوها مع المرفوع بعدها عن

العامل اى ابو زيد وان جعلت موضع السبب جنبا نحو زيد قائم او قام ولا قاعد عمرو
فليس مع ما نصبه شاهد لان عمرا لا يصلح ان يكون قاعدا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف
حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون المعطوف عليه ايضا يكون فيه قوة معموله ضمير يصح ان يسم
ما لم يكن مشتقا فكذا يجب ان يكون المعطوف الذى هو قاعد والضمير فيه لو قدر ولا قوة معموله فاذا لم يجز عطف
الخبر على الخبر لم يجز ايضا عطف الجملة على الجملة فوجب ما رفع قاعد لتقدمه على اسم وصح ان يقول انا
دخول الباء على فيها المتقدم على اسم على ما ورد به السماع فى قوله
على اسم والخبر على اسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسم بعد على الضمير ويجوز الجر على
على عطف اسم والخبر على اسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسم بعد على الضمير ويجوز الجر على
ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط فى المعطوف عليهما ما يشترط
فى معمولى العامل الواحد جرورا والثانى منصوبا او مرفوعا كما يجوز فى باب العطف وبعض القراء منع من نحو ما زيد
قائما ولا عمرو قاعدا ذاهبا وكذا ليس بشئ على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف
ولا يجوز ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وتعضى سيبويه عليهم فلم يجوز ما زيد ولا ابوه ذاهبا جملتا والعامل فى المعطوف
عنده هو العامل فى المعطوف عليه لا المقدر كما يجوز فى التوابع واجاب الجمهور اعمال ان الثانية عمل ليس
مستشهدا بقوله ان هو مستولها على احد الا على اضعف المجانين وليس بشئ وجميع النحاة يجوزون
اعمال ما عمل ليس وفيه النظر الذى تكرر ذكره قال الاندلسى ينبغى لنا العاملة عمل ليس ملغاة الشروط
المعتبرة لاعمال الاول بل هى فيها اولى فانها اضعف منها قال لكن النحاة لا يذكرونه كتبهم للاشراط
الا واحدا وهو كونه معمولا لما كفته سواء كان اوضح فى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه
الشروط وقد يلحق الباء الداخلة على ان فيختص بلفظ الحين مضافا الى اكثر نحو حين ما مناص وقد تدخل
على لفظة اوان ولفظ زمان ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها والشذوذ وبالشاعة مندم وقد

والثانية ليس للثمانية كالة زيد وعمرو قالوا اما الثانية الكلمة اى الا او لبالغة النفى كالة عدا فاذا
ولبها حينا فنصبه اكثر من رفعه ويكون كما مجرورا وقد حينا خبرة اى ليس الحين حين مناص وتعمل عمل ليس
لشابهتها له بكسر النون لالتقاء الساكنين على عدد حروف كلمة او وسط ولا يجوز ان يقال باتصال اسمها
كما يجوز فى عبيد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه والاضمار انما وقع حينا على قلته فى لعل
لا والخبر محذوف اى لنا حين مناص حاصلا ولا تعمل الا المحذوفة احد الجزئين ابدا فى بيسير وعند
الاخفش ان كلمة غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى ليس حين مناص اى الا ارى حين مناص
والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان ويجوز حذف الفعل الناصب وضمير المبتدا له
مواضع معينة ولا يشبع دعوى كونه كذلك اى لما البتة ويلزمه لزوم تنكير ما اضيفت حينا اليه فاذا
انتصب حينا بعدها فالخبر محذوف كالة لا حول فاذا ارتفع فالخبر محذوف اى ليس حينا حين مناص
كالة لا عليك وتقل عن ابى عبيدة ان الناس ينمام حينا كما جاء العاطفة بحينا ما من عاطف والمعطوف
زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شرط كالة اللغة وشذوذ حينا وايضا فانهم يقولون
اوان وايان ولا يقال لاوان ولا لازمان ولما اوان بكسر النون فعند الكوفيين من جر
كما ذكر البرقى عنهم وليس شاذا لوكان على تعدد واوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع
حينا مناص بجر حين الا شاذا وايضا لوكان جارا لكان لابد لمن فعل او معناه يتعلق به واوان
عند البرقى والمبرد مبنى لكونه مضافا الى الاصل الجملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا وولوا اوان
ان يرجعنا بعاد اى اوان طلبوا منا حذف الجملة وبنى اوان على السكون عن ابدال النون من المضاف
اليه كالة يومئذ فكسر النون للتنكير سواء كما كسرت اذا وتنوين حذف الجملة وبنى على الكسر على
السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم انى تنوينا العوض ولا يعوض التنوين فى البيت من المضاف اليه الا اذا كان الجملة

قلائل حينا مناص
اى حين

فلا يبدأ في نحو ما قبل وقبل أن أوان يجوز بهما مقدرة بعد حينئذ أي حينئذ ما وان فكذا بكونة وحينئذ هنا ناصر على الغرا أما النادة كما قالوا الآن رجل وإما الإضافة فهنا المكان في الأصل استعير للزمان وقال

هنئا نورا وبدا هنا هنئا وبدى الذي كانت نوار أهنئت وهو مضاف إلى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الإضافة قال

لما أتى الإضافة عنك نائي بعدهم وبنا أن قليلا ينيخ أي ليس بنا أن ينيخ ورفع ما بعد الكاف

نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم وذلك لعلمهم ليس غيرها وقال أبو علي في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها

خبرها ولا يضر ذلك الحصر لوروده كثيرا ومنه الطيب ليس إلا المسك بالرفع ويجوز أيضا أن يكون

إلا المسك ما بدلا من الطيب وصفة له والخبر محذوف أي ليس إلا المسك في الدنيا وبشكل ذلك بلزوم حذف

خبر ما بعد إذا وإلا بيت قال المجرور ومتعلقه هو المشتمل على علم المضاف إليه أقول يتبين شرحه

بما مضى في هذا المرفوع وعلم المضاف إليه كما مضى للمثنى الكسر والفتح والباقي المضاف إليه كل اسم

نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا شيء بنى لا مرا وللاحتراز عن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف

إليه وقد تسامحوا بسببه مضاف إليه لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم فإنه إذا

أطلق لفظ المضاف إليه انصرف بديهة إلى ما يجر بإضافة اسم إليه بخلاف المنون من الأول للإضافة

وأما حيث الكسرة فكقولك أن زيدا في مرتبة زيد مضاف إليه إذا أضيف إليه المجرور بواسطة حرف

الجر قوله لفظا نحو يد في مرتبة زيد وقوله أو تقديرا كغلام زيد وخاتم فضة والظاهر أن

تنصيصه لفظا أو تقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وإن كان نكرة لاختصاصه بالإضافة و

العامل معنى واسطة أي يتصل بالحرف ظاهرا ومقدرا وقوله مراد احتراز عما يعد حالا أي مقدرا مرادا

قال المصنف بمراد أن المجرور فيه والمفعول له لأن حرف الجر مقدر فيهما كمنة غير مراد

وليقل الأولى أن يقول أن أن أنه غير مراد معنى لم يجز إذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وأيضا

أن نعرب بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى إذ لا معنى له إلا هذا وإن أريد أنه غير مراد لفظا أي

يتلفظ به حيث لم يجر والمقدر في الإضافة مراد أي عمله وهو الجر بأي كان كما قدمنا المضاف

إليه كل اسم صفته كنا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما ذكرت من أحد هم المعرب بأنه ما يختلف

آخره ويفضي إلى الدور كما ترى منهم إذ كونه المضاف إليه مجرورا يحتاج إلى معرفة حقيقة المضاف إليه

حتى إذا عرفت حقيقته يعرف ذلك كما قلنا في الفاعل فما تمسكوا به يعرف به ثم جعلوه في حد يعرف حقيقته

يحتاج إلى كونه مجرورا إذ معنى مراد أي على ما ذكرنا يأتي عمله أي الجر وإعلم أن المضاف

إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد إذ ليس الحسن في قولنا زيد حسن الوجه مضافا إليه حسن بتقدير

حرف الجر بل هو وكذا في ضارب زيد لأن ضارب وإن كان مضافا إلى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر

كما كان مضافا إليه من حيث المعنى حين نصبه بضاربا ولم يحتج في إضافته إليه لأن حال الإضافة

ولا قبلها إلى حرف جر بل قد يتم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وإن كان من فعل متعد بنفسه

نحو أنا ضارب لزيد لكونه أضعف عملا من الفعل لذا وفي الفاعل المضاف إليه خلاف بينهم كما مر في

أول الكتاب وفي الفاعل المضاف إليه اللفظي كما إذا قلنا العامل هو الحرف المقدر إذ لا حرف فيه مقدر

وكذا إن قلنا إن العامل معنى الإضافة لأنا لا نريد بها مطلق الإضافة إذ لو أريد ذلك لوجب الجمع بين

الفاعل والمفعول وكل معمول للمفعل بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا إن قلنا العامل

هو المضاف لأن الاسم على ما قال أبو علي في هذا الكتاب لا يعمل الجر إلا نيابة عما للحرف العامل فإذا لم يكن

حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز أن يقال العامل الجر نيابة عن المضاف المحذوف يجر ما التنوين

والنون لأجل الإضافة قال إجراء الإضافة وتقتضيه الجر والفاعلية للرفع والمفعولية

للنصب وسمي هذا العامل معنويا لأن العامل ما ينطق به وهذا المعنى المقتضية كما تقدم في أول الكتاب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والمناسب العمل الى ما يقوم به المقتضى اما لفظيا معنويا وما يقوم به المقتضى اما اضافيا او جلبابيا الاغلب
قال والتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا من التنوين لاجلها قول قال المصنف في الشرح الغرض ان يندرج
فيه اللفظي والمعنوي ثم يتفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد قال المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها وقيد لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه وغلام المكرم وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا
فكيف يندرج في المقدر وانما قال كما يخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف
فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل فلم يتجرد التنوين اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا
ما لم يقبل التنوين والنون بقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كالمرء كم رجل ورب حواج
بيت الله والضارب الرجل والقاعد في التنوين والنون لانها دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في المثنى
والمجموع فلما ارادوا ان يميزوا الكلمة من حيث يكتب بالالف من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف بها الثانية اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام
وايتاء الزكاة وقول ابي خنزابة لم يعاتبني على ذلك وقالوا ان الغراء يغير عليه قال وهي معنوية
ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس
المضاف وظرفه وبمعنى في جنس المضاف وبعضه في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وقام فضة
وضرب اليوم فقيد بغير ما مع المعرفة وخصص بصلح للكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما ذكر
الكوفيون من الثلثة الاثواب وسيبويه من العدد كخمسة اثواب اعلم انه لما ليس المعنوية الا باللفظية
فسر المعنوية بعضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا
يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد
او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو صاحب عمرو لانه اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة
اقسام ما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف فاكتفاء عن المضاف اليه اي
مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه وبمعنى يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه
على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك
تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجه بمعنى اللام وان كان يقال
بعض منه ونصفه ويده لان من التي تضمنها الاضافة هي التبعيضية كما في قولك فاض فضة واربعة
دراهم وشرط من البيانية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان واما في ثلثة دراهم وبارقة ظل فانما كنت فيه بالمقدر عن المقدر كما في ثلثة من العدد
فالثلثة هي الدراهم والبارقة هي الظل ومنها تقول دراهم ثلثة وظل بارقة وتوب ذراعان وانكان
المقدر اصل الوضع غير المقدر وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف اليه اخرج كون جميع القوم
وشبهان يد وطويل سنام ويوم الاحد فيهما اذا بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على
ما يجوز التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع
في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيهما وبمعنى اللام ان يجوز التصريح باللام كما في اقلة الاقتصاد
الذي يعد له اللام فقولك طويل سنام ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام هكذا
قال وكذا اذا قلت كوضرب اليوم وقتل كرز اي بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة ولا تقول ان اضافة
المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واخصاص يكفي في اضافة بمعنى اللام كقولك اهدهلال
للخبثة لصاحبه فذ طرفك وكقولك للخراز قاولسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة
فتقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف ولا اضافة لخصوصة فهو بمعنى اللام وكل اضافة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كان المضاف اليه فيها جنس المضاف ونحو بتقدير من والا فالاضافة لفظية وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة بمعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية واما افادة تعريفها مع المعرفة لان وجه التفيد
ان لو اعتد بما دل عليه المضاف مع المضاف اليه يخصص صيغة ليس للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد
ركب ولزيد عبيد كثيرة فلا يدل ذلك على تشريك الى الغلام من بينهم غلامه لم يزيد يخصص صيغة غلام بزيد اما بكونه
اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له دون غيره او بكونه غلاما معهودا بينه وبين المخاطب وبالجملة
يجب ان يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ايتك ابا الزيد واما
عباس فعلم العلمية بذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيد ويعنى غير سائر الى واحد معينا وقد لكما
ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معينا ثم قد يستعمل في السائر الى معينا كما في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني وذلك خلاف وضعه فلا نظن من اطلاق في لهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ومعناه
ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه لكان له غلمان جماعة او ذكر الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع
النكرة نحو في كر غلام رجل اذا اختص من غلام امرأة في شرطها اي شرط الاضافة للمضيفة بخبر
المضاف من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك
اللفظ نحو قوله علا زيد يوم النقا سن زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف
من المضمر والمبهم لتعذر تنكيرها وعند الكسائي يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذا منع من اجتماع
التعريفين اذا اضطرا كما ذكرناه في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به نحو يا زيد
صديق يجوز ذلك وان لم يكن الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء والغار الشاة وزيد الخيل فان
الاضافة فيها ليست لكل المتصف اذ يجوز زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو وانما يجوز

يجوز اضافة العلم

يجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل
للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف والمضاف للمعرفة
التخصيص مع زيادة وهو التعيين واعلم ان بعض العلماء قد يوقع في النكرة بحيث لا تتعرف
بالاضافة الى المعرفة اضافة صفة نحو غير ومثل وكل ما هو بمعناهما من نظير وشبه وسوى
وشبههما وانما لم تتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون ذات اخر كذا في الوجيز
الا ان ذلك مجوز بدلة الصفة وكذا علم الزيد لا تختص ذاتا بل نحو شكل اخص من غير لكن المثلية
ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشيب والسواد والعلم وغيرها كما
لا يخفى قال ابن السراج اذا اضيف غير الى معرفة واحد فقط تعرفا غير لاختصاص الغيرية كذلك
عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس
لهم رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرفا غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم
وكذا اذا اشتهر تخصص بما اذلك شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نوع ذلك فقيل جاءني ذلك
كان معرفة اذا قصد الذي بما ذلك الشيء الغلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء ظاهر
لكن بعيد من سائر امة فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله ولا بغيرك ساعيا نحو اصالحا
غير الذي كنا نحل معه ان معنى غير الذي كنا نحل اي الصلاح لان عمرا كان مفسدا ويجوز
الشاعر ان قلت غير افال شر آخر منه وبجوز انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه
صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص بالمضاف اليه وقد جاء قليلا غير معمول لما اضيف اليه
غير نحو انا زيدا غير ضاربه عمرا ضعيف معناه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول
انا زيدا لاضاربه وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المفعول به البتة فما اشعل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على غيره والدليل على ذلك جعلهم العطف على غير بكير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
كما سبق الى بعض وهم عليهم ولا الضالين مثله وما سمع عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع
عشرون غيره ومنعهم الفراء والسماع لهما وهو حجة اذا عضدت القياس وكلهم سمعوا عشرون اي مار جل
واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولغة شيء يتعرف بالاضافة لانحصار الشيء
في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علي وجميع فعيل مرتجل بالرجل شبهك اي من
يشبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد مثلك وغيرك وما في معناهما انما لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل
مضاف لا بمعناه اي مماثلك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلقا واضافة اسم الفاعل
انما تكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال قلنا انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا انه شبهك وشرعك وكفيك
وندك ومثالك انها انما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى شبهك زيد ليكفيك زيد وكذا القياس
وانما بنى قد وقط ويحلك دون حسبك واخوانه لانها صارت باستعمالها اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل
بخلاف حسبك واخوانه ويدل عليها ما توجيه المبتدأ ان فقط كقولك قط فان حسبك الله لا تفيد
لانتغير معنى الكلام وليس كذلك اذا جاءت بهذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه اذا انها بمعنى
الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله شبهك
وشرعك منصوبا ولم تتصرف في هذه الاسماء الا في الناقص فلم تجئ ولم يجئ لها بناء قد وقط
غير المتصرفة وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من
رجال وبامرأة كافيك من امرأة اصل انه عدم التصرف يجري قد وقط وقد استعمل نادرا بقد على
اصله من التصرف فقيل هذا رجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر بصرفاته وقالوا مررت

وقالوا مررت برجل قدك من رجل وبرجلين قدك من رجلين وبرجال قدك من رجال وبامرأة قدك ومعنى
قدك اي اكتفك كلمة قاهرة جرى فيها عدم التصرف لافادة فائدة وبجاءك فعل الشرط
نحو برجلين قدك الا وبرجال قدك ولا وبامرأة قدك تال ولا وبامرأتين قدك تالا وبنسوة قدك تال
ويجوز ان يقال قدي حسبي وقدني وقدني وقطني وقطني وكذا سائر اخواتها لتتصرف لكن نسبا في الاصل
بصاد وبعض العرب يجعل احداهما وعبد كرم فقال هذا ماوي اتى بر واحدة اقد قلت فقال عليه
والسلام ولبر العدة في تكثيرها ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى الجائع وتمام مضاف الى ضمير وكلاهما في تعرفه
بضمير لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحبه ذلك المضاف نحو مررت برجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا في قولك واحد امه اي مررت
برجل واحد امه وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة تكون كتلك النكرة في كونها نكرة ومختلفتها
فان كان ذلك الضمير المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا
ان كان نكرة مختصة بشيء نحو اين رجلا واحد امه وكذا ينبغي ان يكون في كل صدر بلدن وبر فصلته
وابن امه وزاد زيد ونحو ذلك واجاز ابو بكر ان تكون اضافة المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لفظا لانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز ان تكون المعرفة باللام كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني ويكتفي المضاف الثاني من المضاف اليه حسن استغناء الكلام
الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال قطت بعض اصابعه اذا بصحاه يقال قطت اصابعه بعضاء
قال لما الى خير الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ بصحاه يقال تواضعت المدينة
قال اذا بعض السنين تعرقني كفى الايتام فعلي اليتم وقال مر الليالي سرعة في بعضي اذ بعضها يقضي
وذكر بعضي اذ يقال السنون تعرقه والليالي اخذن ومنه قولهم ذهبت الدنيا بعضها قليل وكثر

شبكة الألوكة www.alukah.net

ضربة سكة الدينار التي كالشيء المثاني والجمع وقد يكسر المضاف البناء من المضاف اليه كالجزء الظرفي
المبنية في لدن شرطا بخلاف المضاف من التعريف قلت وجهه قوله وما اجاز الكوفيون من الثلثة الاول
يشهد من العدد الصحيح نقل الكوفيون تعريف المثلثين في كل عدة مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب
الى العشرة والمائة الدرهم والمائة الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف
يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانه لم ينقل عن قوم غير نحاة
والفصحاء على خلافه وقيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المضاف
بالنسبة وانما جيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا
من حيث ذاته لا تعريفا مستفادا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من
اي نوع هو كانك ذكرت اولا انه عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هو ثم رجعت الى ذكرها
فقلت بعد الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال
الثلثة اثواب وان كان ارجح من الاول للاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لان المعنوي له
واللفظية كالتام لما عرفت في الاول فلا يتعين ان تعريف الثاني لانه هو واما الاضافة لبيان
نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة العدد المضاف هو المميز
وانما جيء بالعدد للتوصيف كالمميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على
التوصيف لم يأتيا بالعدد وايضا الاغلب في المضاف اليه ان لا يكون مضافا كقوله تعالى سميع بصير سلمان
واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة والخاتم فضة
قال والعظيمة ان يكون الصفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد التخفيف
في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب يا زيد خلافا للفراء

وضعف الواسطي المجيء وعيدها واما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن
الوجه والضارب وكيله فيهما قال انه مضاف حملا على ضارب بلا فرق قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف
صفة اشارة الى ان عن بمعنى على وباء كاف قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها
وهو اشارة الى ان الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وقاتل السمواء وزيد مقروء
عمرو فانه جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف وعلى ذلك فالمعنى يوم الدين
على الاصح وهذا منه عجيب في ذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يقال للص في ضرب اليوم تبكون
المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى ويكون معمول اسم الفاعل فيه من صفة مضافة الى معمولها ولا يمنع
كونه اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته تخفيفية واما ان يكون ما كان
مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فتوابعها
معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكسوزاد
الكسل ولعل المصنف جعل اعمال يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر قلت اذا كان يوم الدين
كذلك فهو مخالف لاطلاق قوله قيل او بمعنى في ظرفه والوجه في نصرة ما للنحاة يوم الدين صفة
الله او بمعنى اللام نحو قيل كربلاء صلوات الله عليها وعليه وعليها او بمعنى الى كانه قال لملك يوم
الدين اي امر يوم الدين فيكون كناية عن الله سبحانه وتعالى وبركاته ماضيها على طريقة قولهم كيف الذين وناداهم
النار ليكونن من الامر المحتوم فكانه وقع وفرغ وقيل ما لا يوم الدين تكذيب حيث على الله على وجه لا يليق
والاول اولى والمنتفع عليه من العظيمة ثلثة اشياء الاول الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما مر والثاني
المفعول المضاف الى مفعوله سالم ليتم فاعله او الى المفعول المتصيد والصفة المشبهة المضافة الى
ما هو فاعلها معنى يعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها ان شاء الله تعالى المختلف فيه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هل هو لفظ او معنى ثلثة اشياء اضافة ما ظاهر انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهر انه
صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيء بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم
الفاعل والمفعول اليه اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة
في محل المضاف اليه مارفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي يجر ويرى في الظاهر ليس مجرورا
لحقيقة والتنوين المحذوف للفظ مقدر منوى فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة
اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل التفضيل واما افعل
التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما
الفاعل والمفعول فعملهما مرفوعا ومنصوبا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال
او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار سكن ذي ضمار مربطة وسوح
وبه وموده خدامه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل كافية في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل
وخاصة اذا كان سببيا الاترى الى رفع الظرف والمشبه في نحو زيد في الدار ابوه على قلة ابدا على وفق
مررت برجل مصري حمار وكذا برجل اشتر صفته بيرجه واذا كان كذا فاضافتها الى سببه رفعا او معنى
لفظية اما ابدا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الاترى
انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدة المخدام وحسن الوجه والنقد بالمعين
للموصوف المخصص له المتميز عنه المخصص قلم يكن نعتا بعد الثلثة مما اضيف اليه ولما
تخصصها به بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هو هذا صفة للمضاف
لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا كلاهما الفاعل والمفعول المرفوعة غير السببي بمعنى الاطلاق
كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل ناعم وان عمرو ومضروب على ابيه بكر لكن الاضافات التي

صفة الدار وهذه الدرج
واحدة الصفوف

الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعها فيبقى بالا مرفوع فالظاهر
ولا يجوز في كل الغدة مشبهها بالفعل كما يجيء وكذا بعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان القرن
يكفيه راحة الفعل نحو مررت برجل ضارب في الدار امس ومضروب اولا امس ابوه وكذا ينبغي ان يكون
الحال كالظرف وكذا المفعول المطلق لانه اجنبي ولما قسم الفاعل والمفعول به المفعول به
وغيره من المعمولات الفعلية فحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل بمعنى ووزنا ويحصل
بهذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذا ثبت بهما
المضارع على الصالح لهذه المعاني الثلثة المؤذن على الاستمرار واسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان
العادة جارية بفهم اذا قصد وامعنى الاستمرار بان يعبر واعنه بلفظ المضارع لما انه كلام
الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخي يوجد اي بهذه عادته فاذا ثبت
الاسم الفاعل والمفعول بهما لهذه المعاني الثلثة اضافتهما اذا الى
ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وانيبته المبالغة لما كانت لاستمرار لا لاحد
الازمنة الثلثة عملت نحو انك منجاز بوعدك وضربت بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل
واسم المفعول لا يضافان من مطلوبيتهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما
لهما دون سائر معمولاتهما وقد يضاف بعض اسماء مفعول واسم الفاعل المستمر فكانت اضافته لفظية
كقولك يمجد قبلا لا وابدا هيكل اي معبد لا وابد ومنه قولهم هذا ثوب هيكل الهوى اي شابة فيها
كقولك ليلة ليلاء اهل الدار واما اذا تمحض الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوزنا الماضي
فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونه بمعنى

الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل
صفتين للمعرف بال اذا حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه فلحصلة
في الماضي كالحاصلة في نحو ضارب زيدا امس ليصح ان يخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام
زيد حسنا بشهر تملكه واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشبه فيهما ملابسة
المضاف للمضاف اليه بحيث يتبعه المضاف بها او يختص واسم الفاعل والمفعول المنتظم يصح
ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان الاستمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصصه فالاول نحو قولك مررت بعبد الله ضاربك
كقولك مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كقولك برجل شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا اضطر
بهذا المعنى لم تعمل الفاعل في محل الجر وربما نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب
بل نقله كانه جامد قال الله تعالى ختامه مسك تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب
وقال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنتصب في قولك زيد معطى الدراهم اي يعطى الدراهم وعمرو مكسو
الجبة اي يكسى الجبة وهذا كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال
المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذكر لتفصله مشابهته للفعل لفظا ومعنى
اما لفظا فلعدم عوارضه واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وبهذا
بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول ايجيني ضربك عمرا اي ان ضرب وتقول
ضاربك عمرا اي يضرب عمرا لقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر
كقولك اعجبني اطعامك اليوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد
عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تغيير

تغيير الانفصال فيها اظهر فمتى كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة
فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله كاختصاص الغلام بزيد او تعرفه بزيد
فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر
بالعكس وذلك ان [illegible] المصدر في عمله يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سبق فاجاب
قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المنعوت اطيل باسم فاعله ومفعوله من الصفة لان بطلبهما
كونها من ضرورياته عقلا لان وضعا فيعد حصولها له يكفيه للعمل فيها ادنى مشابهة للفعل
وبهما الفاعل والمفعول يطلبانها للتضمنها معنى المصدر الطالب لهما فيعد حصولها لهما يحتاجان
الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول
قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلما كان
المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى
فلهذا اذا جرت الصفة فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع والا لم يكن
في الخفيفة فاعل كقيام الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها
بتغيير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا
لا على طلب الفعل والمفعول قوله لا تفيد التخفيف الخ وذكر لما قلنا ان مشابهتهما
للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الحال انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسم الفاعل
والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النون نحو ضاربا زيد

شبكة الألوكة www.alukah.net

ومنعطف الابن وضاف عمرو ومكتوب الغلام واما اسم الفاعل والمفعول المضافين الى الشبيه والصفة
المشبهة فقد يكونان في المضاف والمضاف معا نحو زيد قائم الغلام وعمرو ضارب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف
في المضاف يجذف التنوين وفي المضاف اليه يجذف الضمير والتنوين
وهذا كقائم غلامه وعمرو ضاربه خدامه وحسن وجهه عندهم
وقد يكونان في المضاف اليه وهذا كقائم الغلام وعمرو ضارب الخدام وحسن الوجه فان قلت كيف اتصف
انما لم تفد التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عمرا غلام
رجل ان لم يزد عليه وكذلك التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب
من زيد حين كان منصوبا به ايضا بالمفعولية في التخصيص بما نصبه ويرفعه ومقصودنا ان الاضافة
غير مخصصة ولا معرفة قلت وهاتم جان من رجل حسن الوجه اي ما جاءه انا لم نقدر تعريفا قابلا للتأكيد
تخفيفا لم يفد انا لم نقدر تعريفا جان من هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو قدرنا تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة
وعلى هذا انما تفيد تخفيفا جان الضارب يا زيد لحصول بجذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف لان التنوين الساقط لالتقاء الساكنين والحال الاضافة قال المصراجان القراء نحو الضارب
زيدا مالانه توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بجذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرفن باللام واما الانه فكسر على الضاربي الرجل والضاربي فانه جان الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لانه لام التعريف
دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب اذ لا دليل له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان
امكن ما قال الا ان الاولى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة الظاهر انما انشئ بعد الحكم بتنكير

بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع والظاهر مرجح
واما قياسه على الضاربي الرجل فليس بوجيه وذلك ان الضاربي الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة
الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف شبيه وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك
لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب
في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا
الضمير واستترت الصفة وجيء باللام كما كان معرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من
الضمير في مثل هذا المقام مطردا وقد غيرت ايضا عند الكوفيين كلا قوله لحاني لحاني الفسيف واليزيدي
بردة فالالف واللام يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كالفاعل المكتفى بالصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغيره كما يشترط فيه ضمير فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا
ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب
الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى معموله
اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى انه قد يكون زيد ضاربا
غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة
المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى معموله فيها على الاصح كما يجيء وفي
اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في حكم المنصوب حتى لا يكون كالكاف في
الوصف الى معموله فيها فيشبهها من هذا التطويل انه لا يختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه شبيه
به بالمفعول في نحو الضاربي الرجل وانه التخفيف فيه بحذف الضمير والمستتر ثم تقول كما شبه الحسن
في الوجه النصب بالضاربي الرجل معرفا حذف الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه

الضارب الرجل على سبيل التقاصر والجر بالحسن الوجه بعد ان حقيقة النصب ليس للفراء ان يقول
فليجئ الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان التقطيع يجري
الحسن فكما لا يجوز في الحسن اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجز ذكره في التقطيع وليس كذلك
الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول
الضارب بالحسن الوجه ايضا حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بينهما المعرفة والمنكر كما نقل عنه البصري فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد
وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الذي هو ضارب زيد وهذا الذي هو ضارب رجل اي هذا الذي هو
ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام بمنزلة الفعل والفاعل هو يوجب كون صلة
الالف واللام فعليه كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول كاسد قال وليس يجيز هذا النحوي
وجه على تقديره هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف
واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان الضارب فيهما كما يجيء عن قريب احدهما الذي
بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء عليه مندفع من اصله والثاني انه
مضاف الا انه مهمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضارب فانه اضيف بالنظر
الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضارب ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان
الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كاضافة ضارب زيد وضارب يد وانما الزم نحو
ضارب الاضافة لازمة اكثر اما تنوينا او نونا وهما سيجيئان بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
تمام الاول فلو لم يجلبا او لم تتم الكلمة لزم كون الضمير منفصلا منفصلا في حالة واحدة فلما
التزموا الاضافة في ضارب من غير نظر الى التخفيف هل الضارب عليه فاضيف اليه بالتخفيف لانهما

لانهما بابا واحد لا فرق بينهما الا اللام اذا تريد كلام المصنف فيه نظر وذلك لان الفراء ان يقول
اذا جاز حمل ذي اللام الضارب بكة وجب الاضافة على المجرد منها لعلة هي المجرد دون ذي اللام
وهي ايهما على التقديرين لم يضف لما ذكرت انهما بابا واحد فلما جاز الحمل ذي اللام الضارب زيد
على المجرد منها وهي ضارب وجب صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول
التخفيف بنا على انهما بابا واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن
اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء وكلاهما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي
المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان
يليه مفعوله ظاهرا او مضمرا فالظاهر الذي هو المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد والذي
المعرف باللام جاءت الاضافة اذا كان المعرف بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف
بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام
وان كان الوصف المعرف خاليا من نون المثنى والجمع نحو الضارب الرجل والضاربا الرجل
والضاربو الرجل لما بينه المحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها ولم يجز نحو الضارب
وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه
وذلك لجري ضمير المعرف باللام عند مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضارب على
الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام وقد بينا ان الضارب ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف
باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الجمال وعبيدها لانه يحمل في التابع ما لا
يحمل في المتبوع كما يجيء قريبا وانه وكل المعرف باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المقترن

شبكة الألوكة www.alukah.net

لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كامر وان وفي المجرد عن اللام او المعرف بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربيك وضاربيه في الشعر وانشد وليس هاملي الا ابن همال وقيل بل النون للوقاية تثبتها بحملتي وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بحملتي لاهاملي وانشد ايضا نائم الغاعلون المغرور والامر بنة اذا ما خشوا من حدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا فلم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وهذا المتفق رفعه قال سيبويه هذا لقرونه الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء للاضافة ومحتضرونه للسكت لم يحذفوا ايراد الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها باء الضمير مايشبه وكما ثم ان الضمير بعد المجرد موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما للاضافة في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على عامر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتياد المضمر للظهر فالضاربه عنده كضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا بكاف قوله الحافظوا عورة العشيرة بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرورا بالاضافة بذلك كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المنبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز فيه ذلك وان لم تقدر كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيدا ونحو

(اي فانما تفعل ما تفعله الجبابرة بسبب)

وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع منبوعه فتقول ابن الضارب البكر بشر بنصب بشر لانه يمكن ان يقال الضارب البكر بشرا فتنصب بشرا على المحل البكر وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما لا يكون في موقع ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في موقع المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها عبد المائة فقال فاما اذا عطفت عليه نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور وحكى سيبويه قوي اذ فيجعل في التابع ما لا يجعل في المتبوع لان القبح قد يظهر بالتقدير الذي لا جواز لهم بالبتة فلحاق وغيره ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان وليت المجردة منها ظاهرا سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او نكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي لغلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ بجعل فعله وقد يضاف الى الظاهر مضافا الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجه اخيه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال اقاس على ربعها جارتنا صفاتها مثلث آلا على جوانبا مصطلا بها وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقولك مررت بالضارب رأسه فيحسن الذي في بضة المجرد اذا اضفت التنوين من رأسه ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير مصطلا بها للاعالي لان المعنى كثير الاعالي فيكون مثل حسن وجه الاخ بجعل فعله وقد يجعل باب الصفة المشبهة علة لاستحكامها لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين واما وليت المجردة ضميرا يرتفع بها وفاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام

شبكة الألوكة www.alukah.net

كرهه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه
ويجوز التنوين والنون بها للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من قبل لا الخفش وهشام في اسم الفاعل
المجرد واه ولذا شاع الدام مطالا سيبي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدر جيد
او بدر كالحسن وجهه الى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه كما يجوز في باب الصفة
المشبهة ويجوز ان مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرفة باللام نحو الحسن الخ والجميل وجهه غلامه
وليس بوجيه اذ لزوم الاضافة اذا خفف وايضا يلزم ان يجوز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز
انفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها تنوه المثنى والجموع على الذي ظهر كان والى
المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقوله مررت بالرجلين الحسنى غلاماهما والجميلة
وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجوز في باب الصفة المشبهة هذا الوجه مزيد
شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب
ذي دان نوك لان ما يبقى الصفة غير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول
قوله المانة الجماعة اي مائة الناقة والكجاة البيض يستوي فيه الواحد والجمع كما لفلك
على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وعام البيت عوذ اي ترعى
ضلها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وزجاي ساق قال ولا يضاف
موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو سحق اليماني وجاءني القرشي وصلاة الاولى
وبقلة الحمقاء مناول وشيطان خبيث فطيفة واخلاق ثياب مناول ولا يضاف اسم جامد المضاف اليه
في العموم والخصوص كلبك واسد وبسر ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
فانه يختص وفي اسم سعيد كرز ونحو مناول اقول اعلم ان اللام هنا الجائزة اطلاقا ما كتبي والله على

الصفة

على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والعلم والمسمى والعام والخاص
اولا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر انفاقا كالمسمى الى العلم والعام الى
الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمنع على جواز اضافة احدهما الى الآخر
اما ان يحتاج ذكر الى التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي نحو العلم
اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعيني زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد
ونحو ذكر اما جاز ذكر لحصول التخصيص ذكر العام من ذكر الخاص ولا ينعكس لما مر ولما اضاف
الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لابة المعلوم المعين بعد ذكر لفظ ونحوه
لا يكتسي غير الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى العلم كالعلم المضاف الى مثله
نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا اصباح وذات يوم وكذا لفظ
العلم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام وعلم الشيب لفظ لكن مضافا الى ما هو للمقصود
بالنسبة نحو فاطمة حي رباح اما العلم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع العلم مع اللقب وهو
ظاهر اللقب لانه اينما وشهر من العلم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر
ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا والآخر مضافا كان ذكر
اولا وهما جاز اضافة العلم الى اللقب يضاهي كثر وظاهر كلام البصريين انه اذا لم تقطع الثاني
رفعا ونصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف
بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين اولا وهما لم يجز الاضافة بل يجب
اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا
تقرر هذا فلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذي هو المضاف اليه اللفظ

وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ
الدال نحو قولك مثلا جاءني زيد والمراد ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز
سلم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضرب سعيد كرز
وقال سعيد كرز فان قلت لم يعدوا اللقب مضافا الى العلم او غير مضاف فقد تقدم ان
المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن العلم اذ اللقب يفيد تعيين المسمى الذي يفيده
العلم مع زيادة وصف يمدح به المسمى او يذم فالمسمى انما عرف منهما بالعلم واما ذو وذات
وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالتسمية فتأويلها ما ذكرناه في تأويل المذكور اذ معنى هند
ذات اصباح اي ذات صاحب هذا الاسم فذات العماد السنة وهي صفة موصوفها محذوف وكذا جاءت
ذات يوم اي ذات صاحبة هذا الاسم واختصاص ذات بالبعض وذو بالبعض الآخر يحتاج الى سماع
واما ذات صبوح وذات غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا من ما يأتي بهما
فالمعنى جئتها ذات صاحب هذا الزمان فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت
نوازع من قلبي ظماء وأيبب اي اصحاب هذا الاسم وجاءني ذو يسيويه اي صاحب هذا الاسم كما يجيء بابا
للجمع واما قولهم آل وآل امرأة السوء فليس من هذا الباب اذ معناه السوء المنسوبة الى هذا اللفظ
كانه اكوس يعني الحماقة المنسوبة الى قولهم هذا هند وزيد فانه يشخصه الى فكانك
قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكرناه الآن بلفظ الكل توغلا في باب المبالغة
فاذا قلت فعله هي زيد فكانك قلت فعله هو بعينه وهو هي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو
معلوم وهذا هي زيد اي هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى ذاته وعينه
وانه كان ميتا قال لا بيعة لا ينجو بها وهي ابيهم فتح الجاء وقال يا فرات انك ذو ماء قد تنجاه وتنجا ايضا

فقد كنت قائفه على الاتهام وقد هكم بعض الغاء بالغاء لفظ حتى وزيادته مثل هذا الموضع
المذكور كما حكوا ابن اباك بالغاء لفظ اسلم في قوله الى الهول ثم اسلم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر وفي قوله نذكرها باسم الشيخ مسلم جوابه من يضرع وسلام وفي قوله لا ينفع الطرف
الا ما تحوبه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذكرت به الفطا
ونفقت عنه مقام الذئب كالرجل اللعينا والمعنى ان اسلم في المواضع المذكورة له بمعنى قولهم سلم
السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيباني صوت الماء وصوت
الشيباني اسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة اسلم
في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسلم زيد بزيادة اسلم بل لا يكون
لفظ اسلم المحكوم بزيادته الامر ما يتعلق باللفظ نحو نداء ويناديه واسم السلام من باب هيهات
زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيباني صوت وصوت الشيباني فاه الماء والشيباني صوتان واما
قوله مقام الذئب فهو من باب الكناية تقول ليكانك مني بعيد اي انت مني بعيد لانه مزايل عكانك فقد
بعد هو واذا بعد الذئب فقد بعد مكانه الذي هو فيه والمختلفتان جوز اضافة احدهما الى
الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس شبهوا الاول
بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي والثاني بنحو جرد قطيفة واضافوا نيابة وقالوا انه الاضافة
فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة وبحذف اللام كمسجد الجامع اذا صلها قطيفة
جرد والمسجد الجامع وعند البصريين الاضافة ليست كاضافة الصفة الى موصوفها عندهم اذ ذاك لا
يختص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول هو هنا والثاني هو حيث المعنى انما هو على وصف
فتخصص الثاني وتعرفه بخصوص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن والوجه كلاهما

الوجه معنى الا انك جعلته لغيبة الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غير فيعد ثنية
اللفظ الجرور بغاية البعد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة و
البصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا
ابعد الاضافة اليه نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد
فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه
مع اختلاف اللفظين كما يجئ من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز لهذا لان في احدهما زيادة
فائدة كما في نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب والتعريف
يشبه ذلك فانما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو مجمع
النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كيف شجاع اي المضاف اليه المخفف هو موصوف
بهذا الجرور لانه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الخبة الحمقاء وانما نسبوه الى الحمق لانه ثبت
في مجاري الاقوال وعلى الالسنة ومسجد الوقت الجامع وذلك لان وقت يوم الجمعة كان هذا اليوم
جامع للكافة مسجدا للصلاة وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولى اي اول ساعة
بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة كناية فصدة لان المعنى شئ بجرد اي بال ثم حذف
الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان
خاتم يحتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها قال الاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون اضافة
الموصوف الى صفته مجازا على طريق سناد وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مختصا به والغربي جانبا
مختصا والاولى صلاة مختصة بوقت والحمقاء بقلة مختصة بحمق فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف
المسجد والجانب الصلاة والبقلة المحمقة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكبرة وجانب الغربي كجانب اليمنى واما الاكمان
الكذائية ففي احدهما زيادة فائدة كشحط النوى وليت شعري فالقراء يجيز اضافة احدهما الى الاخر
للتخفيف فان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فعلت اكواعها
بجلد اباط ابانه سير ضبك ما بين كلكل وغاربه والجانب والجلد والاتصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه
كافة نهج البلاغة لشجاع الرجال منهم شعشعان وجلهم وقوله وسكاك الهواء وفضاء الدنيا ولو قلنا
ان بين الكلمتين في كل موضع فرقا لاضطنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه حال اضافته بحقه
ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول بوقوعه حال الاضافة على جزئيها احدهما يراد به تفضيل
صاحبه على كل واحد من اضرابه الذي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجئ
ذكر احكامه ثم بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها المثال فعند البصرة الراح وبعد
الغارة والى على والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بتقول
افعل كما في الظرف من فان الجانية في كل افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل
فافضلية افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو الجرور بعده فهو كاسم فاعل اضاف
الى مفعوله نحو ضارب زيد وعمرو معنى من الابتدائية نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتفاع
والزيادة في الفضل من عبداء هو والقوم بعدها كذلك في اصل الفضل الا انه لنقصان دلالته
في مادته لم يرفع الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجئ في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرط ثاني
في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا والشبيه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويجعل منصوبا
في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه بقي امور ايضا كما في عشرون درهما
نحو احسن منها ودليل تنكيره قول الشاعر ملكا اضلع بابة لا يوجد فيها مالذيه كفاء وقوله

الفضلاء القوم واضلع

ولم أر قومًا مثلنا فضل قومهم ... أقل بنا على قومهم فخرًا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل
حقيقية مطلقا وذكر ابن في هذا الاضافة على خبرها احدها ان يكون بعض المضاف اليه الكاف فيدخل
فيه قولك اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان طيبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه
على كل واحد واحد مما بقي بعد من افراد المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد افضل الناس مفضل
في الظرافة على كل واحد واحد مما بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعض هم الراسخ في الظرافة
على كل واحد مما بقي بعضهم بعد ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لان كلم تفضله على جميع افراد
المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى
بتقدير اللام كما في بعض القوم وكلهم وجزء هم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية جاز
زيد افضل من عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من البيانية كما في خاتم فضة لوقع الحكم
اليه وانفرد المضاف كما ذكرناه في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافة
هذا المعنى كاضافة بعض القوم وهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك
الله احسن الخالقين وقوله افضلهم اي منه خبر مبتدا محذوف اي هو افضلهم وخبر قومهم نصب
على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتخصيص
سواء كان ذلك الشيء مشتملا على اشتمال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد
اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في علم
زيد وعصا عمرو للتفضيل على اخواته المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى
اللام ثم تعمل فعلا بالمعنى الاول اما انه تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضافه الى المعرفة
لم يجز ان يكون نكرة نحو افضل الرجال وافضل زيد اذ لا يكون بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك

ذلك الواحد مما شمله الاجناس التي يقع لفظ نكرة على القليل والكثير نحو البر جيد اطيب الثمر
جاد والرجل ليس هذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل
الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضيفت الى النكرة يجوز اضافته الى الواحد
والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق افعل
والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحبه افعل مثنى ومجموعا قال
الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل بعض كما اذا اضيفت ايا الى المعرفة
فلا يجوز ان يكون المضاف اليه مثنى ومجموعا واذا اضيفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا
او مثنى او مجموعا والعلة في ذلك ان ايا لاستغراقها ما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من
جملة معينة بعد مجموعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزء من جملة
يخرج نحو الفرس افره البغال وهو اصح اخوته فانه لا يكون مثله بالمعنى الاول اذ ليس هو جزءا من
بعد وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجل او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل رجل
جملة غير معينة من بين الرجال وكذا يخرج نحو اي رجل زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ ضمن اي
التعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجموعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه
زيد احسن ويخرج نحو كل اي زيد احسن او بهلم بدرهم رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجمع من الوجه
وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي ورد ها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي
اعضاء زيد واي ورد بغداد فاي موضوع لتعيين بعض ما كل بعض وافعل بالمعنى الاول لتفضيل
بعض من كل معين بعد على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا فلما لم يكن زيد افضل الرجال اي الرجال
بهذا لان الرجل ليس كل ليشمل زيدا وغيره يخلاف نحو كل البر خير طيب الثمر فنحو كل اي الثمر هذا الكوت

شبكة الألوكة www.alukah.net

التمر خبيثا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعد وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اريد بهذا الجمع معهود ذهنى معين او جنس الرجل اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة واما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان الجرور فى جميعها ليس الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه الجرورات الجنس منتفيا او مجتمعا من المسئول عن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجالا رجالا وكذا افضل بخ زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا من رجالا رجالا وكذا افضل بخ زيد والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيف الى المعرفة او النكرة للتفضيل صلح على كل ما هو مثله من افراد ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين لما لهما افراد مثل الزيدين تثنية بل بوجه واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد وعمرو رجلين رجلين كالزيدين ورجال رجال كالزيدين ولا تظنن ان صاحب فعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل ومن اقسام الرجال كانت فى النكرة سواء وكذا اى للتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها شئ حتى يعينها احدى تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا وتثنية وجموعا فان قيل كيف جاز التعبير عن استغراق الجنس

الجنس باحد افراد النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك فى المعرفة قلت لان المنكر انما يختص اصل الوضع بواحد بغير عينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الذى هو معنى الجنس بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الافراد وتعيينه فلا تطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون بعضا بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا الى افضل زيد وعمرو فانه تكرير الجرور بالعطف فيها قيل لاجل تكرير المعمول عنده اى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهند واما فى نحو ايك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير اينا فصرحوا بالضمير فى جواز رعايته لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار فتكرير اى الذى حافظ على اللفظ لا المعنى كما فى لكن وبيد كما مر فى حيان مثل هذا لا يكون الا فى الضرورة قال فاى فى ما ابكاه بشر اقعد الى اللئامة لئيما وجاد مثله فى الضرورة اظلم واظلم واى تعرب معربان فيدل ما معنى الشرط او الاستفهام او هما وحق صدر المضاف اليه ان يجر بمن لجاز ان يكون المضاف اليه للاخر والمضاف المضاف اليه للابعد فيلتبس فرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم تسموا به من اسماء مضافة الى مدعوه افصح من الحاق التاء كما يجئ فى الموصول قال تعالى باى ارض تموت قوله ولا يضاف سلم عمل المضاف اليه العموم اى لا يقال نحو كل الجمع ولا بعضها كل لانهما سيان فى العموم قوله ليس مسلم ويجئ متع قلنا ان المخصوص انما ان الاول عينا والثانى معنى قوله عين الشئ نفسه يا شئ اشباه معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد وانما الشئ اعم من العين وقد اشكل المصنف بعض احكام الاضافة فلا بأس ان نذكرها احدها ان المضاف اذا امن اللبس وجاز ايضا الشعر

معا للبس قال ولهذا كم قيما الى قائمي طبيب بما انجى النطاسي حذيما اي بما حذيم فاذا حذف
قالوا ولهذا لم يجز في كلامهم غلام المضاف اليه مقام المضاف الا عند سيبويه وقد يترك
عند سيبويه على اجازته ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شبهه كما يقال في المثل ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة اعدل الكل بيضاء قال فلو لم يقل سوداء مضافا معطوفا على المضاف الاول
لكان عطفا على ما يليها مختلفين ولا يجوز عند غيره يجوز ذلك فلا يقل مضافا ويقول
ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك
فالواجب اضمار المضاف ههنا فيكون عاملا في المضاف اليه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان
اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثل ما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى
ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل
يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلة الثانية لكان الداخل عليه لا المزيد معطوفا
على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لا تكرم ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام زيد
ولا عمرو ويجوز اذا لم يكن ليس بنفيها عن زيد بل عن احدهما وانما امتنع العطف على المضاف اليه
هنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال فلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل
كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يبعد المعنى لانه لا يمتنع ح ان يكون
المعنى فلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخوك لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الناهي
مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجوز الفساد المذكور قال
بعضهم انما يمتنع نظرا وذلك لانه وان كان المثل يعني من حيث المعنى والمقصود هو المضاف
اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الذي انكر ان تقول مثلي لا اقول وفلك لا تقول بالتاء

بالتاء ومثلكما لا تفعلان ومثلكم لا تفعلون افراد لفظ المفرد معنى المثنى والجمع غير
غريب في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال الجمع
مع علامة التانيث يجري المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية
والجمع من المضاف اليه اي حسبما اقتضاه الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه
اما التانيث فكما مر من قوله مر اللهالي مر غث واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك
يقولان ذلك واما الجمع فكقوله وما حية الدهر تفغى واما اداة الغائبة معنى الحكاية
فلم يجئ الا مع حروف الخطاب كما مر فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى
مثل اخيك وابيك يقولان وفي الثانية كقوله صلى الله عليه وسلم ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد
يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يتبعون ما ورد اليرهم عليهم يردي يصفقه
بالرحيق السلسل اي ما يردي وادى نمر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث
نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده وفي المثل كقوله كما وكم من قريح اهكنا ها في انها
يكتنفانها او لهم فاثلون فقال ابرهم وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير اذا كان معرفة اضيف
اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد وانتصفعه بهيوبه وقال الوجاز هتلي
قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا اباحسن لها فالجعل
العلم المشهور بمعنى كالجنس الموضوع له ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرناه في البرية
وقد يحذف المضاف بعد مضاف وسلم جر القيام المضاف اليه لاخيه مقامه كقوله ولقد جعلتني
متاخرمة اضيعا اي ذا معد مضافة اضيع وثانيهما حذف المضاف اليه فان كان المضاف
ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد وفي الزمان وامام وخلف فالكاف او مثلها في الاسم كغير
ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد وفي الزمان وامام وخلف فالكاف او مثلها في الاسم كغير

الفرايج وبغير بما اجر نسر جلا نحو قوله ثم على ما تسمع وقد تقدم غلا ئل عبد الغير فتنا صدرها
وهكذا اللغرابي هو غلام ان شاء الله تعالى ان اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم
نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوران في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول
ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل
قوله فزجرتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وقوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد
الصياريفا عند من رفع ومن نصب الدراهم وجر تنقاد والكوفيون اجازوا الفصل بالمفعول
وغيره في السعة والعلة ان الفصل بهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وفيه والفصل بغير
الظرف في غير الشعر قبيح منذر بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر قبيح منذر الشعر وهو عند
بونس قبيح كما مر في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر قبيح من الكل مفعولا كان الفاصل
او حالا بينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك والعلم تواتر القراءة السبع وان ذهب اليه بعض
الاصوليين ص واذا اضيف اسم الصحيح الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان
كان في آخره الف انقلبت ويزيل بقلبها الف التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كانت واوا قلبت ياء
وادغمت وفتحت الياء لانها كانت ش اسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما هو في اعرابه صحيح
كعمرو وعند وزيد ويعني بالمعتل به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كقاضي في رفع وجر كموسى
وآي ومعنى الخافية بالصحيح اجراءه بالحركات الثلث كالصحيح وانما اهملها لان حروف
العلة يخف النطق بها وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق بها اذا سكن ما قبلها
آخرا انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر وهو الضم والفتح ليناسبه ولهذا قيل في المنقوص رأيت قاضيا
المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا في الفتح والضم الفصيح في الياء تغليب

وجب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المجرور فالبناء على الضم وتسمى الظرفية
غاية ومنها قط وعوض ومنذ ومذ حيث كما يجيء الظرف المبني بعضها احكامها وان كان عطف على ذلك
المضاف مضاف الى ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول هذا الظرف المذكور كقبل وبعد من او من
غير كقوله يا مرأى عارضا السرى به بهاذ راعي وجبهة الاسد وقوله الا عللا ان اول نبأة اوبدا مة سابح
بهذ الجزاء ثم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بعد فسر الثاني
بهذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف لضمير
الى ضمير والتقدير الا عللا سابح او بداهنة ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بينا المضاف
الاول فالمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرناه في باب المنادى في بانهم ثم
علل وهذا مذهب سيبويه ذاهب وعمرو وقائم ان جعل المبتدأ الاول محذوفا وهو مغاير لمذهبه ههنا و
مذهب المبرد فيلزم ما يلزم سيبويه من الفصل بينهما بالمضاف والمضاف اليه في السعة ونحو بانهم ثم
علل كثيرا فما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف
من الظرفية المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض
واي واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل
وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين والمشاع في قولك اللام فيهما ويعضهم يجوزه وقد
ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه
بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهما وليس بشهور وانما الفصل بهما المضاف اعني
ان الفصل بهما المضاف والمضاف اليه الشعر بالظرف والجار والمجرور غير غريب كقوله لما رأت
سالمة ما ليتعير تندر اليوم مما لاما وقوله كان اصوت من ابغالها نبأ او اهن الحيص القاص الفراجيح
سالمة جبل ويعني انه كان اكثر حنينا الى اولادها اصواتا وتغاريا الحيص القاص

الواو ياء كما يجئ قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والمعتل واما
لغيرها مفتوحة للساكنة كما يجئ وقد تقدم في باب المنادى للخلاف ان اصلها السكون او الفتح
ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان الف الفا بعدها ان لم يكن
ساكنا صحيحا ولا مدغما به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثنية في اللغة المشهورة
الفصحى للتثنية كانت كما ای او كالفتاى وحبلای ومغزای وتبديل يجيز قلب الالف التي ليست
للتثنية ياء كما تم لمارو ان الكسر يلزم ما قبل الياء للكاتبين في الصحيح والمعتل وراوان من
المدغم جنس الحركة وتمام نايث عن الحركة في الادغام جعله الالف قبل الياء كالفتحة قبله فقيده
الى الياء ليكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم يقيده لانه لما يتبين الرفع يغيره بسبب قلب
الالف ياء واما المقصور فللتصيد الرفع والجر تلبس بعضها ببعض لكنا لا نسبق قلب الالف
ياء ديل او تقلب الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان
لا يقلب واو الجمع جاءني مصطفوي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل
الالف عدم القلب فقبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز بدل قلبها
لكسر ما قبلها لان الوصل عندهم ايضا فالاولى ترك ما اذا ادى الى اللبس بخلاف قليلا لواو مصطفوي
فانه لا مرجب للقلب عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك لهذا
الامر المطرد اللازم للالتباس بعرضة في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر
في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال
يا ابن الزبير طالما عصيكا ... وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا فانه كان ياء
اي ان كان اخر الكلم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي في المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو

مصطفي ومصطفى قوله وان كان واوا ونحو ذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء
لان فيها ثقلا لعدم كثرة التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكن اولهما قلبا لواو وادغام
الياء الثانية وانما لم يقلبا كراهة لاجتماع المثقلين بمنزلة الصفة اي اللين تخفف بالادغام
فيها اي الواو الى الالف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضها لسكون الاول ويقلب الواو
ياء في الاكثر اولانها كسيدا صلها صوود وسيود فاذا اجتمعت الادغام فان كان قبل
الياء فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفون واعلون وان كان
ان لم يؤد الى لبس وزنه بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك فرارا من الالف
التي تعقب فلهذا لم يقلبا سيل وميل وايضا انهم لما ترجوا التخفيف بالادغام
همة كسرة بخلاف قبل وان ادى الى اللبس قالوا في تحيرة قلبها كسرة وابقاؤها على
شبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للتاكيد اي اذا كان قبل ياء الضمير الفاء
ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمعتل وذلك لاجتماع الساكنين
لفظا مع الالف قرارا فانها في محياي ومماتي وذلك لما ان الالف اكثر مدة فهي اقوى
غام الحركة منها جهة صعوبة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا
لغة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر بعد الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء
بالهاء بعد الياء كما في عليه وفيه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهي عند النحاة ضعيف
قال قال لها هل لك يا بائي في قرى واما الاسماء الستة فابي واخي وحماي المجرد اي والتي يقول فيها
وبني ويقال في الاكثر وفي شرح حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي اربعة
الاضافة على ضربين ما لا يقطع عن الاضافة والمضاف الى ياء المتكلم وهو ذو وفلان فالكلم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الواو ياء كما مر في قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والمعتل واما
لغيرها مفتوحة للساكنة كما مر وقد تقدم في باب المنادى للخلاف في ان اصلها السكون او الفتح
ويحذف الياء قبلها في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان الف فاما يعني ان لم يكن
ياء ولا معتلا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تنشأ في اللغة المشهورة
ثلثة صحيحا او معتلا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تنشأ في اللغة المشهورة
الف
للتثنية
المثنى
الف

[illegible] الكسر يلزم ما قبل الياء للتكسيرة الصحيح والمعتل وما وان حرف
[illegible] عن الحركة في الالف جعله الالف قبل الياء كالفتحة فيلزم فقد
[illegible] واما الف التثنية فلم يغيروه للتلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب
[illegible] في النصبة الرفع والجر تلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف
[illegible] ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان
[illegible] علموي ياء للتلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل
[illegible] الياء لتحققها كما في اللغة المشهورة الفصيحة واما جعوه بمنزلة قلبها
[illegible] ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى التباس بخلاف قليلا لواو علموي
[illegible] عند الجمع وبين ايتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا
[illegible] الالتباس بعرضة في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر
[illegible] معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال
يا ابن الزبير طالما عصيكا ... وطالما عنيتنا اليكا لنقرنن بسيفنا فعيكا فقوله وان كان
اي ان كان اخر الكلم ياء وذلك المنقوص نحو قاضي في المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو

مصلي ومسلمي قوله وان كان واوا نحو ذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء
لان فيها ثقلا لفهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلبا لواو وادغام
اولهما في الثانية وانما لم يقلبا كراهة لاجتماع المثقلين بمنزلة الصفة اي اللذين تحققت بالادغام
فقلب الثقلهما اي الواو الى الالف اي الياء وسهل من الادغام تعرضهما لسكون الاول ويقلب الواو
ياء سواء كان اولا كطى او ثانيا كسيد اصلهما صوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل
الياء الاولى فتحة يثبت على حالها لخفتها نحو مصطفى واعلون وان كان
قبلها ضمة فانه لم تؤد الى ثقل فرد بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الالف
الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلبوا سيل وميل وايضا انهم كما ثقل عوا التضعيف نحو مسلمي بالادغام
ثقلوه بقلبها لضمة كسرة بخلاف قيل وان ادى الى التباس فانه تخيرة قبلها كسرة وابقاؤها نحو ذي
جمع لوى اذ يشبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الفاء
ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمعتل وذلك لاجتماع الساكنين
وقد جاء ساكنا نحو الالف قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه
فهو بقوم مقام الحركة منابها نحو صعد الناعماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا
فهو عند النحاة ضعيف وجارة لغة بني يربوع فيها الكسر نحو الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء
بالهاء بعد الياء كناية نحو فيه وليه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهي عند النحاة ضعيف
قال قارلها اعلى كما بالي في مصر واما الاشباع السنة فاني واخي واجاز المبرد اني واخي وتقول حبي
وسني وبقاني في الاكثر وفي شرح هذا حكم الاشباع السنة عند اضافة الى ياء المتكلم وهي اشباع
الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة والاضافة الى مضمر وهو وحده فلا كلام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيه في هذا الباب اذ هي تكلم المضاف الى ياء المتكلم وهو خمسة اضرب يقطع ويضاف الى مضمر
وهو الضرب الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوفا وهو فوك وضرب اعرابه
لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني اخوك وابوك وحموك وهنوك اما فوك فهما لامان ثالث فقطع
الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى تمام فلما التقى الساكنان الميم المتحركة على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب
لامتناع حذفه وابقائه اتى بالحرف فلتقاء الساكنين الميم المتحركة على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب
انما يدور على اخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرى اولها واما الابقاء فلما ذكرنا فنونا الى اجتماع
الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فو يقطع الفاء وسكون العين اما فتح
الفاء فلان ثم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على
الحركة والاصل السكون فحذفوا لامه تنبيها فلو لم يقلبوا لواو وهما لدال الاعراب على العين
كما في يدو دم في جر قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فبقي ساكنان الالف والتنوين فحذفوا
الالف فلما امتنع حذفها رجعوا الى ضرب صحيح قريب منها في الخرج وهي الميم كونها
شفوية مثلها واما قول الشاعر فاطرق كرى ان لطم مسلى فهكيم فانه فعل من فوه يفوه اذا تكلم واصله فوها قال ابو علي
يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصبة كراهة الدفع والجر كما قال كفى بالنأى
من اسماء كان وقال فاخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش قال الا ترى ان عين الكلمة
فلا ينبغي الجر على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاصول
الثلث وقيل اصله فوي كغدي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الفا ثم لما جرى العادة
فيما العين بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يفتحوا ما قبلها لحركات على الكسر للتناسب وكانوا الصحيح
العين هنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزموا الياء في

في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم فكان الكسرة والياء لم يكنا الكسرة الاعرابية تشبيها للكسرة الغير
بالكسرة والياء عند المص او لكسرة البنائية في باب بالاعرابية بخويد لها بالواو والالف في باباه
وباب يدوه وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية في يد لها بالحالة الياء فقيل لا رجلي
ولا مثلي كذلك للعوض فلما صارت الياء التي هي عينها في شبهته بالاعرابية وما قبل الياء
الاعرابية الفا لما التقى ساكنان حذفت الفا في وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات
الاضافة قال الكوفيون لا يرد به شيء بل لغة يصح ظما ان في الخرقة والاول افصح واصح
لانه على الغالب الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي حذوف سقوط العين الساكنة
والساكنة في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين
الميم والواو وقال ايما تعثاة في من فوه ما على الناج العاوي سدر جام وهو جمع بين البدل
والمبدل وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام فزيد على العين
واما اضافته الى غير ياء المتكلم قال المعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كامر واما
الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة اصول احدها القطع عن الاضافة والاعراب فيها حذف لامها
وقد تنشئ بعضها كما يجيء ذكر لغاتها وثانيتها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعراب اذا في ابوك
واخوك جعل لامها اعرابا وهم وبها حذف اللام كما يجيء لغاتها وثالثتها الاضافة الى ياء
المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللام اذ رد بها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم اتما كان لغرض
جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لرد ذلها معها واجاز المبرد فيها
على الاضافة الى غير ياء المتكلم ترك اللام في اربعتها كما نقل عنه ابيا يفسر وابنا مالك وفي اخ
وابٍ فقط كما نقل عنه جار الله والمانع لهما لزوم الياء لما قلناه في على الاصح وشبهته قول

شبكة الألوكة www.alukah.net

الشاعر وابي ما كذو الجاذ بداد وانهبيا نه يحتمل ان يكون ابي جمعا ك مضافا الى الياء اذ قال
في ب ابوه قال فلما بينا كيف اصوانتا بكيا فقد بكينا بالابينا كما قيل في اخ اخوه قال لقد كنت لهم كثيرا
بني الاهتما في المذنب لا يثبت بالحجة ص فاذا قطعت قيل ب واخ وهم وهنا وفم وفتح الفاء
افصح منها وجاء هم مثل يد وجيد ودلو وعصى مطلقا وجاء بنو مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى
مضمر ولا يقطع ش اعلم ان ذو ك اخ ابو لغات وذو اخ خامسة فاللغات المشتركة ان
يكون تارة في اللام مطلقا اي مضافا ومقطوعا فيكون ناقصا فتثنيها اباه واخاه والجمع
ابوه واخوه كما مر والثانية ان يكون مقصورا مطلقا كعصى والثالثة ان يكون ممدودا ايضا
مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي عشرة حذف اللام والرابعة والاخيرة على العجا مقطوعا
واعرابها بالحروف مضافة والغة المختصة باخ انها كذو مطلقا وهم ستة لغات ابدا منها
بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وتقصيرها
القطع عنها واعرابها على العجا وثانيتها ان يكون كذو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كحر مطلقا والسادسة
ان يكون كرشاء مطلقا والعاشرة ففيه ثلث لغات اشهرها التقصر مطلقا كيد وبعد الاخيرة
بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم تكن بنو المشهور زعم صدر الافاضل
انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الرجاجي فيها وثانيتها تشديد نونه مطلقا واما سكان
النون في الاضافة نحو قوله رض فوه رجليك فانهما وقد يبدا هنكر من المبرد فللضرورة وليس
بلغة ربعة وفي فم لغات اشهرها واقصرها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وفتح الفاء
مع فتحة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة ثم

فم مثلث الفاء محذوف اللام تبعا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو
التي ابدل منها الميم تغلب حال الاضافة الغا وياء فيكون الغا في لغاته الثلث اذا مثلث الاول
فجوز تثليثها في الافراد لغير الاخير ايضا والخامسة والسادسة كما مثلث الفاء مقصورا
مطلقا وكانه جمع بينا البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون
قوله فوها مثنى فا والثالثة والكاملة فم مشددة الميم مطلقا ومضموم الفا ومفتوحها قال الرضي
اذا اضافوه جبروا منه قال ابن جني لانه للفرد وليث بلغة وكان اليمين بدلا من العين والكل
والجمع اتم العاشرة ابدال الفاء لانه لما كان الاسم بحيث لا يتم فاما والنقص الى فم وكانه
تقرر فيها الى حالة الاضافة بلا يهم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء ما اضيف فاعرابه فعال
مر بفار امرر وعيما امر وابنم تابع لحرف الامر. اثنا عشرة ذم ثلث لغات القصر كعصى والتضعيف
كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما
لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل الاسماء الاجناس صفته وذلك انهم
اراد وا ان يصفوا الشخصا بالذهب مثلا فلم يمكنهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو
فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمر والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتوصل
بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل بصلة الوصف الى المضاف دون المضاف اليه واما الاسماء
الاجناس التي يجوز الوصف والقطع فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة
اي لم تخرج كضارب. وقائل وايضا لو حذف المضاف المنوي به والمضاف اليه ضمير او علم
لم يجز قيامها مقامه لاشتمالها على الوصف بها واما قولهم صل على ممدوذه فشاذ كما ان قطعه
عن الاضافة واد خال اللام عليه في قوله فلما اعفى يدك سبغلكم ولكني اريد به الذي وقيا

شبكة الألوكة www.alukah.net

ساذاه وذكر لا يعرانه يجري صاحب واما في لهم فوزيد وذوي آل البنى فالغاجات لتاويل العلم
بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصله هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء
والعين الالوكما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها و
وصل اعرابها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر فقرت
على حال الاضافة اما كونه الخ وهم مفتوحة العين فجعلها على فعال كاياد واخاد والعماد
لانه قياس فعل اصحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواد على فتح عينه لان
قياس فعل ساكن العين مفتحها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه
التي ذات واصلها ذوات كنواة لغولهم في مثناها ذواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت
ساكنة العين لغلبة المؤنثة ذية كطيبة وقال الخليل وفره ذو وفعل بالسكون والدال يجوز في
جميع منصرفاته ذو والاة ذوو وذوا وقال الفراء الخ ساكن العين في الاصل ولعله قال في كلمة
اخاه واما اثاة فانه لم يسمع فيه الا هذا حتى يستدل به على تحريك عينه وعوضه وبعوضه يا بالتحريك
لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها كما ما هذه اللام فتح العين لانه ما قيل تاء التانيث
لا يدمن فتحها وكذا لا دليل في اثاة لانه يمكن ان يكون كنمرة واما فوك فاصله فوه بسكون الواو وكاذكرنا
اذ لا دليل على حركتها وافواه لا تدل عليها كما لا يدل اذواد ولام فوك هاء لقولهم افواه وفوية ولام ذو
ياء لان عينه واو بدليل اذوات وذوات واذواد وياء طويت اكثر من الواو والحمل على الاكثر اولى ولام
سواء الخ وهم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وهمو ان وسنوان واخوة واخوات واما في نحو هنة
فلان لامه ذاهبة وكذا لام هنو فيكون لامرة كاليد الخ والتوابع لكل ثان بالجر سابقه من
جهة واحدة نص في قوله كل ثان تشمل التوابع وغير المبتدا وكل ما اصله غير المبتدا كمجرى كان واخواتها ويشمل الحال والثاني مفعولي اعطيت قوله بالجر سابقه اي مع اعرابه سابقه يخرج الكل
الاخير المبتدا والثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال والمنصوب نحو ضربت زيدا يجوز والخبر غير المنصوب
كيجوز الارض عبورا في زيد قائم جهة واحدة فالخبر جهة المبتدا لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا
وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا المنصوب اول المفعولين من جهة كونه اولهما
والمنصوب الثاني من جهة كونه ثانيهما والمنصوب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به والمنصوب
الثاني من جهة كونه حالا وكذا في ضربت الارض عبورا المنصوب الاول من جهة كونه مفعولا به والمنصوب
الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه ان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة الكلام
كما تقدم في اول الكتاب والمنصوب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلة وان قلنا بتغير الجهة
بسبب تعدد اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان تعلل ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه
فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم تفعل الماضيات المتعدد لمبتدا نحو
ضربت الضرب الوجود الآية وكذا المستثنى في نحو علمت زيدا عالما ما عدا قائما ظرفيا وكذا الحال المتعددة
فتنصب متعددة ما لم يحذف ولا كذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا
ولا جهة اعرابها فينبغي ان تدخل في التوابع وقوله كل ثان بالجر سابقه لعامله اي اعرابه
الثاني لعامل اخر الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه ايضا ان المطوف في الحديث ما ليس
الشيء لا قصد صريح مقصود بذاته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فانه نعت وكذا التاكيد المكرر وعطف
النسق المكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع فيه تفصيل اما
الصفة والتاكيد وعطف البيان فيه ثلثة اقوال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع
وقال الاخفش العامل فيها معنوي كالمبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل

شبكة الألوكة www.alukah.net

الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوق الى المتبوع قصد المتكلم منسوق اليه بيع
تابعه فانه اذا جاءني زيد الظريف ليس قصدا منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا
في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما استحق على التابع حكم العامل المنسوق معنى صار التابع و
المتبوع معا كلمة منسوق اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى استحقاق عمل المنسوق عليها
معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوق اليه وان كان الغلام وهو زيد
الا انه الثاني ليس هو الاول لمعنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش
خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي كلام الجر بالنسبة الى اللفظ كالشاذ النادر فلا يحمل عليه
المتناسق فيه وتغيير خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر
الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول لسد الابدال الباقية والتسامح اما التسامح فنحو قوله تعالى يجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير
ذلك من الآي والاشعار واما التعاقب فلكونه مشتغلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته
للمبدل منه تعريفا وتنكيرا ويجيء عما الاول ان لبيوتهم للجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل
وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره قال عبد لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم
بدل اشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافرين
وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من آمن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل
من الكلام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسمونه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور
ولانكرة اللفظة في البدل من العامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروفه والمجرور ويجيء عما
القياس الاستقلال الثاني وكونه مقصودا بوجهين بان العامل هو الاول لانه اقرب لانه

لان المتبوع اذا كان ساقطا فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشر بل عمل في الثاني وهذا مذهب سيبويه والبرد
والسيرافي والزمخشري والمصرح ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل
الاول يباشر الثاني بهذا وستعرف في عطف البيان اثرة لهذه الحقيقة هو البدل في حكم فيما ذكرنا حكم البدل
واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال
الفارسي في الايضاح الشعري وهو الذي يقتضيه سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول
كعوكب بازيد وعمرو واقول كما دليل فيه اذ على البناء الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف
عليه مع عدم المانع عن البناء كما كان في بازيد ولكان اعني اللام وانما كان اللام مانعا لاشتمام
بحامعنى حرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان تقدر
له حرفا آخر كما استدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقبل العرض الواحد لا يقوم بمحلين وبجواب
ان القيام ههنا بمعنى عرض واحد بل هو متعلق والمتعلق يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد
والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا يجوز لزيد قام زيد وعمرو اذ هو يتضمن
للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد
وعمرو وهو باطل وكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم وكل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم
والمراد بهما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز مالك قائما والحارث قاعدا وليس له
والحارث ذاهبين اذ لا يحذف تقديرا وليس بعدل وايضا لم يجز زيد ثم عمرا وافاه اذ يبقى خبر
المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل هو حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم
لزومه للاحد القبيلين كما هو وصف العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون
التابع عندهم قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عندهم قال العامل فيهما هو الاول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا كذا قرر الشارح المحقق وقال النعت تابع يدل على معنى في متبوعه بنحو
قال الشارح المحقق المفصل النعت يطلق باعتبار ما عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية
يجري تابعا اولا فيدخل فيه الحال نحو زيد قائم وجاءني رجل راكبا اذ يقال انها وصفان وبعض
بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال وهذا اصح لعدم دلالة على ذات باعتبار معنى
هو المقصود وينتقض حده بالاسماء الدالة والمكان والزمان اذ المثل يدل على ذات وهو الموضع
باعتبار معنى وهو المثل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سأل نفسه وقال ان الاسماء الدالة
كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية
قال ويجاب انا اخترنا ما ذكرناه بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات
المقصود بها المعنى لان الكلام انما وضع في الاصل لافادة المخاطب فائدة خبرية او انشائية
بقولك جاءني الانسان او اضربه ولا شك ان المقصود بها الذات وحدها دون المعنى فلا يتم اذ قصد الواضع بوضع
رجل ذكر معنى الرجولية بل اطلاق وان ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا
معها اولا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرت مجردة عن متبوعاتها فقد يدل فيها ايضا الدال
على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرت مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ان
معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان
الصفة لا تكون كالضرب والحسن ثم تقول قولك في الصفات ان المقصود بها الذات منقوض
بقولك حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود
بها ليس ذاتا وبدل لانا اللفظ على شيء الا مع قصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد
بالقصد القصد الاتم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاتم به الحدث القائم بالذات المعبر

المطلقة التي دل عليها بهذا اللفظ فلما يمنع ان يمنع ان المقصود الاتم من هذا اللفظ بيان المعنى
بل المعنى كان يدل عليه بتركيب آخر فلم يضع بعد منه هذه الصيغة المخصوصة الا للدلالة
على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذلك مطلقة يقع عليها الضرب
والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل فيه جميع التوابع
ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرناه في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه
يخرج عطف البيان لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى هو عين متبوعه وقولنا يدل على معنى في متبوعه
او شبهه لكان اسم الفاعل نحو مررت برجل قائم ابوه فيه ثم تقول اما خروج البدل وعطف البيان
وعطف النسق والتأكيد الذي يكرر لفظ او معنى فظاهر واما التأكيد المفيد للاحاطة فداخل
في هذا الحد اذ كلام في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي
يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما
قلت ان ذكر هذا الشرط ليس بمفيد معه انه يلزم منه ان لا يكون واحد واثنان في قولنا تنحة
واحدة واثنتان انثيا تعالى قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا
حال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله
تابع بزعمه لانه ليس بتابع سابق من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حدونا الوصف
الفاعل ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم
وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح النسبة لكل ما يخصص صاحبه
فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في
نحو جاءني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في نحو جاءني رجال ثلثة لانه قد يجيء بالمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي رجل ويخرج اسماء
الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو برجل اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك
بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات
العامة التي يدخل فيها هذه الصفة الخاصة كما يجيء فيقال الاسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة
وكذا نحو اي في رجل لانها وان دلت على معنى لكن خرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فانه
نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل يدل على نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ
الشمول في التاكيد نحو كلهما وكلهم والجمع ومرادفاتها وجاءني القوم تلتئم عند التجزيها
كامرء المال اذ كل منها يدل على الشمول على جميعها او جميعهم وقولنا على جميعه يخرج المصادر
ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج بهذا القسم اسماء الافعال فانها لم توضع
صحيحة التبعية لغيرها بل لوجود صفاتها في بعض المواضع نحو رجل مُنْعَمٌ فليس ذكرها حيث الوضع
كاسماء مررت برجل حمار وقولنا لكلها يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع
بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايتها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات
عندنا وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه كما يجيء بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية
الحال وخبر المبتدا وغيرهما نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم
تتبع بناء لكنها يصح تبعيتها قطعا وتعقل في هذا الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال
على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل
اي رجل وبرجل عالم وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه
ص وقالا تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة ش معنى

معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في المتبوع كما ذكرت وذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل
صالح كان يوضع لواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك
والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او اسماء نحو زيد العالم
والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع موضوعة بان يجيء
لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليلا ما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند
المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك المعنى نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اثلث زيد الفاضل العالم او الكريم
الجيد اذا عرف المخاطب زيدا الذي قبل وصفه وانما كان لا شريك له في هذا القسم وانما يكون الوصف للتاكيد
اذا افاد الموصوف معنى ذكر الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والحيوان انثى فان كان ذلك
المعنى المصرح به في المتبوع نحو لا واحاطة فالتابع تاكيد للصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال
كلهم وان لم يكن في صفة كما في قولك انثى انها انثى واله واحد وان كان معنى التابع
معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد نحو برجل نفسه وبزيد زيد وقد يكون لمجرد
الرحم نحو انا بك الباخل الغفير ص والاقرب بها ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموما مثل غني ذو وذي ومال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل وبزيد بهذا الرجل وبزيد بهذا الرجل ش
قال في الترجيح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كان نحو الله
كذلك صح وفيه نعتا والاقرب بها ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى
في المتبوع هو المشتق توهم كثير من الفضلاء ان الاشتقاق شرط حتى نا واو غير المشتق بهذا
كلامه اعني ان ابهم والتجاء طولة الوصف الاشتقاق فلذكر استضعف بسيبويه

شبكة الألوكة www.alukah.net

نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يتضمن بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لاقة الحال الاشتقاق
وقرينة النظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكونه الوصف دالا
على معنى في مبتوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضع لغرض
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في مبتوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو والمضاف اي اسم
الجنس فانها لما وضعت في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما
الوصف العام وقد عدناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي
وفروعهما وذو والطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ايضا موضوع للدلالة
على معنى في مبتوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا
وضع للدلالة على معنى فيه اي اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرناه في باب النداء اما لو جعلته
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في مبتوعه
لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع
قوله مررت برجل اسد ليس وضعيا فانه لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس بانها معناه
على ما وضعت له بسائر الجهات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل
وبشيء كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وشيئا هما كاسم الاشارة قوله
لتجرد الموصوف في مثله عما قالت على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفة اذ في قولك مررت
برجل بعيد الشخصية واسد بعيد السيعة يختلف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول
يكونان لغير الرجل ايضا ولهذا يحتاج الموصوف الى ما عليه مع قرينة دالة عليه نحو قوله يا باز
شماء لا يأوي لظلمتها الا السماء والكدر والليل كالاور في الحمام والباطش في الذئب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والغبراء والخضراء الارض والسماء وما اشبه ذلك الرجل فالموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا
وفي يا ايها الرجل الموصوف فائدة تتبع حرف النداء ما يباشره ذي اللام ومن الموصوف للدلالة على معنى
في مبتوعه خصوصا على ما قال المصنف اي اسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما
يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد كل المدح واسم الاشارة يقع صفة للعلم والمضاف الى المعرف
والى العلم واسم الاشارة لان الموصوف اخص واعم واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة
والذي يرد عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في مبتوعه بل هو مفعول عنه اي للمتكلم بانه
وذلك ان المتكلم بانه موضوعه للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند الجهالة المواعتبر
واستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والنجيب من الخيل والجامع بينهما ان الكامل البالغ غايته
الكمال يحث ويتجنب منه بكون محمود الحال يحتاج الى السؤال عنه وتم قال الفراء في ما اخصرت به
ان ما الاستفهامية والذي المعنى مرتفعة اي الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف الى
النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجل هو معنى هو من بين
جميع الرجال وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد الجنس الكثيرة في باب
الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو بذا زيدا اي رجل ويجوز الخالة بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا وافقا معنى نحو مررت بجاريته ايما امة وايتما امة واما اسم الاشارة فانما يقع
صفة للعلم الحاضر باذكر واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة ولهذا عد من الموضوع للدلالة
على المعنى خصوصا وجميع ما ذكرنا الى آخره فيما سوى نحو ما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام
وذو والطائية او خصوصا كاي النابع للنكرة واسم الاشارة لجنس النابع واسم الاشارة النابع
لما ذكرنا وقولي مما الجامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين ما هي اسمي وسماعي

قن الفعلى كل وجد وصف ثابت للجنس مفارق للحمل مبنيا لفظا او معنى نحو انا الرجل كل الرجل
وجد الرجل وصف الرجل هذا والاغلب لا حسن ويجوز في ضعفا انا المراد كل الرجل وجد الرجل
وصف الرجل ولا يشبع غير الجنس ولا يقال انا زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد
اللفظي فلهذا لم يجز انا المراد كل الرجل وليس زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل وبنى صغيرها
للكثرة ايضا نحو انا نبر هل كل رجل وصفر جل وبقر جل ومعنى كل الرجل انه اشبع فيه من خلال الجنس
ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان مكملا كل مرة ووصف الرجل اى كان موصوفا بكل ما يليق
به فطبيعة ويقال ايضا الزم انا اللئيم بدا اللئيم ووصف اللئيم وانا لئيم جد لئيم ووصف لئيم
وانه قولك ما كنت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جادني رجل ما كنت من رجل وما اما كنرة موصوفة
بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالية والجملة صفة للنكرة اى انا الذي شئته
اى شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان
ما للبهائم وان كانا من اولي العلم كقولك كان العلماء وقوله تعالى الذي نذرت لك ما في بطني محررا
وما لمن قد يوضع الابهام وفي يعوفوك كرجل كما شئت من رجل عندي رجل اشرك من رجل ورجلان حسبك
من رجلين ورجال زيدا وفاكا وكعبك من رجال ومررت برجل هما كرجل وهذا كمن رجل كما من في باب الاضافة
والجار والمجرور وجميع ذلك يفيد ان المذكور او المخصوص بالمدح من بينها اقسام هذا الجنس اذا
صنعوا رجلا ورجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل
رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح من بينها اقسام هذا الجنس والنحو يحو يا لكم من
ليل ويا لله در زيد من رجل وقالت الله من شاعرة قال الشر من قائل والمعنى في الجميع واحد اى هو
الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا افضلوا وقسموا هذا التعميم وقولهم هما كمن

من رجل مصدر بمعنى المفعول اى معلوما اى مقصودا او من رجله اذا اذا بها اى ثقبها
وصف محكمة كقولهم حد له اى بفعل عليها عدة منافية من بينه المصيبة اى او هشة وكثرة
ومع المغايرة ايضا ان تكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وكرم نحو عندي رجل رجل صدق
وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك
لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صار وا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال
رجل صدق وفعل صادق للجودة كما انه الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشئ
قالوا كذب عليك قال عمرو بن معد يكرب لما شكا اليه المعصم كذب عليك العسل اى الزمه
يعني عليك به والزمه ويجوز ان يريد به العسل المعروف قال وذوبتا بينة او صفتها باناه كذب
الغراطف والعروف اى عليكم بها والاضافة في رجل صدق ودائرة السوء للمبالغة وهم كثيرا ما
يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خير السوء اى الخير التي معنى رجل صدق رجل صادق
اى جيد ذكائه فلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر الرجل الثاني صفته صار رجل مع
صفته صفة للاول كما مر في باب النكرة في نحو لما ماء ماء بارد او يجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول
كما قيل في نحو قوله بابا لنا صيدنا كاذبة فاطنة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح
كونه صفة وفي الغباني الوصف بالمفاكبر نحو عندي رجال ثلثة قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس كابل
مائة لا يجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي بر قفيز نه وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير
ذلك لان المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والتسامح في ضربها اما تابع
كثيرة وهو الوصف بالمصدر والغالب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى
المفعول نحو رجل رضى اى مرضى قال بعضهم يوصف على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاول

www.alukah.net

ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانه تمامه كثرة الفعل بحيث صاحبه
واما غير سائغ وهو ضروب احدها جنس مشهور معنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت
برجل اسد قال المبرد وهو ينقدير مثل اي مثل اسد ويقوى ذا ولبد قولهم مررت برجل اسد رئدة
اي بليد ابو سعيد رئدة فانتصابه رئدة على التمييز من نسبة مثل الى الضمير مذكور كما في قولك الكوفة
مثلي ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل اسد رئدة وهو بدل عند
سيبويه ويكون عند الخليل ان يكون صفة بنا ويل مثل اسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار و
يعولون مررت بذار حمرة اي مثل ذي حمرة ويجوز ان يكون اسد رئدة وذا رحمرة بمعنى كامل رئدة
وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال المنقول
في هذا الوجه ايضا نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غيره لا يتردد بينا وبين الجوهر في مثل هذا
جاز ليفيد بعض الاوصاف فمعنى رجل اسد اي جبري وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد
رئدة على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها
كانا لنا منه يوما حصبة سوداء يأتي سوادها اي كدورة اعالمها وكثيفها يستوي سوادها وانا سواء
جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون لفظ يعم الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية وراية
سيدا اسدا اي كاملا وذا شبا جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال
سيبويه يستكره كونه خاتم طيء وصفة خز صفته وخاتم حديد وباب براح في الشعر ايضا قال السيرافي
اذا قلت مررت بثوب خز صفته طيء خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار براح بانيها واردت
بصفته هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بداية اسد ابوها وانت تريد بها اسد
التبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان يتبعت بها وقال ان اردت المماثلة والحمل على المعنى

على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره ظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها
فضة صفيحة وكذا في طيء خاتمها لكنه يتوقف على فرض الوصف بالجوهر على المعنى بناء على ما مر
من طيء ومعدن فضة وقريب منه قولهم مررت ببقاع عرفج كله او كائن من عرفج ومررت بقوم
عرب اجمعون اي كائنين من عرب اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج فرس صفته كالخز ولبس
بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مثرفة وان لم تكن فضة واما طيء خاتمها فالتشبيه فيه بعيد
ومن غير السائغ قولهم مررت برجل اي عشرة واني لذا واد لذا قال ويوصف النكرة بالجملة
الخبرية ويلزم الضمير اقول اعلم ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف
والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مستأثرا بها الى فارق اشارة و
وضعية والتنكير ان لا يستأثر بها الى فارق في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة
واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض ان لبسا فيخص فوصم النعت بوافق المنعوت
في التعريف والتنكير بالنعت المعرف فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم
جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لما نسبتها للنكرة من حيث يصح ذا وبلسا بالنكرة
كما تقول في ذا رجل ذا ابي ابوه او ابوه ذا ابي فاما رجل ذا ابي ابوه وكذا تقول في مررت برجل
ابوه زيد الذي يعني كائنا ابوه زيد او كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فللجملة الموقوع
هذا الاسم اما ان تجر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع
هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها في تاويل المفرد لان ذلك
دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد لمثاله
كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها احكام والاحكام نكرات اشتات

الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لو قوعه في الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والارض تحتنا وليس بخبر لان معنى التكبير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه اصطلاحهم على
ذكر ذات الان اعني كون الذات غير مشار اليها الى غايتي حسان وضعية وسيجيء ايضا ان كون الشيء
مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد فقولنا ان ذكر المجهول المنكر ليس بغير الخبر والصفة حتى كونها نكرتين
بل المجهول انما هو الصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد
العالم انما هو العالم الى زيد ولو بين بتكرير العالم نحو جاءني زيد العالم وانا زيد وبيان المقطوع
به وانما وصف في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لان ما يتلو الصفة والصلة لتعرف المخاطب
الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما
بمضمون الصلة والصفة فلا يجوز اذا الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
الحكم المعلوم المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذا هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما
انشائية نحو بعت وطلقت وانشر وتحوها او طلبية كالامر والنهي وسيجيء تمام الكلام
والعرض لا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما والعالم بكون خبر المبتدأ معرفا
للمبتدأ والمختص له جاز كونه انشائية كما مر في بابه وتبعا لهذا وجب كون الجملة
اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف
بالجملة معرفا باللام كالرجل لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان لفظ
يفيد معنى ما باللام كالرجل لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان لفظ
يفيد على ما يجيء في بابه لمعانيا ولا تقدر على اد خال اللام والاسم في الوصف ليطابق الموصوف
لفظا في التعريف وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو مررت برجل عالم ان تقديره مررت
برجل ان العالم ولا يجوز ان يقال مررت برجل العالم وانما يطابقه تقديرا كما

وضارب اباه زيد ولا يكون اذ اسما الفاعل والمفعول التاصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من
انما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كانا مضافا فليس من ان يكون صفة مشبهة او غيرها
والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو زيد حسن الوجه اذ لا معمول لها وغيرها لصفة اما ان يكون ماضيا
او غيره فالماضي لا يلزم مضافا الى الفاعل نحو زيد قائم الغلام ولا ينعرف لاضافته الى معموله ولا يكون
اضافة الماضي المقدر الى الفاعل لانه كان اصفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو زيد ضارب الغلام
لئس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل كيبويه وان ذكر المفعول به لم يكن ايضا لان اسم الفاعل الماضي
لا ينصب مفعولا به واما اضافته الى المفعول به فلا يدرى ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو زيد ضارب عمرو غلامه
امس وينزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سيبوي ويتعرف بالاضافة لانه
مضاف الى غير معموله وان لم يكن المبني ماضيا جاز عند سيبويه ان يتبعه به مطلقا كانت المنون سواء
كان حالا او مستقبلا نحو زيد ضارب غلامه زيدا الان او غدا وسواء كان عالجا او هو ما كان محكيا
بدى كالضارب والقاتل او غير عالج كالعالم والعارف والخالط والملازم وقال يونس لا يجز ان
يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن تكن سواء كان عالجا او لا والتحويل
بزيد ضارب عمرو زيدا خالطه داء والزوم سيبويه بتجويز النصبة على الحال مع كونه معرفة لان المانع
عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز زيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال وما نصبه نحو زيد الخالطه داء فرقا بالزوم لانكاره انه ليس مضافا الى الضمير وكذا ما
في المضاف يليه فعل الضمير في محل النصبة على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل
عنده ان يجيء رفعه عالجا كان اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده بجملة اسمية صفة للنكرة نحو زيد
برجل ضارب عمرو وسيبويه يوافق في جواز النصبة الاول والرفع في الثاني وبخالفه في وجوبها بشه

وما اذا اسم الفاعل يجوز ان يعمل
جاز النصب على التشبيه
بالمفعول به والجر على
الاضافة ويجب ان
يكون بالالف واللام
ان اسم الفاعل
فعال هكذا

واحد الجبال كجبل وجبال وشعر شعرة واحد الشعر وقوله المصب الغليظ المؤنث قولك نقيل الثاني وعن قوله الصلبة
ثم رجل بانة الركبة بادن هامش
اليهر بالضم الثابح النفس وبالفتح معتقد ومبتاك بزنة محمل هامش

مستشهدا بقول ابن بباده ونظرت ما فعل السوء باعمة فرضي بخالطها النعام يحاج وسلم
الفاعل هنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والذي يدل على خالطها بالجر
وانشد غيره ثمة العراقيب العصوب تركنه بيفرش عال بخالطه بهر ويروى بخالطه بهر فرفعه على الابتداء
وقال سيبويه ما كان عالجا وجب رفعهم على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العالج فان
كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب بناءه للاول وسيبويه يبنيه ايضا الوجين
لانه لجواز والزمه سيبويه ما لا يحصر اما عنه وذكر انه قال المضاف اضافة تغلبه كالمنونة عند الخليل
وعند الخاء والمنون سيبويه كان او غير يجوز هر على الاول عالجا كان اولا حالا كان او مستقبلا
فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تغلبا وسيبويه الاضافة عارضة لا يجيء الرفع والنصب فيجيء
احدهما بدلا من صيحكم هذا كله اذا ذكر اما اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم يذكر وبعلته
اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مرت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمة رجل فجعلت ملازمه
بمنزلة ما لم يؤخذ منه الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع مررت برجل ملازماه الزيدان
وملازمون بنوفلان وما يفيح سيبويه فيهما ما غير اسم الفاعل كاسم المفعول والصفة المشبهة كاسم
المسوء نحو برجل مصري هما ان يكونا بمعنى مسوء فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء
نحو برجل سواء ابوه والعدم سواء ابوه وامه اي مستوى والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى
هذا يقبح كون الذكر هم لم تنذرهم في محل الرفع فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
ا انذرتهم ام لم تنذرهم لم تنذرهم في محل الرفع على انه فاعل سواء وقد جاء مرت برجل سواء
ا انذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وصفا مرفوعا على انه فجاءة وقد جاء مرت برجل سواء
ريحه اي تام فيطيب فاعلما واعلم بخلاف الاول لانه بمعنى مستوفوين انتما فصاعدا وفي الحماسي
الفصيح فوكد برجل حميد فضله وبرجل رجلا ابوه اكامل وكذا المغاوبي نحو برجل عشرة غلمانه بكبة

ينبغي ان يجعل بدلا او عطف بيان لعشر لانه مضاف اليها العشر لانه مضعف ذكر فيما مر حسن

ذراع طولها وكذا الجسر المصنوع منه الشيء نحو بساط من صفد وبكتاب طيني فائدة وكذا الجسر المشهور
بمعنى المعاني برجل سعد غلامه اي جبرئ وكذا لو كان برجل شهر ابوه وبرجل بعشرة ابوه وبهذا علم ان الواحد
الذي يقع صفة لا على التباس كما تقدم ذكره في قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف بتبع الموصوف في اربعة
اشياء من جملة العشرة المذكورة احدها تلك الاربعة واحدة من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع
والاربعة اعشار واكسار وتوابع كمال ونطفة امشاج فثلاثة الاربعة مجتمعة من الاكسار والاعشار
وهي قطعها والتوابع مولفة من قطع كل واحد منها على اي خلف والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها
شيء فلما كان مجموع الاجزاء ذكر الشيء المركب منها بجانب وصفه بها وجبر اسم على ذكر كونه افعالا بجمع
قلة نحو كم الواحد فالكم تشفيكم عمامة بطونه والضمير للانعام وكل سبوحه افعال واحد لا يجمع وبجاء
فيض ستر اذم وجم فراذين وثانيها واحدة من التعريف والتنكير واحيانا يعض الكون فيها في وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم حسنها ابقاه الله تعالى وقبل لكل امرئ مرتزقه الذي يجمع والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع
رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واحيانا الاقتران وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاولياء لا اكرمن
بعد فلان مقامها والاولى انه بدل او ضمير مبتدا محذوف وكما انها واحدة من التذكير والتانيث ورابعها واحد
من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما تبعته بهذا العشر لكونها ايامه في المعنى قوله
والثاني يتبعه الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق بتبع الموصوف في اثنتين من جملة الخمسة الاول
اعني واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي هذا السببي
في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي بتبع الوصف فاعله فان كان
الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مونثا طابقه السببي
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او ذكر ان كان الفاعل غير حقيقي التانيث او صحيحه فعلى

مفصولا كالفعل ولو نظرا لصحة الاول وهو الوضع بحال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي منظورا الى فاعله وكانتا كالفعل لان فاعله ح الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد لمؤنث فلذلك قلت برجل ضاربه وبرجلين ضاربهما وبرجال
ضاربوهم وبامراة ضاربة وبامرأتين ضاربتيهما وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل بقرب وبقربا
وبقربوا وبقربي وبقربتا وبقربن ومن ثم حسنا قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون
ويجوز قعود غلمانه اي من جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسنا قاعد غلمانه كما هنا
يقعد غلمانه وحسنا ايضا قاعدة غلمانه لان الفعل المؤنث غير حقيقي كما حسنا تقعد غلمانه و
وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع
في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون
غلمانه اقل مما ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب لاكثر ويجريهما
علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى مسلم ومجموعه فانهما مرفوعا
وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مر في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يغلبا في حالتي النصب
والجر نحو رايت قاعديه وقاعديك بل حالهما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له كالزيدان
والزيدون واما جاء قام رجل فعود غلمانه وان كان نحو جعا ايضا كقاعدون لانه اذا كثرت
الاسم المشابه للفعل ضرح لفظا عدم موازنة الفعل ومناسبته لانه الفعل لا يكسر فلم يكن في نحو
غلمانه كثيه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر لان يحرك الواو من الساكنة الى الحركة او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل

شبكة الألوكة www.alukah.net

الفعل خبر افقدما على المبتدا وفعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيف عدلت ابواه الى الوصف
برجل قاعد ابواه او برجل قعدان قاعدان ابواه ص والمضمر لا يوصف ش اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به
اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في الوصف ان يكون للتوضيح
وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه انما يقع فيما هو
الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لانه مفسرة الا غلب لفظا فصار بسببه واضحا غنيا عن احتياج
الى التوضيح بالصفة ووصف المعارف في الا غلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من يشعرهما واما عدم
يوصف به فلما بين من ان الموصوفة للمعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له
حتى يقع صفة له وفي بعضهم ينبغي صفة لانه لا يدل على معنى قلت ان اردت بدل على ما يدل عليه مفسرة فلا يسلم
الا دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانا جواد
الكساي ووصف ضمير الغائبة نحو قولنا لا اله الا الله العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين واليهما ويحملون
مثله على البدل ولم يذكر المصنف لما يوصف بالضمير لانه ينبغي ذكر بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه
يشمل اخص من المضمر ولما مساويه ص والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف
الى مثله ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مراد هم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف مثله او اخص
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف
فانا نقول يا ذا الرجل العاقل و يا هذا الرجل و لغيث الشيء العجيب و اما في النكرات فانا نقول رايت شيئا
ابيض و بذلك اشيء او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمر والاعلام والمبهمات
وذا اللام والمضاف الى احدها ولا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون
الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من

اجاز الكسائي وصف ضمير الغائب
الثاني وصف ضمير الخاطب الخ

الاول من حيث دلالة اللفظ الا انهما سيان في التعريف الطارئ على دلالتهما الوضعية فان وقوع
قولك هذا الرجل لفظ هذا تام من حيث ان يصح ان يشار به بقصد واحد الى ما يشار اليه كان
اتم في التعريف من الشارة اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة
فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه السر في قولهم الموصوف اخص
او مساو فاقول المعرفة على سبيل الاجمال ثلاثة اقسام الاول المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصول وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان اشياءه
الى لفظ يفسره جعلية عرفت بوضع اليد واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول
العلم كان متعينا مخصوصا عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع
اي واضع كان وتعيينه كان الى المستعمل بان يعرفه باحد الاشارات الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في الاشارة
الحسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارات موصوفة في كلامهم ولذلم يفصلوا بين اسم الاشارة ووصفه
لشدة اتصاله به واما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب وحده والعين قد ايتهج فيه معرفة بالعين
والقلب اقصى ما تعرف باحدهما ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قولنا ائتني باكلة
الذيب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احدها فتعريفه
مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه لهذا جعلوا سيين واما عند المبرد فان تعريف
المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يجعل منه ولهذا يوصف المضاف الى المضمر والى الموصوف
المضمر فتقول مثل الطريفة في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل الصفة وعند سيبويه هو صفة
لغلام ومذهب سيبويه فيه ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان

العلم بين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معينا بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق
مشاركة فيه وضع واحد ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعندنا كيفما كان الاول المضمر
ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند بعضهم اسم الاشارة اعرف من العلم
والغلبة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال بعضهم المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يشتق
له مشارك وضعا كالخطيب جعاما ودريئة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يثنيه ونحوه ثم المشار به
والمنادى ثم الموصول وذو اللام والمضاف يحتمل المضاف اليه قول المشهور الذي عليه الجمهور
وذا اشتركا في كرم فان وجد الا مضى في احدهما دون الآخر فهو يدل عند صاحبه ذلك المدلول لا صفة
فلم يحتج الى قرينة وقيل يدل عند عدمها وعليه فسر ما لم يجز ان يكون الا صفة
اخص من الموصوف لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى
نعت والا زاد عليه حتى ما ينتهي ادبه المخاطب معرفة فاذا ثبت ذكر بعضا الى التفصيل وبينا
على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ بواحد منها تقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم
والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا المعينة ذات ولذلك انفصل الى العلمية ت
بالتسمية بكل دال على معنى نحو ذكر المعنى بالتسمية نحو اهم واشغر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات
وصفا الا ما اوله اللام نحو الذي والتي وابنا بما المشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونه على
ثلاثة فصاعدا بخلاف ما ومن واما اي الموصولة فلم يقع وصفا لان الغالب فيه النشر والتفسير
ووقوعه موصولا قليل فترتفي ذكر الكثير وانما يوصف بذو والتي وان كانتا على حرفين كالتي قوله
فما الدهر الا ذو يكاثر ماجدا ثم قال الشنفرى الفاضل شمائله لذو والموصوف لا يوصف بالمعارف الا بحكم
نحو جاءني زيد وعمرو واما وقوعه موصولا فلم اجد له مثالا فطعنا بذو قال الزجاج اذا الموصوف صفة

صفة لمن آمن كما يجيء والظاهر انه ستغنى بالصلة عن الصفة فالعلم يتعدد بعدهما وذي اللام
وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والذي واللام ولا يتعدد بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من
العلم اذا عقبا بالمضاف للتعريف بالمضاف اليه وكذا اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول
لم يكر وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو
اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف
بجميع المضافات قياسا على الرجل صاحبك وصاحبي قال وانما امتنع وعلى مذهب سيبويه لو جاء
مثل ذكر فهو بدل لا صفة قال وانما جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر يتعدد بكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فيتعدد
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فيتعدد بذي
اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول يتعدد بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور
وكم يتعدد عرفت من مذهب من يرى ان وصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على شيء
مما يقتضيه مذهب بعضهم فوقوعه بدل لا وصف على ما مر في قولنا بهما كما ذكرنا معه في قوله ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله وبالمضاف الى مثله وبوصف بالموصول ايضا كقوله انا الذائد الحامي ذمار ولم ابح
واما الترتيب وصف بعضها ببعض فقد مر في قوله الا يوصف بعض المعارف ببعض
كان مسوغ فعل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص اوصاف اسم الاشارة بكل واحد من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وبهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل
وبهذا الذي قال الكل وبهذا وفاقا على اللغة الثانية فاكتفى بقوله لا يوصف اسم الاشارة بمثله لان
وانما يتعين الاسم المشار به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن

شبكة الألوكة www.alukah.net

نعيته بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الملحوظ وذو اللام والمضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا لبقي ابهامه لان ابهام المبهم بحاله ومنعوته نكرة كزيد
اللام لايا الشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فالقصر على ذي
اللام للتعيين نعت وحمل الموصول عليه لانه بمعنى ذي اللام فالذي ضرب. بمعنى الضارب وايضا
الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت ذو لغة الا والطائية وقد ذكرنا طرفا في حال المبهم الموصوف
بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان هذا اللام عطف بيان
سيبويه ثان في قوله وهذا يدل على ان المراد من وصف المبهم تبيينه حقيقة لذلك المثال
اليها ضعف بهذا الا يبعض بان الابيض مما يختص نوعا دون نوع كالانسان والفرس والبقر
وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت يرتد الرجل العالم ولا يأس
ان نذكر بعض ما تعلق بالمعرف احكام النعت وهي اقسام احدها بحسب الافراد والتركيب مع تعرف الموصوف
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متغايران في المعنى بسبب عطف احدهما على الآخر فان
النعت تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف
وعمرو الظريف والثاني نحو زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا واحمارا ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت
المذكر على الثاني كما ذكرت والفعل على تمييز نحو مررت بالزيدين وقرسيهما المقبلين وكذا غلبة المشار اليه والحال
ونحوها نحو اكرم الزيدان والخير مقبلون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين واذا اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يجمعا
في وصف واحد فلا تقول بهذا الرجل والمرأة الكريمان ولا الرجل والمرأة الكريمان والفرق ان المتعاطفين
تعريفا وتنكيرا اما ان تغرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريف
واذا اتفقا اعمالا بالعطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجمعهما وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف

او يجمعهما نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون حكم واحد منعولا اولا وثانيا فان
كان الفاعل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب. فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد
كلا منهما بوصف او يجمعهما نعت مقطوع فان افردت قلت اولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو
لقيني زيد الظريف وعمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقيني زيد وعمرو الظريفان نعت الثاني بجنبه ونعت الاول
بعد نعت الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته فصل احدهما منه بجنبه اولى من
فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا انتفى معنى نحو صاحب زيد عمرا وجاءني
هشام وغلبهما جمعهما نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى لانه يشاتمها
يغلبهما جاءني الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضاربان زيد عمرا الظريفان وتغلب
يسوي بينهما الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العامل واحدا الاولى
في الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رفعين او نصبين
او كان اسميين جاز ان يكونا فاعلين او مبتدأين او خبرين فكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين
في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في
وصف واحد فلا تقول بهذا الرجل والمرأة الكريمان ولا الرجل والمرأة الكريمان والفرق ان المتعاطفين
تعريفا وتنكيرا اما ان تغرد كل واحد منهما بوصف او يجمعهما نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريف
واذا اتفقا اعمالا بالعطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجمعهما وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف

جمع الاوصاف اذ
واحد وليس
متعلق الا متفقان
اذا كان العامل
للتاكيد جاز جمعهما في وصف
نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان
واذا لم يكن مكررا صح الامران

في وصف فلا تقول هند جاريتي اخوي بنيها لفلان كراهم على ان كراهم وصف لاخوي والبنيها معا بل تقول كراهما على القطع وكذا تقطع نحو هند غلاما اخوي بنيها لفلان وذكر لان احدهما اسم مضاف فاعلى الناصر وكذا لا تقول هند جارية الدار اكرم كريمان لان المعرفين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذو يدين كريمان بل تقطع لافتقار المعرفين تعريفا وتنكيرا وذو يدين بعض المتناهي الى وجب القطع عند فقدان العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان متواردين واضحى ضربت زيدا والتأديبا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجار والمجرور متعلقان بمجموع ما في حيز واجاز بعضهم نحو لغلام زيد الظريف وان اختلف العاملان والعمل معا للجمهور على الجواز فقطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عندي نحو: المعنى نحو ضربت زيدا واليوم عمرا الظريفان لان زيدا وعمرا مفعولان معا واعلم ان لا يجوز نحو من عبد الله وزيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا ما تثنيه وعلمه ولا يجوز ان تخلط ما تعلم بما لا تعلم فتجعلها منزلة واحدة وبانها تعريف الصفات مع جمع الموصوف اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغايرا الصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ يجوز وقوعه للخبر نحو مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم بزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو لحقها تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف فقط اولى ان لم يكن لاشتراك المعنى نحو يا رجلا فاضلا وطويلا ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال اذ كأنها معنى نحو يا رجلا ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في ضربني وسخ المبتدأ نحو قوله فلا يجعلني ضبني ضبيا مغربا واضمر مفعول ثم اليب جانبا اي منهما ضبيا مغربا ومنها اضمر معزولا قوله فاصبح

فاصبحت غبيت الغبيطا شريبها طليف ومكلوءة البيت وترتعا اي منهم طليف وقوله منهم اي ثعلبة اخوك اي قاربه وفي الثاني ايهما كان الصفات قيد قول الزجاج الغير على القطع نحو مررت بثلثة رجال كاتب وشاعر وقد جاز بعضهم وصفا لبعض دون البعض مجتنبا بقوله كان قولهم مررت بثلثة اكلب عطارد ان وما ان كان الموصوف منكرا والصفات معرفة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز قال والاتباع ويجوز القطع على تقدير شاعر لا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع المنعوت رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع شرط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو مس الكتاب بيد تخته واحد لانه يكون قطعا للشيء مما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة الآلية وانما لم يقطع التاكيد نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الآخر ان يعلم السامع انصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذكر النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا كان وصفا لا يعرفه المخاطب كثيرا ذكر الوصف يستلزم وصفا آخر فلا قطع في ذكر الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم النحوي ومعاقبة العالم الآتي يستلزم التبجيل ومعهما على الشرط جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى فاما انه تماثل المخطية وفي كل الله لمجد وشرط الزجاجي في القطع كون النعت والآية زائدة عليه فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت مسلم الاتصاف بما ذكرنا الا مسلم الاتصاف محتاج الى نعته ليبينه بما ذكر وان كان نكرة فالشرط سيقع بنعته الآتي ويجب ان لا يكون النعت الثاني ايضا يجوز التخصيص لانه اذا احتاج النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ القطع مع الحاجة والآخر نحو نعت النكرة المقطوع بالواو والدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة النكرة يحتاج الى الوصف فاكد القطع بجواز ارتفاع القطع اعني الواك قال يا واي اي نوع عطل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذكر كابضاف لفظا المضاف اليه لان ما ينبغى ان يضاف اليه
المضاف يحق هذا حجر حجى وهذا حجب رجاء والذى يوكد الجمع والتثنية الطب والرجاء والتقليل بشرط
ان لم يخل بالحكم اتفاق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجوز الا هذا
جراضبة جربان والبيتين خرجا خلافا لسيبويه والمبرد بدليل قوله فانا كم وقتيه يطئ واد
هموم الكتيبين يخر هموم وقال البصريون هذا يخرج ضبة جربان. وجوابه فحذف
المضاف الى الضمير واستتر الضمير المرفوع فانفصل لما لم يصلح لقيامه مقام المضاف المرفوع
فيكون اصل قوله هموم الكتيبين يخر حتيه ثم حذف المضاف اى حتيه فبقى هموم نابه ثم لما اضيف
اضيف هموم الى الكتيبين فاستتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه العطف تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه بتوسط بينه وبين احد الحروف العشرة وسيأتى نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود
بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد عليها قال لان المقصود فى هذه الثلثة هو المتبوع
وذكر لانه تابعا بالوضع المتبوع بذكر معنى فيه وليوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اسم علمه
وبالتاكيد اذا ابتدئ شيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا المخلص بالتاكيد اما البيان
ان المسوق اليه نفسها هو المسوق اليه فى المحقق فلا يخرج لم يقع غلط والا جاز فى نسبة الفعل
اليه اما البيان ان المذكور بلفظ العموم يأتى على عمومه غير خاص ولغتى بالنسبة نسبة الفعل
اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة العلم اليه اذا كان مضافا فى السمع متبوعه يخرج
البدل لانه هو المقصود عندهم دونه متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه وذكر ان عطف البيان
هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لانه المقصد بالنسبة
معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله بتوسط بينه الى اخره ليس من تمام الحد بل لاشتراط عطف

عطف النسق ذكر بعد تمام حده قال ولم يسم نسقا لان العرب تقول الحرف الذى بين الشيئين
ينسق احدهما على الاخر لان الصفة يطعف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة المزدهم وقوله بانت زينب فبانت بالجرات الصحيح فالقائم فالبانى يجوز ان يعرض
عاطف بمثل هذه الاشياء فانه يطلق عليها انها معطوفة الا انه يدعى انها فى صورة العطف
ليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز ص واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المخفوض
اعيد الخافض مثل مررت به وبزيد ويكون ذلك ما اكد بالمنفصل فى الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز فى الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذكر المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به بتاكيد فيجعل له توكيد استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان
المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكما يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو
محال فانه يكون الضمير منفصلا نحو ما ضربته الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تركه المتصل المرفوع لا لغرض العطف
نحو ضربت انا وزيد انا قوله الا ان يقع فصل ويجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله
وليث بتاز ل الا المك برذلى وضاها الكذوب وبعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان
المعطوف هو آباؤنا وقد اكد بالمنفصل لقوله فتكبكبوا فيها
هم والغاوون فما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا وقد يؤكد والامر ان مثل وبان فلذا

فلا يجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عنه والواجب فيجوز حذفه طلبا للاختصار نحو قولك
نصر الغاضي امرأة والمحافظ عوضا بالنصب فكيف لا يغني عنه وليس بواجب فيجوز على الاولى وذكر ان مذهب
البصريين ان التأكيد بالمنفصل يجوز على الاولى ويجوز ان العطف بلا تأكيد ولا فصل كمن على قولنا انهم حضروه
اصلا بحيث لا يجوز ان يمر به بالاضافة لها بالذهن الظاهر والاولى ان يحمل المر على العامل المكرر اذ ليس
بأقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وبهذا الذي ذكرنا اعني ترجيح اعادة الجار حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون تركه الاعادة في حال السعة مستدلين بالسماع والقياس
فيها اذا الضمير حائل عليه والاخفاش معه وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة والجواب
بان الباء متعذرة والجر بها وهو ضعيف لانه ضرورة الجر لا يحمل عليه في اللفظ لان الله تعالى قال وامسحوا
برؤسكم وارجلكم بالجر بالاجماع

منفصلا ما ثبت منبوعه لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل هو الغالب لما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
- والغلط قليل نادر والتاكيد يعين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يتصل بينهما وبين متبوعهما ما يجوز كونه عطف
النسق فلم يكن جزءا ما هو كالجزء من متبوعه على ما مر وكالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون
كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان
المعطوف هو الغالب غير المعطوف عليه فانكر جزءا ما هو مستغنى كالمبنى من متبوعه على ما مر وكالجزء مما قبله لتخالف
التابع والمتبوع فان قلت فقد اطرد ولكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل عن متبوعه انا كما
قلنا ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قيل التاكيد في
ذلك لعلة اخرى وهو ذكر لازمة النفس والعين اما بيان الفصل ويضعان غير موكد بخلاف نفس فلان
ولفظ عينه قد لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لان الفاعل اذا كان غالبا او غالبه بالتاكيد تخريب جاءني
نفسه وشد جاءني نفسه ما لم تضره الحكم في البواقي معان ضمائره بارزة نحو ضربتني انا نفسه واه لم يلبس
واما كل واجمع فلا يلبسان بالفاعل في نحو اكلت كله لانه كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول
جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدا لما غيرها لان العامل معنوي كالابتداء
بالجمهور اولان مرتبة التاخر اعني خبر المبتدا كما اخترناه في اول الكتاب هذا وقد علل لهم اختصاص
النفس والعين بتقدم تاكيد موكد بهما المنفصل بالحكم هو ان يؤكد بالجزء هو كالمستغنى قالوا لان النفس
يستعمل تاكيدا ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وبهذه العلة يبطل علة من شرك نفسك قالوا وفي
ما افاده ص والمعطوف في حكم المعطوف عليه وذلك لم يجز قام زيد لا بكر بقائم او قاعدا ولا اذا ابيه عمرو الا
الرفع والغاجاز الذي يظهر فيقتضيه الظاهر لانها فادا السببية فلا يدخلون يقولهم اه المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لما يجز عطف المعرفة على

عطف النسق

على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس
بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف
كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه بحالة كذا شيء ما اذا لزم ذلك
في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة نحو يجوز وربّ والجر وربكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف الوجه الثالث الجيان وعبدها وتقول في رشتان وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجوز في باب
المضمر وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز بالنظر والكان لوجود المعطوف عليه عن الكلام بالنظر
الى ما كان لما كان المكروه هو اجتماع اللام وصرف الجر ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما
في ما ابانا الرجل والوجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره وجب مثله للمعطوف
ان كانت نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر
الى صرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في يا رجل وامرأة كما في النداء
لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بدا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه
لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس
لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم تنصب المعطوف في يا رجل ويا زيد
عندي لان نصبه لم يا بالنظر الى ما قبله لا والى قابل النصب هو المذكر المضاف والمضاف عليه لا بالنظر الى
وحده فتقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق كزيد اخوك وبكر شجاع وذلك لان الضمير في المشتق
الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يجرد اضافات الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر
الى نفسه ايضا وبكونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف
يجب ان يكون لو حدث للمعطوف عليه جاز قيامه مقامه قولنا ومتى لم يجز قام زيد بقائم او قاعدا ولا

شبكة الألوكة www.alukah.net

ذا ابيه في الدار الرفع وذلك لانه لما وجب لفوك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا وجب
ان يثبت مثله للمعطوف مع مشتقا نحو وهو فوك ذا ابيه عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر
الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذا ابيه عمرو بل جرى ولا في ذا ابيا عمرو فانه
يجوز ولا ذا ابيا عمرو على عطف ابيا على قائما والخبر قلت ليس الخبر نفس حال المعطوف عليه حتى يكون مثله
في حكم الاعراب لان الواو والفاء تقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما الخلاف الثاني وضابط عطف الجملة
على الجملة مثل ما غلام رجل وزيد عندي عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذا ابيه على عطف
ابيه على الخبر وعلى تسلم والخبر ولا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا
وجوه هذه المسئلة مستوفاة فانه جمع اليه والما جاز مررت برجل قائم ابواه ولا قاعدين وان لم يكن في
قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا بواه فحكم ما يثبت فيه الضمير وذكر ان
الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه على ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى
الموصوف وكذا في كبر جاريته لا يبعد لانه بتقدير لا يبعد جاريته قوله واما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب يجوز سؤال يعكر وهو ان يقال اذا اخبرت عن الذباب في فوك يطير
الذباب فيغضب زيد فقولك الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي
هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كالة المعطوف عليه وهو فاعله فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق
واجاب بان هذه الفاء للتسبيب لا للعطف وكلمة المعطوف في هذا الذي قاله المصرح والذي يقوى
عندي ان الجملة التي يلتزم بها الضمير تجعل المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى
متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى مترتبا اولا او بغير ذلك جاز تجرد
احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي مجرورة كما كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية

الثانية كما في مسئلة الذي ياء اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاءني زيد وغربت الشمس الذي جاء غربت
الشمس زيد لان المعنى الذي يغرب بجنبه غربت الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاءني زيد غربت
الشمس ويسر بجيئه سببا للغروب وكذا يجوز معهم اذ مضمون معطوفا بعد مضمون الاولى وان
كان مترتبا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي ثبت مجيئه غربت الشمس زيد وكذا
التي جاءني زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في غير المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام
لا يمنع بالجميع هذا وبذلك تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلتزم بها الضمير سواء ظاهرا نحو زيد ضربته
وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة الا ترى ان الضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز
ذلك لان في ايراد الجملة المذكورة ضميرا اذا المعطوف المغير لجز المعطوف عليه لا جل عدم الاستقلال
فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفائدة وتم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتتعقب مضمونها
مضمونها صار كما هذا جزءا منها فاكتفى بالضمير الذي فيها واما ان لم يكن في الجملة المعطوفة تعلق معنوي
بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعد زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول
الذي قام وقعد زيد لكلا الحالين زيد والذي تناول الجبال والبحار انا والذي تقوم القيامة
ولا ينبغي انت لان الافتراق معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن معي الواو قرينة الافتراق لم يجز
لان الواو والمطلق الجمع لا دلالة فيه على الافتراق وغيرها كالفاء وثم تعلق معنوي بينا
المضمون نحو هذا وفوك يهدد ليث زيد وليا ما جاءت الفاء فالواو وفي المسئلة اذا ذكرت تقام
الواو الفاء او ثم او اوهذا لا يجوز فثم لان الاضمام ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى
تقدير فعل آخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع
فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس كذلك لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما بينا في حد التوابع ولو سلمنا

ايضا جاز على ما ذكرنا لان بالعطف الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاول واما ان عرض بالفصل
بالثانية مع الواو نحو ضرب اكرم عمرا واكرم بكرا من اياه فان قصد بالاكرام التاكيد جاز المسئلة وان قصد الاستئناف
امتنع الاول لخلو الجملة الخبرية عن الضمير ص واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا
بخو الدار زيد والحجرة عمرو خلافا ليونس ش معنى قولهم العطف على عاملين ان نعطف بحرف واحد معمولين
مختلفين كالثاني الاخر كالمنصوب والمرفوع او متغايرين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا
ضرب عمرا وبكر خالد فهذا عطف متغاير الاخر على معمولي عاملين مختلفين وفي كان زيدا ضرب غلامه وبكرا
اخوه عطف مختلفي الاخر ولا يعطف المعمول لاحد على عامل اخر بل بمعموله فهذا القول عندهم على حذف المضاف
واما عطف المعمولين متغايرين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلما يأتي نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيدا عمرا بكرا فاضلا وبشرا خالدا بمجيء اخيها وذلك لان حرف العطف
كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعامل ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعتبارا
ان الاخفش يجوز بعض الكوفيين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف بالجرور نحو فعل
زيد الخير وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم مما جوز العطف على عاملين ومما لم يجز اما عند من جوز
فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجز فلهذا والعطف على عاملين
وليس الامر كذلك لهم المصنف قوله بعض الكوفيين مطلقا فان كلام اطبقوا على المنع مما ذكرنا
لما ذكرنا قال وعلى الجر ونحو المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار والحجرة عمرو اجاز الاخفش
على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عندنا انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين
المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بالباء المجرور للعاطف
فلهذا جوز الاخفش مازيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من

ان ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت بزيد وبك والخير ويسر وبك
يجوز اجماعا اي للكوفيين اولبقاء حرف العطف اذا الجار يقع مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو الجار
ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره يلزم ان تقول وامس بعمرو
واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي وابن
والفراء السعد وذكر اذا لم يكن الفاصل معطوفا قبل ليكون معمولا من غير عطف لان المعطوف المرفوع
او المنصوب الذي بعد نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف
انعرف ام لا سم دار معطلا من العام بغشاه وسمي عام اولا فطار وناب مشرق كانها مضلعة
بوقع رعيل فجعل فان كان الفاصل ايضا معطوفا على ذلك لم يختلف في جواز المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت
اليوم زيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما يجوز الفصل بين العاطف والمرفوع
او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يمتنع فيه بالفصل بينه وبين المعطوف
كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غير سيبويه في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما
واشتراط في ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد
ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لان يكون الجملة اذا جوابا
للقسم فيلزم اضمار الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذا عطوفة
على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيد ثم ان اكرمني عمرو وبالظرف نحو ضرب محمد او
اظنه عمرا بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما
ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة بليها مفرد على همزة التسوية الآتي قبيل باب الكلام كما يجيء مفردون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه
الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا لغيره وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق
سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة تقدم العطف على عاملين
نحو قام ملء دارها وعبدا عزة وليس اضمار شيء اى لا كل بعضا وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
اى والذين واعتذر ابن الناظم لهما في قوله تعالى واقفلاف الليل والنهار الى قوله تعالى وبث على القراءتين
بانه اعيد توكيدا للاولى لما طال الكلام للاولى وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا
كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون
فان الاعلم الشنتمري منع نحو بك زيد الدار والجزء عمرو ومنع تقديم المجرور على جار العطف قال لانه
ليس شيء من اصل الكلام واوله قال اذا قدرت المعطوف عليه الجر على المخبر عنه نحو بك الدار زيد و
والجزء عمرو جاز لاستواء اصل الكلام واوله في تقديم المخبر عنه على المخبر عنه ما قلت لك نحو بك زيد
زيد ضرب غلامه وعمرو واضح وان زيدا ضرب غلامه وبكر اضح لاستواء اول الكلام واخره
وهو لا يجيزه والمصنف احترز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور على المعطوف
وبانه المنصوص والمأثور عن سيبويه ان المعطوف على ذلك الترتيب نحو الدار زيد والجزء عمرو وان
في الدار زيد والجزء عمرو لكن للعلة التي ذكرها الاعلم بل لانه الذي يشبه كلامهم ووجد باب العطف
من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فحسب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ
العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها
فلم يلزم المصرح الاعلم من تجويزه الصورة المذكورة تجويز ما يبغي الاشكال عليه لعلة تخصهم
للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهذا اعتذر باضمار الخافض

* عطف قوله الذين كسبوا على الذين احسنوا وعطف جزاء سيئة على الحسنى قال سيبويه الباء الثانية بعض والذين كسبوا سيئات وجزاء
سيئة مبتدأ وخبره محذوف منه

حد النصب بنزع الخافض هو ايصال الفعل او ما يشبهه بحرف الجر الى الاسم بعد ان كان يتعدى اليه بنفسه او على العكس

العطف على عاملين

الاولى بالاضافة ما ذكر لما علمت من ان الكلام في العطف على عاملين

قال محقق الكتاب هو معطوف

لما فرض كما فعل سيبويه والفراء معنى لا بد من تحكم كما قوله فلما ان تقارب بعنوان الفراء يجيز مطلقا وهذا
الحالة نظير ما قلنا في قوله الا في نحو الدار زيد والجزء عمرو اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع
الضابط المذكور قوله فلما ان ليس سيبويه اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور وانما يريد الكلام
العطف فمذهبا انه قد يجوز واو العطف مع معطوفه مع الفعل نحو ما ان قبل من الذي استشرك هو وبزيد
فان استشرك عمرو اى اشرك عمرو وزيد قال الله تعالى ما يسوى فكم من انفق من قبل الفتح وقال الآية
وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا انى لليل تصلي اكثر بعثة النهار وقد يحذف
الواو مع ما دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت وقد يوجد
اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكلت اللبن والسمك اكلت سمكا لبنا اى اولبنا وقد ذكر ابن هشام
قريبا دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد
بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لما اتى حرف تصديق فدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت
كما يجوز بإيها وكذا تقول بلى فرسه وبلى وبلى وزيد وبلى لانه بلى للايجاب بعد النفي فيكون
التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اى نعم ما قام بكر لكن زيد اى لكن
قام زيد لان نعم وقعت بعد سابقها نفيا كان او ايجابا ولكن للايجاب بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء قصد
العطف وتقول لمن قال ما قام الا بكر بلى الا زيد وتقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اى نعم وعمرو
اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ويحذف المعطوف عليه بعد صرف التصديق اذا كان
العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة وما تقتضي سبق
اما اخرى كما يجيء في حرف العطف ويحذف المعطوف عليه بام فانها تقع هو فانه اكاما لليل
اى الكلاءة فهو ام ما هو فانه ويكون تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو وفاء ضرورة الشعر

لا يخفى ان العطف على عاملين لا يتوقف على تقدم المجرور على المعطوف عليه بل يكفي تقدم احد المعطوفين عليه كما يجيء من المصنف في الايجاب بعد النفي هكذا

شبكة الألوكة www.alukah.net

على المعطوف عليه نحو ضرب زيد وعمرا وفي عمرا او ثم عمرا او لا عمرا زيد بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل بعمل في المعطوف بتوسط العاطف فهو كالداخل للعامل وثنيته الثالثة بعد المشتغل لها ولاشتراكهما كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فان لم يتقدم على معموله التزم اضمار عامله فلا يقال والكلب آبائك لانه يكون اذا متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ نحو قام الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيد قائمان وما زيد وعمرو قائمين لضعف الحرف فلا يعمل مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذي وابن زيد ضاربان انا وهل زيد وعمرو قائمان وكيف وعمرو زيد ذاهبان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل على المذهبين وشذ ايضا تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو ولما جاءني وزيد عمرو وذلك كون ما بعد الا في حيز غير حيزها فيما انتفى قبلها واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها وفهم ان كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو او هي مع المعطوف عليه بطيء مطلقا نحو جاءني زيد وعمرو جاء اني وانت الكاسي الشبعان وقنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة والخيل ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم الكنوز للدلالة يكنزون على الكنوز والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوه احد هما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر ويجوز زيد وعمرو قائم على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام عمرو

وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بالاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لتعلق اما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف وما هو معطوف عليه فمن مطابقته لها فلا فاذا قلت اما زيد فقائم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو فعمرو قائم وزيد ثم عمرو قائم اي زيد قائم فعمرو قائم واما من الثاني نحو زيد قائم فعمرو اي فعمرو قائم او فعمرو وكذلك في الاولى يجوز المطابقة لان لفا وما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار سوى جان الباقي من مطابقة الضمير وهو الحذف نحو زيد ثم عمرو فاما اذا اشتركا في الضمير لما يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب فيهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في اضمار ايهما مع الغيابة وفي تثنيتهما واذا لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة لفا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لها وجاءني زيد ثم عمرو بما صدقا بغاي واما لا وكذا بل وام واو واما مطابقة الضمير معنى وتركها هو كونه الى قصد كان قصد احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف مع المعطوف عليه وجيء فراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني زيد بل عمرو قام وزيد بل عمرو انا وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءني اذا المعنى احدهما جاءني والغلبة للمذكر وتقول الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمه وان ضربت اما عمرا او جعفرا وجاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وانت قصدت بالضمير كليهما وجيء لمطابقة تخيير المخبر جاءني معجباني دعوتهما وزيد او عمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا وكذا تفعل لهذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما مجتمعان فان الله ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس في معنى الواو كما قاله بعضهم بل تقول يجوز الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال الله لان اذا

شبكة الألوكة www.alukah.net

واذا راو ايجاب او لهما انقضوا اليهما باقراد الضمير معهما لانقضاض اليهما كان لان الضمير راجع
الى الزوجة المدلول عليها بقوله راو ولا ينكر عود الضمير لاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه
وان كان المراد احدهما لانه كما استعمل او كثيرة الا باطراد فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن
او ابن سيرين صاكا لواو والاجاز قوله وكان سيان ان لا يسمعوا غنما او يسرحوبا واغرب لدا لمرزوقي
فقال معنى سيان او يسرحوبا والمعنى يسرحوبا ونحوه ان يدا ضربته ام عمرو وبما مستحقان للضرب وما جاءني
زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد يعنى بما وهو انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى
الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تعالى
ضاقت عليهم انفسهم اى بصدورهم وبغيضهم قال بان يغشيها بغصة بالموت وكابة اى يحزن
ولا يجوز مررت برجل طويل وبقصير على العطف اذ ليس في الاسم تقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع
وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يكوون بالكتاب واقاموا الصلاة وان الذين كفروا ويصدون
وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولم يقعد عمرو ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد
على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابو كريم وعالم اخوه لكما عطف الجملة على المفرد
اولى من العكس لكونها واقعة عليه وكونه اشتغل من الاخر قال اولى كونها بعد اداة الايجاب فتجب مررت
برجل ظريف وابو كريم اولى من تخريج رجل ابو كريم وشريف ولا سيما اذا كانا للجملة والمفرد صفتين
لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين
يطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثاني وفي قوله حيث اتفاق وراحبا وعند ابي كريم وشريف ليس
في الفيح نحو رجل ابو كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك
بالواو دون الفاء وثم وان الاصالة الواو قلت العطف واعلم انه يجوز المخالفة بالايجاب اذا

اذا عنى المراد نحو مررت بزيد وعمرو اى بعمرو كذلك ولغيث زيد وعمرو اى وعمرو كذلك قال وقضى
زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف فتحمل على المعنى اذ معنى لم يبق منه الا مسحت
لم يبق منه الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف او منقطعة اى بل هو مجلف كما يجيء
في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كلا في قوله تعالى ومن ذا بهم كل عزة
تابع لغيرها امر المنوي في النسبة او الشمول قوله يغيرها معنى التغيير هنا ان يكون مفهوم
التاكيد وهو اداه ثبات المنوي ويكون لفظ المنوي بدلا عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا لزيد
في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي كان في كلهم
معنى ما ثبت للقوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم مسندا الى جماعة معتبرة فيكون صفة في
مجموعهم ثم ان التاكيد يغير ذكر الامر ليجعله مستقرا مضمحلا بحيث لا يظن به غير ما دل عليه لفظ
دال على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم
الغلط او لظنه التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم
ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين
فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظنه به الغلط فيه تكرير القضايا
نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد ولا يتجه ههنا النكرة بمعنى الكل لو قيل ضرب زيد نفسه
فربما ظن بكلمة ضرب عمرو فقيل نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظنت به الغفلة
عن كمال لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما تكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة
السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو اجاء ان زيدا قائم او في الجملة نحو قولك ان معي
ان معي العبرسا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في المضمر لانه يقرر امر المنوي ولكن في النسبة

شبكة الألوكة www.alukah.net

ولا فائدة التشمول ولا يضره ذكر لفائدة التأكيد اللفظي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به يجوز او يتوهم انه اراد احدهما ان يظن به يجوز اذا ذكر المنسوب فيه ما نسب الفعل الى الشيء مجازا وانما يريد المبالغة لان عيانا ذكر الفعل منسوبا اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضربه شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد به غير كامل فيجب ايضا ان يكون ما يعبر به اللفظ حتى لا يبقى شيء في نفسه نحو قوله عليه الصلاة والسلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل والثالث ان يظن السامع به يجوز اذا ذكر المنسوب اليه المعين فرجانسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذكر المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذا اتى بما تكرر به لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضربه هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين ونحوها لما لا غير والثالث ان يظن السامع به يجوز لانه اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه معا لانه يريد النسبة الى بعضها لان العموم الخصوصة كثيرة فيدفع بهذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلا هما و ثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد قوله من المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونه شاملة عامة والنكرة لفظا يغيره ما يتعلق بالمتبوع من الصفة بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تغيره ما يتعلق بالمتبوع من الصفة بكونه منسوبا اليه عاما لافراده شاملا وفي لفظ النسبة والشمول بيان الامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شاكي في العلو اعظم من ان يوصف واسراء في الغفر اعلى من ان يرام فالمعنى يغفر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه في باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحدا وان قرر وقع امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يفد ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقرر كون

كون نفخة منسوبا اليها في قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لآحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد ورد المصدر الآخر مضافا على نفسه بنفخة واحدة فقال ان نفخة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان المدلول اما بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فجزء الوحدة مدلول لفظ النفخة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اما تمام المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمتبوع من ذكر المتبوع وشانه سواء كان ذكر مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول المتبوع عن الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء يجيئ لم يخرج منه احد منهم مدلول مطابقي كونهم مجتمعين في المجيء يالام المشار بها الى الرجال معينين هو المدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجال كلاهما لفظة كلا موضوعة للاثنينة التي هي مدلول الرجال تضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قولك جاءني الزيدان كلاهما فيه كلا هما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة فقوله هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثنانهما الا انه لم يستعمل لفظ اثنانهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين تضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا اراد وا الوحدة والاثنينة والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال اجمعون مع قصد تعيينها عن بقية اعني يقرر رجال ثلثة او اربعة وهلم جرا وعلى هذا القياس اما اذا اراد وا الوحدة والاثنينة والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الى لفظ جميع فان الغالب فيه قطع الاضافة

مع قصدك ايضا معنى المذكور بها باعتبار نسبة الفعل وبهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرورة
فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اى منفردا
ليجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الى انه لم يستعمل
مضافا الى مضمر الا نادرا كقوله كلاهما حين جد الجري بينهما وجمعه كلتا ومنصرفانه واخواته
مثل كلا لم يجئ الا تابعة مضافة فى التثنية على ما راى الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالا كجائنى الفيلة
جمعاء والغيلان جمعا وقليلا وقد يضاف الجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به كما يضاف لفظة نحو جاءنى القوم
باجمعهم ولا يقال جاءنى القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو مررت بهم عينه
ومررت بهم عينه واما بجميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا
كقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون اى هم جميعا اى هم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين فانه حال يجئ
وان اريد ذكر المعنى فقل ان يا تى بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد او مجموعة الاتيان واقرب
كالجميع من حيث المعنى سواء واما مضافا فيجئ تاكيدا بلا شبهة العاقل نحو مررت بجميع القوم ومررت بجميعهم
واما مضافا تاكيدا واوائل الثلثة نحو جاءنى القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد
ومرة حالا وتكون من الثلثة وما فوقها كما مر فى باب الحال نحو جاءنى القوم ثلثتهم وجاؤنى ثلثتهم
والتاكيد بثلثة واخواتها الى العشرة بعرف الخاطبة كيفية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن
تاكيدا بخلاف الوصفية جاءنى رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول فى الوصف واحد واثنان وجماعة
لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول فى التاكيد والحال وربما بمعنى واحد
هذا واحد وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد
فاذا قصدت بها الوصف لم يكن فى هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد

التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعاتها او صاحبها بمعنى انه تعمل ذلك الفعل بجميع افراد المتبوع
او الصاحب فعلمنا انه لا فرق بينها وبين هذه الالفاظ توكيد وحال الا بالنظر الى شمول النسبة فالخروج
بهذه الالفاظ صفاتها هذا للتاكيد الا بقولنا او الشمول قال المصنف بدخول عطف البيان فى قولنا لتقرير
امر المتبوع وخرج بقولنا فى النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرنا هو تخصيص ما
بنسبة اللفظ الاول ودل عليه فليس جميعها او عطف بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع فانى العالم
زيد والفاضل عمرو اذا دلا لتعلم على زيد بل بما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قولنا الا شتراك
نحو قبضت ابو حفص عمرا اذا فرضنا انه ليس هناك مسمى باسم حفص الا اثنان او ثلثة فان كان المراد
بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغى صيانة الكلام
من مثل هذا المحذور وهو لفظ ومعنوى فاللفظ تكرير لفظ الاول مثل جاءنى زيد زيد ويجرى
فى الالفاظ كلها والمعنوى بالفاظ محفوظة وهى نفس وعين وكلا هما وكلم والجمع واكتع وابتع
وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما نحو نفس نفسها انفسهما انفسهم
انفسهن والثانى للمثنى كلاهما كلتاهما والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير وكله وكلها وكلهم و
كلهن والصيغة فى الباقى اجمع جمعاء اجمعون جمع اكتع كتعاء اكتعون جمع ابتع ابتعاء ابتعون جمع
ابصع بصعاء ابصعون جمع واعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بيان تكرير من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكلتا واجمع وثلثتهم
واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل
عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظتى النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظى
يجرى فى الالفاظ كلها سواء كانت اسما كانت او افعالا او صفة غير ذلك كانت او جملا او غير ذلك والمكرر
اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به معرى الوقف عليه وغير المستقل ما لا

شبكة الألوكة www.alukah.net

يجوز فيه ذكر كالضمير المتصل وكالحرف الا ما يؤدي معنى الجملة يجوز معه في الغائب وفي لا
ونعم وبلى فانه يجيء بعدها بصحة الوقف عليها مع الابتداء بما قبل المستثنى ان كان عليه حرف واحد كو والعطف
وفائه ولام الابتداء وكان تمام الكلام كحرف الجر لانها لا تنفك عن مجرور
بعدها أو يأتي بدل منها كالضمائر المتصلة فانها لا تكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا
والله لا يلفى لما بي ولا لما بهم ابدا ولكن يلفى رنتهم ركلما يوقفهما والكاف واللام على حرف واحد
مع وجوب الفصل بهما يجوز وبلى يكرر مع عماده نحو مررت بك وبك وانك وضربك ضربت وان كان العامل
في الاول مضمرا والظاهر فالمختار عمل الثاني يضمر لا يظاهر كقولك زيد قائم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستغنى على حرف ولا واجبا بالفصل جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاصل
الفصل بينهما نحو انه في الدار ان زيدا قائم وان عمل الاول يعود ظاهرا فيه عمل الثاني يضمر
نحو ان زيدا انه قائم وليت يكرمنا قائم ويجوز عمله بظاهر ايضا وقد جوز واو ذكر الضمير
المتصل وجها آخر غير تكريره لعماده وهو ان تكرر منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو
من اي تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يكون
تكريرا منفصلا بالعماد للاول بصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو
لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به كما شرعه له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا
يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما
اجازوا تاكيد المتصل المنصوب المنفصل كما اجازوا تاكيد المرفوع المتصل نحو رايتك انت ورايته هو
فالمرفوع المتصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا والمتكان كذا
دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور منصوبا قيد لكونه ومتمما لم يقع الفصل الا بصفة

المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولو لا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور
بالمنصوب المنفصل لما بينهما من النسب البعيد لجرمة الاخرى كما في باي المبني وبعلى التصحيح وباما لا ينصرف
وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد في ضربتك باك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو
تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي
كما يظهر مما ذكرناه وقال الزمخشري في نحو مررت بك بكما ان الثاني بدل وهذا عجيب فان الاول اذا رجح التكرير
لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قولهم في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك
تاكيد لفظي بل كما في بدل البعض وبدل الاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيف اكلتها
اياه وعلم الزيدين سخنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذا تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول
اكلتها هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المنصوب في البدل هو والثاني وكذا في باب الناصب فلا يجوز مررت
الا زيدا انت تقول في باب النداء يا زيد اح فيجعله كالمنادى هذا كله في غير المستغرق واما المستغرق
فتكريره بلا فصل نحو ما في الدار زيد زيد قال الفارابي انما يجيء بالعطف نحو ما في الدار احد لا
وقال في الحروف المستغرق لما لا يوجب بيقين انما افاد على موانعا وغيره اوجب فصل كقوله تركها
من ابل تركها وقال الكوفيون وهم بالافراد وهم كافرون ويجب التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او اما
له ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى للحنية بالنار الذي يقرون بها انتم
ويجيء ان يعمد اعالم يفعلوا فلا تحتنهم بالنار ايضا بمعنى من الغلط وانتحال المعقول
الاول يصلك ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه اما ان يعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد
وجاءني جاءني زيد او ينوب عنه بمرادفه نحو قام ذهب او بما يقاربه في المعنى نحو ان زيدا جاءني
لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هيهات هيهات او لا يكون له اصلا معنى بل ضم

شبكة الألوكة www.alukah.net

الى الاول للتنبيه الكلام لفظا وتقديره معنى وان لم يكن لذلك حال الافراد معنى نحو قولك هذا بسرا
فسر او يكون له معنى وان لم يكن كذلك نحو هيت لك منكلمة غير ظاهر نحو هيت بيت من بيوت الشراب لكنه قد ولم
اكتفوا بصعوده ابصعوه فصل من القسم الثاني اي لما معنى لما مفرد وفصل من الثالث متنقل من هول
كبيع اي نام ومن بصع العرق اي سال ومن بصعا اي روي ومن البيع وهو طول العنق صعدا متعرفا
وعلى الوجه الثاني يمكن ان يحمل على ما قال بما برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لا يجمعون للتاكيد الاول فكانه
جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كحيث بيث وباب
الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وهيت بيت كما يجيء في المركب ويجيء ما يدل على تجانس اللفظين في باب
الاتباع بما يكون فلهذا قليوا وبوص يا واصله حيص وبوص وقد يكون معنى التاكيد اللفظ
عاطف نحو والله وقوله تعالى فسجد الملائكة بعد قوله لا تحسبنهم بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض
الفاظه على بعض ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون
واجمعون القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستغلا بنفسه
مستقلا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه بنية على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ
التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم
والترحم فتقطع او تعطف او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما
جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء وثم فلما يجيء في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال
معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذكر قوله ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله والابدال
البعض من الكل في الاصل يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كلي فيجوز ان يكون انتفاعهما
على البدل وعلى التاكيد وكذا قوله مصرنا سهلنا جبلنا وطرنا نزعنا وضرعنا والمراد بالقرى الحاضر

الموسى ومصر فوعك ليلهم وقد ان هذه الثلثة في الاصل بدل اشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى
مصرت امامكنا كلها ومصرت اموالنا كلها ومصرنا اوقاتهم كلها على حذف المضاف من مبنوعاتها فيجوز ان
يكون ارتفاعها على التاكيد وعلى ما يجري مجرى الجمع بان حذف الضمير منها ولا يطرد ذكره في بدل البعض
والاشتمال فعلى ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومصرنا السهل والجبل ومصرنا
النهر والقرى ومصر فوعك الليل والنهار وقولنا مصرت اوقاتهم كزوا مهم صعيد يومان على
اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذا المخلص منصوبا بحذف الجار ضرب زيد ظهرا
وبطنه اما على انه مفعول ثان اي جعل ظهرا وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه
او على الظرف اي في ظهر وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام ظهرا وبطنا نصبا على الظرف او
المفعول الثاني او البدل وكذا قوله مصرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف اذا قال
الخليل يقال بقاع مصرنا القرى والقرى وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مصر
فوعك الليل والنهار على الظرف وبهذا جميع الفاظ التاكيد قوله قال الاول اي بعض تعقد وعينه قوله
بعمان اي يجمعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير الضمير
الصحيح فقط نقول تعقد نفسها وعينها وتغيير الضمير مع الصحيح في مثنى المذكر
والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على
حكي ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان تغير قلبها كما يجيء في باب المثنى وتقول
الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يجري كلا المثنى المذكر وكلتا المثنى المؤنث
تقول كلا انا وكلتا هما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع الى اجمع لغير المثنى اي للمفرد والجمع
باختلاف الضمير فقط نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وهذا جمعهم وان لم يذكر المص

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وباختلاف الصيغة البواقي بعينه جمع وما بعده تعدل للواحد المذكر اجمع اكتع ابصع ابتع
والواحد جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون وجمع
المؤنث جمع كتع بصع بتع عاقلا كان او غيره ويجوز كل اجزاء ما للواحد اعني جمعاء واخواتها على كل جمع
الا جمع سلامة المذكر لانه للمؤنث كاجمع فتقول بالرجال او بالنسوة او بالفصول او بالرتب او بالدور
كلها اجمعاء اكتعاء ابصعاء ابتعاء لذا ويلك لها كلها بالحاقه ويجوز كل اجزاء جميع الجموع على الا جمع المذكر
السالم يجوز جمع المؤنث تقول بالفصول والدور كلها جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة وبالرتب
جمع كتع وبصع الا انه لسمة جمع المذكر العاقل اذا كان مذكرا ان تقول بالرجال كلهم جمع كتع
عونا ويل لحاك مستشهدا بقول جرير قبيلة من ثمانين او وادي هيم على قداص مثل قيطان السلم
ومنه قولهم الخوارج جمع خارجي في فرقة خارجية وقوله تعالى والصافات صفا اي طوائف الصافات وليس شيء
لانه ذكر انها جماعة نحو الخوارج والصافات كون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون
والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان
بتعاوان وانو غير مسموع ص ولا تؤكد بكل ولجمع الذاهب اجزاء يصح افتراقها او كما تقول اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبيد كلهم بخلاف جاءني كلهم بعني بالذي يصح افتراق اجزائه حاء نحو
القوم والرجال فانه لما افراد ايمنعه الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما
مفرد متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يغتفر اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء
والبيع فيجوز اذا اكدت بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون الباقي ولا يغتفر
اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالعتق والذهاب فلا يجوز اذا اكدت بالكل فلا تقول جاءني زيد العبد
كله وذهب كله فانه اجزاء العبد لا تغتفر بالنسبة الى الحكم بايجائها لبعض وليس الباقي فعلى هذا

هذا القياس لا يقال انفصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى انفصام
اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال انفصم زيد وحده واجاز الاخفش انفصم
الزيدان كلاهما والامر في ما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يجب على نحو اشتريت العبيد بل واشتريت
العبيد من افتراق الاجزاء ما افعل المغتفر اعني اشتريت العبد كله لم يكن رفع ذلك الاحتمال بالتأكيد
اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما كما اشتريت بل رفع احتمال الابعاض
والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اكثر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا
اكد رفع اول الاحتمالين فلذا اشتريت بل جميع اجزاء العبد وجميع اجزاء العبد واذا كان الكلام
نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع احتمال عدم اصالة نسبة الفعل الى المتبوع او عدم نسبته الا قرة
المتبوع ورفع الاحتمال انما يتأتى في المعرفة والنكرة لا تأتي شيء من ذلك لان الفعل الذي يحصل بعد
معرفة ذات الاحتمالين اذ الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتتميم فائدتها اولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم
المذكور عني جمع تأكيدا لنكرة شيء والله وهو جائز تأكيدا اذا كانت النكرة مما يحكم عليه
كقوله صلى الله عليه وسلم فنكاحها باطل باطل باطل ومثل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما فهو شاذ
ضرب زيد وانما نكر المنكر لتؤكد قوله تعالى في الكتاب سورة كوثر وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا
فليس الخفيفة تأكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول بمعنى والمعنى
جميع السور صفوفا مختلفة وقد جاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوما المقدار موقتا كدرهم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواتها لا بالنفس والعين وليس اذ يبين اليه ببعيد لاحتمال
تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا شرط تطابق التأكيد والمؤكد تعرفا وتنكيرا عندهم
خلافا للبصريين واما نحو جاءني رجال الرجل ونحوه مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيد
المنكر به بالكوفيين

الألوكة
www.alukah.net

يجعلون لزيدا وعمرا قولا واحدا بخلاف الآخر فقد صدق انهم لم يكن يوما اجمعا واما قوله واكل بنو خير وشركيهما
جميعا ومعروفة الم وتنكيرهما على كليهما على البدل عند اهل المصر اما والا فغير كثير ليس بموقوف ويكون
مجيء كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقولك مررت بهما اما يبلغ عندك كليهما او كلاهما فانه عطف على
احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه قرأ اما يبلغان بهو بدل كل من كل عطفا
على البدل فلم يكن المؤكد واكثر ذكره الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها
الصفة نحو جاءني قومك مضروبين كلهم اجمعين وبعد ضمير المبتدا نحو الفضلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك
لما مر في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصفة اولى منه من الصلة وهي من المبتدا ومن الصفة
اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع حذف المؤكد لان المؤكد للاقتصار والتاكيد للتطويل فتنافيا
وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يجز الا التاكيد ولعله نظر الى ان العطف عليه آل على اكد لم تغلط
فيه الا والى الجواز ذهب الزجاج في نحو مررت بهم كلهم وعمرو لانكم مما يجوز في نحو الضرب الى زيد او عمرا غلطت وذكرته
والزجاج يجوز مررت بكم وعطفت بناء على ان المذكور بكم واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد
نحو ضربت انا نفسك وفي بعض شروحه في باب العطف والكل والبعض واتباع الضمير للجميع فلا تقدم
وذكر هاد وهو ضعيف اعلم ان اكد لو ارد بالجمع بينهما الفاظ التاكيد المعنوي قدم النفس
ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اتبعهن ما عدا النفس والعين اما تقديم النفس على الكل فلانها لاصقة
صفة للنفس وبعضها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس
لفظ موضوع لما يتذرها حقيقة ولفظ العين مستعار لها فجاز ان يجاء بالحقيقة بعد المجاز كما لو
قيل في ليلة ثلاثة كل شيء هالك الا وجهه اي خاصة واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا ولتباعد المشتق
للجامد اولى ولكونهما اذا كانا المشتق على وزن الصفة وهو افعل ايضا فان كلا فلتجيء مبتدا دون اجمع

اجمع فانه لا يجيء الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخويه فلكونه ادل على معنى الجمعية المراد ثم فيهما
واما تقديم اكتع على ابصع فللتصحيح على اخويه فلكونه اظهر افاد معنى الجمع منهما لانه من قولهم عوكتع
اي تام وبهذا المعنى فاق فيهما وانما لم تقصد الجمع بهذه الالفاظ فكذا لا اقتصار على اجمع
وما النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل كما ان تذكير العين مما دون النفس والكل
من دون العين واجمع ومصرفاته واخواته مما دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الفراء عنهم
جعلوا النهاية ابصع ومصرفاته ولم يذكروا اتبع ومصرفاته قال وبهذا يدل على قلته و
البغداديون جعلوا النهاية اتبع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع اتبع وكذا ذكر الجوهري والزمخشري
قدم اتبع على ابصع وبعضهم عكس والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد
المعجمة والمشهور انكذا ذكر اخواته اجمع وجعل النبات باجمع ثم بكى باخواته على هذا الترتيب
اجمع اكتع ابصع اتبع ولا خلاف انه لا يكون تابعا اجمع عن احد اخواته وقال ابن كيسان ابتداء
بايهم شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجود غاية الترتيب المذكورة في الثلاثة
الباقية والاول الرابع هو جواز حذف اجمع مع تقدم بعض الثلاثة الباقية على بعض كجاءني القوم
اكتعون وجمعاء ايضا اجمعون ابصعون ويجمعون ويصبعون وايضا اجمعون اتبعون وايضا اجمعون ابصعون ولا
خلاف انكذا اذا ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجيء بالترتيب قال ابن هشام اذا قلت
جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم
وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول وكل الصفات المتتالية
وقال الفارسي والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم اجمعون دال على الاحاطة واجمعون
على ان السجود منهم جملة واحدة وليس لاكد اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اتفاقا

شبكة الألوكة www.alukah.net

لفظ كلام فكانهما كررهما ارادة لفظهما لمعنى واحد وای تجدد في ذكر مع فصل المبالغة ص
البدل التابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه قوله مقصود بالنسبة الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف
وعطف البيان كما قال قوله ودونه يخرج عطف النسق لان المقصود بالنسبة هناك التابع والمتبوع هو المعطوف
بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول بذا قوله ولا يطرد ما قاله نحو جاءني زيد بل عمرو فان
المقصود بالنسبة الى الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين البدل
الكلي الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم
يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل له ممن مررت
او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى واتك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله
وزيد وخالد قال يا بني ان تفعلك فوما ولدتهم او تحلبهم قاب الدهر خلسا ثم عمرو وعبيد
مناف والذي عليه سيبويه عن ابي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دونه فبقي معه خلاف عطف البيان فانه بيان والبيان قرع المبين ولولا المبين لم يؤت به
فيكون المقصود هو الاول فلكن انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا
في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني قيدا هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك
لان الاولى في الابدال الثلثة سوى البدا في الظاهر ولا يدان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لولم يذكر
كما يذكر كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والحشو كما هو مذهب سيبويه وكلام نبينا صلى الله عليه وسلم
فاذا كان كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه سويا البدا في الظاهر واشتماله على فائدة يصحان
نسبة البدل اليه لا جلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة تذكر بعد احد ثلثة

الشيء بالاستقراء اما كونه الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل صالح او كونه اوليا
متصفا بصفة والثاني اشهر نحو يا عالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني بمجرد التقرير بعد الابهام
مع انه ليس في الاول فائدة بسبة الى الثاني وذكر ان الابهام اولا والتقرير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للابهام
بالمقرر اولا وذكر نحو برجل عالم فان الفائدة الى اصلته ما حصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض
ما ذكرنا والبكور العكس نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التقرير ثم يسمى عطف البيان مع جملة البدل
الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء لحسان او بيان اشهر من اللفظ او ان لم يكن اخص منه
نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان يعرف بكنيته ابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا
من يسمى عمرا ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون كلمات مطلقات على ذات واحدة بالذات وهو بعض
افراد الاول سواء كان اشهر من الاول او اقل او اكثر كما اذا كان لك ثلثة اخوة احدهم زيد وبنو عمك رجال
مسمون بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد او زيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق
عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد فالثاني
في الصورتين اخص من الاول عند الافراد واما عند الافراد فاحدهما مساو للافراد الشهرة لان كل واحد
منهما يطلق على ذات واحدة والغالب ان يكون البدل جامدا بحيث لو وقع الاول مشتقا كان الثاني الى متبوعه كالمبين
في المعنى فلا يكون جامدا كقوله فلما ان تجلى ضوء منكبي لموسى الخ والمعهول قد يكون الموصوف اي فلما
ان تجلى رجل ضوء منكبي بخلاف الصفة فانك لو وقعت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى تغيير قبيله
لان الوصف لا يدل على معنى موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العالم الطبيب بدل في الطبيب العالم صفة
وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كونه دعاء معنى موجودا من المتبوع لوحظ عليه منع من احتياج
مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه

صوت المتكلم وصوت المخاطب

ت المتبوع كما فهم ذكره في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع وملكان
اعرابه بتبعيته الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد الخ ويا اخانا زيد بنيتها والثاني
نحو يا غلام بشر وبشر معربا باليوم بنيا والاضافة زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا
المتوفى بجعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها والمتالم
يجز يا زيد وعمرا والا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كرر النداء
والمعطوف صالح لان يستقل به والفائدة في بدل البعض وبدل الاشتمال البيان بعد الابهام والتفخيم بعد الابهام
لما فيه من التأثير في النفس وذلك المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول نحو اكلت الرغيف
ثلثه فتقصد بالرغيف ثلثه الرغيف ثم تبينه بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول قد يجب
ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلبت زيدا ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا
اعجبك علمه وسلبت زيدا اذا سلبت ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
وقال سيبويه في قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوههم اوائلها اكلك زيدا اكثر قومك وصرفته وجوه
اوائلها ولكنك بنيت الكلام توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله فيهما الا انه
بالتغيير بعد الابهام اشبه قالوا والغرض الاصلي ان البدل في حكم تكرير العامل فيه ظاهرا فجاز ان يشتمل
بعرض المخاطبة لذلك فيحاله تذكر فيه ولنا ان تدعي ذلك فيما نحن فيه عطف البيان مع التسليم في البدل فرق
ايضا بينهما بجواز عدم وقوع الواقع البدل والمبدل منه تغايرا وتنكير بخلاف عطف البيان ولكن يجوز ان يخالف
في المسمى عطف بيان ايضا وهذا الذي ذكرته هو الذي يقوى عندي وبعد بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل
وبدل الغلط فالاول عدلوا عن الاول والثاني فرق والثالث بينه وبينما مذا بينه وبينهما والرابع لان القصد
اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول عدلوا عن الاول فيه نظر اذ معلوم لكل احد انك بزيد اعنيت لو كان هو

* قوله اذا ذكر فيها
ذكر من العامل هي
بعينه وذكر بيانات الكلام
وقد ذكر الاصوليون ان كان
الكلام المبالغة
في الوضوح وذكر بيان العامل
على قصد تكرير العامل
وان كان الكلام ليس
الوضوح حمل على عدم
القصد حسن

قوله والفعلان متغايران حمله اعتراضيه بين المبدل ومفعوله اي القول السابق اعني قول ابن جعفر والقول اللاحق اعني
قوله البدل متغايران حسن

عين مدلول زيد لكان تأكيدا والفوك تدل على قوة المخاطب ولم يكن بدلا على انه يدل عليه ان كثر مدلوله انما يطلقان
على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني بضرورة اي بدل البعض جزء
الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينما مذا بينه وبينهما اي بينما الاول والثاني ما بينه بغير
الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره وليست زيد الحاء
وبدل الاشتمال فوكهما بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر وانما المتبوع على التابع لاكتساء
القرع على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومقتضيا له بوجه ما يجب بتبعي التفسير عند ذكر الاول
مشوقة الى ذكر ثان مستظرة له فيحي الثاني ملخصا لما بالجملة الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متغايران
سمي بدل اشتمال لان الفعل المسند الى المبدل منه على البدل يفيد ويتم لان الانجاع في قولك اعجبني زيد
حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به منه لان المعنى انه لم يعجبك للحسن وحده بل المعنى فيه وكذا سلب
زيد ظاهر انه لم يسلب نفسه بل سلب شيئا منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قولك سرني وبالوك عن
الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا قول اصحاب الاضرار مطلقا غير مفيد
الا لغلام يذكر ما حذفوا به اللهم بخلاف ضربت زيدا عبده فانه يدل الغلط لان ضربت زيدا
عبده غير مخلص لاي شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الابن سيافه وبني الوزير وكلاؤه لان
شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد الا من المبدل منه بل بتبعي التفسير مع ذكر الاول منوطة على البيان
للابهام الذي فيه وههنا الاول لغير محل اذ يستفاد عرفا من ذكر قتل الابن انه القاتل لسيافه وكذا
في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدل مطلقا وقيل مصير الابدال الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون
مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض
والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي مقتضيا له بوجه ما اولا والاول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بدل كل من الكل والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على الثلث اما بيان وهو ان تذكر المبدل منه ثم تأتي بالبدل لكونه اجلى منه كقولك رأيت اسدا رجلا وانما سمي بدل الغلط لان المتكلم قد يغلط فيسبق لسانه الى غير ما قصده ثم يتنبه فيأتي بالمقصود بعد الغلط ومنه قول الشاعر

ولقد اقول حين اخبط سيرها ... لبيد ناقتي جدا بنا في برهشا

فان لبيدا غلط فاراد ان يقول جدا بنا في برهشا فسبق لسانه الى لبيد ثم تدارك الغلط فذكر المقصود وانما سمي بدل الغلط لان المتكلم قد يغلط فيسبق لسانه الى غير ما قصده ثم يتنبه فيأتي بالمقصود بعد الغلط ومنه قول الشاعر

ولقد اقول حين اخبط سيرها ... لبيد ناقتي جدا بنا في برهشا

فان لبيدا غلط فاراد ان يقول جدا بنا في برهشا فسبق لسانه الى لبيد ثم تدارك الغلط فذكر المقصود وانما سمي بدل الغلط لان المتكلم قد يغلط فيسبق لسانه الى غير ما قصده ثم يتنبه فيأتي بالمقصود بعد الغلط ومنه قول الشاعر

ولقد اقول حين اخبط سيرها ... لبيد ناقتي جدا بنا في برهشا

فان لبيدا غلط فاراد ان يقول جدا بنا في برهشا فسبق لسانه الى لبيد ثم تدارك الغلط فذكر المقصود وانما سمي بدل الغلط لان المتكلم قد يغلط فيسبق لسانه الى غير ما قصده ثم يتنبه فيأتي بالمقصود بعد الغلط ومنه قول الشاعر

ولقد اقول حين اخبط سيرها ... لبيد ناقتي جدا بنا في برهشا

فان لبيدا غلط فاراد ان يقول جدا بنا في برهشا فسبق لسانه الى لبيد ثم تدارك الغلط فذكر المقصود

نكرة بالنصب في المعنى واذا كان الثاني نكرة بدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الخفيف يكون نكرة والمبدل منه معرفة هذا هو المستفيد من المبدل ما ليس المبدل منه كقولك تاتا لوادي المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل قطع وقطع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وقول الشاعر

وبدا الذي كانت نساء بنو علان كاعد للطوى ولاذي قصر

اي لاذي طول ولاذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك الميت فان لم تعد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ايهاما بعد التعيين نحو مررت برجل وقد مر انه لا فائدة فيه ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين والمبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا ما الغائب نحو ضربته زيدا شتمته زيدا فيمن اقره مستانفة للابدال وهي بدل الاشتمال ايضا لانه عنى وهذا فيمن جعله بدل اشتمال لاظهار الاضمار والا فالحكاية بدل اشتمال التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل ما ظهران زيدا اخوك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياهما اذا قدمتهم لفظا الزيدين واخوك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون واخوك والنحاة يوردونه في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو ما ليس لفظ لرجوعهما الى شيء واحد وقد تقدم وكلامنا في مثل لكنه انت وزيد بكل الجثة اي انت تأكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو وكذلك هنا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيته زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو جعلا اياه الى زيد على ما يوردونه النحاة لكان تأكيدا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما انه مررت بك انت نكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا كما انه مررت بك والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرته زيدا يده ثم قطعته اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياه والنحاة يوردونه مثالا نحو يد زيد قطعتها زيدا اياه وهو لوث وهو تكلف لان الظاهر يلفظ بجملته واحد ونحن ذكرنا جملتها ليتبين التكلف انه كان اجدر المظهر من المضمر نحو يد زيد قطعتها واما مثلة الاشتمال كرهت زيدا جهله والمضمر من المظهر

شبكة الألوكة www.alukah.net

كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المظهر نحو كرهت جهالته واشباه الغلط كرهت زيدا
اياه مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر نحو كرهته الدابة وبعضهم بدل البعض من الكل بدل
الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا
بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير يعود الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول واتفقا
ليتأتى بدل الغلط بخلاف ترك الضمير اذ الاشهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار
ذات الوقود اذ هم عليها قعود وانهم على ما فعلوا بالمؤمنين شهود والنار بدل من الاخدود بدل
اشتمال بتقدير ضمير اي النار منها ذات الوقود وقرئ النار ذات الوقود بجر النار على حذف الضمير نحو قولهم مطرنا
السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف اي سهلها وجبلها فهو نحو قوله تعالى واسئل القرية والعير
يريد اهل القرية واصحاب العير قال ابن الحاجب زيد الخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتداد عن مطرنا السهل والجبل فقد مضى
في باب التأكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى آخره اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا
ظاهر يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشارح بدل البعض وعلى بالسجن والاداهم ربي
وربي شتمني المكرم وقال الاشتمال اذ ربي ان ظلمني لزمني اثما وما اثقلني حملي مطاعا تجلة فابدل كلا
من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قال ابن البدل ينبغي
ان يفيد ما لم يفده المبدل منه وضابطه لم يجز بزيد رجل وافاده بدل البعض والاشتمال والغلط ذكر ظاهر
لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فقد قوله مدلول الاول فلو ابدل الظاهر
من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب لما اعرف المعارف كان البدل ناقضا للتعريف من المبدل منه فيكون
ناقضا للافادة منذا المدلول انه واحد وفي الاولى زيادة تعريف وبهذا الاخفش عن اتحاد المدلولين
في بدل الكل اذ كرنا في هذا اليكيد ولو اتحدا لكان الثاني تأكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة
من صفة المتكلمة والكرم ظاهرين ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد

رجلا عاقلا فزيد بكرة افاد ما لا يفيده المعرفة وان كانت المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة
واستدل الاخفش بقوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة والباقون يقولون
هو نعت مقطوع للذم اما من فعل المضمر او منصوب ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح
اتباعه تعالى يكفي فيه معنى الوصف الذي في قوله تعالى قبل كل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن
مالك لا يبدل من الضمير الا المشار به او ما افعل امره وتفعل للمخاطب وافعل وتفعل واذا وقع
ما يوهم ذلك فهو نائب فعل مقدر من جنس الاول نحو يجبني هما لك اي يجبني هما لك ولعل ذكر استغباها
لا يبدل الظاهر مما لا يضمر لا ظاهرا ولا مضمرا بارزا واذا ابدل عما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران
الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا لتبين انه بدل مما تضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون
عن النبإ العظيم فهو كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال الجزولي انه في حكم
الطرح يعني بناء على ان المنصوب بالنية هو البدل دون المبدل منه وعلى هذا ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه
يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح بمعنى انه بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا
لوجوب عود الضمير الذي في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغني عنه نحو ضربت
الذي مررت به اخاك وعليا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيد كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني
قال الكاتب لو قلت مررت بامرأة كاتب ما جاءني بعبد ولم يقل بعيناه وقال ان السيوف غرارها وبرارها
تركت لانوائه مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر بوجود الثاني وقد يبدل الفعل
من الفعل اذا كان الثاني يفيد البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
وكقول الشاعر على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجئ طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان
تأكيدا لا بدلا نحو انصرف انصرف ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به ذكر ان كان وانما بعلة المذكور من الاعداد جاز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الى المرتبة الدنيا وانا ادعوه من المرتبة الدنيا الى المرتبة العليا التي
اعلا عليين والطريق الى الله حتى من بغداد ومن طوس ومن كل البلدان
واحد ليس بعضها اقرب من بعض فاسأل الله تعالى ان يوفقنا من نور
الغفلة لينظر الى وجهه لقاءه قبل ان يخرج الامر من يده والسلام

حررت للتبرك والتعلم

رسالة حجة الاسلام الى الوزير

صورة شاة

www.alukah.net
الألوكة